

فقه الإمام القاسم

القاسم بن إبراهيم بن اسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الإمام الحسين

ابن الإمام علي بن أبي طالب

المتوفى سنة ٢٤٦ هجرية

جمعه وحققه

سيد سلامة عبد الله بن حمود العززي

المجلد الثاني



«والله لو كان يميزني أن أسيح في الأرض أو أكون في صومعة لفعلت لو كان
يحييني، ولكن لا بد من النظر في فريضة الله»

الإمام القائم بن أبي حمزة

«والله لو كان يميزني أن أسيح في الأرض أو أكون في صومعة لفعلت لو كان
يحييني، ولكن لا بد من النظر في فريضة الله»

الروض الباسم في فقه الإمام القائم

الروض الياسم في فقه الإمام القاسم عليه السلام
جمعه وحققه: السيد العلامة عبد الله بن حمود العزي

الطبعة: الأولى ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م

جميع الحقوق محفوظة ©

قياس القطع: (٢٤×١٧)

الصف والإخراج: مؤسسة المصطفى ● الثقافية

إخراج: خالد محمد عمر الزيلعي



جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استمارة
الطوابع أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من مؤسسة المصطفى

مؤسسة المصطفى ● الثقافية

اليمن - صنعاء

أجوال: (٠٠٩٦٧١١٣٧٣٧٢)، (٠٠٩٦٧٧٧٧٠٨٣)، (٠٠٩٦٧٧٠٥٦٣٦٧)، (٠٠٩٦٧١٤٩٩٢٨٣٣)

البريد الإلكتروني: Almostafa.yel@gmail.com

hdhdhd@gmail.com

الروض الباسم في فقه الإمام القاسم

عليه السلام

(اشتمل على أغلب فقه الإمام القاسم بن إبراهيم عليه السلام)
(١٦٩ - ٢٤٦ هـ)

جمعه وحققه

السيد العلامة عبد الله بن حمود العزي

المجلد الثاني



مؤسسة المصطفى الثقافية

كتاب الأطعمة

كتاب الأطعمة

(٦٨٨) مسألة: في معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا..﴾

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول الله سبحانه: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأ: ١٤٥]؟

فقال: فإنما هو خلاف على اليهود فيما كانوا يحرمون ما لم يحرم الله من أشياء كانوا يحرمونها، وخلاف على أهل الجاهلية أيضاً في تحريم أشياء كانوا يفترون على الله فيها الكذب فلا يستحلونها، وهي أشياء تكثر عن أن تعد فيما كتبنا لكم من هذا الكتاب، وليس مما يحتاج إليه فيما سألتكم عنه من الجواب، وليس يحرم في مأكول ولا مطعم، إلا ما حرم الله في كتابه المحكم، ومن ذلك ما ذكر في هذه الآية وغيرها، من أشياء كثيرة لا يحتاج في جوابكم هذا إلى تفسيرها.

منها: أكل أموال اليتامى ظلماً.

ومنها: أكل ما جعله الله من الربا محرماً.

ومنها: أكل أموال الناس بالباطل، كثيراً مما نهى الله عن أكله لكل أكل، فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وقال سبحانه: ﴿يُنَادِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ الَّتِي بَنَيْتُمُوهَا فُتُورًا وَأَقْبُوا إِلَهُ

لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ» [آل عمران: ١٣٠]، وقال سبحانه: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ٢٩-٣٠]، فحرم الله هذا كله إذا كان لمسلم ملكاً ومالاً، مواتاً كان أو حيواناً، ولم يحرم سبحانه على طاعم أن يطعمه من حيوان الأنعام، إلا ما ذكر الله في الآية مما خصه بالذكر من الحرام، فأحل سبحانه ذلك كله مستحلاً، ولم يحرم شيئاً منه تحريماً، فأحل ما حرم منه وفيه، لمن اضطر من المؤمنين إليه، وفي إجلاله لذلك وإفضاله، وما من به فيه من جلاله، ما يقول سبحانه: ﴿لَمَنْ أَضَلُّ عَنِ الْبَاطِلِ وَلَا عَاقِلًا إِنْ أَلَّاهُ فَظُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وليست المغفرة هاهنا من ذنب، ولا عن حرام مرتكب، ولكنها مغفرة تخفيف، ورحمة فيما وضع من التكليف^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا...﴾ الآية [النساء: ٩٣]؟

فقال: يعني: إثما فيما أكل وطعم من طيبات الأطعمة، التي ليست عند الله بمحرمة، لأن من المؤمنين من كان يترك أكل بعض الطيبات زهادة في الدنيا، والتماساً في ذلك لما يجب الله ويرضى، ومن ذكر بذلك عثمان بن مظعون، كان فيما بلغنا قد حرم على نفسه أكل اللحوم، فنهاه الله وغيره من المؤمنين عن تحريم ما لم يحرم من المطاعم الطيبة، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٢١-٦٢٢ رقم (٢٠٦).

الْمُعْتَدِلِينَ» [المائدة: ٨٧]، فأخبرهم سبحانه وغيرهم من الاتقياء البررة، أنها لمن آمن به في الدنيا خالصة في الآخرة، فقال سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْعَلِيَّيَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢]^(١).

(٦٨٩) مسألة: في حضور موائد آل محمد ﷺ

قال الإمام القاسم ﷺ: ويستحب حضور موائد آل محمد ﷺ^(٢).

وروى الإمام القاسم ﷺ يرفعه إلى النبي ﷺ أنه قال: «إذا وضعت موائد آل محمد حفت بهم الملائكة يقدسون الله ويستغفرون لهم ولمن أكل معهم من طعامهم»^(٣).

(٦٩٠) مسألة: في الجري والمارماهي

روى عبد الله بن الحسين، عن ابن منصور، عن جعفر، عن الإمام القاسم ﷺ: أنه كره الجري والمارماهي^(٤).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٠٦/٢ رقم (١٥٥).

(٢) التحرير: ٤٩٩/٢.

(٣) الأحكام: ٤٠١/٢ - ٤٠٢.

(٤) الجامع الكافي: ٦٠/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢١٩).

قال في النهاية في غريب الأثر: ٩٤/٢ ما لفظه: الصَّلَوْر: الجُرْي. والإنْقِلَاب: المَارْمَاهِي. وهما نوعان من السمك كالحيات.

(٦٩١) مسألة: أكل القنفذ والضب وحرشة الأرض

قال الإمام القاسم رحمته: ويكره الضب والقنفذ، وغيره من حرشة الأرض ^(١).

(٦٩٢) مسألة: في أكل الأرنب

قال الإمام القاسم رحمته: ولا بأس بأكل الأرنب، وقد جاء أن رسول الله ﷺ كان يعافها فلا يأكلها ^(٢).

وقال الإمام القاسم رحمته: إنها تحيض ^(٣).

(٦٩٣) مسألة: في أكل الطحال

وحكى أحمد بن الحسين عن الإمام القاسم رحمته أنه كان لا يكره أكل الطحال، وكذلك روى عبد الله بن الحسين، عن محمد بن جعفر، عن القاسم ^(٤).

(٦٩٤) مسألة: في أكل الجراد

قال الإمام القاسم رحمته: ولا بأس بالجراد ^(٥).

-
- (١) الجامع الكافي: ٦٢ / ٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٢٢).
قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ٤٠٣ / ٢: «ويكره أكل كثير من حرشات الأرض، مثل: القنفذ، والضب نكرهه ونعافه، وليس بمحرم في كتاب ولا سنة».
(٢) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ٤٠٣ / ٢: «وكذلك الأرنب نعا فأكله وليست بمحرمة، وقد ذكر عن رسول الله ﷺ أنه عافها ولم يأكلها حين أهديت إليه».
(٣) الجامع الكافي: ٦٢ / ٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٢٣).
(٤) الجامع الكافي: ٦٣ / ٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٢٤).
(٥) الجامع الكافي: ٦٤ / ٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٢٥).

(٦٩٥) مسألة: في أكل الدلدل والضبع والثعلب والنهر

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن أكل الدلدل ^(١)، والضبع؟

فقال: هما من السبع ذي الناب، ولسنا نجب لأحد أن يأكلهما؛ لنهي رسول الله ﷺ عن أكل ذي ناب من السباع وذئ غلب من الطير ^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ويكره المهر الإنسي والوحشي؛ لأنه من السباع ^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: لا يجوز أكل الضبع والدلدل وهما ذو ناب من السباع، ولا يجوز أكل الثعلب ^(٤).

(٦٩٦) مسألة: أكل دود الجبن والباقلاء، وأكل لحوم الخيل والبغال والحمير

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا تؤكل دود الجبن والباقلاء، يُرمَى بالدود ويؤكل ما سوى ذلك، ولا يجوز أكل لحوم الخيل والبغال والحمير ^(٥).

(٦٩٧) مسألة: في أكل لحوم الجلالة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن أكل لحوم الجلالة ^(٦) من البقر، والغنم، والطيور؟

فقال: قد جاءت الكراهية فيها، وأرجو إذا كان أكثر علفها ما يحل،

(١) الدلدل: يشبه القنفذ. المحكم والمحيط الأعظم: ٢٧١/٩.

(٢) الجامع الكافي: ٦٥/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٢٦).

(٣) الجامع الكافي: ٦٥/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٢٦).

(٤) التحرير: ٤٩٩/٢.

(٥) التحرير: ٤٩٩/٢.

(٦) الجلالة: التي تأكل الجلبة، وهو البحر والروث، وهي عند الفقهاء: كل بهيمة تأكل النجس

مطلقاً. [التحرير: ٧٥/١]. انظر النهاية.

ألا يكون بها بأس^(١)، وإذا كان الغالب عليها العذرة فتحبس ثلاثة أيام^(٢).

(٦٩٨) مسألة: في أكل لحم البقر إذا شرب خمراً

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن بقرة شربت خمرًا، أبوكّل لحمها؟

فقال: قد كرهت الجلالة حتى تُستبرأ، فإذا استبرئت هذه البقرة وغسل لحمها، فلا بأس به إن شاء الله^(٣).

(٦٩٩) مسألة: في شواء الطبيخ وطبخ الشواء

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس بشواء الطبخ وطبخ الشواء^(٤).

(٧٠٠) مسألة: في أكل ما ينبت على العذرة

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس بأكل ما ينبت على العذرة إذا نُظف منها وأنقي^(٥).

(٧٠١) مسألة: في الملاحه إذا وقع فيها خنزير واستحال إلى ملح

قال في التحرير: والخنزير إذا وقع في الملاحه^(٦) وتقطعت أجزاؤه

(١) الأحكام: ٤٠٤/٢.

وقال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٤٠٤/٢: ويستحب لمن أراد أكلها أن يجبسها أيامًا، حتى تطيب أجوافها.

(٢) الجامع الكافي: ٦٧/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٢٨).

(٣) الجامع الكافي: ٦٧/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٢٨).

(٤) التحرير: ٤٩٧/٢.

(٥) التحرير: ٤٩٧/٢.

(٦) الملاحه: منبت الملح وعمل تجمعه.

واستحال إلى الملح استحالة تامة ولم يبق أثر للخنزير، جاز أكل ذلك الملح، وكذلك القول في الميتة إذا صارت كذلك، على قياس قول القاسم عليه السلام ^(١).

(٧٠٢) مسألة: إذا وقع في الطعام ما لا دم له

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا وقع في الطعام ما لا دم له، [ومات فيه] ^(٢) ولم يبق ^(٣) فيه نتن، ولا قذر، فلا بأس بأكله ^(٤).

(٧٠٣) مسألة: سؤر اليهودي والنصراني والمجوسي

قال الإمام القاسم عليه السلام: أكره سؤر اليهودي، والنصراني، والمجوسي ^(٥).

(٧٠٤) مسألة: في جبن أهل الكتاب والمجوس

قال الإمام القاسم عليه السلام: - في الجبن مما عمله أهل الكتاب، والمجوس -: فقد قيل: إنه يُجعل فيه الإنفحة ^(٦) الميتة، ويذكر قوم: أن الإنفحة لا تموت ^(٧).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: أما المجوس فلا يؤكل جبنهم، لاستحلالهم الميتة في دينهم، وأما اليهود والنصارى، فالقول فيه مختلف كالقول في ذبائحهم ^(٨).

(١) التحرير: ٤٩٧/٢.

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من التحرير: ٤٩٧/٢.

(٣) في التحرير: يتبين.

(٤) التجريد: ٤٧٠، كتاب الصيد والذباح، مسألة رقم (١٩٦١)، التحرير: ٤٩٧/٢.

(٥) الجامع الكافي: ٧٣/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٣٧)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الأول، كتاب الطهارة، باب في سؤر الحائض والجنب.

قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٦٥/١: ينجس الماء الطهور أن يلمس فيه الكلب أو الخنزير أو أن يشرب منه كافر بفيه، أو يدخل يده فيه.

(٦) الإنفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء: كرش الجدي ما لم يأكل..

(٧) الجامع الكافي: ٧٣/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٣٨).

(٨) الجامع الكافي: ٧٤/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٣٨).

(٧٠٥) مسألة: في سمون المجوس وأطعمتهم

قال الإمام القاسم عليه السلام: إنا نكره سمون المجوس وأطعمتهم، كما نكره ذبائحهم ^(١).

(٧٠٦) مسألة: في قلدن ما يأكل المضطر من الميتة

قال الإمام القاسم عليه السلام: ومن اضطر إلى الميتة فليأكل منها ما يكفيه دون الشبع، ولا يفرط في أكلها، وله أن يتزود منها إن خاف ألا يجد ما يغنيه ^(٢).
وقال الإمام القاسم عليه السلام: إذا اضطر قاطع الطريق إلى أكل الميتة أكل منها ^(٣).

(٧٠٧) مسألة: في أكل الثوم والبصل والكراث

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا بأس بأكل الثوم والبصل والكراث، إلا من دخل إلى مسجد الجماعات ^(٤)، فقد جاء من الكراهية في الثوم عن رسول الله ﷺ ما جاء ^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٧٤/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٣٨).

قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٤٠٤/٢: ويكره سمن المجوس واليهود والصاري كما نكره ذبائحهم؛ لقلدهم ولجاستهم.

(٢) الجامع الكافي: ٧٦/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٤٢)، الأحكام: ٤٠٦-٤٠٥/٢.

(٣) الجامع الكافي: ٧٦/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٤٢).

(٤) التجريد: ٤٧١، كتاب الصيد واللبائع، مسألة رقم (١٩٦٨)، بلفظ مقارب ولم يذكر البصل والكراث.

(٥) الجامع الكافي: ٧٩/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٤٦).

(٧٠٨) مسألة: صفة الأكل

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس بالأكل متكئاً، وقاعداً، وقائماً، ومستلقياً^(١)، على أي حالة ما لم يكن في ذلك ضرر^(٢).

(٧٠٩) مسألة: مؤكلة المجنوم

قال الإمام القاسم عليه السلام: إنه يستحب التباعد عن مؤكلة المجنوم^(٣)؛ لما ذكر عن رسول الله ﷺ من الأمر بالتباعد عنهم، وإدامة النظر إليهم^(٤).

(٧١٠) مسألة: في اتخاذ الولائم وإجابة الدعوة

قال الإمام القاسم عليه السلام: ويستحب اتخاذ الولائم^(٥) وهي سنة، وكذلك الإعذار^(٦)، ويستحب إجابة المسلم ولو إلى لقمة^(٧).

(٧١١) مسألة: في طعام وشراب وتكاح الكفار وأهل الكتاب

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: عن الكفار وأهل الكتاب حرام علينا طعامهم وشرابهم وتكاحهم؟

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٤٠٤ / ٢: ويكره أن يأكل الرجل مستلقياً على قفاه، أو منبطحاً على بطنه.

(٢) الجامع الكافي: ٨ / ٨٠-٨١، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٤٨).

(٣) التحرير: ٤٩٩ / ٢.

(٤) الجامع الكافي: ٨ / ٨٠-٨١، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٤٨).

(٥) وأخرج البيهقي في سننه: ٥١٤ / ١٠ عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «لا تحذوا النظر إليهم» يعني: المجنومين.

(٦) الولائم جمع وليمة، وهي: كل طعام لسرور حادث إلا أن استعمالها في طعام العرس أكثر. التحرير: ٤٩٩ / ٢.

(٧) الإعذار بالكسر: الختان. وقيل بالضم. والمقصود هنا الوليمة في الختان.

(٨) التحرير: ٤٩٩ / ٢.

فقال: لا يَأْتِم أَحَدٌ فِي قُوَّتِهِ وَقَوَامِهِ، إِذَا أَخَذَهُ مِنْ حِلَالِهِ، وَإِنَّمَا الْإِثْمُ فِي الْإِفْسَادِ وَالْإِفْرَاطِ.

وَأَمَّا النِّكَاحُ فَلَمْ يَحِلَّ لَهُ إِلَّا بِالْإِسْلَامِ وَالْمِلَّةِ^(١).

(٢١٢) مَسْأَلَةٌ: فِي الصَّلَاةِ فِي الْأَخْفَافِ الَّتِي تَشْتَرَى مِنَ الْأَسْوَاقِ وَفِي أَكْلِ السَّمَنِ وَالزَّيْتِ الَّذِي يَشْتَرَى فِي زَقَاقٍ أَوْ دِيَابِي

وَسُئِلَ الْإِمَامُ الْقَاسِمُ عليه السلام: عَنْ الْأَخْفَافِ الَّتِي تَشْتَرَى مِنَ الْأَسْوَاقِ وَالصَّلَاةِ فِيهَا، لَا يُدْرَى ذَكِيَّةٌ أَمْ غَيْرُ ذَكِيَّةٍ، وَكَذَلِكَ اشْتَرَا السَّمَنَ وَالزَّيْتَ فِي زَقَاقٍ أَوْ دِيَابِي، لَا يُدْرَى كَيْفَ كَانَ أَصْلُ التَّلْذِيكِ، هَلْ يَجُوزُ أَكْلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَالْاصْطِبَاحُ بِهَا؟

فَقَالَ: أَمَّا الْأَخْفَافُ فَإِذَا خَافَ أَلَّا تَكُونَ ذَكِيَّةً، كَانَ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ آلِ رَسُولِ اللَّهِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا، أَلَّا يَصْلَى فِيهَا وَلَا يَتَوَجَّهَ وَلَا يُشْتَرَى، وَمَا كَانَ مِنَ السَّمَنِ وَالْعَسَلِ وَالزَّيْتِ وَغَيْرِهَا مِنْ إِدَامٍ أَوْ طَعَامٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرَى إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ أَوْ يَتَبَيَّنَ فِيهِ أَثَرٌ أَوْ قَدَرٌ^(٢).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٣٢ رقم (٢٢٣).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٣٢ رقم (٢٢٤).

كتاب الصيد والذبائح

باب صيد الجوارح

(٧١٢) مسألة: في أكل ما لم يجز تحريمه

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن أكل ما لم يجز تحريمه في تنزيل من كتاب الله عز وجل من الطير والسباع؟

فقال: لا يؤكل من ذلك إلا ما أحله عز وجل، ويئنه في تنزله في بهيمة الأنعام، والأغنام وغير الأغنام، وصيد البر والبحر، وما خصه الله من ذلك ومثله بالذكر^(١).

(٧١٤) مسألة: في مرارة الذئب والسباع وكل ذي مخلب من الطير

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن مرارة الذئب، والسباع، وكل ذي غلب من الطير؟

فقال: لا بأس إذا تعولج بها وتداوى، وكان فيها شفاء، وأما الحدأ والخنزير فلا يتفع بهما، فذاتهما محرمان^(٢).

(٧١٥) مسألة: فيمن أرسل كلبه على صيد فقتله وأكل منه

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا قتل الكلب المَعْلَم صيداً، فحلال عندي أكله، وذكاته قتلُه له^(٣).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٤٩ رقم (٢٨٩).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٣١ رقم (٢٣١).

(٣) الجامع الكافي: ٧/ ٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٦٦)، الأحكام: ٢/ ٣٧٦.

وقال الإمام القاسم (عليه السلام) - فيما قتل الكلب المعلم من الصيد وأكل -: روي عن عدي بن حاتم وأبي ثعلبة الخشني، أنهما سألا رسول الله ﷺ عن صيد الكلب المعلم فقال: «كل ما أمسك عليك وإن قتل، فإن أكل فلا تأكل، إنما أمسك على نفسه»^(١)، وذكر عن ابن عباس - يعني مثل ذلك -^(٢).

(٧١٦) مسألة: فيمن أرسل صقره على صيد فقتله، وأكل منه قال الإمام القاسم (عليه السلام): إذا أرسل الرجل الصقر، أو البازي، أو الشاهين على صيد فقتله، لم يميز أكله إلا ما أدرك ذكاته؛ لأن الله سبحانه يقول: ﴿مَكْرِهِينَ﴾ ولم يقل مصقرين، والمكْلَبُ: هو المغربي، وإكلاؤه للكلب: هو الإغراء، والصقر وأشباهه من الطير ليس من الجوارح؛ لأنها لا تشلَّى^(٣) ولا تؤمر، فلذلك لم تكن من الجوارح، وقد رخص فيه كثير من الناس^(٤).

(٧١٧) مسألة: في صيد الفهد قال الإمام القاسم (عليه السلام): ولا يوكل صيد الفهد، إلا ما أدرك ذكاته، وحال الفهود كحال الصقور إن كانت لا تشلَّى ولا تُغرى، وإن كانت تؤمر وتشلَّى وتأمّر، فهي كالكلاب يوكل ما قتلت، وما أكلت من صيدها^(٥).

(١) في المعجم الكبير ٢٢/٢٢٦ من حديث طويل: «قلت: يا رسول الله قلبي المعلم أرسله فتمها ما أدركه فأذكي ومنها ما لم أدرك، قال: «كل ما أمسك عليك كلبك المعلم».

(٢) الجامع الكافي: ٨/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٦٦)، الأحكام: ٣٧٦/٢، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الصيد، أبواب الصيد.

(٣) الإشلاء: الدعاء، أي: لا تدعى.

(٤) الجامع الكافي: ٨/١٠، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٦٧)، الأحكام: ٣٧٧/٢، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الصيد، أبواب الصيد.

(٥) الجامع الكافي: ٨/١١، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٦٨)، الأحكام: ٣٧٦/٢، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الصيد، أبواب الصيد.

(٧١٨) مسألة: من أرسل كلبه على صيد فغاب عنه ليلة أو وراء جبل، ثم وجدته ميتاً ولم ير فيه أثراً سوى أثر كلبه

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا أرسل كلبه على صيد فغاب عنه ليلة أو وراء جبل، ثم وجدته ميتاً ولم ير فيه أثراً سوى أثر كلبه، وعرف ذلك معرفة يقين، فلا بأس بأكله ^(١).

(٧١٩) مسألة: في صيد المجوسي

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يجوز أكل صيد المجوسي سمى، أو لم يسم ^(٢).

(٧٢٠) مسألة: في صيد كلب المجوسي

قال الإمام القاسم عليه السلام: وأما كلب المجوسي المعلم فلا بأس بأكل صيده إذا كان مرسله مسلماً، وسمى الله، وكان الكلب معلماً ^(٣)، وقد كرهه قوم ^(٤)، ولم ير به آخرون بأساً ^(٥).

(٧٢١) مسألة: في صيد كلب اليهودي والنصراني

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم لا بأس بصيد كلب اليهودي والنصراني، إذا صاده مسلم ^(٦).

(١) الجامع الكافي: ١٣/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٧٤)، الأحكام: ٣٧٩/٢.

أما الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الصيد، أبواب الصيد.

(٢) الجامع الكافي: ١٤/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٧٦).

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٣٧٧/٢.

(٣) الأحكام: ٣٧٨/٢.

(٤) الجامع الكافي: ١٤/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٧٧).

(٥) أما الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الصيد، أبواب الصيد.

(٦) الجامع الكافي: ١٥/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٧٧).

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٣٧٧/٢.

كتاب الصيد والذبائح ————— فقه الإمام القاسم عليه السلام

(٧٢٢) مسألة: من أخذ الصيد من كلبه وبه رمق ثم يموت

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرجل يأخذ الصيد من كلبه وبه رمق ثم يموت؟

فقال: إذا أدركه وفيه حياة ذبحه وذكاه، وإن لم يدرك ذكاته فلا يأكله إلا أن يذكيه ذكاة تامة^(١).

(٧٢٣) مسألة: فيمن ترك التسمية مع إرسال الكلب

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم فيمن ترك التسمية في الذبيحة ناسياً: إذا ترك الرجل التسمية مع إرساله كلبه ناسياً فليأكل ما قتل كلبه، وإن ترك التسمية متعمداً، فلا يأكل ما قتل كلبه^(٢).

(٧٢٤) مسألة: إذا عدا الأسد على شاة أو بقرة فأبان منها عضواً ثم ذكيت

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا عدا السبع على البقرة أو الشاة ولحق بها رمق ذكيت وحل أكلها، ولا يحل أكل ما أبان السبع منها ولا ما قطع من عضو^(٣).

(١) أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الصيد، أبواب الصيد، وهو يلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ١٦/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٧٩)، التجرید: ٤٦٠، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (١٩٢٢)، التحرير: ٥٨٦.

(٢) الجامع الكافي: ١٦/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٨٠).

(٣) التحرير: ٤٩٣/٢، وهو يلفظ مقارب في: التجرید: ٤٦٦، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (١٩٤٤)، الجامع الكافي: ٢٧/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٩٢).

(٧٢٥) مسألة: في الصيد بالليل

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الصيد بالليل؟

فقال: إنما يكره من ذلك أن تطرق في وكورها، فاما إن خرج وطار
مصحراً فلا بأس بما صيد بالليل والنهار؛ لأن الله عز وجل أحل الصيد
ولم يوقت له من الليل والنهار وقتاً^(١).

(١) الأحكام: ٣٧٨ / ٢، وهو بلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ٢٨ / ٨، كتاب الصيد
والذباح، مسألة رقم (٣١٩٣)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب
الصيد، أبواب الصيد.
وروى الإمام الهادي عليه السلام في الأحكام ٣٧٨ / ٢ عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «الطير آمنة
بأمان الله في وكورها».

باب صيد الماء

(٧٢٦) مسألة: في الطافي من السمك

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا يؤكل من السمك ما وجد طافياً، أو قذف به البحر، أو قذف الحيتان بعضه بعضاً، وهذا كله ميت لا لحب أكله، وقد جاء عن علي عليه السلام أنه نهى عن الطافي ^(١)، وهو الميت من السمك، وكذلك كل ميت مما أحل الله من بهيمة الأنعام، ومن صيد البر والبحر ^(٢).

(٧٢٧) مسألة: صيد المجوسي والمشرک والمخارب للسمك

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس بما اصطاد المجوسي، والمشرک، والمخارب من السمك، إذا غُسل من مس أيديهم؛ لأنه ذكي في نفسه ^(٣)، وقد روي عن علي -صلى الله عليه- أنه كره صيد المجوسي للسمك ^(٤) وما أظنه بصحيح عنه ^(٥)، وكان ابن عباس لا يرى به بأساً ^(٦).

(١) وروي نحو ذلك عن قتادة، وسعيد بن المسيب، في مصنف ابن أبي شيبة: ٦٢٦/٤، وفيه: عن إبراهيم: أنه كره من السمك ما يموت في الماء إلا أن يتخذ الرجل حظيرة فما دخل فيها فمات فلم ير يأكله بأساً. ٦٢١/٤.

(٢) الجامع الكافي: ١٨/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٨٢)، الأحكام: ٣٨٠/٢، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الصيد أبواب الصيد.

(٣) الأحكام: ٣٧٩/٢.

(٤) عن عيسى بن عاصم، عن الإمام علي عليه السلام في مصنف ابن أبي شيبة: ٦١٢/٤.

(٥) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٣٧٨/٢: «وقد روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: أنه كرهه، وليس ذلك بصحيح عندنا».

(٦) الجامع الكافي: ٢١/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٨٤)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الصيد، أبواب الصيد.

باب فيما يصطاد بالرمي

(٧٢٨) مسألة: من رمى صيداً فغاب عنه ثم وجدته ميتاً وسهمه فيه

قال الإمام القاسم رحمته الله: وإذا رمى رجل صيداً فأصابه، أو أرسل عليه كلباً، ثم غاب عنه ليلة وراء جبل، ثم وجدته ميتاً وسهمه فيه ^(١)، ولم ير فيه أثراً سوى أثر سهمه أو أثر كلبه، وعرف ذلك معرفة يقين، فلا بأس بأكله، نهائراً صاده أو ليلاً، في سهل كان ذلك أو في جبل ^(٢).

(٧٢٩) مسألة: من أكل الخوت الذي يسمى الطير وما أشبهها من الخيتان

وسئل الإمام القاسم رحمته الله عن أكل الخوت الذي يسمى الطير، وما أشبهها من الخيتان؟

فقال: هو حلال طيب لا بأس به، وهو من صيد البحر الذي أحله [الله] للعباد ^(٣).

(١) يعني وقد أصاب سهمه أو كلبه مقتلاً يموت منه.

(٢) الجامع الكافي: ٢٥-٢٦/٨، كتاب الصيد والذباح، مسألة رقم (٣١٩٠)، الأحكام: ٣٧٩/٢، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الصيد، أبواب الصيد.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٣٦/٢ رقم (٢٥٠).

باب الذباح

(٧٢٠) مسألة: في ذبيحة المرأة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ذبيحة المرأة؟

فقال: لا بأس بذبيحتها إذا كانت من أهل الملة وكانت عارفة بمكان الذبح والتذكية^(١).

(٧٢١) مسألة: في ذبيحة الصبي

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ذبيحة الصبي؟

فقال: لا بأس بها إذا عرف الذبح وكان مسلماً^(٢).

(٧٢٢) مسألة: في ذبيحة الجنب والعائض

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ذبيحة الجنب والحائض؟

فقال: لا بأس بذلك^(٣).

(٧٢٣) مسألة: ذبيحة الأخرس والأغلف والعبد الأبق

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ذبيحة الأغلف والأخرس؟

فقال: لا بأس بذبيحتهم إذا صحت الملة لهم وكانوا من أهلها^(٤).

(١) الأحكام: ٣٩٠/٢، الجامع الكافي: ٢٩/٨، كتاب الصيد والذباح، مسألة رقم (٣١٩٤).

(٢) الأحكام: ٣٩٠/٢، وهو بلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ٢٩/٨، كتاب الصيد والذباح، مسألة رقم (٣١٩٤).

(٣) الأحكام: ٣٩٠/٢.

(٤) الأحكام: ٣٩١/٢.

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ذبيحة الأغلف ^(١) ؟

فقال: إذا كان على الملة، ومنعه من الاختتان ^(٢) علة، فلا بأس بذبيحته ^(٣) .

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولا بأس بذبيحة الأغلف، والعبد الأبق، إذا كانا من أهل الملة عارفين، وكل من جازت مناحته جازت ذبيحته ^(٤) .

(٧٣٤) مسألة: في ذبيحة صاحب الجملة

قال الإمام القاسم عليه السلام: يجوز ذبيحة صاحب الجملة ^(٥) الذي ليس بمعاند ^(٦) .

(٧٣٥) مسألة: ذبيحة المشبه

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا كان في السوق قصابون ^(٧) منهم من يقول بالتشبه ومنهم من لا يُعلم قوله، ومنهم من يشتري من الظالم أغناماً، فلا يلزمه أن يفتش عن ذلك، وجاز الشراء إذا لم يعلم الحال، ولا يشتري ممن يعلم منه الفساد ^(٨) .

(١) الأغلف: الذي لم يختن.

(٢) الختان: ختان الرجل: قطع الجلد التي تغطي الحشفة. وختان المرأة: قطع أدنى جزء من الجلد التي في أعلى الفرج.

(٣) أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحج، باب ما يميز من الأصاحي.

(٤) الجامع الكافي: ٣٠ / ٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣١٩٦).

(٥) صاحب الجملة: هو الذي يؤمن بمجمل العقيدة الإسلامية وليس له موقف محدد في التفاصيل. (التحرير: ٤٩٣ / ٢).

(٦) التحرير: ٤٩٣ / ٢.

(٧) القصاب: الجزار، وحرته القصابة، فإذا أن يكون من القطع وإذا أن يكون من أنه يأخذ الشاة بقصبتها أي بساقها، وسمي القصاب قصاباً لتقته أخصاب البطن. لسان العرب: ١ / ٦٧٤

(٨) التحرير: ٤٩٤ / ٢.

(٧٣٦) مسألة: في ذبيحة اليهود، والنصارى

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ذبيحة اليهود والنصارى؟

فقال: يذكر عن زيد بن علي عليه السلام أنه كان يقول: طعام أهل الكتاب الذي يحمل لنا إنما هو الحبوب، فأما الذبائح فلا؛ لأنهم ينكرون رسول الله صلى الله عليه وآله وما جاء به من الآيات عن الله سبحانه، فهم بذلك مشركون بالله - عز وجل - ^(١).

(٧٣٧) مسألة: في ذبائح أهل الخلاف

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ذبائح أهل الخلاف من المرجئة والمشبهة، والفساق وشربة الخمر، وفي أسواق العامة؟

فقال: أما ذبائح أهل الملة كلهم فتؤكل، إلا من كان لا ينفي عن الله التشبيه، فإني لا أحب أن تؤكل ذبيحته ^(٢).

(٧٣٨) مسألة: من نسي التسمية عند الذبيحة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن التسمية عند الذبيحة والوضوء؟

فقال: إنما هي الملة والنية، وأحب إلينا أن يسمي عندهما، فإن نسي التسمية عندهما لم تفسد عليه الذبيحة، ولا الوضوء، ويكفيه من التسمية الملة والعقد ^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٣٢/٨، كتاب الصيد والذباح، مسألة رقم (٣١٩٧)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحج، باب ما يميز من الأصاحي.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦١٤/٢ رقم (١٨٢).

(٣) الجامع الكافي: ٣٧/٨، كتاب الصيد والذباح، مسألة رقم (٣٢٠١)، وهو بلفظ مقارب ومختصر في الأحكام: ٣٩٤/٢، ولم يذكر الوضوء.

(٧٣٩) مسألة: فيمن ذبح طائراً أو شاة فأبان رأسه

قال الإمام القاسم رحمته: ومن ذبح طائراً أو شاة فأبان الرأس فلا بأس
بأكله ^(١).

(٧٤٠) مسألة: إذا وقع الصيد في الماء بعد الذبح

قال الإمام القاسم رحمته: إذا وقع في الماء بعد الذبح، وفري الأوداج ^(٢) جاز
أكله ^(٣)، وذلك أنه إذا ذبح، وفري الأوداج، فقد قتله، ولم يبق فيه إلا
الاضطراب، ومعلوم أن المذبوح لا يسلم من ذلك، بل يموت لا محالة،
وليس كذلك الغرق، لأن الغريق قد يسلم من الغرق ^(٤).

(٧٤١) مسألة: في المنخقة والموقوذة والمتردة والنطيحة وما أكل السبع إذا أذركت

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا عدا الأسد أو اللئب على بقرة أو شاة فنشر
قصبتها ^(٥) ما لو تركها على حالها لماتت، فذكيت، فلا بأس بأكملها،
ولا يؤكل منها عضو بان بانتهاش السبع أو قطعه ^(٦).

وسئل الإمام القاسم رحمته عن المنخقة، والموقوذة، والمتردة والنطيحة، وما

(١) الجامع الكافي: ٣٩/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣٢٠٢).

قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ٣٩٢/٢: من ذبح ذبيحة فأبان رأسها
فلا بأس بأكملها، وقد كان يقال: تلك الذكاة الواجبة، كذلك كان يقول جدي رحمه الله
عليه أي الإمام القاسم رحمته.

(٢) الأوداج: جمع ودج، وهو عرق في العنق يقطعه الذابح، فلا تبقى معه حياة.

(٣) التحرير: ٤٩٠/٢.

(٤) التجريد: ٤٦٢، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (١٩٢٨).

(٥) قصبتها: بطنها.

(٦) الجامع الكافي: ٤٢/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣٢٠٥)، أمالي الإمام

أحمد بن موسى: الجزء الثاني، كتاب الصيد، أبواب الصيد.

أكل السبع، إذا أدركت، وقد أيس من حياتها، بم يحل أكلها؟

فقال: كل ما سألت عنه من ذلك إذا ذكي وفيه عين تطرف، أو رجل تركض، فكله ذكي، لم تسمع إلى قول الله في ذلك كله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّمَكُمْ﴾ [سورة: ٣] وتأويل ذلك: إلا ما ذبحتم، والذبح لا يقع إلا على ما كان حياً^(١).

(٧٤٢) مسألة: ذكاة الجنين

قال الإمام القاسم عليه السلام في الحديث الذي جاء - «ذكاة الجنين ذكاة أمه»^(٢): الجنين يذكي إذا كان حياً مع أمه؛ لأن حياتها غير حياته، وموتها غير موته، وقد يمكن أن يموت في بطنها، وقد حرم الله الميتة صغيرها وكبيرها^(٣).

(٧٤٣) مسألة: ذبيحة اللص

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن سرق شاة، وأخذها فذبحها من غير علم صاحبها؟

فقال: لا يجوز له^(٤) أن يأكلها إذا سرقها ولا غيره، ولا يحل له ما حرم الله منها ذبحه لها^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٤٢/٨، كتاب الصيد واللبائح، مسألة رقم (٣٢٠٥).

(٢) سنن أبي داود: ١١٤/٢، سنن الدارمي: ٥١٤/١، عن جابر، وعن أبي سعيد الخدري في صحيح ابن حبان: ٢٠٦/١٣، سنن الترمذي: ٦٠/٤.

وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع): ١٧٢ برقم (٣٠٨): قال: «في أجنة الأنعام ذكاته ذكاة أمهاتهن إذا أشعرن».

(٣) الجامع الكافي: ٤٤/٨، كتاب الصيد واللبائح، مسألة رقم (٣٢٠٦)، الأحكام: ٣٩١/٢.

(٤) في الجامع الكافي: ما لم يحجب.

(٥) الجامع الكافي: ٤٥/٨، كتاب الصيد واللبائح، مسألة رقم (٣٢٠٧)، الأحكام: ٣٩٤/٢.

باب الأضاحي

(٧٤٤) مسألة: سنية الأضحية، وعلى من هي؟ وعن يضحى المضحي؟

قال الإمام القاسم رحمته: إن الأضحية سنة من رسول الله ﷺ على الغني دون الفقير، ويضحى الغني عن نفسه وعن ولده الأصاغر ^(١).

(٧٤٥) مسألة: ما يجزي من الأضحية وما لا يجزي

قال الإمام القاسم رحمته: وتجزي في الضحايا الجذع من الضأن، والثني من الإبل، والبقر، والمعز ^(٢).

(٧٤٦) مسألة: في المشقوقة الأذن والمثقوبة والمكسورة القرن والخصي في الأضحية

وسئل الإمام القاسم رحمته عن المشقوقة الأذن والمثقوبة والمكسورة القرن في الأضحية؟

فقال: كل منقوصة بعور أو جذع فلا يضحى بها، إلا أن لا يوجد في

(١) الجامع الكافي: ٤٦/٨، كتاب الصيد والذباح، باب الأضاحي.

(٢) الجامع الكافي: ٤٦/٨، كتاب الصيد والذباح، مسألة رقم (٣٢٠٨).

وأخرج الإمام زيد بن علي رحمته، بسنده عن الإمام علي رحمته في (المجموع): ١٧٠، برقم (٣٠٣): أنه قال رحمته في الأضحية: «سليمة العينين والأذنين والقوائم، لا شرقاء، ولا خرقاء، ولا مقابلة، ولا مدابرة، أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن، الثني من المعز، والجذع من الضأن إذا كان سميناً لا خرقاً، ولا جذعاً، ولا هرمة، ولا ذات عوار، فإذا أصابها شيء بعد ما تشتريها فبلغت المنحر فلا بأس». قال أبو خالد رحمه الله: فسر لنا زيد بن علي عليهما السلام المقابلة: ما قطع طرف من أذنها. والمدابرة: ما قطع من جانب الأذن. والشرقاء: الموسومة. والخرقاء: المثقوبة الأذن.

البلد غيرها، ولا بأس بالخصي لأنه أسمن له. وقد روى عن رسول الله ﷺ «أنه ضحى بخصي موجو»^(١).

(٧٤٧) مسألة: عن كم تجزي البدنة، والبقرة، والشاة؟

قال الإمام القاسم رحمه الله: البدنة تجزي عن عشرة^(٢) والبقرة عن سبعة من أهل البيت الواحد^(٣).

وسئل الإمام القاسم رحمه الله عن البدنة والبقرة والشاة عن كم تجزي؟

فقال: تجزي البدنة عن عشرة، والبقرة عن سبعة، والشاة عن ثلاثة^(٤).

(٧٤٨) مسألة: في الأضحية تموت أو تسرق

قال في التحرير: ولو أن رجلاً اشترى أضحية فماتت عنده أو سُرقت لم يجب عليه بدلها، على أصل القاسم ويحیی عليهما السلام^(٥).

(٧٤٩) مسألة: عدة أيام الأضحية

قال الإمام القاسم رحمه الله: وأيام الأضحية بمنى وفي الأمصار ثلاثة أيام: يوم النحر ويومان بعده، هذا أكثر ما يقدر فيه^(٦).

(١) الأحكام: ٣٩٢/٢.

والموجو: هو الفحل الذي دقت عروق خصتيه بين حجرين من دون إخراجهما. تمت معجم وسيط.

(٢) يعني من المضحين.

(٣) الجامع الكافي: ٤٧/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣٢٠٩).

(٤) الأحكام: ٣٩٤/٢.

(٥) التحرير: ٤٩٦/٢.

(٦) الجامع الكافي: ٥٢/٨، كتاب الصيد والذبائح، مسألة رقم (٣٢١٣).

(٢٥٠) مسألة: حبس لحم الأضاحي

قال الإمام القاسم عليه السلام: ويجوز أن يحبس المضحي لحوم الأضاحي ما شاء، ليس لحبسها وقت محدود^(١)؛ لأنه ذكر عن النبي ﷺ أنه كان نهى أن يحبس لحم الأضاحي فوق ثلاث، ثم قال بعد ذلك: «إني كنت نهيتكم عن حبس لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فاحبسوا ما بدا لكم»^(٢) فوسع لهم ما كان ضيقاً عليهم^(٣).

قال أبو العباس: وإن أطعم ثلاثها، وتصدق بثلاثها، وادخر ثلاثها جاز، وتحصيل المذهب أنه غير مقدر، وعليه دل كلام القاسم في (مسائل النيروسي)^(٤).

(١) الأحكام: ٣٩٤/٢ بلفظ مقارب.

(٢) الأحكام: ٣٩٣/٢، مسند أحمد: ٢٣٤/١، عن الإمام علي عليه السلام عن النبي الأعظم ﷺ، ونحو ذلك عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، في صحيح مسلم: ٥٠/٧، ١٣٥/١٣. وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ١٧١، برقم (٣٠٥): قال: «نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الأضاحي أن تدخرها فوق ثلاثة أيام، ونهى أن تنبد في الدبا والتقير والمزفت والحتم، ونهانا عن زيارة القبور». قال: «فلما كان من بعد ذلك، قال: يا أيها الناس إني كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي أن تدخرها فوق ثلاثة أيام وذلك لفاقة المسلمين لتؤاسوا بينكم فقد وسع الله عليكم فكلوا وأطعموا وادخروا، ونهيتكم أن تنبدوا في الدبا والتقير والمزفت والحتم فإن الإناء لا يمل شيئاً ولا يجرمه ولكن لئلا يهياي وكل مسكر، ونهيتكم عن زيارة القبور وذلك أن المشركين كانوا يأتونها فيعكفون عندها ويتحرون عندها ويقولون هجراً من القول فلا تفعلوا كفعالهم ولا بأس بإتيانها فإن في إتيانها عظة ما لم تقولوا هجراً». قال أبو خالد رحمه الله: فسر لنا زيد بن علي عليهما السلام الدبا [هو] القرع، والتقير هو تقير النخل، والمزفت والتقير، والحتم البراني.

(٣) الجامع الكافي: ٥٣/٨، كتاب الصيد والذباح، مسألة رقم (٣٢١٨).

(٤) التحرير: ٤٩٥/٢.

باب العقيقة عن المولود

وسئل الإمام القاسم عليه السلام في العقيقة عن الغلام والجارية؟

فقال: يعق عن المولود بعقيقة ما كان غلاماً أو جاريةً، وكذلك جاء عن رسول الله ﷺ، ويستحب أن يتصدق بوزن شعر المولود فضة أو ذهباً، وكذلك ذكر عن فاطمة ابنة رسول الله ﷺ أنها كانت تفعل ذلك، والغلام والجارية ففيهما شاة شاة، ويعق يوم السابع، وإنما سميت عقيقة، بمحلق رأس المولود يوم السابع فسميت الذبيحة عن المولود كذلك، وإنما هو حلق الرأس ^(١).

(١) الأحكام: ٣٩٥-٣٩٦، الجامع الكافي: ٥٦/٨، كتاب الصيد والذبايح، باب العقيقة عن المولود.

كتاب الأشربة

كتاب الأشربة

(٧٥١) مسألة: في تحريم المسكر

قال الإمام القاسم عليه السلام: المسكر حرام، أجمع آل رسول الله ﷺ على تحريمه ^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المسكر أضر هو؟

فقال: وقد جاءت في ذلك آثار وأخبار أن كل مسكر خمر، وحدهما واحد، واسمهما واحد، وإن اختلفا في المعنى، وكل ما أسكر كثيره فقليله حرام ^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: والخمر ما صنع من العنب، ولسنا نزعم أن كل مسكر خمر، بل نقول: كل ما أسكر كثيره فقليله حرام، وكذلك روي عن النبي ﷺ ^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٨/ ٨٨، كتاب الأشربة، مسألة رقم (٣٢٥٠).

وروى الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٢/ ٤٠٩ عن الإمام علي عليه السلام، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «كل مسكر حرام».

(٢) الأحكام: ٢/ ٤٠٩.

(٣) الجامع الكافي: ٨/ ٨٨، كتاب الأشربة، مسألة رقم (٣٢٥٠)، وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ٢/ ٢٦٦.

وروى الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٢/ ٤١٠، عن علي عليه السلام، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام، اللهم إني لا أحل مسكراً».

وقال الإمام القاسم عليه السلام: حدثني أبو بكر بن أبي أويس، عن حسين بن عبدالله بن ضميرة، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كان يجلد في قليل ما أسكر كثيره كما يجلد في الكثير ^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: بلغنا عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: لا أجد أحداً يشرب خمرًا ولا نبيذاً مسكراً إلا جلده الحد ثمانين ^(٢).

(٧٥٢) مسألة: في أكل خل الخمر

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن أكل خل الخمر؟

فقال: لا بأس به لأنه خل ليس بخمر، وإنما حرم الله الخمر لا الخل ^(٣).

(٧٥٣) مسألة: هل يجوز أن يجعل الخمر خلًا؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الخمر يصنع خلًا؟

فقال: آل رسول الله ﷺ لا يرون أن يتنفع به في خل ولا غيره؛ لأن رسول الله ﷺ أمر بإهراقها، وحرم ملكها حين حرمت الخمر ^(٤).

(٧٥٤) مسألة: في الطلاء وغيره من العنب والزبيب والعسل وفي المنصف والمثاق والعصير

قال الإمام القاسم عليه السلام - في الطلاء وغيره من العنب، والزبيب، والعسل، وغير ذلك -: ما لم يسكر كثيره فحلال قليله وكثيره، وما أسكر كثيره

(١) الأحكام: ٤٠٩/٢، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب تحريم المسكر، باب ما جاء في تحريم المسكر.

(٢) الأحكام: ٤١٠/٢.

(٣) الأحكام: ٤٠٦/٢.

(٤) الجامع الكافي: ٩٥/٨، كتاب الأشربة، مسألة رقم (٣٢٥١)، الأحكام: ٤٠٩/٢.

فقہ الإمام القاسم عليه السلام _____ کتاب الأشربة

فقليله حرام [على كل حال]^(١)، وكذلك المنصف والمثلث ما أسكر كثيره فقليله حرام، وما لم يسكر كثيره فطيب حلال^(٢).

وقال الإمام القاسم رحمته: والعصير ما لم يسكر فليس به بأس^(٣).

وقال الإمام القاسم رحمته: إذا طرح في العصير الخردل وطلبت الجابية بالخردل لثلا يغلي ويصير ضافياً عتيقاً فلا بأس بشربه إذا لم يسكر كثيره^(٤).

(٧٥٥) مسألة: الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة

قال الإمام القاسم رحمته: يكره الشرب في آنية الذهب والفضة، والآنية المفضضة، والمذهبة^(٥).

(٧٥٦) مسألة: في الشرب في آنية الرصاص والنحاس والصفر والشبه

قال الإمام القاسم رحمته: لا بأس في الشرب في الرصاص، والنحاس، والصفر، والشبه، وفي آنية سوى الذهب والفضة، ولا بأس ببيع أواني الذهب والفضة^(٦).

(١) ما بين المعكوفين زيادة من الأحكام.

(٢) الجامع الكافي: ٩٦/٨، كتاب الأشربة، مسألة رقم (٣٢٥٢)، الأحكام: ٤١٠/٢.

(٣) الجامع الكافي: ٩٦/٨، كتاب الأشربة، مسألة رقم (٣٢٥٢).

(٤) التحرير: ٥٠٠/٢.

(٥) الجامع الكافي: ١٠٨/٨، كتاب الأشربة، مسألة رقم (٣٢٦١)، الأحكام: ٤١١/٢.

وروى الإمام الهادي رحمته في (الأحكام): ٤١٢/٢ عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «الذي يشرب في آنية اللعب والفضة إنما يخرج في بطنه نار جهنم».

(٦) الجامع الكافي: ١٠٩/٨، كتاب الأشربة، مسألة رقم (٣٢٦٢)، وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ٤١١/٢.

كتاب الأضرحة عليه الإمام القاسم عليه السلام

(٧٥٧) مسألة: إذا مات في الإثناء ما ليس له نفس سائلة^(١)

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا مات في الإثناء ما ليس له نفس سائلة، نحو: المعرب، والخنفساء، والزنبور، والذباب، والبق، وما أشبه ذلك، لم يفسد الماء، ولا بأس به^(٢).

.

(١) أي: ما ليس له دم.

(٢) الجامع الكافي: ٦٨/٨، كتاب الأطعمة، مسألة رقم (٣٢٣١).

كتاب اللباس

كتاب اللباس

(٧٥٨) مسألة: في لبس الحرير للرجال

وسئل الإمام القاسم رحمته عن لبس الحرير للرجال؟

فقال: لا بأس به إذا لم يكن الثوب خالصاً كله منه، وكان ما فيه من غير الحرير هو الأكثر الأغلب، وكان دون ما فيه من غيره، فإن ترك ذلك تارك تحزراً وكان عنه مستغنياً كان ترك لباسه أفضل؛ لما جاء فيه عن النبي ﷺ ^(١).
قال الإمام القاسم رحمته: لا بأس بالفرش والمقارم ^(٢) يكون من الحرير، ولا بأس بالفرش والوسائل المحشوة بالقز ^(٣).

(٧٥٩) مسألة: في لبس الخلاخيل

وسئل الإمام القاسم رحمته عن لباس الصبيان الخلاخيل؟

فقال: لا بأس بها للجواري والنساء، ويكره ذلك للصبيان الذكور كما يكره للكبار ^(٤).

(١) الأحكام: ٣٥٢/٢، وهو بلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ١١٣/٨، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٦٣).

(٢) المقارم جمع: مقرام، والمقارم: هو الستر. كما في الحديث: كان على باب عائشة قرام فيه تمائل. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ٤٥٣/٢.

(٣) التحرير: ٥٠٣/٢، ونحو هذا في: الجامع الكافي: ١١٣/٨، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٦٣) إلا أنه ذكر بدل (الفرش) (التمارق).

والقز: الحرير على التي يكون عليها عندما يستخرج من الصلج. ودود القز: دود الحرير. [المعجم الوسيط: ٧٣٣/٢].

(٤) الأحكام: ٣٥٦/٢.

كتاب اللباس ————— فقه الإمام القاسم عليه السلام

قال السيد أبو طالب رحمه الله: وكذلك لبس الحرير، على أصل القاسم
و يحى عليهما السلام^(١).

(٢٦٠) مسألة: استخدام الرجال للذهب والفضة في الأنف والسن

قال الإمام القاسم رحمته: إذا أصيب أنف الرجل أو ثنيته، فلا بأس أن
يجعل ذلك من الذهب، والفضة أحب إلي^(٢).

(٢٦١) مسألة: لبس المقرم والمشهر من الثياب

وسئل الإمام القاسم رحمته عن لبس الأصفر والمعصر من الثياب؟

فقال: لا يلبس الرجال من الثياب المَقْرَم وهو المُشْبِع [بالحمرة]^(٣)،
ولا يحب لأحد أن يلبس شيئاً من المَشْهُر، وليس يرخص في لبس شيء
من ذلك إلا في الحرب^(٤).

(٢٦٢) مسألة: في لبس العمام السود

قال الإمام القاسم رحمته: ولا بأس بلبس العمام السود ما لم يفحش صبغها^(٥).

(٢٦٣) مسألة: في لبس الخاتم للرجال ونقشه من القرآن

قال الإمام القاسم رحمته: ولا بأس للرجل بلبس الخاتم إذا لم يكن ذهباً،

(١) التحرير: ٥٠١/٢.

(٢) التحرير: ٥٠١/٢.

(٣) ما بين المكوفين زيادة من الجامع الكافي.

(٤) الأحكام: ٤١٥/٢، الجامع الكافي: ١١٦/٨، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٦٥).

(٥) الجامع الكافي: ١١٦/٨، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٦٥).

ويلبسه في أي يديه شاء، والذي عليه أهل البيت لبس الخاتم في اليمين ^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس بأن يكون نقش الخاتم من القرآن ^(٢).

(٧٦٤) مسألة: في لبس السابري والشطوي والقصب للنساء

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن لبس السابري ^(٣) والشطوي ^(٤) والقصب ^(٥)

للنساء؟

فقال: لا بأس به إذا استترت ولم يظهر منها شيء مما يكره أن يتكشف، وما وصف من ذلك وسخف حتى يرى منه ما لا تحل رؤيته لم يحل لبسه ^(٦).

(٧٦٥) مسألة: لبس الأكسية المصبوغة بالبول

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا بأس بلبس الأكسية المصبوغة بالبول والصلاة فيها، إذا غسل حتى ينقى، ولم يستن ^(٧) فيه أثر ^(٨) فلا بأس بذلك، ولا بلبس في الصلاة إلا بعد غسله وإنقائه عما كان فيه ^(٩).

(١) الجامع الكافي: ١١٦/٨ - ١١٧، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٦٥)، الأحكام: ٣٥٦/٢. وقال الإمام الهادي عليه السلام: بذلك جاء الأثر عن النبي ﷺ: أنه تحتم في يمينه، وعن علي عليه السلام، وعن الحسن عليه السلام، والحسين عليه السلام، وعن خيار آل رسول الله ﷺ، وذلك الواجب عندي؛ لأن الخاتم يكون فيه اسم الله وذكره، فينبغي أن يبعد عن اليسار، لاستعمالها في إمطة الأذى ما يحاط بها من الأقدار من الغائط وغيره.

(٢) التحرير: ٥٠٣/٢.

(٣) السابري: ثوب رفيع جيد. القاموس المحيط: ٣٧٧.

(٤) الشطوي: ثوب ينسب إلى قرية بتاحية مصر. مختار الصحاح: ٣٣٨.

(٥) في الجامع الكافي: المعصر.

(٦) الأحكام: ٣٥٥/٢، الجامع الكافي: ١١٧/٨، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٦٥).

(٧) في الأحكام: ولم يستن.

(٨) الجامع الكافي: ١١٨/٨، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٦٨).

(٩) الأحكام: ٣٥٤/٢.

كتاب اللباس فقه الإمام القاسم عليه السلام

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولا بأس بالثوب يصيغ به صيغ يدخل فيه شيء نجس إذا غُسل ونظف، وبولغ في غسله وتنقيته، ولم يبق فيه للنجس أثر ^(١).

(٧٦٦) مسألة: الثياب والفرش يكون عليها تصاوير وتماثيل

قال الإمام القاسم عليه السلام - فيما وطئ من الثياب وافترش وفيه تصاوير - تطلّس منها التصاوير ^(٢)، ولا تترك فيها، للأثر الذي ذكر عن رسول الله ﷺ ^(٣).

(٧٦٧) مسألة: لبس جلود الميتة

قال الإمام القاسم عليه السلام: تكره جلود الميتة كما يكره عظمها؛ لأن الذكاة تلزم جلدها كما تلزم غيره من أعضائها ^(٤).

وقال عليه السلام: جلود الثعالب مكروهة، وكذلك جاء عن علي - صلى الله عليه - ^(٥).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن لبس جلود الثعالب، والسُّمُور ^(٦) والفنك ^(٧)،

(١) التجريد: ٤٧٤، كتاب الصيد والذباح، مسألة رقم (١٩٨٤)، التحرير: ٥٠٣/٢.
(٢) أي: يطلمسها ومحوها.

(٣) الجامع الكافي: ١١٨/٨ - ١١٩، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٦٩).

أخرج مسلم في صحيحه: ٣٢٠/١٤ عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه تماثيل أو تصاوير».

(٤) الجامع الكافي: ١١٩/٨ - ١٢٠، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٧٠).

(٥) الجامع الكافي: ١١٩/٨ - ١٢٠، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٧٠).

(٦) السُّمُور: حيوان ثديي لهي من الفصيلة السُّمُورية من آكلات اللحوم، يتخذ من جلده فرو ثمين، ويقطن شمالي آسيا. [المعجم الوسيط: ١/٤٤٨].

(٧) الفنك: ضرب من الثعالب فروته أجود أنواع الفراء، وتسمى فرائه فنكاً أيضاً. [المعجم الوسيط: ٢/٧٠٣].

والنمور، والسنجاب؟

فقال: كل ما حرم أكله وكره، فلا يحل لبس جلده ^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن جلود النمور؟

فقال: لا تلبس جلود ما حرم الله أكله ولا جلد ميتة دبغ أو لم يدبغ، ولا يحل من الميتة جلد، ولا قرن، ولا عظم، ولا عصب ^(٢).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن فرو الميتة وجلد الميتة إذا دبغ؟

فقال: لا يحل من الميتة جلد، ولا عصب، ولا عظم، ولا قرن، وقد جاء عن النبي ﷺ من النهي في كتابه إلى مُزَيِّنَةٍ: «لا تتفعلوا من الميتة بإهاب ولا عَصَبٍ» ^(٣)، ولا يحل الانتفاع بإهابها ولا عَصَبِها كما لا يحل الانتفاع بلحمها ولا شيء منها ^(٤).

(٢٦٨) مسألة: لبس الخف والنعل من جلود الميتة

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا خير في لبس الخف والنعل من جلود الميتة وإن دبغت ^(٥).

(١) الجامع الكافي: ١٢٠/٨، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٧٠).

(٢) الأحكام: ٣٥٥/٢.

(٣) الجامع الكافي: ١٢٠/٨، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٧٠).

والحديث في: سنن الترمذي: ١٩٤/٤، سنن النسائي (المجتبى): ١٩٨/٧، صحيح

ابن حبان: ٩٤/٤، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٤/٨، الشفاء: ١١٩/١، معاني الآثار:

٤٦٨/١، نصب الرأية: ١٢٢/١.

(٤) الأحكام: ٣٥٥/٢.

(٥) الجامع الكافي: ١٢٠/٨، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٧٠).

(٧٦٩) مسألة: في صوف الميتة وشعرها ووبرها

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا بأس بشعر الميتة وصوفها ووبرها، إذا غسل ونقي؛ لأنه ليس مما يلزم تذكّيته، ولا نجس عليه ذكاته، وهي تؤخذ من ذواتها وهي حية سوية^(١).

(٧٧٠) مسألة: الخرز بشعر الخنزير

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن شعر الخنزير تحرز به الأساكفة^(٢)؟

فقال: تركه أفضل^(٣)، وإن خرّز به، فارجو ألا يكون به بأس، ويكره له أن يدخله فمه ليله^(٤).

(٧٧١) مسألة: في خضاب اللحية

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس بالخضاب بالسواد، وكان محمد بن الحنفية يخضب بالوشمة. وذكر عن علي عليه السلام أنه قيل له بعد ما شاب: يا أمير المؤمنين لو غيرت لحيتك فقال: «إني لأكره أن أغير لباساً ألبسنيه الله». وقد كان الحسن والحسين يخضبان^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٨/ ١٢٠-١٢١، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٧٠)، وهو يلفظ مقارب في: الأحكام: ٤١٤/٢.

(٢) الأساكفة جمع: الإسكاف، وهو الخُرَّازُ وصانع الأحذية ومصلحها. (٣) الأحكام: ٤١٤/٢.

(٤) الجامع الكافي: ٨/ ١٢١، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٧٠).

(٥) الجامع الكافي: ٨/ ١٢٣، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٧١).

قال الإمام الماقي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٤١٤/٢: ولا بأس بتفوير الشيب إن غيره مغير، وتركه على خلق ربه أفضل.

(٧٧٢) مسألة: في اغتسال الرجل في النهر أو في الفضاء بغير إزار

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا بأس في الاغتسال في النهر وفي الفضاء بغير إزار إذا كان خالياً لا يراه أحد ^(١).

(٧٧٣) مسألة: في نظر الرجل إلى بطن أمه وأخته وكل ذات محرم

قال الإمام القاسم عليه السلام: ويكره للرجل أن ينظر إلى بطن أمه، وأخته، وكل ذات محرم منه، وليس يحرم ذلك عليه ^(٢).

(٧٧٤) مسألة: متى تستتر المرأة عن الصبي

قال الإمام القاسم عليه السلام: وتستتر المرأة عن الصبي، إذا عرف عورات النساء، وميز الحسن عن القبيح، على قدر فطنة الصبيان ^(٣).

(٧٧٥) مسألة: من الأجنبية ومصافحتها

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم يكره للرجل أن لمس وجه الأجنبية أو يدها، أو يصافحها بيده ^(٤).

(٧٧٦) مسألة: مبايعة المرأة للإمام

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا تباع المرأة إلا وبين يده ويدها ثوب ^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٨ / ١٢٥، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٧٥).

(٢) الجامع الكافي: ٨ / ١٢٩، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٧٨).

(٣) التحرير: ٢ / ٥٠٤.

(٤) الجامع الكافي: ٨ / ١٣٣، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٧٩).

(٥) الجامع الكافي: ٨ / ١٣٣، كتاب اللباس، مسألة رقم (٣٢٧٩).

باب في تحريم الملاهي

قال الإمام القاسم عليه السلام: وحرم الله - عز وجل - على كل مسلم أن يملك خراً، أو طنبوراً، أو عوداً^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ضرب الدف، واللّهو في العرس؟

فقال: كل هو ولعب وبطالة لا يرضى الله تعالى بها من أهلها فلا يحل فعلها^(٢).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿وَيَنْتَظِرُ الْكَافِرُ تَجَارِعَهُمْ﴾ [النار: ٦]؟

فقال: هو كل باطل يحدث به أهله، أو هو اجتمع عليه من غناء، أو عزف، أو مزمار، أو دف، أو مقال قبيح^(٣).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: مَنْ يُمَيِّزُ الْمَلَاهِي؟

فقال: الْمُجَانُّ^(٤).

(١) الجامع الكافي: ١٣٦/٨، كتاب اللباس، باب في تحريم الملاهي.

(٢) الجامع الكافي: ١٣٦/٨، كتاب اللباس، باب في تحريم الملاهي.

(٣) الجامع الكافي: ١٣٦/٨، كتاب اللباس، باب في تحريم الملاهي.

(٤) الجامع الكافي: ١٣٦/٨، كتاب اللباس، باب في تحريم الملاهي.

والسائل هو الحافظ المرادي، وقد سئل أيضاً الإمام أحمد بن عيسى بن زيد والإمام عبد الله بن موسى والإمام أبو الطاهر أحمد بن عيسى بن عبد الله. انظر الجامع الكافي: ١٣٦/٨.

كتاب السيرة

كتاب السيرة

(٧٧٧) مسألة: في إمامة أمير المؤمنين علي عليه السلام

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن إمامة علي بن أبي طالب رحمة الله عليه
أفرض هي من الله؟

فقال: كذلك نقول وكذلك يقول العلماء من آل الرسول عليه وعلى آله
السلام، قولاً واحداً لا يختلفون فيه، لسبقه إلى الإيمان بالله، ولما كان عليه
من العلم بأحكام الله، وأعلم العباد بالله أخشاهم لله. كما قال الله
سبحانه: ﴿إِنَّمَا خَشِيَ اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ عَلَّمُوا أَنَّهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ﴾ [طه: ٢٨]
فأخشاهم أهداهم، وأهداهم اتقاهم، وقد قال الله سبحانه: ﴿أَقَمْنِ يَتَرَى
إِلَى الْحَقِّ أَهْقُ أَنْ يُتَّبَعَ أَمِنْ لَا يَتَرَى إِلَّا أَنْ يَدَىٰ﴾ فَمَا لَكَ كَيْفَ
تَحْكُمُونَ؟ [يونس: ٣٥]، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۖ أُولَٰئِكَ
الْمُقَدَّمُونَ ۖ﴾ في جَنَّاتِ النَّعِيمِ [الباقعة: ١٠-١٢] فأسبق المؤمنين إلى ربه أولاهم
جميعاً به، وأدناهم إليه، وأكرمهم عليه.

وأكرم العباد على الله أولاهم جميعاً به، وأدناهم إليه، وأكرمهم عليه.

وأكرم العباد على الله أولاهم بالإمامة في دين الله، وهذا بين - والحمد
لله - لكل مرتاد طالب في علي بن أبي طالب رحمة الله عليه، لا يجهله إلا
متجاهل جائر، ولا ينكر الحق فيه إلا اللذم مكابر^(١).

(١) الأحكام: ٣٨/١-٣٩.

(٧٧٨) مسألة: في ولاية علي هل هي فريضة؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ولاية علي بن أبي طالب صلوات الله عليه فريضة من الله كالقرائض؟

فقال: مولاة علي بن أبي طالب أكبر القرائض، واجبة من الله ورسوله على كل مسلم ^(١).

(٧٧٩) مسألة: أول الناس إسلاماً مع النبي صلى الله عليه وآله

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن من كان أول الناس إسلاماً مع النبي ﷺ؟

فقال: علي بن أبي طالب، وكان رسول الله ﷺ أدبه، وكان في حجره وهو السابق إلى الله والمقرب ^(٢).

(٧٨٠) مسألة: فيمن هو وصي النبي صلى الله عليه وآله وتراثه

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن وصي النبي ﷺ من كان، وعن تراثه؟

فقال: كان علي بن أبي طالب وصيه في مهماته وعهوده، وأما الميراث فإن رسول الله ﷺ توفي وكل ما يملك من الدنيا فقد فرقه على أمته، وذكر أن رسول الله ﷺ أعطى فاطمة صلوات الله عليها فديكاً، ولم يترك رسول الله ﷺ عليه إلا سلاحه فأخذه علي بن أبي طالب ^(٣).

(١) مجموع كتب رسائل الإمام القاسم: ٢ / ٥٦٠ رقم (٣٧).

(٢) مجموع كتب رسائل الإمام القاسم: ٢ / ٥٦٠ رقم (٤٠).

(٣) مجموع كتب رسائل الإمام القاسم: ٢ / ٥٦٠-٥٦٢ رقم (٤١).

(٧٨١) مسألة: في إمامة علي عليه السلام أكانت وصية من الرسول أم كيف؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن إمامة أمير المؤمنين أكان من الرسول إليه وصية، أم قال: أنت الإمام بعدي، أم كيف؟

فقال: دلالة من الرسول ﷺ وإشارة عليه كانت منه إليه كافية مغنية ^(١).

(٧٨٢) مسألة: كيف يعرف الإنسان إمامه

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الحديث الذي روي: (أن من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية) وكيف يعرف؟

فقال: بنعوته وصفاته ^(٢).

(٧٨٣) مسألة: بما يؤخذ فيما اختلف فيه أهل البيت

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الاختلاف الذي بين أهل البيت؟

فقال: يؤخذ من ذلك بما أجمعوا عليه ولم يختلفوا فيه، وأما ما اختلفوا فيه فما وافق الكتاب والسنة المعروفة فقول من قال به فهو المقبول المعقول ^(٣).

(٧٨٤) مسألة: فيمن حارب أمير المؤمنين عليه السلام أو تخلف عنه

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن حارب أمير المؤمنين؟ وعن تخلف عنه في حربه فلم يكن معه ولا عليه؟

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٦٣/٢ رقم (٤٧).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٦٢/٢ رقم (٤٢).

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٦٣/٢ رقم (٤٨).

فقال: من حاربه فهو حرب لله ولرسوله، ومن قعد عنه بغير إذنه فضال هالك في دينه^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عمن قعد عن علي رضوان الله عليه في حربه؟
فقال: من قعد عن علي في حربه فهو ضال^(٢).

(٧٨٥) مسألة: فيمن شتم أمير المؤمنين عليه السلام أو قذفه

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عمن شتم أمير المؤمنين عليه السلام، أو قذفه استخفافاً بالفضل وأهله، وجهلاً بما جعل الله لأمر المؤمنين عليه السلام من فضله؟
فقال: يحكم عليه الإمام بما يرى، ويكون بشتمه إياه فاسقاً كافراً.

(٧٨٦) مسألة: التفضيل والاعتقاد والقول بإمامة الحسنين عليهما السلام

قال الإمام القاسم عليه السلام: فإذا فهم ولاية أمير المؤمنين عليه السلام واعتقدها، وقال في كل الأمور سراً وعلانية بها، وجب عليه التفضيل والاعتقاد، والقول بإمامة الحسن والحسين الإمامين الطاهرين، سبطي الرسول المفضلين، اللذين أشار إليهما الرسول ودل عليهما، وافترض الله سبحانه جبهما، وحب من كان مثلهما في فعلهما من ذريتهما، حين يقول لرسوله ﷺ: ﴿قُلْ لَا أَتْلُكُمُ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣]، ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، ويقول في جدهما وأبيهما وأمهما وفيهما: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَفْرَحُونَ مِنْ كَأْسِ كَاتٍ

(١) الأحكام: ٣٩/١.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٦٤/٢ رقم (٥٠).

مِرَاجُهَا حَكَاوُورًا ﴿٥﴾ عَمَّا يَقْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴿٦﴾ يُؤَلِّفُونَ بِالنَّدْرِ
وَيَخْلُقُونَ يَوْمًا كَأَن شَرُّهُ مُسْتَظْهِرًا...﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ
سَبِيلًا﴾ [الأنعام: ٥٠-٦٩]، وفيهما ما يقول الرسول ﷺ: «كل بني أنثى يتمون
إلى أبيهم إلا ابني فاطمة فأنا أبوهما وعصيتهما»، فهما ابناه وولدها بفرض
الله وحكمه، وفي ذلك ما يقول الله تبارك وتعالى في إبراهيم صلى الله
عليه: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ
نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٥﴾ وَذَكَرْنَا وَيْحَ عِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلًّا مِّن
الصَّالِحِينَ﴾ [الأنعام: ٨٤، ٨٥]، فذكر أن عيسى من ذرية إبراهيم، كما موسى
وهارون من ذريته، وإنما جعله الله ولده وذريته بولادة مريم، وكان سواء
عنده سبحانه في معنى الولادة والقربة ولادة الابن وولادة البنت؛ إذ قد
أجرى موسى وعيسى مجرى واحداً من إبراهيم صلى الله عليه، ويقول
الرسول ﷺ: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة».

ويقول الرسول ﷺ: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من
بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن
يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض».

ويقول ﷺ: «مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن
تخلف عنها غرق وهوى».

ويقول ﷺ: «ما أحبنا أهل البيت أحد فزلت به قدم إلا أثبتته قدم حتى
ينجيهِ الله يوم القيامة».

وفيهم يقول: «النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهب النجوم من

السماء أتى أهل السماء ما يوعدون، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي من الأرض، أتى أهل الأرض ما يوعدون»^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول النبي ﷺ: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به كتاب الله وعترتي أهل بيتي» من العترة؟ فقال: العترة هم الولد^(٢).

٧٨٧ مسألة: في حديث الثقلين

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن حديث الثقلين؟

فقال: وهو حديث صحيح مذكور، كثير في أيدي الرواة مشهور، ومن تمسك كما قال رسول الله ﷺ بهما فلن يضل أبداً، لما جعل الله فيهما ومعهما من النور والهدى، وكتاب الله تبارك وتعالى كما قال رسول الله ﷺ فهو أحدهما وفيه الشفاء والبرهان والنور، وأهل بيت رسول الله ﷺ كلهم مجمعون فمنهم عدلٌ أبداً بمن الله لا يجور، فمن تمسك بالمتقين منهم لم يضل، ولم يجز عن الحق ولم يمل، وكيف يضل متبع من يعدل في اتباعه على عدله، وهو فيه كمثل. وحديث سفينة نوح من ذلك، وهي النجاة بها كذلك، ومثل أهل بيت النبي ﷺ كلهم، وفيما ذكر من التمسك بهم، كمثلها في نجاة من نجا، وفيما ذكر من الضلالة والهدى^(٣).

(١) الأحكام: ١/ ٣٩-٤١.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٥٦٤-٥٦٥ رقم (٥٨).

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٥٦٩ رقم (٧٣).

(٧٨٨) مسألة: في حديث: (الأئمة من قریش)

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: هل يصح الحديث الذي جاء أن النبي ﷺ قال: «الأئمة من قریش»؟

فقال: الأئمة كذلك كما قال رسول الله ﷺ في الإسلام منهم، وهو ﷺ وولده وذريته فمن قریش لا من غيرهم ^(١).

(٧٨٩) مسألة: في معنى حديث: أنت مني بمنزلة هارون من موسى..)

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن معنى قول رسول الله ﷺ لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»؟

فقال: يقول أنت تكفيني ما كان كفى موسى في قومه عند خروجه عنه، وكذلك أنت فيما خلفتك عليه بعد خروجي من أمي، ودار هجرتي، وإنما قال هذا في خروجه إلى تبوك ^(٢).

(٧٩٠) مسألة: تأويل حديث: (من كنت مولاه فعلي مولاه، ومن كنت وليه...)

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول النبي ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه، ومن كنت وليه فعلي وليه»؟

فقال: تأويله من كنت ناصره فعلي ناصر، وذلك أن المولى في لسان العرب هو النصير ^(٣).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦١٠-٦١١ رقم (١٦٨).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦١٢ رقم (١٧٤).

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦١٢-٦١٣ رقم (١٧٥).

(٧٩١) مسألة: في معنى قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم)

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]؟

فقال: إكمال الله لدينهم: فإسلامهم، ما فصل الله لهم في كتابه من حلالهم وحرامهم، وذلك بعد إكمال الله لا شريك له في تحريره وتحليله، وقد قيل: إن هذه الآية نزلت في حجة الوداع، والحج آخر ما نزلت فريضته^(١).

(٧٩٢) مسألة: وصية النبي صلى الله عليه وآله إلى الإمام علي عليه السلام

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: هل أوصى النبي ﷺ إلى أمير المؤمنين في الخلافة، وهل أكرهه القوم على بيعتهم؟

فقال: قد أخبر النبي ﷺ بما يكون في أمته من بعده في كتاب الجفر، من الملوك إلى نزول عيسى بن مريم صلى الله عليه وآله، وبما يكون في أمته من الاختلاف، ووصف كتاب الجفر، وذكر أنه تقطع وذهب وقد كان صار إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، ونسخته عند آل محمد يتوارثونه، وأما أمر القوم فقد عرفته، وما كان من تخليطهم والله المستعان^(٢).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦١٣ رقم (١٧٧).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦١٦ رقم (١٨٨).

(٧٩٢) مسألة: فيمن لم يحكم بما أنزل الله

قال الإمام القاسم عليه السلام: والكافر من لم يحكم بما أنزل الله، وأقام على ما نهى الله لقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] وهذا مما لا اختلاف فيه عن آل رسول الله ﷺ وما لا يبهره منهم إلا كل جهول^(١).

(٧٩٤) مسألة: من تجوز له البيعة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن البيعة؟

فقال: لا تجوز البيعة إلا لإمام قد بان بعلمه وفضله وثباته^(٢).

(٧٩٥) مسألة: الغزو مع الظالم

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا يجوز الغزو مع من ظلم وتعدى، لأن الغازي معه عون من أعوانه، على ما هو عليه من إفساده وعتايته^(٣).

(٧٩٦) مسألة: في اختلاف إمامين أو تساويهما في كل الغصائل في عصر واحد

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: هل يجوز أن يختلف إمامان في عصر واحد؟

فقال: لا يكون هذا أبداً^(٤).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: هل يجوز أن يتساويا في عصر في حكم واحد في

(١) الجامع الكافي: ١٥٣/٨، كتاب السيرة.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٣٨/٢ رقم (٢٥٧).

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٣٨/٢ رقم (٢٥٧).

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٣٨/٢ رقم (٢٥٨).

كل الخصال، لا يفضل أحدهما صاحبه، فيستوجبان الإمامة؟

فقال: هذا لا يكون أبداً، وفي بطلان هذا ما قال الله لا شريك له:
﴿وَقَوَّيْ كُلَّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ﴾ [يوسف: ٧٦] ^(١).

(٧٩٧) مسألة: وقت فرض طاعة الإمام

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: متى يلزمي فرضه؟

فقال: إذا عرفته فقد لزمك فرضه.

قيل له: الإمام يُعرّف الناس بنفسه؟

فقال: يعرف الناس بنفسه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والواجب على الناس أن يطلبوه في معدنه.

قيل له: فأين معدنه؟

فقال: آل الرسول صلى الله عليه وآله، يكون أزهدهم وأعلمهم وأورعهم، ويبين نفسه بالدعوة إلى الحق ^(٢).

(٧٩٨) مسألة: هل تغلو الأرض من قائم بهجة؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: هل تغلو من قائم لله بهجة؟

فقال: لا تغلو من قائم لله بهجة، وذلك بعد النبي صلى الله عليه وآله إذ كانت النبوة ختمت به ^(٣).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٣٨ رقم (٢٥٨).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٣٨ رقم (٢٥٩).

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٣٨ رقم (٢٦٠).

وقال أبو عبد الله محمد بن القاسم: كان أبي رضي الله عنه يقول في هذه المسألة: إن الأرض لا تخلو من حجة الله، والحجة عنده كتب الله وحقائق برهانه، وهذه حجة الله على جميع خلقه، وإنه لا بد أيضاً في كل قرن من أن يكون فيهم عالم هو أفضلهم وأعلمهم، وإن لم يبلغ علم من مضى قبله، فهو في أيامه ودهره في فهمه وعلمه، وإن قصر [عن] مبلغ أفاضل العلماء من آل النبي الذين مضوا، في ما تقدم في أول الإسلام وخلا، لأنه لا يقول أحد يعقل وينصف: أن كان بعد علي عليه السلام من علماء آل النبي عليه السلام، [من] كان من العلم والفقه على مثل ما كان علي عليه السلام صلى الله عليه قد أحاط به وآتاه، كما لم يكن علي عليه السلام في فضل علمه، يبلغ ما أتى الله النبي عليه السلام من فضائل الحكمة والعلم والفضل في جميع أحواله.

وأما ما كان يروى: (أن من مات لا إمام له مات ميتة جاهلية)، فتفسيره واضح مشروح، أن الله قد فرض على خلقه في كل حين، إقامة أحكامه وشرائعه التي نزل في كتابه وسنن نبيه، ولا يقيم ما فرض الله من الأحكام إلا أن يحكم بها الإمام، فإن لم يكن إمام يقيمها ويحكم بها، كان على الناس طلبه حتى يقيموه للأحكام وينفذها، فإذا كانت دار الإسلام قد علت عليها أئمة الجور، لزم أهل الإسلام مجاهدتهم وإزالتهم حتى يقيموا إماماً عدلاً، يؤمهم ويقيم أحكامهم عليهم، وينفذ مقاسم الفيه التي أمر الله بقسمها فيهم، فإن كان الغالب عليهم الجورة من الأئمة الظلمة، كان الفرض من الله فيهم المحاربة والمجاهدة، فلما الناس أبداً بين أمرين: إما أن يكون مع إمام حق يقوم بأحكام الله في الدين، فيكونون مؤمنين بإمام حق ورشد في الدين، وإن كانوا في دولة الظالمين العاصين،

فيلزمهم أن يكونوا لهم مجاهدين محاربين، فهم أيضاً في هذه الحال مأمومون، والناس في كل حين بين فريشتين من الله لازمتين، فيما حكم الله به من أحكام الدين، فرض طاعة إمام حق إن كان ظاهراً قائماً، أو فرض مجاهدة إمام جور إذا كان عالياً ظالماً^(١).

(٧٩٩) مسألة: وجود إمامين في وقت واحد

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: من أين جاء فساد إمامين في عصر واحد؟

فقال: أما الإمامان فلا يخلوان من أن يكون أحدهما أفضل من الآخر، فيكون المفضل بفضل الآخر عليه قد زالت إمامته، ويلزمه تقديم الفاضل في الدين والعلم وطاعته، وذلك أن الله يقول في كتابه: ﴿وَلَوْ كُنَّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِمْ﴾ [يوسف: ٧٦]، وفي هذه المسألة جواب يكتفي به من كان ذا لب شافٍ، لأنه واضح مبين مفهوم كافٍ.

عن أبي إدريس، عن أبي الجحاف قال: قال علي عليه السلام: «من مات ليس له إمام مات ميتة جاهلية إذا كان حراً تقياً».

عن أبي جعفر أنه كان يقول: قال رسول الله ﷺ حين رجع من غزوة حنين وأنزلت عليه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۖ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [الفتح: ٢٠]، «يا علي وبها فاطمة، قد جاء نصر الله والفتح، ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً، فسبحان ربي وبحمده إنه كان تواباً، وإنني لم أؤمر أن أسبح ربي وأستغفره إلا لما حضرني من لقاء ربي».

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٣٨-٦٣٩ رقم (٢٦٠).

ثم أنزلت على إثرها: ﴿الَّذِينَ أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [١] وَلَقَدْ فْتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [النبوة: ٢-٣]، فقال رسول الله ﷺ: «يا علي ويا فاطمة، إن الله قد فصل الفتنة على الذين يقولون: إنا لنعلم الذين صدقوا في قولهم، ونعلم الكاذبين في إيمانهم، فهذا وعد واقع واجب».

ثم أنزلت: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا مَاءً مَحْكُومًا﴾ [النبوة: ٤]، قال رسول الله ﷺ: «يا علي ويا فاطمة، قد علم الرب أن أقواماً من بعدي عند الفتنة سيعملون السيئات، ويمسبون أنهم سابقون».

فقال علي عليه السلام: فكيف يمسبون أنهم يسبقون يا رسول الله ومن ورائهم الموت؟

فقال رسول الله ﷺ: «يا علي إنهم لم يسبقوا قضاء الله الذي قضى فيهم الموت».

ثم أنزل: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَكَ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [النبوة: ٥]، بحق أن من رجا لقاء الله أن يستعد لأجل الله، وأن يكون تائباً تابعاً لطاعته، مجتنباً لخلاف الله ومعصيته، وأن يعلم أن الله يعلم ما يعمل، ويسمع ما يقول، ولذلك قال الله سبحانه: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

ثم أنزل الله: ﴿وَمَنْ جَاهَدْ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [النبوة: ٦]، فقال رسول الله ﷺ: «قد قضى الله على المؤمنين عند الفتنة بعدي الجهاد».

فقال علي: يا رسول الله على ما يُجاهد الذين يقولون آمنا؟!

فقال رسول الله ﷺ: «تُجاهدونهم على الإحداث في الدين».

فقال علي: يا رسول الله إنك تقول تُجاهدونهم، كأنني سأبقى بعدك إلى عجيء الفتنة، فأعوذ بالله والرسول أن أؤخر بعدك، فادع إلى ربك أن يتوفاني قبل ذلك.

فقال رسول الله ﷺ: «ما كنتَ حقيقاً أن تأمرني أن أدعو الله لك أن يقدم أجلك قبل ما أجل الله وقضى! والله يقول سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَقُصِّرَ أَنْ نَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]».

فقال علي رضي الله عنه: يا رسول الله فما هذه الأحداث التي تُجاهدكم عليها؟

قال: «ما خالف القرآن وخالف سنتي، إذا عملوا في الدين بغير الدين، وإنما الدين أمر الرب ونهيه».

قال علي: يا رسول الله فإنك قلت يوم أحد إذ استشهد من المؤمنين من استشهد فأخّرت عني الشهادة فرأيت وجدي وأسفي: إن الشهادة من ورائك.

فقال رسول الله ﷺ: «فإن ذلك إن شاء الله كذلك. وكيف ترى صبرك إذا خضبت هذه من هذا، وأهوى بيده إلى لحيته ورأسه؟!»

فقال علي رضي الله عنه: ليس ذلك يا رسول الله حيثل من مواطن الصبر، ولكنه من مواطن البشري والشكر.

فقال رسول الله ﷺ: «فاعدد قبل خصومتك فإنك مخاصم».

فقال علي عليه السلام: يا رسول الله أرشدني إلى الفلج عند الخصومة؟!

فقال رسول الله ﷺ: «آثر الهدى، واعطفه على الهوى من بعدي إذا عطف قومك الهوى على الهدى وآثروه، واعطف القرآن على الرأي إذا عطف قومك الرأي على القرآن، وحرفوا الكلم عن مواضعه بالأهواء العارضة، والآمال الطامحة، والأفتدة الناكثة، والغش المطوي، والإفك المؤذي، والغفلة عن ذكر الموت والمعاد، فلا يكونن خصومك أولى بالقرآن منك، فإن من الفلج في الدنيا أن يخالف خصمك سنة رسول الله ﷺ، وأن يخالف القرآن بعمله، يقول الحق ويعمل بالباطل، وعند ذلك يُملا لهم ليزدادوا إثماً، ويضلوا ضلالاً كبيراً، وعند ذلك لا يدين الناس بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يكون فيهم شهداء لله بالحق، وعند ذلك يتفاخرون بأموالهم وأنسابهم، ويذكرون أنفسهم، ويتمنون رحمة ربهم، ويستحلون الحرام والمعاصي بالشبهات والأسماء الكاذبة، ويستحلون الربا بالبيع، والخمر بالنبيذ، والنجس بالزكاة، والسحت بالهدية، ويظهرون الباطل، ويتعاونون على أمرهم، ويزينون الجهلاء، ويفتنون العلماء من أولي الأبواب، ويتخذونهم سخرى».

فقال علي: يا رسول الله بمنزلة ردة هم إذا فعلوا ذلك، أم منزلة فتنة؟

فقال رسول الله ﷺ: «بل بمنزلة فتنة، لو كانوا بمنزلة ردة أتاهم رسول من بعدي يدعهم إلى الرجعة من بعد الردة، ولكنها فتنة يستغلهم الله منها إذا تأخرت آجال السعداء، بأولياء من أولياء الله

فيهديههم بهم، ويهتدى بهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

فقال علي عليه السلام: من آل محمد الهداة أو من غيرهم؟

فقال رسول الله ﷺ: «بل بنا ينجم الله كما فتح بنا، وبنا ينقلون من الفتنة، كما بنا أنقلوا من الشرك، بعد عداوة الشرك فصاروا إخواناً في دينهم»^(١).

(٨٠٠) مسألة: عن القيام مع من ليس بإمام

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن القيام مع من ليس بإمام؟

فقال: لا يجوز شيء من ذلك إلا بإمام أو بولاية من إمام، لما يكون في ذلك من الجُمع والأحكام^(٢).

(٨٠١) مسألة: هل يجوز إمامان في زمان؟

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: وسألت القاسم بن إبراهيم عليه السلام: ما تقول في رجل منكم يرضى به ببيع فلم يظهر حتى يبيع لآخر منكم يرضى به، ثم ظهر الثاني قبل الذي يبيع له أولاً؟

فقال: على الأول أن يتبع الأخير، وإن لم يتبعه فهو عاصي لله عز وجل^(٣).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: هل تثبت الإمامة للإمام بغير رضا من المسلمين

وبغير عقد متقدم باثنين ولا أكثر؟

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/٦٣٩-٦٤٣ رقم (٢٦١).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/٦٣٨ رقم (٢٨٢).

(٣) الجامع الكافي: ٨/١٦٦، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٨٧).

فقال: اعلم هداك الله أن الإمامة إنما تثبت لمن ثبتت له بالله وحده بما جعلها تجب به من كمال الكامل المطبق لها بالعلم غير الجاهل، فمن كان في العلم كاملاً ولم يكن بما يحتاج فيه إليه من الدين جاهلاً، فإن على المسلمين العقد له والرضا به، لا يجوز لهم غير ذلك، ولا يسعهم إلا أن يكونوا كذلك^(١).

قال الإمام القاسم (عليه السلام): فإن اشتبه رجلان في الكمال [وحسن الحال]^(٢)، فالعقد لمن بدئ بالعقد له منهما، وليس لأحد إذا كمالاً جميعاً أن يتحير^(٣) فيهما [من بعد العقد لأحدهما]^(٤)، إلا أن يتفاوت بهما حال في الكمال، أو يتفاضلا في الكفاية، فأما إذا استوت حالهما فكانت واحدة، فليس لأحد منهما اختيار ولا نظر، وأيهما قُدِّم في العقد، وجبت له الإمامة ولو لم يكن العاقد له إلا واحداً [كان عقده عقداً]^(٥)؛ لأن العقد إنما يجب له بسبقه، وكماله، وبما وصفنا من حاله، فإذا تمت حاله ورُضِيَتْ أفعاله، فعلى كل واحد التسليم له والرضا به.

فإن قال قائل: لم أوجب للمبتدئ بعقده من الإمامة ما لم توجه للآخر وحالهما مستوية؟

(١) الأحكام: ٤٦٢/٢، الجامع الكافي: ١٦٦/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٨٧).

(٢) ما بين المكوفين في الأحكام: وكانا سواء في كل حال من الأحوال.

(٣) في الأحكام: بتخير.

(٤) ما بين المكوفين زيادة من الأحكام.

(٥) ما بين المكوفين ساقط في الأحكام.

قيل: للتقدم في العقد والابتداء، وأنه ليس لصاحبه نقض إمامة المعقود له بعد استحقاقه للعقد بكماله^(١).

قال الإمام القاسم (عليه السلام): فإن زعم زاعم أنه لا يصلح أن يكون الإمام واحداً، فإن النبوة أعظم قدراً عند الله تعالى من الإمامة، قال الله - عز وجل - : ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [س: ١٤] وقال - عز وجل - : ﴿وَأَوْدَعَ وَمُكَلِّمِينَ إِذْ خَمَعُكُمَا فِي الْخَرْتَمِ﴾ [الاب: ٧٨] وقال موسى وهارون: ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [طه: ٤٣].

وكان إبراهيم وإسماعيل ولوط في زمن واحد يدعون إلى الله تعالى، فإذا استقام أن يكون الداعي إلى الله من الرسل في زمن واحد اثنان وثلاثة فذلك فيما دون النبوة أجوز^(٢).

وسألت: إذا خرج منهم خارج فرضي به بعض ولم يرض به بعض؟ فإذا رضي به الصالحون فعليك أن تتبعه، إن أهل بيت النبي ﷺ المتمسكين بالكتاب، العالمين بسنة الرسول لا يرفعون راية إلا وهم يريدون الله بها، لا يدعون فيها إلى ضلالة أبداً^(٣).

(٨٠٢) **مسألة:** هل تكون دعوة الداعي إلى نفسه؟ أو إلى الرضا من آل محمد؟

قال الإمام القاسم (عليه السلام): إن كان الرضا معلوماً فدعا عن أمره، وإلا دعا إلى نفسه، إذا كان موضعاً لذلك^(٤).

(١) الجامع الكافي: ١٦٦-١٦٧/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٨٧)، الأحكام: ٤٦٣-٤٦٤.

(٢) الجامع الكافي: ١٦٧/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٨٧).

(٣) الجامع الكافي: ١٦٨/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٨٧).

(٤) الجامع الكافي: ١٧٢/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٨٩).

(٨٠٣) مسألة: العدة التي يثبت بهم عقد الإمامة

قال الإمام القاسم عليه السلام: اعلم أن الإمامة إنما تثبت لمن تثبت له بالله وحده، وبما جعلها تجب به من كمال الكامل المطبق لها بالعلم غير الجاهل، فمن كان في العلم كاملاً، ولم يكن مما يحتاج إليه في الدين جاهلاً، فعلى المسلمين العقد له، والرضا به^(١)، ولو لم يكن العاقد له إلا واحداً كان عقده عقداً؛ لأن العقد إنما يجب له بسبقه وكماله، وبما وصفنا من حاله، فإذا تمت حاله ورُضِيَتْ أفعاله، فعلى كل واحد التسليم له، والرضا به^(٢).

(٨٠٤) مسألة: كيف تكون بيعة النساء؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: بيعة النساء كبيعة الرجال، إلا أنه يكون بين يده ويدها ثوب^(٣).

(٨٠٥) مسألة: هل للامة إن لم يجلدوا من يصلح للإمامة أن يجاهدوا أهل البقي

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: ذكرت للقاسم نحو ذلك^(٤)، فرأى أن رجلاً لو رأى منكراً فخرج يأمر بتقوى الله ويدعو إلى الله كان محموداً^(٥).

(١) (الأحكام): ٤٦٢/٢.

(٢) الجامع الكافي: ١٧٦/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٩١)، الأحكام: ٤٦٣/٢.

(٣) الجامع الكافي: ١٧٧/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٩٢).

(٤) الجامع الكافي: ١٨٠/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٩٣).

(٥) يعني نحو سؤاله للإمام أحمد بن عيسى عليه السلام حيث قال: سألت أحمد بن عيسى عن جماعة اجتمعوا ليس بمضرتهم رجل من أهل البيت يصلح للإمامة، فأتوا عليهم أحلهم وخرجوا يتكبرون المنكر؟ قال: جائز. قلت: فإن ظفروا؟ قال: إلى أهل البيت. قلت: فإن قتلوا؟ قال: شهداء.

(٨٠٦) مسألة: وجوب القيام بأمر الأمة

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: سمعت القاسم بن إبراهيم يقول: والله لو كان يجزيني أن أسبح في الأرض، أو أكون في صومعة لفعلت لو كان ينجي، ولكن لا بد من النظر في فريضة الله^(١).

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: سمعته يقول: والله لولا كرامة الله ما نظرت في هذا الأمر، وذكر ما لقي من الناس.

وسمعه يقول: والله لو صلح هذا الأمر في حبشي عجمي لقلدته إياه، وما راحة رجل في أن يتقلد أمر الأمة.

وقال لي: ما تقول لو أن رجلاً ظهر في الأمة يسوي بينهم وبين نفسه؟

قلت: إذا كانوا يفعلون ويفعلون.

قال: فما تقول إن فضلهم على نفسه؟

فقلت: هذا أكبر إذا كانوا يفعلون.

قال: فلهم علينا ذلك^(٢).

(٨٠٧) مسألة: في مباينة الظالمين

قال الإمام الهادي عليه السلام في الأحكام: سأل المأمون رجلاً من بعض آل أبي طالب ممن كان كبيراً عند المأمون أن يواصل بينه وبين القاسم بن

(١) الجامع الكافي: ٨/ ١٨٦، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٩٥).

(٢) الجامع الكافي: ٨/ ١٨٦، ١٨٧، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٩٥).

إبراهيم - رحمة الله عليه - بكتاب، ويجعل له من المال كذا وكذا، أمراً جسيماً غليظاً عظيماً، قال: فأتاه ذلك الرجل فكلمه في أن يكتب إلى المأمون كتاباً، أو يضمن له إن كتب إليه المأمون أن يرد عليه جواباً.

فقال القاسم عليه السلام: لا والله لا يراني الله أفعل ذلك أبداً^(١).

(٨٠٨) مسألة: في تواضع الإمام القاسم عليه السلام

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: وقال لي القاسم - وقد أردت التوجه من عنده إلى أبي عبد الله عليه السلام -: قل: ابن عمك يقرئك السلام، ويقول لك: تقلد هذا الأمر وأنا أكفيك أنا وولدي، وأفعل وأفعل^(٢).

(٨٠٩) مسألة: فيمن ينتسب بالولادة إلى أهل البيت ولا يسير بسيرتهم

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: وسمعت القاسم يقول فيمن قام من أهل البيت يعملُ بغير ما ينبغي، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل لجبريل عليه السلام: يا جبريل ارفع النصر عنهم، فلنني لا أرضى هذا الفعل في زرع هذا النبي ﷺ»^(٣).

(١) الأحكام: ٤٧٩/٢، وهو بلفظ مقارب في الجامع الكافي: ١٨٧/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٩٥).

(٢) الجامع الكافي: ١٨٧/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٩٥).

(٣) الجامع الكافي: ١٨٧/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٢٩٥)، الأحكام: ٤٦٤/٢.

وقال الإمام الهادي عليه السلام: هذا القول وهذا الحديث إنما هو لئمن قام من ولد الرسول ﷺ ليعمل بغير الحق، فأما من عمل منهم بالحق فهو عند الله رضي مرضي، هاد مهتد، مقبول منصور.

باب ما يلزم الإمام للأمة

(٨١٠) مسألة: تولية الإمام لمن ليس له علم وليس بمستوفي كل أموره

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: ذكرت ذلك ^(١) للقاسم بن إبراهيم.

فقال: إن كان ذلك، نظر الإمام فيمن يصلي بهم ^(٢).

(٨١١) مسألة: هل للإمام أن يستعين بالفاسق، والمشرک؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: يجوز للإمام أن يستعين بالمشرکين على جهاد من يباينه ^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام - في الاستعانة في محاربة الباغين بمن فسق من أهل الملة والموحدين -: يستعان بهم عليهم إذا أعانوا، ثم لا سيما إذا ما خضعوا لحكم الحق واستكانوا؛ لأن الله سبحانه فرض عليهم معاونة المحققين وإن كانوا ظلمة فجرة فاسقين، كما فرض عليهم سبحانه من فرائضه - وإن فسقوا - غير ذلك من الصلاة وغيرها من فرائض الدين، وفيما فرض عليهم الله سبحانه من فرائضه وإن فسقوا أدل دليل على ذلك من أمرهم وأبين تبيين، وكيف لا يستعان بالفاسقين عليهم والمعاونة واجبة من الله عز وجل على الفاسقين فيهم، لا يحل لها في دين الله من مؤمن ولا فاسق تعطيل ولا ترك، وتركها وتعطيلها عند الله لعنة وهلك.

(١) يعني ما ذكره للإمام أحمد بن عيسى حيث قال: ذكرت لأحمد بن عيسى تولية الإمام للرجل الذي ليس له علم، وليس بمستوفي كل أموره كأبي السرايا، هل يصلي خلفه؟!

(٢) الجامع الكافي: ١٩٥/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٢٢٩٧)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الأول، كتاب الصلاة، باب من يجب السعي في الجمعة إليه.

(٣) التحرير: ٦٥٤/٢.

فإن قال قائل: فكيف لا يؤمنون عليه مما حرم الله من الفجور والظلم؟

قيل له: إن صاروا في ذلك إلى شيء حكم عليهم فيه بما يلزمهم فيه من الحكم، ولو حرمت الاستعانة بهم من أجل ما يخافون عليه من ذلك في الباغيين لحرمت الاستعانة بهم على قتال المشركين؛ لأنه قد يخاف في ذلك من فجورهم وغشهم ما يخاف على الباغيين مثله سواء، وقد استغفر الله تبارك وتعالى المنافقين في سبيله، وذمهم في كتابه على التخلف عن نبيه ﷺ وعن المؤمنين وقاتل بهم رسول الله ﷺ المشركين، والمنافق أحق وأولى بأن يخاف ويتقى من موجد وإن فسق وتعدى وكان فاجراً مفسداً، ولو حرمت على المؤمنين معاونتهم للزم المؤمنين طردهم فيها ومحاربتهم، ولو كان في معاونتهم لهم اجتياح جميع الظالمين وفي تركهم الاستعانة بهم هلاك جميع المسلمين لما حلت للمؤمنين منهم ما كانوا فاسقين معاونين ولا مناصرة، ولا يحق على الفاسقين أن يكون منهم للمؤمنين إجابة ولا مظاهرة^(١)، وكيف يروونه يقول من قال بهذا القول أو ذهب إليه في رسول الله ﷺ نفسه لو كان اليوم حياً سوياً في أهل ملته وفي من بقي اليوم من الأمم المختلفة، أيدعوهم وهم على ما هم عليه اليوم من الحال، بل إن دعاهم فاستجاب له طائفة منهم من الضلال إلى أن يقيم حق الله فيهم وفي العوام، فهل يلزمه ذلك أن يحكم بينهم بما أمره الله به من الأحكام، أو لا يحكم بأحكام الله عليهم لما بان له من الفسق والضلال فيهم، أم يلبس فيهم ومعهم وبين أظهرهم ما أقاموا على ضلالهم وفسقهم أبداً مقيماً،

(١) الجامع الكافي: ١٩٧/٨-١٩٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٠٠).

فكيف يكون ذلك وقد قال الله سبحانه: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، وإذا ترك الظالمين وهو يجد السبيل بهم أو بالمسلمين إلى تغيير ظلمهم وخيانتهم وما أسخط الله منهم فذلك من أكبر أسخط الله في المخاصمة والمجادلة عنهم، وقد قال الله سبحانه في مثل ذلك أيضاً وفيما أوجهه على رسوله فرضاً: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ [النساء: ١٠٧] فنهأ تبارك وتعالى أن يجادل عن الخائنين أو يكون لهم خصيماً، والمجادلة عنهم والمخاصمة دونهم أقل لهم في أنفسهم نفعاً، وأضعف في نفعهم موقعاً من تركهم هملاً للخيانة وعليها، ومن تعطيل حكم الله عليهم فيها، فكفى بهذا على ما قلنا به شاهداً ودليلاً، وبما بان به من سبيل الهداية وفيه لمن أنصف سيلاً^(١).

(٨١٢) مسألة: هل للإمام أن يخرج نفسه من الإمامة بعد أن عقدت له؟

قال أحمد بن عيسى عليه السلام: قد سئل الحسن بن علي -صلى الله عليه- أن يترك ويرجع من حيث جاء، غير تارك للأمر الذي جاء فيه، ولا راغب عن ثواب، ولكن اتباعاً لأمر الله فيما أمر به من طلب القوة، والاستعداد لعدوه إلى أن يرى لذلك وجهاً.

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: وسمعت القاسم يذكر قريباً من هذا المعنى، وينفي أن يكون ذلك من الحسن تركاً للأمر الذي دخل فيه^(٢).

(١) الأحكام: ٤٧٢/٢ - ٤٧٤.

(٢) الجامع الكافي: ١٩٩/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٠١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ليس للإمام بعد أن تعقد له الإمامة أن يخرج نفسه مما عقد له إذا خاف، قلت أنصاره أو كثرت ^(١).

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: فذكرت له ما يحتج به في ذلك من أمر الحسن بن علي - صلى الله عليه - فقال: إنه لم يخرج من إمامته ويرفضها، ولكنه أخرج منها ورَفُضَ ولم يزل ناصراً لله عز وجل ولم يترك جهادهم إلا أنه ترك وخَذِلَ ولو وجد على القوم أنصاراً لجاهدهم.

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يجوز للإمام أن يتنحى عن النظر في أمر الأمة ويعتزل التصرف فيما يتصرف فيه الأئمة وهو يجد من يعينه على القيام بأمره، ويجاهد معه ويأتمر له ويغلب على ظنه أنهم يستقلون بمعاونته ونصرته، فإن لم يجد من يستقل بذلك جاز له أن يعتزل الأمر ^(٢).

(٨١٣) مسألة: هل للرجل أن يستأسر؟

روى الإمام القاسم عليه السلام عن أبيه، عن الحسين - صاحب فخ - عليهم السلام، أنه قيل له - حين أحرق به العدو وأصابته الجراحة -: أنت في هذه الحالة لو تنحيت؟

فقال الحسين: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يفض العبد يستأسر إلا من جراحة مشخنة» ^(٣).

(١) الجامع الكافي: ١٩٩/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٠١).

(٢) التحرير: ٦٥٤-٦٥٥/٢.

(٣) الجامع الكافي: ٢٠١/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٠٣)، أمالي الإمام أحمد عيسى: الجزء الثاني، كتاب اللغات، باب مسائل من اللغات.

باب ما يلزم الأمة للإمام

(٨١٤) مسألة: فيمن امتنع عن بيعة الإمام

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عمن امتنع عن بيعة إمام عادل؟

فقال: أهون ما يصنع به أن يحرم نصيبه من الفيء، ولا تقبل شهادته ^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول الله سبحانه: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُتَنَفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجَفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَتُفْرَقَنَّ عَنْهُمْ كُفْرُ لَا يَحْشَاوُوكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا مَكْرُوفٌ﴾ آيَةً تَقْبَلُوا أَجْدَا وَفَقِيلًا [الأحزاب: ٦٠، ٦١].

فقال: المرجفون في المدينة: هم الذين يشيطون عن إمام عدل ^(٢).

ثم قال: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ٣٨] قال: فأخبر أن هذه سنة الله في الذين خلوا من قبل ^(٣).

(١) الأحكام: ٢/ ٤٧٤، الجامع الكافي: ٨/ ٢٠٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٠٨).

(٢) هنالك فرق بين المنيط والمتوقف، فالمتوقف يعامل كمعاملة أمير المؤمنين عليه السلام مع من تخلف عن بيعته كما في الرواية أعلاه.

وأما المنيط فيعامل كما قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٢/ ٤٧٤: فأما الشيطون فالواجب فيهم أن يحسن أديهم، فإن انتهوا وإلا حبسوا في الحبوس وشغلوا بها عن تشييط المسلمين عن أكبر فرض رب العالمين، أو يغفوا من مدن المسلمين، فهذا أهون ما يصنع بهم، وهم المشيطون المرجفون في المدينة، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُتَنَفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجَفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَتُفْرَقَنَّ عَنْهُمْ كُفْرُ لَا يَحْشَاوُوكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا مَكْرُوفٌ﴾ آيَةً تَقْبَلُوا أَجْدَا وَفَقِيلًا [الأحزاب: ٦٠، ٦١] فأخبر الله سبحانه أن هذه سنة في الأولين والآخرين، وفي جميع من كان على ذلك من المشيطين، وهذا القول من الله - عز وجل - خاص للنبي المصطفى، وعام لجميع أئمة الهدى.

(٣) الجامع الكافي: ٨/ ٢٠٨-٢٠٩، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٠٨).

باب في محاربة أهل الحرب

(٨١٥) مسألة: في دعوة المشركين قبل قتالهم

قال الإمام القاسم عليه السلام: قتال المشركين قبل الدعاء جائز، إذا كانت الدعوة قد بلغتهم ^(١)، فإن احتيط بالدعاء كان حسناً، وإن أبوا ذلك عرض عليهم أن يكونوا ذمة، ويؤدوا إلى المسلمين الجزية، وتجري عليهم أحكام المسلمين، ويولى فيهم ولاتهم ويتركوا على دينهم، فإن أجابوا إلى ذلك، ففعل ذلك معهم، وإن أبوا حوربوا واستعين بالله عليهم، فلماذا نهزموا وضع فيهم السيف، وقتلوا مقبلين ومدبرين، وأسروا وسُبوا واستبيحت بلادهم، وتجمع غنائمهم وتقس ^(٢).

(٨١٦) مسألة: سكنى الذميين في بلاد المسلمين

قال أبو عبد الله العلوي: وقول القاسم عليه السلام في الشفعة للذمي: يدل ذلك على أنه جائز أن يترك أهل الذمة يسكنون في أمصار المسلمين ^(٣).

(٨١٧) مسألة: في إحراق مدن المشركين ورميها بالمجانيق وإرسال الماء عليها

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا تحصن المشركون، فحاصرهم الإمام في مدينة، جاز أن يحرقها عليهم، وأن يرموا بالمجانيق، وأن يرسل على مدينتهم الماء، وأن يفعل بهم غير ذلك من الألوان التي تؤدي إلى استئصالهم والضرر بهم، وإن كان فيهم شيخ فان ونساء وصبيان ^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٢٢٢/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣١٣).

(٢) التحرير: ٦٥٧/٢.

(٣) الجامع الكافي: ٢٤٣/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٣٤).

(٤) التحرير: ٦٥٨/٢.

باب الأمان

(٨١٨) مسألة: في أمان المسلم للمشرك

قال الإمام القاسم رحمته الله: إذا قال المسلم للمشرك: لا بأس عليك لا تخف، كان ذلك أماناً^(١).

(٨١٩) مسألة: في أمان المرأة والمريض

قال في التحرير: ويجوز أمان المرأة والمريض، على أصل القاسم ويحییى عليهما السلام^(٢).

(٨٢٠) مسألة: إذا أخذ المسلمون من أهل الشرك رهائن من المال ففقدوا

قال في التحرير: وقال محمد بن عبد الله رحمته الله: إذا أخذ المسلمون من أهل الشرك أو من البغاة رهائن من المال ففقدوا، حل لهم ذلك، وكذلك روي عن القاسم رحمته الله^(٣).

قال الإمام القاسم رحمته الله: وإذا صاف أهل العدل أهل البغي، فتقام الصفوف مثل صفوف الصلاة، ويسووا بين منابهم، وتوقف واقفة خلف الصفوف، بمنعون من تولى عن الصف ثم يزفون كما تزف العروس^(٤).

(١) التحرير: ٦٦١/٢.

(٢) التحرير: ٦٦١/٢.

(٣) التحرير: ٦٦٥/٢.

(٤) الجامع الكافي: ٢٧٧/٨، كتاب السيرة، باب محاربة أهل البغي.

(٨٢١) مسألة: وجوب القتال على جماعة أهل الحق

قال الإمام القاسم عليه السلام: يجب القتال إذا كانت جماعة أهل الحق مثلها يَغلب وَيَقهر، فإذا ضعفت وقلت زال ذلك عنها^(١).

(٨٢٢) مسألة: دعوة البغاة قبل قتالهم

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا اصطف أهل العدل وأهل البغي، فينبغي لإمام أهل العدل أن يكتب كتاب دعوة يصف فيه ما يدعوهم إليه من العدل، والعمل بكتاب الله - عز وجل - وسنة نبيه ﷺ، ثم يدفع الكتاب إلى رجل يقرؤه بين الصنفين على أهل البغي، ويدعوهم إلى ما فيه^(٢).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: هل لإمام العدل أن يقاتل أهل البغي قبل أن يدعوهم؟

فقال: إذا رُفِعَت راية الهدى وشهرت، فقد علم أهل البغي ما يُدْعَوْنَ إليه، ولكن الدعوة أجمع لكلمة الناس، فيعمل لهم إمام العدل بقدر ما يمكنه من ذلك، فقد يأتي حال لا يمكن فيها الدعاء^(٣).

(٨٢٣) مسألة: في هزيمة أهل البغي

قال الإمام القاسم عليه السلام: متى حل للمؤمنين ببغي الباغين ما كان محرماً من إصابة الدماء، حل معه ما أجلبوا به في الحرب على المحققين من السلاح، والكراع، وجميع الأشياء.

(١) التحرير: ٦٦٧/٢.

(٢) الجامع الكافي: ٨/٢٧٨-٢٧٩، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٦١).

(٣) الجامع الكافي: ٨/٢٧٩، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٦١).

وأما ما أقروه في دورهم من الأموال فحالها في التحريم كالحال في قتل مأسورهم، لا يغنم منهم قليل ولا كثير^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وكذلك يُوخذ ما في أيدي أصوانهم من الظلمة^(٢).

(٨٢٤) مسألة: إمام أهل العدل يظهر في معاريفه على مال لأهل البغي وهو في ضيقة وضرورة

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا ظهر إمام العدل في معاريفه على مال لأهل البغي وهو في حال ضيقة وضرورة، فله أن يتفق منه على أصحابه ولا يقسم بينهم، إذا كان ترك القسمة أوفر للمال وأجمع له على الذين غنموه معه وعلى من يأتي بعدهم، ولا يقسمه إذا كان إن قسمه لم يجد ما يستعين به على عدوه، حتى تستقر بهم الدار ويطمئنون، فيقسمه حيثل على ما أمره الله^(٣).

(٨٢٥) مسألة: هل يغنم ما أجلب به التجار مع الباغين؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: وكل ما أجلب به التجار أو غيرهم من الرجال والنساء في عسكر أهل البغي على أهل العدل فهو غنيمة وفيء، وكل ما كان في عساكر أهل البغي من أموال التجارة وغيره لم يجلب به أهله على

(١) الجامع الكافي: ٢٨٣/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٦٣).

(٢) التحرير: ٦٦٧/٢، التجريد: ٤٨٩، كتاب السير، مسألة: (٢٠٢٥).

(٣) الجامع الكافي: ٢٨٨-٢٨٩، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٦٤).

ولعل قول الإمام القاسم عليه السلام عام في جميع القوائم سواء المغنومة من المشركين والكفار أو من اليهود الأشرار، أو الغنومة من البغاة الفجار.

المحققين فلا يحل أخذه، ولا غنيمته، وعلى المحققين أن يسلموه إلى أهله؛ لأن متاجرتهم لأهل البغي في تلك الحال ورققهم عليهم إن كان فسقاً فلم يحل الله تَغْنَمَ أموالهم في تلك الحال بفسقهم، وكذلك ما كان من أموال النساء والصبيان في عسكر أهل البغي لم يجلب به على قتال المحققين فلا سبيل عليه^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام - في تغنم ما كان معهم من الأشياء لمن معهم من الحرم والأطفال والنساء -: إن كلما لم يجلب به مالكة لقتال المحققين فهو لكل من ملكه إياه من المالكين، وكلما أجلب به رجل أو امرأة على المحققين فهو غنيمة للمحققين وفق للمسلمين^(٢).

(٨٢٦) مسألة: في الإجهاز على الجريح

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يجوز الإجهاز على الجريح المشخن الذي لا حراك به^(٣).

(٨٢٧) مسألة: هل يجوز منع الباغين من الطعام والشراب؟

قال في الجامع الكافي: وقد رأى بعض العلماء أن يمنعوا الميرة والطعام والشراب إذا خافهم على المسلمين، ولم يكن فيهم حُرْمٌ ولا أطفال ولا أسرى من المسلمين، وبهذا الوجه كان عيسى بن زيد، وأحمد بن

(١) الجامع الكافي: ٢٨٩/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٦٥)، وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ٤٩٨/٢.

(٢) الأحكام: ٤٩٨/٢.

(٣) الجامع الكافي: ٢٩٣/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٦٨).

عيسى، وقاسم بن إبراهيم يرون بيات السرية من أهل البغي، الخيل المجردة التي قد أمن أن يكون فيها الحرم والأطفال، وغيرهم ممن لا يجوز قتله، ولم يروا بيات العساكر التي تضم الحرم والأطفال، وغيرهم ممن لا يجوز قتله^(١).

(٨٢٨) مسألة: هل يجوز قتل الأسير؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: إن أسير أهل البغي إذا رُفِعَ إلى الإمام فليس له أن يقتله^(٢).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الذين لا يجوز قتلهم من الأسرى؟

قال: هم الذين أئخنهم المحقون بالوئاق والانقياد لهم أسارى.

ف قيل له: وما الأسرى؟

فقال: هو الوئاق والأطر، كما قال رسول الله ﷺ: «لتأخذن على يدي الظالم فتأطرنه على الحق أطراً».

ف قيل: وما الأطر؟

فقال: هو الرباط والعقد، كما قال الله سبحانه: ﴿وَشَدَدْنَا أَمْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨] تأويله: أوثقنا عقدهم وأطهرهم، فجعل سبحانه أسرههم توثيق حلقتهم، وكان ذلك هو المعروف في كلام العرب ولغتهم ومنطقهم، فمن أوثق رباطاً وانتقاد مدعناً لذلك فهو الأسير الذي نهى أمير المؤمنين

(١) الجامع الكافي: ٢٩٧/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٧١).

(٢) الجامع الكافي: ٣٠١/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٧٦).

علي بن أبي طالب عليه السلام عن قتله، ولا ينبغي لمؤمن يقدر لأسير كافر أو فاجر ظالم على إثاق إلا جاء به صاغراً في أسره من جبل أو غيره في رباط أو وثاق حتى يتهى به إلى ولي أمر المؤمنين فيمن عليه بعد أو يحبس، ولا يحل للإمام إن خاف منه خيانة في الكف عن قتال المحقين أن يخرج من الحبس ولو ذهب فيه نفسه^(١)، وكيف يصح في حكم الحكيم إرسال من لا يؤمن على قتال أبر المؤمنين وأعظمهم عند الله في العناء عن دينه الله منزلة وقدرأ، وكيف يرسل من يخاف أن يذهب من ساعته وفي فوره فيكون أعون ما كان للظالم في ظلمه وفجوره! وهم قد يرون حبس الماجن وإن كان غير محارب على مجونه، ويقولون إنه قد يلزم لإمام الحق أن يجلده ما كان ماجناً في بعض مجونه، ومن يقول إن علياً رحمة الله تعالى عليه أوجب إرساله وهو يخاف على المؤمنين قتله أو قتاله، وأنه أرسله أو خلاه فأطلقه حين حسن به في الكف عن قتال المؤمنين ظنه، وفي ترك العودة إليه أمته، والله عز وجل يقول لرسوله: ﴿وَلَمَّا تَخَافَتْ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْهَى إِلَهُهُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقوله سبحانه: ﴿عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ فإنما هو على بيان، وكيف يرسل أسير الكفرة الظالمين مع الخوف له على مشاققة رب العالمين، ولا يحبس إن ساءت به الظنون وظهرت منه في مشاققة الله المجنون، والله يقول جل ثناؤه وتقدست أسماؤه: ﴿فَإِذَا لَعِنَةُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرَبَ الرِّقَابَ حَتَّىٰ إِذَا أَخْنَثْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوُثَاقَ فَلَمَّا مَتَّ بَعْدَ ذَلِكَ فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَرْزَاقَهَا﴾ [محمد: ٤]، ولا يكون من أبدأ ولا فداء إلا من بعد الحبس والوثاق غير ما شك، وبذلك جاء الحديث عن رسول الله ﷺ فيهم إذ

(١) الجامع الكافي: ٨ / ٣٠٤-٣٠٥، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٧٦).

بيتوا ليلة بدر في الرباط والوثاق، فكان لرسول الله ﷺ بهمه في تلك الليلة من القلق والأرق ما قال له عمر فيما يقال ويذكر: ما لي أراك يا رسول الله منذ الليلة أرقاً، وفي ليلتك هذه كلها ساهراً قلقاً؟ فقال له ﷺ: «وما لي لا أقلق وأنا أسمع منذ الليلة أنين عمي في الأسرى»، فلو كان الحق عنده غير حبس الأسير بعد الأسر لأمر بتخليفة عمه أمراً، فلو لم يميز حبس الأسير إذا لم يؤمن سنة تامة لما جاز حبسه ليلة كلها بل ساعة واحدة، وليس ينبغي للمؤمنين أن يأسروهم حتى يخنزروهم ويشنخوهم بالقتل منهم وفيهم بالظهور السين عليهم، فإذا قتلوا وأطروا، وغلبوا وقهروا، ارتبطوا حيثل وأسروا، فإن استسلم الظالمون للحكم ودخلوا بعد المصافاة في السلم بإقبال منهم إلى الحق وإقرار، وتولي بغير غلبة عن المحقين أو فرار، لا يتحيزون فيه إلى فئة أو رجال، ولا ينحرفون به لمنازلة أو قتال، كف في هذه الحال وازدجر عن مديهم^(١).

(٨٢٩) مسألة: هل يقتل الجاسوس؟

قال الإمام القاسم ﷺ: يقتل الجاسوس، وروي ذلك عن النبي ﷺ^(٢).

(٨٣٠) مسألة: حكم الإمام في أموال الظلمة، وعقارهم، ومماليكهم

وسئل الإمام القاسم ﷺ عما في أيدي الظلمة من الأموال والضياع والجواري إذا ظهر إمام العدل عليهم؟

(١) الأحكام: ٢/ ٤٩١-٤٩٣، وهو باختلاف يسير في بعض ألفاظه في: الجامع الكافي: ٨/ ٣٠٣-٣٠٤، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٧٦).
(٢) الجامع الكافي: ٨/ ٣٠٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٧٨).

فقال: يؤخذ جميع ما في أيديهم من ذلك^(١)، فقيل له: أرأيت إن اتخذوا من ذلك جوارٍ فأولدوهن؟ فقال: هذا استهلاك منهم لمن. فقيل له: أرأيت إن كانوا قد ورثوا شيئاً من غير هذا أو وهب لهم شيء من غير هذا؟ فقال: ما استهلكوا من أموال الله أكثر من ذلك^(٢).

(٨٣١) مسألة: حكم إمام العدل فيما في بيوت أموال الظلمة

قال الإمام القاسم عليه السلام: وما أقره الباغون في دورهم من الأموال فحاله في التحريم كالحال في قتل مأسورهم، لا يؤخذ منه قليل ولا كثير، ولا يغنم إلا أن يكون مالا من أموال الله - عز وجل - يعرف.

فإن كان شيء مما أجلبوا به - يعني أو مما أقروه في دورهم - يُعلم أنه من مال الله فلا غنمة فيه ولا غس، وأحكام الله في ذلك جائزة - يعني: أن المال إذا كان جبي من وجوه الفبيء أو الصدقات - فعلى الإمام أن يضعه في وجوه الفبيء والصدقات^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٣١٥/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٨٤).

(٢) الأحكام: ٤٩٦/٢.

(٣) الجامع الكافي: ٣١٦/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٨٥).

باب الفقيه

قال الإمام القاسم عليه السلام: والفقيه: فكل أرض فتحت بالسيف أو صلحاً أو أخذت وتركت على حالها، فرأى الإمام أن يعامل أهلها بالنصف أو أقل أو أكثر.

وإذا أراد الإمام أن يضع على شيء منها خراجاً وضع على كل جريب زرع غليظ درهماً ونصفاً، وعلى كل جريب وسط درهماً، وعلى جريب رقيق ثلثا درهم، وعلى جريب من النخل عشرة دراهم، وعلى جريب كرم وبستان يكون فيه لخل عشرة دراهم.

وتؤخذ الجزية من أهل اللمة من الدهاقين الذين يركبون من كل رجل ثمانية وأربعون درهماً، ومن أوساطهم أربعة وعشرون درهماً، ومن سفلهم اثنا عشر درهماً.

ويقسم هذا كله بأكل رسول الله ﷺ إذا كانت بهم حاجة، فلأن لم تكن بهم حاجة فعل الإمام فيها برأيه ^(١).

(٨٣٢) مسألة: في قطائع الظلمة، وجوائزهم

قال الإمام القاسم عليه السلام: كل قطعة أقطعها إمام عدل فهي جائزة، وكل قطعة أقطعها غير إمام عدل فهي مردودة ^(٢).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن جوائز العمال، ما تقول فيها؟

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٨٣.

(٢) الجامع الكافي: ٣١٨/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٨٦).

فقال: إن كان من الجائرين فلا تحل^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن أموال الجند وأعوان الظلمة وأنفسهم؟

فقال: أما ما كان من أموالهم التي كانت لهم وراثه قد أحرزوها في بيوتهم، فلا يحل أخذها إلا أن يكون مال من أموال الله قد عرف أنه لله، فيحكم فيه الإمام بحكم الله، وسنة أمير المؤمنين صلوات الله عليه جارية من يوم الجمل^(٢).

(٨٣٢) مسألة: فيمن أخرجه الباهضون معهم كرهاً

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: وذكرت للقاسم بن إبراهيم ما روي عن محمد بن الحنفية^(٣) فأعجبه، وقال: قد تكلم فيها بحكمه^(٤).

(٨٣٤) مسألة: من لا يقتل من أهل البغي؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يُقتل شيخ فان، ولا راهب متخل [في صومعته]^(٥) إلا أن يقاتل، فإن قاتل قتل^(٦)، ولا تقتل امرأة، ولا صبي إلا أن يقاتل، وعلى هذا الأصل لا يُقتل المقعد^(٧).

(١) الجامع الكافي: ٣٢٠/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٨٧).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٣٦/٢ رقم (٢٤٨).

(٣) والذي روي عن ابن الحنفية أنه قيل له: إن هؤلاء السلاطين يخرجونا فنخرج معهم كرهاً فنلتقي الفتان كلاهما ظالمة، ولا نجد بداً من القتال كيف نصنع؟ فقال: تبسط يدك تباع لله ولرسوله، ثم لا تبالي أي الفتن ضربت.

(٤) الجامع الكافي: ٣٢٩/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٩٠).

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من التجريد.

(٦) التجريد: ٤٨١، كتاب السير، مسألة رقم (٢٠٠٢).

(٧) التحرير: ٦٥٧/٢.

(٨٢٥) مسألة: من لا يحل أسره ولا ماله

قال الإمام القاسم عليه السلام: كل من حرم قتله وقتاله لم يحل أسره ولا ماله ^(١).

(٨٢٦) مسألة: في بيات العسكر والسرايا من أهل البغي

قال الإمام القاسم عليه السلام: يكره أن تبيت العساكر ^(٢) التي لا يؤمن أن يكون فيها من لا يجوز قتله، مثل: امرأة، أو صبي، أو مكروه، أو مكار، أو تاجر، أو ابن سبيل.

فأما العساكر والسرايا التي قد أمن أن يكون فيها من لا يجوز قتله، فلا بأس ببياتها ^(٣).

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: سألت أحمد بن عيسى عن بيات أهل البغي؟

فقال: لم يبيت أمير المؤمنين أحداً.

فذكرت له ما روي عن أبيه عيسى بن زيد أنه كره بيات العساكر ولم ير بيات السرايا بأساً؟

فقال أحمد: السرايا والعساكر كلها عندي سواء، وإنما يخاف من البيات أن يكون معهم المكاري، والمكروه، ومار الطريق. فإن أمن أن يكون معهم أحد من

(١) الجامع الكافي: ٨ / ٣٣٠، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٩٣).

(٢) قال الإمام الهادي عليه السلام في (الأحكام): ٢ / ٤٩٤: لا يجوز أن تبيت العساكر الكبار التي لا يؤمن أن يكون فيها بعض المتوصلين بها من أبناء السبيل أو التجار أو النساء أو الصبيان، كذلك لا يجوز بيات القرى ولا المدن.

(٣) الجامع الكافي: ٨ / ٣٣٢-٣٣٣، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٩٥).

فقه الإمام القاسم عليه السلام _____ كتاب السيرة

هؤلاء فلتبيت السرية والسرايا والعساكر، وليقتلوا على كل حال^(١).

قال محمد: وسألت القاسم: عن البيات؟ فقال لمحو قول أحمد.

وذكرت له لمحو قول عيسى بن زيد فقال: رأيت إن كان العسكر كله سرية؟! يعني: أنهم يبيتون، والقول عندي كما قالوا^(٢).

(٨٣٧) مسألة: في الكذب في الحرب

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الخديعة، والكذب في الحرب؟

فقال: لا خير في الخديعة والكذب على كل حال^(٣).

(١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٢ / ٤٩٤.

(٢) الجامع الكافي: ٨ / ٣٣٣، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٩٥).

(٣) الجامع الكافي: ٨ / ٣٣٥، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٩٦).

باب في الغنائم وقسمتها

قال الإمام القاسم عليه السلام: متى ما غنم المؤمنون شيئاً فقد جعله الله لهم فيئاً وغنيمة، وعلى إمامهم فيه أن يحوز خمسة فيجعله لمن قد جعله الله لهم، ويلزم الإمام أن يصرف خمس الغنائم في أولى وجوهه به ^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام - في الخمس - : يصرفه الإمام فيما رأى أنه أحق وأعنا عن دين الله، واحتج فيه بفعل أمير المؤمنين في الخمس حين استعان به في حرب معاوية ^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ما يصيبه المسلمون من أرض العدو من الطعام والعلف فإنه سهل فيه لأهله ولا يرد إلى الغنيمة ^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: من جاء بعد الوقعة ولم تقسم الغنيمة، فلا سهم له، وليست الغنيمة إلا لمن حضر الوقعة ^(٤).

قال في التحرير: ومن مات من المقاتلة قبل إخراج الغنيمة إلى دار الإسلام، كان له نصيبه لورثته، على قياس قول القاسم عليه السلام ^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٣٣٨/٨، كتاب السيرة، باب في الغنائم وقسمتها.

(٢) الجامع الكافي: ٣٣٨/٨، كتاب السيرة، باب في الغنائم وقسمتها.

وقال الإمام المهدي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٤٩٠/٢: وإن احتاج الإمام إلى صرف الخمس كله في مصالح المسلمين، فله أن يصرفه في ذلك، ولا يقسمه كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر، وكما فعل أمير المؤمنين عليه السلام في حرب صفين أخذ الخمس واستحل منه أهله.

(٣) التحرير: ٦٧٠/٢.

(٤) التحرير: ٦٧٢/٢.

(٥) التحرير: ٦٧٢/٢.

قال في التحرير: وإن أسر رجل من المسلمين عند دخول دار الحرب، ثم أفلت قبل إخراج الغنيمة، فإن كان أسر بعد حضور الوقعة كان له سهم منها، وإن أسر قبل حضور الوقعة فلا سهم له، على قياس قول القاسم (١).

قال في التحرير: فإن أسلم رجل من المشركين ولحق بالمسلمين قبل إخراج الغنيمة، فإن كان لحق بهم عند الوقعة وحضرها أسهم له، وإن لحق بهم بعد الوقعة فلا سهم له، وكذلك القول في المرتد إذا لحق بدار الحرب ثم رجع إلى الإسلام ولحق بالمسلمين، على قياس قول القاسم (٢).

قال في التحرير: قال: وإن غنم المسلمون ولم يغنم أهل البغي كان نصيبهم من الغنيمة ثابتاً، وإذا أصاب المسلمون غنيمة، فلم تقسم حتى ولت طائفة منهم، فإن ولوا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة فلهم سهامهم منها، وإن ولوا لغير هذين المعنيين، فلا سهم لهم، على أصل القاسم ويحییٰ عليهما السلام (٣).

قال في التحرير: فإن قسموا الغنيمة وولت طائفة منهم لغير هذين المعنيين، لم يتزعم ما أخذوه على أصلهما (٤).

(١) التحرير: ٦٧٢/٢.

(٢) التحرير: ٦٧٢/٢.

(٣) التحرير: ٦٧٣/٢.

(٤) التحرير: ٦٧٣/٢.

قال الإمام القاسم عليه السلام: لو أن أهل العدل ظهروا على أهل الحرب فغنموا أموالهم وسبوا ذراريهم، ثم أن أهل البغي ظهروا على أهل العدل قبل أن يقتسموه، ثم أن أهل العدل ظهروا عليهم وذلك المال في أيديهم لم يقسموه، كان ذلك غنيمة للمسلمين ويخمس ^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: لو بعث الإمام سرية ثم خاف عليها فبعث سرية أخرى فلحققت السرية وقد غنمت الأولى، كانت تلك الغنيمة لها ولا تشاركها فيها السرية الثانية ^(٢).

(٨٢٨) مسألة: كم يسهم للفارس؟

قال أحمد، ومحمد: ويقسم أربعة أخماس الغنيمة على المقاتلة: للفارس ثلاثة أسهم، وللراجل سهم، وذكر أحمد بن الحسين أن هذا قول القاسم ^(٣).

قال محمد: ومن كان معه فرسان فله خمسة أسهم لكل فرس سهمان، وله سهم، ولا يسهم لأكثر من فرسين ^(٤).

وذكر أحمد بن الحسين أن القاسم قال مثل ذلك ^(٥).

(١) التحرير: ٦٧٣/٢.

(٢) التحرير: ٦٧٣/٢.

(٣) الجامع الكافي: ٣٤٠/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٩٨).

(٤) قال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٤٨٦/٢: ولا سهم إلا لفرس واحدة، وقد قال غيرنا: أنه يسهم لاثنتين، ولستأ نرى ذلك في الغنائم.

(٥) الجامع الكافي: ٣٤١/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٩٨).

(٨٣٩) مسألة: سلب المقتول لمن يكون، وهو النفل

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الإمام يقول لرجل محارب للإسلام: إن قتلتني يا فلان فلك سلبه، أي شيء للقاتل من سلب المقتول؟
فقال: كل معلوم من سلبه غير مجهول.

قيل: فإن كان معه جوهر من در وياقوت أو مال من فضة أو ذهب عظيم القدر؟

فقال: ليس له من ذلك إلا ما يعلم ويرى من كل ظاهر من سلبه لا يخفى، مثل ما عليه من لباسه وسلاحه وآلاته وفرسه؛ لأن ذلك من الإمام كله عطية مجعولة، وليس للإمام أن ينقصه شيئاً مما جعل له، ولا لأحد أن يدفعه عنه.

قيل: فإن أعانته على قتله غيره هل لغيره شيء واجب مما جعل له؟
فقال: لا إلا أن يكون الإمام قال قولاً مرسلأ لم يخص بالقول فيه رجلاً: (من قتل فلاناً فله سلبه)، فيكون لمن أعانته على قتله مثل الذي له من سلبه؛ لأنه قد يقتله الواحد والاثنان والجماعة فيكون حالهم كلهم في قتله واحدة، وإن قال: إن قتلتني يا فلان، يريد رجلاً بعينه فلم يقتله إلا مع غيره لم يكن السلب له ولا لمن يقتله معه.

قيل له: لم لا يجوز بينهما وهو لو كان قوداً أقيد به جميعهم فلم لا يأخذون سلبه بينهم كلهم؟

فقال: لأنه لم يجعل لهم إنما جعل له دونهم على أن يقتله هو وحده لا

معهم، فلما قتلوه جميعاً كلهم، بطل ما كانت عليه المجاملة إذا كانوا كلهم قد ولوا معه قتله، ولو كان قوداً كان كلهم به مقتولاً ولزمهم جميعاً من القود ما لزمه، وكان حكمهم جميعاً في ذلك حكمه^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولو قال الإمام قولاً مطلقاً: من قتل فلاناً فله سلبه، ولم يخص بالقول رجلاً بعينه، فقتله هو وغيره، فإن السلب بين كل من قتله، وكانوا جميعاً شركاء في سلبه، ألا ترى أن القتل ليس بواقع على واحدٍ منهم دون صاحبه، ولا شتباهم كلهم في القتل اشتبهوا في العطية والجعل^(٢).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجلين خرجا في طلب سلب الناس، فسلب أحدهما رجلاً فأعطى الشريك من السلب؟

فقال: الذي سلب ضامن غارم، وهو الدافع إلى صاحبه السلب، ولا يحل للمدفع إليه أكل شيء مما أخذ ولا يتضح به، وإن كان الشريكان تعاونوا على الظلامة، لزمهما جميعاً الغرامة^(٣).

(٨٤٠) مسألة: في قول الإمام: من قتل قتيلاً فله كذا وكذا

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا قال الإمام: من قتل قتيلاً فله كذا وكذا ديناراً أو درهماً، أو غير ذلك ليُضْرَبَ بهم بذلك على القتال، ويحظرهم على

(١) الأحكام: ٤٩٩/٢ - ٥٠٠، وهو بلفظ مقارب في الجامع الكافي: ٨/٣٤٣-٣٤٤، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٩٩).

(٢) الجامع الكافي: ٨/٣٤٤، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٣٩٩).

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/٦٤٥ رقم (٢٧٦).

جهاد عدوهم، فقتل رجل رجلاً، فعلى الإمام أن يعطيه ذلك من
الفيء^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وكذلك إن قال الإمام: من قتل فلاناً، لرجل
بعينه، فله ألف درهم. فقتله رجل، فإن الإمام يعطيه الألف من بيت المال
من الفيء، فإن لم يحضره من الفيء ما يعطيه منه، أعطاه من الصدقات،
فإنما جعلها الله معونات للإسلام وأهله^(٢).

(٨٤١) مسألة: هل للإمام أن يصطفي لنفسه من الغنيمة

قال الإمام القاسم عليه السلام: للإمام أن يتنفل ويصطفي من الغنائم لنفسه جزءاً
أو شيئاً معروفاً كما كان يفعل رسول الله ﷺ في النفل، فليتنفل من ذلك
لنفسه ما أراد أن يتنفل، ويجوز له مع اجتهاد الرأي فيه ما يفعل؛ لأنه إنما
يأخذ ويعطي ويحكم بما يرى من الغنائم قبل قسمها، وما حكم الله به من
ذلك في حكمها فيما هو الله ورسوله خالصاً، وما جاء به حكم آية الأنفال
خاصاً، وقد ذكر أنما كان يأخذه رسول الله ﷺ لنفسه كان يدعى الصفي،
وهذا الاسم دليل على أنه إنما كان يصطفي ويؤخذ من جميع الغنائم،
والبرهان فيه بين؛ لأنه لو كان الصفي إنما هو عن مقاسمة معتدلة متساوية
لكانت أقسامها إذا عدل فيها مشتبهة متكافئة ولم يجوز أن يقال صفي ولا
مصطفى، وهي كلها مشتبهة أكفاء^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٣٤٧/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٤٠٠).

(٢) الجامع الكافي: ٣٤٨/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٤٠٠).

(٣) الأحكام: ٤٨٤/٢-٤٨٥.

(٨٤٢) مسألة: هل للإمام أن ينفل من يشاء

قال الإمام القاسم (عليه السلام): إذا جمعت الغنائم جاز للإمام أن ينفل من رأى تنفيله، وأن يفعل في ذلك بما كان يفعله رسول الله ﷺ فينفل من جلسته إن رأى في ذلك على قدر ما يرى، ويفرق منه شيئاً على من أبلى وأحس في عدو الله ونكأ، فإذا فعل ذلك فقد قام عندي حيثنأ بما يجب عليه لأهل الاجتهاد في القتال، وبما ذكر الله سبحانه في حكمه في سورة الأنفال؛ إذ يقول سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتُوا اللَّهَ وَأَحْلِلُوا ذَاتَ بَيْتِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١]، فلو لم تكن الأنفال في جميع المغنم لما كان عنها ولا فيها من مسألة ولا متكلم، فلما سأل المؤمنون عنها وتكلموا فيما فعل رسول الله ﷺ فيها أخبر الله لا شريك له أنها له ولرسوله معه، فله تعالى ولرسوله من الأمر فيها والحكم والقضاء في أمرها وعليها ما ليس لمؤمن بعده فيه عليه كلام، ولا لأحد مع خلاف الله فيه دين ولا إسلام، وما جعل الله لرسوله من ذلك فهو للإمام العادل الحق من بعده^(١).

(٨٤٣) مسألة: هل يفنم سلب اللصوص

قال الإمام القاسم (عليه السلام): لا أرى سلب اللصوص غنيمة، ولا أرى فيه الخمس^(٢).

(١) الأحكام: ٢/ ٤٨٥-٤٨٦.

(٢) الجامع الكافي: ٨/ ٣٦٤، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٤٠٧).

(٨٤٤) مسألة: العبد الذي إذا بلغه الصبي أسهم له

قال الإمام القاسم عليه السلام: حد الغلام أن يحتلم، أو يبلغ خمس عشرة سنة^(١).

(٨٤٥) مسألة: لعوق المرتد بأرض الحرب

قال في التحرير: قال محمد بن عبدالله: إن لحق المرتد بأرض الحرب ثم وقع ماله إلى أهل الإسلام، قسم بين ورثته، وإن كان عليه دين تقضى ديونه، فإن قتل أو لحق بدار الحرب بعد انقضاء عدة امرأته فلا ميراث لها، وكذلك إن لم يدخل بها، وإن كانت في عدتها فلها الميراث، وهذا الصحيح، على أصل القاسم ويحى عليهما السلام^(٢).

(١) الجامع الكافي: ٣٦٩/٨، كتاب السيرة، مسألة رقم (٣٤٠٩).

(٢) التحرير: ٦٧٤/٢.

كتاب النكاح

كتاب النكاح

(٨٤٦) مسألة: في معنى قوله تعالى: ﴿غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول الله سبحانه: ﴿غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ [النور: ٣١]؟

فقال: ﴿أُولَى الْإِرْبَةِ﴾ فهم أهل الرية، والذين ليس لهم إربة فهم الذين ليس منهم رية، وهم أهل البله من الرجال الذين ليس لهم فطنة بأمر النساء^(١).

باب من يجوز نكاحهن، ومن لا يجوز

(٨٤٧) مسألة: نكاح أم الزوجة أو ابنتها

قال الإمام القاسم عليه السلام — في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَنِسَاءُكُمْ...﴾ إلى قوله: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]: يحرم على الرجل نكاح أم امرأته دخل بامرأته أو لم يدخل بها، وتحرم عليه بنت امرأته إن كان دخل بها، وإن لم يكن دخل بها لم تحرم عليه ابنتها^(٢).

(١) الأحكام: ٣٦٦/١.

(٢) الجامع الكافي: ١١/٤، كتاب النكاح.

ورواه الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في المجموع: ٢١٢، برقم (٤٣٥). ومحواه عن الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٣٤٢/١.

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، هل يجوز له أن يتزوج أمها أو ابنتها؟

فقال: أما الأم فلا يجوز له نكاحها على كل حال؛ لأنها من أمهات نسائه، وقد قال الله: ﴿وَأَمْتُهُنَّ بِسَائِكُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وأما البنت فجائز نكاحها إذا لم يكن دخل بأمها لقول الله عز وجل: ﴿وَنَكَحْكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ بَنَاتِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمُوهُنَّ فَإِن كُنَّ كُفْرًا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فلم يجعل في نكاحها جناحاً إذا لم يكن دخل بأمها^(١).

(٨٤٨) مسألة: التغفيف في المهور

وروى الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام عن جده الإمام القاسم عليه السلام أن ابن عم له خطب إليه بنت أخيه محمد بن إبراهيم فزوجه إياها فبعث إليه بأربعمائة دينار فأخذ منها ديناراً ورد إليه الباقي^(٢).

(٨٤٩) مسألة: الجمع بين الأختين وبين المرأة وصمتها والمرأة وخالتها

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يجمع الرجل بين الأختين، ولا بين امرأة وعمتها، أو خالتها من نسب أو رضاع^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يجمع بين امرأتين لو كانت إحداهما رجلاً

(١) الأحكام: ٣٦٢/١.

(٢) الأحكام: ٣٤٩/١.

(٣) الجامع الكافي: ١٢/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١١٩٧).

وروى نحو هذا الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في المجموع الفقهي والحديثي: ٢١٢، برقم (٤٣٥).

حرمت عليه الأخرى، إذا كان ذلك من نسب أو رضاع ^(١).

(٨٥٠) مسألة: الجمع بين المرأة وابنة زوجها وبين ابنتي العم وابنتي الخالين
وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرجل يجمع بين المرأة وابنة زوجها وبين
ابنتي العمين وابنتي الخالين؟

قال: قد جمع عبد الله بن جعفر بين ابنة علي وامرأة علي رضي الله عنه،
ولا بأس بذلك لأنها ليست بأُمها، وأما بنتا العمين والخالين فقد قال الله تبارك
وتعالى: ﴿وَيَنْكَحْ عَمْرَأَتَكَ وَيُنْكِحْ خَالَكَ وَيُنْكِحْ خَالَتَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] وقد
تزوج رسول الله ﷺ أم سلمة وأُمها ابنة عبد المطلب عمته، وزينب ابنة جحش
وأُمها ابنة عبد المطلب عمته جمع بينهما ^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: يجوز الجمع بين ابنتي العمتين، وابنتي العمين،
وابنتي الخالين، وابنتي الخاليتين ^(٣).

(٨٥١) مسألة: فيمن طلق امرأته طلاقاً بائناً هل له أن يتزوج أختها في العدة
قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا طلق امرأته طلاقاً بائناً فلا بأس أن يتزوج
أختها قبل أن تنقضي عدة المطلقة ^(١).

(١) الجامع الكافي: ١٣/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١١٩٧).
وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٢٦٣/٦، عن الشعبي قال: ولا ينبغي لرجل أن يجمع بين
امرأتين لو كانت إحداهما رجلاً لم يحل له نكاحها. قال سفيان: «تفسيره عندنا أن
يكون من النسب، ولا يكون بمنزلة امرأة وابنة زوجها، يجمع بينهما إن شاء».

(٢) الأحكام: ٣٥٨/١، وهو بلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ١٣/٤، كتاب النكاح، مسألة
رقم (١١٩٧)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب النكاح، المحرمات
بالرضاع والنسب.

(٣) التحرير: ٢٣٠/١.

(٤) الجامع الكافي: ١٧/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٠٠).

كتاب النكاح ————— فقه الإمام القاسم عليه السلام

(٨٥٢) مسألة: فيمن له أربع نسوة فطلق إحداهن أو ماتت، هل له التزوج بخامسة

وقال الإمام القاسم رحمته الله: وإذا كان عنده أربع نسوة فطلق إحداهن طلاقاً
بائناً، فلا بأس أن يتزوج خامسة متى شاء، وإن كان الطلاق رجعياً فليس
له ذلك في المسألتين جميعاً^(١).

وسئل الإمام القاسم رحمته الله عن الرجل يكون عنده أربع نسوة فيطلق
إحداهن ثلاثاً ليحوز له أن يتزوج الخامسة قبل أن تنقضي عدتها أم لا؟

فقال: إذا بانت منه أو ماتت عنه فلا بأس بنكاحه خامسة متى شاء،
وإن كانت المطلقة في عدة تملك معها الرجعة لم يكن له أن ينكح الخامسة
حتى تخلو عدة الرابعة، وكذلك الأخت إذا كانت في عدة منه يملك
رجعتها فليس له أن ينكح أختها حتى تخلو عدتها، فإن كانت قد بانت فلا
بأس بأن يتزوج أختها^(٢).

(١) الجامع الكافي: ١٧/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٠٠).

(٢) الأحكام: ١/ ٣٦٠.

قال الإمام الهادي عليه السلام في الأحكام: ٣٥٩/١: «من كان عنده أربع نسوة فطلق
إحداهن طلاقاً يملك عليها فيه الرجعة، فلا يجوز له أن ينكح غيرها حتى تخرج من
عدتها وتستكمل ما جعل الله لها من مدتها، فإن طلقها طلاقاً بائناً لا تحل له إلا من بعد
زوج فلا بأس أن يتزوج متى شاء وإن كانت في عدتها، وقد روي عن أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب عليه السلام، أنه قال: «لا يجمع ماءه في خمس» وهذا عندنا لا يصح عنه،
لأنه إنما يكره من ذلك أن يتزوج وله على هذه ملكة رجعة فيجمع بين خمس. فأما إذا لم
يكن له عليها ملك رجعة فلا بأس بذلك، وأما الماء فما عليه لو جمعه في خمس أو ست،
إذا لم يكن له على أكثر من أربع ملك».

(٨٥٢) مسألة: نكاح الذميات .

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم: لا يجوز نحو تزويج يهودية ولا نصرانية؛ لأنه قال فيما روى داود عنه في الذمي يسلم قبل امرأته: نكاحهما الأول كاف لهما إن أسلم في العدة، فإن انقضت العدة قبل أن يسلم انقطعت عصمة النكاح؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُضْرَكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وإسماكن بعد شركهن كذا نكاحهن^(١).

(٨٥٤) مسألة: في نكاح المجوسية والصابئة والمشرقة

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يجوز تزويج المجوسية حرة ولا أمة، من أهل العهد كانت أو من غير أهل العهد، ولا صابئة ولا مشركة من أهل العهد، ولا من عبدة الأوثان^(٢).

(٨٥٥) مسألة: في نكاح نساء العجم

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن نكاح نساء العجم؟

فقال: ذكر أن النبي ﷺ قال لبني هاشم: «اطلبوا الولد في نساء العجم فإن في أرحامهن بركة»^(٣).

(٨٥٦) مسألة: نكاح الفاسقة

قال في التحرير: ويجوز أن يتزوج المسلم بفاسقة، على ما ذكره أبو العباس، وأومى إلى تخريجه من كلام القاسم عليه السلام، إذا لم يبلغ فسقها الكفر^(٤).

(١) الجامع الكافي: ١٩/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٠١).

(٢) الجامع الكافي: ٢٢/٤، كتاب النكاح.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٣٧/٢ رقم (٢٥٥).

(٤) التحرير: ٢٣٢/١.

(٨٥٧) مسألة: تزويج الأكفاء وغير الأكفاء

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الكفو ما هو؟

فقال: الكفو في الدين والنسب فيهما جميعاً^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: يجوز أن يتزوج المولى عربية^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: لو أن رجلاً من أبناء الفرس ممن نرضى^(٣) دينه
لرأيت أن أزوجه عربية^(٤).

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: وسمعت قاسم بن إبراهيم يقول:
قال رسول الله ﷺ: «لله عز وجل في أرضه خيرتان، فخيرة الله من العرب
قريش، وخيرة الله من العجم الفرس»^(٥).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المولى هل يجوز نكاحه للعربية؟

فقال: لا يُعلم بين علماء آل الرسول في ذلك اختلاف، إذا رضي
الأولياء وكانوا أهل عدل وعفاف^(٦).

(١) الأحكام: ٣٦٦/١.

(٢) يعني إذا رضيت به هي ووليها.

(٣) الجامع الكافي: ٣٣/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢١٧).

(٤) في أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام: يرضى.

(٥) الجامع الكافي: ٣٣/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢١٧)، أمالي الإمام أحمد بن

عيسى: الجزء الثاني، كتاب النكاح، أبواب من النكاح.

(٦) الجامع الكافي: ٣٤/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢١٧).

(٦) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٤٧/٢ رقم (٢٨١).

(٨٥٨) مسألة: تحريم الحلال بالحرام

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل فجر بأم امرأته أو ابنتها؟ فقال: لا يحرم حرام حلالاً، وهو قول أهل الأثر^(١)، إلا أن أبا حنيفة وغيره وطائفة من أهل العراق كرهوه^(٢).

(٨٥٩) مسألة: فيمن قبل أم امرأته أو ابنتها أو جدتها أو امرأة أبيه

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم: إذا قبل الرجل أم امرأته، أو ابنتها، أو جدتها، أو امرأة أبيه، أو امرأة ابنه، أو ابن ابنه، أو قبلته لم تحرم المرأة على زوجها^(٣).

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: وأخبرني الرجل^(٤) أنه سأل القاسم بن إبراهيم فأفتاه بمثل ذلك^(٥). وقال له: لا تعد^(٦).

(١) الجامع الكافي: ٣٥ / ٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢١٨)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب النكاح، أبواب من النكاح.
(٢) الأحكام: ٣٦٤ / ١.

وقال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٣٦٣ / ١: «أجمع آل رسول الله عليه وآله: أنه لا يحرم حرام حلالاً، وتفسير ذلك: لو أن رجلاً فجر بأمه، ثم أراد أن يتزوج أمها، كان ذلك جائزاً له عندنا، وكذلك لو فجر بالأم جاز له أن يتزوج البنت في قولنا».

(٣) الجامع الكافي: ٣٨ / ٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٢٠).

(٤) المسألة التي سأل عنها الرجل الإمام القاسم عليه السلام كان قد سأل بها الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام، وهذا هو نص المسألة:

«عن رجل مرخته أم امرأته يدهن فانتشر؟ فأجابه أحمد بن عيسى: أن امرأته لم تفسد عليه، فأعاد عليه الرجل: أي قد سألت الفقهاء فحرموا امرأته عليه، فأجابه أحمد بن عيسى: قد فهمت ما قلت وما سألت، وما أفتيت به، وليس هو عندي بشيء، ولم تحرم امرأتك عليك».

(٥) أي أفتاه الإمام القاسم عليه السلام بمثل ما أفتاه الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام.

(٦) الجامع الكافي: ٣٨ / ٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٢٠).

(٨٦٠) مسألة: إذا تزوج رجل وابنه امرأتين فدخل على كل واحد منهما امرأة الآخر

قال الإمام القاسم رحمته: لا يجرم حراماً حلالاً^(١).

(٨٦١) مسألة: في تزويج امرأة المفقود

قال الإمام القاسم رحمته: وليس لامرأة المفقود أن تتزوج أبداً حتى توفن بموته^(٢)، أو طلاقه، ثم تعتد ما وجب عليها من العدة^(٣).

(٨٦٢) مسألة: إذا تزوجت امرأة المفقود ثم قدم فطالب بها

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا تزوجت امرأة المفقود ثم قدم زوجها الأول فهو أحق بها، وهي امرأته ترثه، ويرثها، ويعتزلها الثاني بلا طلاق، وأيهما مات لم يرثه صاحبه^(٤). فإن كان الثاني لم يدخل بها فلا مهر لها عليه،

(١) الجوامع الكافي: ٤/ ٤١، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٢٢).

(٢) في الأحكام: حتى توفن له موتاً.

الأحكام: ٣٦٢/ ١.

قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٣٦١/ ١: «لا تتزوج امرأة المفقود أبداً، حتى تعلم خبره وتوفن بقيتاً بموته، فإن انحلت فتزوجت على أنه قد مات، وكان ذلك الخبر قد بلغها من وفاته باطلاً، ثم أتى يوماً وقدم عليها، كان الأول أحق بها من الآخر، ولا يقر بها حتى تستبرئ من ماء الآخر، ولها على الآخر المهر كاملاً بما استحل من فرجها، فإن كانت من الآخر حاملاً لم يذن منها الأول حتى تضع ما في بطنها، وتظهر من نفاسها، ونسب ولدها من الآخر لاحقاً بابيه، لأنه نكاح على شبهة... إلخ كلامه رحمته».

(٣) الجوامع الكافي: ٤/ ٤٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٢٦).

(٤) وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ٣٦٢/ ١.

أخرج الإمام زيد بن علي رحمته، بسنده عن الإمام علي رحمته في المجموع الفقهي والحديثي: ٢٢٤، بقم (٤٨٢): «أن امرأة فقد زوجها وتزوجت زوجاً غيره ثم جاء الأول، فقال علي رحمته: نكاح الأخير فاسد ولها المهر بما استحل من فرجها وردّها إلى الأول، وقال: لا تقر بها حتى تنقضي عدتها من الأخير. وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٣٦١/ ١.

فقه الإمام القاسم عليه السلام ————— كتاب النكاح

ولا عدة عليها، يطؤها الأول متى شاء، وإن كان الأخير قد دخل بها فلها عليه المهر بدخوله بها، وعلى الزوج الأول ألا يقربها حتى تستبرئ من ماء الزوج الأخير^(١).

(٨٦٢) مسألة: إذا تزوجت امرأة المفقود وجاءت بولد لستة أشهر أو أكثر ثم جاء الأول

قال في التحرير: وإن تزوجت امرأة المفقود لإقامة بينة بموته، وجاءت بولد لستة أشهر أو أكثر، ثم جاء الأول ألحق الولد بالثاني، وإن كان لأقل من ستة أشهر ولأربع سنين أو دونهما من غيبته ألحق بالأول، ويدخل الأول عليها بعد الاستبراء، والاستبراء يكون بثلاث حيض على ما ذكره أبو العباس وحصله من المذهب، وعليه ذلك كلام القاسم رحمته الذي رواه عنه يحيى^(٢).

(٨٦٤) مسألة: في الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها؟

وسئل الإمام القاسم رحمته عن الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها هل يحل له ذلك؟

فقال: إذا تاب وتابت وحادا إلى ولاية الله فلا بأس بتناكحهما^(٣)، وقد يجوز لهما هذا لو كانا مشركين، فكيف إذا كانا مسلمين^(٤)، وقد كان

(١) الجامع الكافي: ٤٥/٤. كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٢٧).

(٢) التحرير: ٢٥٦/١.

(٣) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب النكاح، أبواب من النكاح.

(٤) الجامع الكافي: ٤٩/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٣٣).

كتاب النكاح ————— فقه الإمام القاسم عليه السلام

ابن عباس وغيره يقول: أوله سفاح وآخره نكاح، وكان يقول: يقبلهما الله عز وجل إذا تفرقا، ولا يقبلهما إذا اجتماعا إنكاراً على من ينكر ذلك^(١).

وروى داود، عن الإمام القاسم نحوه ذلك، إلا أنه قال: لا بأس بذلك إذا تاب وتاب، وعاد إلى ولاية الله بعد عداوته، وأخلص كل واحد منهما الله - عز وجل - في توبته^(٢).

(٨٦٥) مسألة: في معنى قوله تعالى: (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة)

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن معنى قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣]؟

فقال: كذلك الزاني لا يأتي إلا من كانت زانية مثله، أو كان مشركاً، فالشرك أكبر من الزنا^(٣).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام أيضاً عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣]؟

(١) الأحكام: ٣٥٥-٣٥٦/١.

(٢) الجامع الكافي: ٤٩/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٣٣).

(٣) الجامع الكافي: ٤٩/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٣٣).

وقال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٣٦١-٣٦٢/١: دواماً معنى قول الله - تبارك وتعالى - ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُزْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣] فهو إخبار من الله - عز وجل - أنه لا يرتكب الفاحشة من الزنا، ولا يطلوع الزاني بالفجور من النساء إلا زانية من المليون أو مشركة مستحلة للزنى من المشركين، وكذلك قوله في الزانية لا ينكحها، ولا يرتكب الفاحشة منها ولا يستحل ما حرم الله من إتيانها إلا زان من المليون أو مشرك مبيح ذلك لنفسه من المشركين^(٤).

فقال: النكاح هاهنا قد يكون المسيس والمجامعة، ويكون العقد والتزويج، وأما قوله: ﴿لَا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣] فهو لا يركب مخطط الله فيها إلا وهو مشرك بالله أو زان^(١).

(٨٦٦) مسألة: في إنكاح ولد الزنا

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس بإنكاح ولد الزنا سواء كان الزوج لرشده والزوجة للزنا، أو كانت الزوجة لرشدها والزوج للزنا^(٢).

(٨٦٧) مسألة: هل يجوز نكاح امرأة من الزنا؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا بأس بنكاح بنت زنا إذا كانت محصنة مؤمنة، وليست من فعل أبيها في شيء، ولا بأس إن كان الزوج ولد زنا والمرأة لرشده إذا كان مؤمناً^(٣).

(١) الأحكام: ٣٦٢/١.

(٢) التحرير: ٢٣٠/١، التجريد: ١٤٥، كتاب النكاح، مسألة رقم (٥٩١).

(٣) الجامع الكافي: ٥١/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٣٥).

باب ما يصح أو يفسد من النكاح

(٨٦٨) مسألة: في فساد عقد النكاح من غير ولي وشاهدين

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يجوز النكاح إلا بولي وشاهدين^(١)؛ لأن في ذلك ترك ما بين الله - عز وجل - فيه، وخروج النساء من أيدي الأولياء وإبطال ما جعل الله للأولياء فيهن وما حكم به الأولياء عليهن، لا تسمع كيف يقول - لا شريك له-: ﴿وَأَذْكُرُوا الْأَيْمَانَ وَيُغْنَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي زوجوا، وقال: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢) وقَالَ: ﴿فَلَا تَقْضُوا لَهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَوْلِيَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]. فلو كان الأمر في ذلك إليهن لبطل الأمر في هذا كله من أيدي الرجال، وخرج من أيدي الأولياء أمهاتهم وبناتهم، وأخواتهم، وحرَمَاتهم، وكيف يعضل من ليس له أن يزوج^(٣)، ولقد كان هذا ومثله في الجاهلية الجهلاء، وأنه يستعظم ويراق فيه بين الناس كثير من الدماء، ويكون فيه فساد عظيم بين الأولياء من الرجال والنساء، فكيف في الإسلام الذي جعله الله يصلح ولا يفسد، ويؤكد الحقوق بين أهلها ويسددها^(٤)، ولقد أدركنا مشائخنا من أهل البيت عليهم السلام وما يرى هذا منهم أحد حتى كان بآخره أحداث سفهاء رَوَوْا الزور والكذب^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٥٤/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٣٩).

(٢) الآية في الأحكام وأما الإمام أحمد بن حنبل: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١].

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من الأحكام، ومن أمالي الإمام أحمد بن حنبل.

(٤) في الأحكام وأما الإمام أحمد بن حنبل: ويسدد.

(٥) في الأحكام: فحدث سفهاء رَوَوْا الروايات الكاذبة.

وقد حدثني إسماعيل بن أبي أويس، عن حسين بن عبد الله بن ضميرة، عن أبيه، عن جده، عن علي، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين». وأن رسول الله ﷺ: «نهى عن نكاح السر» وأن رسول الله ﷺ قال: «أشيدوا النكاح»^(١).

قال الإمام الهادي ﷺ: حدثني أبي عن أبيه عن أبي بكر ابن أبي أويس المدني عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين»^(٢). وبلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تنكح المرأة إلا بولي وشاهدين، فإن نكحت فهو باطل، فإن نكحت فهو باطل، حتى قال ذلك ثلاثاً». وبلغنا عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال: (لا نكاح إلا بولي فمن نكح فهو باطل)^(٣).

(٨٦٩) مسألة: فيمن نكح امرأة بغير ولي، وهل للمرأة أن تولي أمرها رجلاً من المسلمين

وسئل الإمام القاسم ﷺ عن رجل نكح امرأة بغير ولي، زوجه رجل جعلته وليها، وأشهد رجلين؟

فقال: ليس لأحد أن ينكحها إلا بإنكاح وليها، إلا أن يعضلها الولي

(١) الجامع الكافي: ٥٦-٥٥/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٣٩)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب النكاح، باب ما ذكر في تحريم التمتع وإبطال النكاح إلا بولي وشهود، الأحكام: ٣٥٢/١.

والحديث في المعجم الكبير: ٢٢/٢٠١، من حديث فيه زيادة.
(٢) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب النكاح، باب ما ذكر في تحريم التمتع وإبطال النكاح إلا بولي وشهود.

(٣) الأحكام: ٣٤٦/١.

أو يصير إلى المضارة لها، ومن لم يكن لها ولي ولت أمرها رجلاً من المسلمين فأنكحها^(١)، ولا بد في كل نكاح من إشهاد رجلين عدلين^(٢).

(٨٧٠) مسألة: في المرأة يخطبها الرجل وليس لها ولي

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: عن امرأة مؤمنة خطبها رجل مؤمن وليس لها ولي؟ فقال: يزوجها أقرب من يليها من عشيرتها، وإن لم يكن لها قرابة فيتولى عقد نكاحها رجل من المؤمنين ويحضر الشهود، لا بد في النكاح والطلاق من الشهود، لخوف المظلمة والجحود^(٣).

(٨٧١) مسألة: هل يصح عقد النكاح بشهادة فاسقين؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بد في كل نكاح من إشهاد رجلين عدلين^(٤).

(٨٧٢) مسألة: نكاح المتعة

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا يحل نكاح المتعة^(٥)؛ لأن المتعة إنما كانت في

(١) الجامع الكافي: ٥٥/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٣٩).

(٢) الأحكام: ٣٤٦/١، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب النكاح، باب ما ذكر في تحريم المتعة وإبطال النكاح إلا بولي وشهود.

وقال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام: «معنى قول جدي القاسم - رضي الله عنه - في الولي إلا أن يعضلها أو يصير إلى المضارة لها: يريد أنه إذا أعضلها نظر إمام المسلمين في أمرها، فإذا أجبره على إنكاحها، وإما زوجها الإمام من دونه كفراً لها، فإن لم يكن إمام ولت رجلاً من المسلمين أمرها فعقد نكاحها».

(٣) مجموع كتب ووسائل الإمام القاسم: ٦٤٥/٢ رقم (٢٧٣).

(٤) الجامع الكافي: ٥٩/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٤٠).

(٥) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٣٤٩/١: «المتعة عندنا فهي النكاح والاستمتاع بالنساء على طريق ملك عقدة النكاح بعقد الأولياء، وشهادة عدلين =

سفر كان فيه النبي ﷺ، ثم حرم الله ذلك على لسان رسوله ﷺ، وقد صح لنا عن علي عليه السلام أن النبي ﷺ نهى عنها.

وأما من يحتج بهذه الآية بمن يستحل الفاحشة من الفرقة المارقة في قوله سبحانه: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَأَنَّهُنَّ آبَاؤُهُنَّ أَوْ أَبْنَاءُهُنَّ أَوْ إِخْوَانُهُنَّ أَوْ عَمَلُهُنَّ﴾ (النساء: ٢٤) فلا استمتاع: هو الدخول بهن على وجه النكاح الصحيح، وإتساؤهن أجورهن: فهو إعطاؤهن مهورهن إلا ما وهبن بطيب من أنفسهن، والتراضي: هو التعاطي، ولا يجوز النكاح إلا بولي وشاهدين^(١).

وقال الحسن بن يحيى، ومحمد: وسئلا عن متعة النساء أحرام هي؟

من الشهداء، وفي ذلك ما يقول الله - تبارك وتعالى - : ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَأَنَّهُنَّ آبَاؤُهُنَّ أَوْ أَبْنَاءُهُنَّ أَوْ إِخْوَانُهُنَّ أَوْ عَمَلُهُنَّ﴾ (النساء: ٢٤) يريد ما استمتعتم به منهن بإنكاح أوليائهن فأتوهن أجورهن، والأجور هاهنا فهي المهور. فاما ما يقول به أهل الشناعات، والطالبون للتعلمات، الماتكون للحرمان، من أن المرأة تعقد عقدة نكاحها فيما بينها وبين زوجها من دون من جعل الله أمرها إليه من أوليائها فلا يلتفت إلى قوله، ولا يتكل عليه، لأن الله - سبحانه - قد أبطل قول من قال بذلك، وكان في القول في التعدي كذلك بما بين من الحكم بحكم عقدة النكاح للأولياء، ويبين من حنط ذلك على النساء، فقال سبحانه: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ بِوَدْعِهِ وَأَلْيَيْهِ مِنْ عَدَدِ آبَائِهِ﴾ (النور: ٣٢) وقال - سبحانه - : ﴿فَلَا تَقْضُوا لَهُمْ مِنْ شَيْءٍ أَنْ يُقَضِيَ إِلَيْكُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٢) وقال سبحانه: ﴿فَلَا يَكْفُرُوهُنَّ لِمَ افْتَرَيْنَ﴾ (النساء: ٢٥) ففي كل ذلك يأمر الله - سبحانه - وينهى من جعل الله عقدة النكاح إليه من الأولياء، ولو كان كما يقول المبطلون ويتأول من الإفتاء على الله المفترون، لأمر النساء ونهاهن في ذلك كما أمر أوليائهن، ولكن الله رؤوف رحيم، ذو قدرة وامتنان كريم، وكيف يميز ذلك أو يأمر به، أولم يطلقه، وهو يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْتِرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٢٨) وأي فاحشة أعظم من أفعال من يولي النساء الإنكاح لأنفسهن دون الرجال. انتهى كلامه ﷺ.

(١) الجامع الكافي: ٦٠١-٦٠٢، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٤١)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب النكاح، باب ما ذكر في تحريم المتعة وإبطال النكاح إلا بولي وشهود، الأحكام: ٣٥١/١-٣٥٢.

كتاب النكاح ————— فقه الإمام القاسم عليه السلام

أم حلال؟ أم شبهة؟ فقال محمد: متعة النساء منسوخة نسختها آية الميراث الربع، والثلث، ولا نكاح عندنا إلا بولي، وشاهدي عدل.
وسألت عنها أحمد بن عيسى، والقاسم بن إبراهيم، فقالا مثل ذلك أو نحوه^(١).

(٨٧٢) مسألة: الخيار والشرط في النكاح

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا تزوج الرجل بالمرأة واشترطت عليه أن لا يخرجها من مصرها، أو قريتها، أو دارها، فلا يجوز مثل هذه الشروط في عقدة النكاح؛ لأن الشروط فيها على غير مدة معلومة، ولا أجل محدود^(٢).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل تزوج امرأة واشترط عليها ألا تنفق عليها، أو تنفق عليها ما شاء ويقسم لها من الليل والنهار ما شاء؟
فقال: هذا أيضاً شرط مجهول، وما أحب أن يكون في النكاح إلا شرط محدود معلوم^(٣).

وقال: وهذا ومثله يفسد كل عقدة عقد بها المعقود فيما سوى الفروج، فكيف الفروج^(٤).

-
- (١) الجامع الكافي: ٦١/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٤١).
(٢) الجامع الكافي: ٦٦/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٥١)، الأحكام: ٣٥٨/١، وهو يلفظ مقارب في أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب النكاح، أبواب من النكاح.
(٣) الأحكام: ٣٥٩/١، الجامع الكافي: ٦٦/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٥١)، ويلفظ مقارب في: أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب النكاح، أبواب من النكاح.
قال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٣٥٨/١: فكل شرط في النكاح فهو باطل إلا شرطاً أجاز الله اشتراطه.
(٤) الجامع الكافي: ٦٦/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٥١).

فقه الإمام القاسم عليه السلام ————— كتاب النكاح

وقال الإمام القاسم رحمته: لا يحل فرج وفيه عقدة تمنع، أو شرط إلى غير حد، ولا أجل معلوم ^(١).

قال في التحرير: والشرط في النكاح يتقسم: فممنه ما يُفْسِدُ الْعَقْدَ، ومنه ما يصح العقد من دونه، على مقتضى أصول القاسم ويحیی علیهما السلام.

فالأول: ما يكون رافعاً لموجب العقد، نحو أن يتزوجها إلى أجل، أو يكون استثناء لبضعها، ونحو أن يتزوجها على شرط أن يكون بضعها مهراً لأخرى.

والثاني: ما لا يقتضي ذلك، فيصح العقد ويبطل الشرط، فلو أن رجلاً تزوج امرأة على شرط ألا يخرجها من مصرها أو من قرب والديها، أو على أن يكون أمر الجماع إليها والطلاق بيدها، أو على ألا يتفق عليها، أو تنفق هي عليه، صح عقد النكاح وبطلت هذه الشروط ^(٢).

(٨٧٤) مسألة: نكاح المحرم ونكاحه

قال الإمام القاسم رحمته: لا يزوج المحرم نفسه، ولا غيره ^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٦٦/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٥١).

(٢) التحرير: ٢٣٣/٢ - ٢٣٤.

(٣) الجامع الكافي: ٧٠/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٥٤)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحج، باب ما ذكر في نكاح المحرم وأكله مما أصاب الحلال. وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٢٩٩/١.

(٨٧٥) مسألة: فيمن تزوج امرأة في عدتها من غيره

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا تزوج رجل امرأة وهي في عدتها من غيره، وهو لا يعلم فالنكاح باطل، ويعتزلها بلا طلاق، ولا يتوارثان^(١).

وسئل الإمام القاسم رحمته عن امرأة تزوجت في عدتها؟

فقال: لا عقدة لها ويفرق بينها وبين من تزوجت^(٢).

(٨٧٦) مسألة: في تزويج البالغ البكر والثيب

قال الإمام القاسم رحمته: ولا يزوج الأب ابنته البالغة إلا بإذنها بكرًا كانت أو ثيبًا، فإن زوجها بغير إذنها فالأمر أمرها، إن أجازته جاز، وإن أبطلته بطل^(٣).

وقال الإمام القاسم رحمته - فيما روى داود عنه -: وقد كانت خنساء بنت

(١) الجامع الكافي: ٧١/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٥٦).

وهو قول الإمام زيد بن علي رحمته في المجموع: ٢٢١، وقول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٣٦٥/١.

(٢) الأحكام: ٣٦٦/١.

(٣) الجامع الكافي: ٧٤/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٦٠).

انظر: صحيح مسلم: ١٩٨/٩، صحيح ابن حبان: ٤٣٤/٩، سنن البيهقي: ٤٩٨/١٠، سنن الدارقطني: ٢٦١/٣، زيادة في اللفظ، المعجم الأوسط: ٢٨٧/٧، وغيرها. وهو قول الإمام زيد بن علي رحمته في المجموع: ٢١١، وسناني ذكره.

وقال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٣٤٧/١: «ولا يجوز لولي من الأولياء أن ينكح أحدًا من النساء إلا بإذنها إذا كانت قد بلغت مبالغ النساء، ثيبًا كانت المرأة أو بكرًا، وقد رخص للاب في تزويج ابنته الصغيرة، ولم يطلق ذلك له في الكبيرة إلا بأمرها، وقد جعل رسول الله ﷺ: صمت البكر إذنها، فإذا صمتت فقد رخصت، وإذا رخصت بكنفها أنكحت».

فقه الإمام القاسم عليه السلام ————— كتاب النكاح

خُذام أنكحها أبوها وهي ثيب، فجاءت إلى النبي ﷺ فرد نكاحها^(١) وقال: «الطيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر في نفسها، وإذنها صماتها»^(٢)، وكان رسول الله ﷺ فيما أذكر إذا أراد أن يزوج إحدى بناته ستر بينه وبينها سترًا، ثم ذكر لها من ذكرها، فإن خطت بإصبعها في الستر لم يزوجها وإن سكنت عند ذلك علم أن قد رضيت فزوجها^(٣).

(٨٧٢) مسألة: الرجل يزوج ابنته المدركة البكر وهي كارهة

وسئل الإمام القاسم ﷺ عن الرجل يزوج ابنته المدركة البكر وهي كارهة؟
فقال: لا تنكح المرأة البكر إذا بلغت إلا بعد استئمان^(٤)، وإن كان الأب^(٥) هو المنكح لها، فإن أنكحها ولم يؤامرها فالأمر أمرها في نفسها^(٦).

(٨٧٨) مسألة: إذا كان للمرأة وليان زوجها كل واحد منهما لرجل

وسئل الإمام القاسم ﷺ عن وليين لامرأة زوج أحدهما من رجل، وزوج الآخر من رجل آخر؟

(١) سنن الترمذي: ٤١٦/٣.

(٢) مسلم: ٢٠٩/٩، مسند أحمد: ٣٦١/١، سنن سعيد بن منصور: ١٥٥/١، سنن الدارقطني: ٢٤٠/٣، المعجم الكبير: ٣٠٧/١٠، وفي بعضها اختلاف في اللفظ.

(٣) الجامع الكافي: ٧٥/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٦٠).

وأخرج البيهقي في سننه: ٣٢٥/١٠ عن جبير بن حية الثقفي قال: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يزوج إحدى بناته، يجلس إلى خدرها فقال لها: إن فلاناً يذكر فلانة، فإن تكلمت فكرهت لم يزوجها، وإن هي ضمت زوجها.

(٤) في أمالي الإمام أحمد بن عيسى ﷺ: استئمانها.

(٥) في أمالي الإمام أحمد بن عيسى: أبوها.

(٦) الأحكام: ٣٤٨/١، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب النكاح، ما ذكر في الرجل يزوج ابنته والمرأة يزوجها الوليان.

فقال: العقد للأول منهما، فإن لم يعرف الأول منهما ابتدئ النكاح فأنكح أحدهما نكاحاً مستقبلاً، وإن رضيت بنكاح الآخر ولم ترض بنكاح الأول فالنكاح بينها وبين من رضيت به، ومن لم ترض به فلا عقد له^(١).

(٨٧٩) مسألة: في الصغيرة يزوجه أبوها

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا زوج الأب ابنة أو ابنته وهما صغيران جاز عليهما، ولا خيار لهما إذا بلغا^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يُنكح الصغيرة إلا أبوها^(٣).

(٨٨٠) مسألة: في المرأة الصغيرة يزوجه غير ولي

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا أحب أن يعقد الوصي للصبي، لأن الله - عز وجل - جعل للأب في ولده ما لم يعمل لغيره^(٤).

(١) الأحكام: ٣٤٨/١ - ٣٤٩.

(٢) الجامع الكافي: ٧٧/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٦١).

وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في المجموع: ٢١١، برقم (٤٣٣): قال: «إذا زوج الرجل ابنة وهي صغيرة ثم بلغت ثم ذلك عليها وليس لها أن تأتي، وإن كانت كبيرة وكهرت لم يلزمها النكاح».

(٣) الجامع الكافي: ٧٨/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٦٢).

وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في المجموع: ٢١١، برقم (٤٣٤): قال: «لا يجوز النكاح على الصغار إلا بالأب».

(٤) الجامع الكافي: ٨١/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٦٥).

وقال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٣٥١/١: «ليس للوصي أن يُنكح من تحت يده من أولاد الموتى الموصين إليه بهم، لأن الأولياء أولى من تحت أيدي الأوصياء من حرمانهم، والأولياء من العصبة الأقرباء فهم الذين يعقدون عقدة نكاح النساء دون من أوصى بهن إليه من الأوصياء، لا يجوز للوصي من ذلك أمر إلا أن يميزه له العصبة، وتأمره بعقدة فيمن تحت يده من القرابة، فإن أمره بشيء من ذلك جاز له فعله كما يجوز لغيره لو وكل بذلك عقده».

(٨٨١) مسألة: حد بلوغ الغلام

قال الإمام القاسم رحمته: حد بلوغ الغلام أن يحتلم، أو يبلغ خمس عشرة سنة ^(١).

(٨٨٢) مسألة: فيمن أسلم وتحتته أكثر من أربع نسوة أو اختان

قال الإمام القاسم رحمته - فيما روى داود عنه وهو قول محمد -: وإذا تزوج المجوسي عشر نسوة في عقود متفرقة ثم أسلم وأسلمن، فليمسك الأربع الأول من نساؤه، ويفارق ما سواهن من بعدهن، وكذلك إن أسلم وعنده اختان فليمسك الأولى ويفارق الأخيرة منهما ^(٢).

(٨٨٣) مسألة: إذا أسلم الذمي قبل امرأته أو أسلمت قبله

قال الإمام القاسم رحمته - فيما روى داود عنه -: وإذا أسلم الذمي قبل امرأته، أو أسلمت قبله، والمرأة مدخول بها، فهما على نكاحهما إن كان

(١) الجامع الكافي: ٨٣/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٦٧).

(٢) الجامع الكافي: ٨٥/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٦٩).

وقال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٣٩٣/١: «إن كان هذا الذي أسلم تزوجهن معاً في عقدة واحدة فارقهن كلهن، ثم اختار منهن أربعاً، ولا تكون مفارقتها لمن طلاقاً، لأن النكاح كان من أصله فاسداً، فيتزوج الأربع تزويجاً مبتدأً صحيحاً، وإن كان تزوج أربعاً في عقدة وثلاثاً في عقدة ثبت نكاح الأربع وسقط نكاح الثلاث، وإن كان تزوج اثنتين في عقدة، وثلاثاً في عقدة، واثنتين في عقدة، ثبت نكاح الثنتين الأولتين، والثنتين الأخريتين، وبطل نكاح الثلاث، وإن كان نكاح واحدة في عقدة، وستاً في عقدة، واثنتين في عقدة، وواحدة أخرى في عقدة، ثبت نكاح الأولى، وبطل نكاح الست، وثبت نكاح الثنتين، وثبت - أيضاً - نكاح الواحدة الأخيرة، يثبت له من ذلك ما يتم له أربعاً وسقط ما سوى ذلك».

إسلامهما جميعاً قبل انقضاء العدة، فإن انقضت عدتها قبل أن يسلم انقطعت بينهما عصمة النكاح وعقدته^(١)؛ لقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُتَفَرِّغَتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾^(٢) [البقرة: ٢٢١] وإمساكن بعد شركهن كذا نكاحهن^(٣).

وقال الإمام القاسم رحمته - في الذميين إذا أسلما -: هما على نكاحهما^(٤).

(٨٨٤) مسألة: إذا تزوج اليهودي أو النصراني أو المجوسي ثم أسلم وأبت المرأة أن تسلم

وسئل الإمام القاسم رحمته عن اليهودي والنصراني والمجوسي يتزوج المرأة ثم يسلم وتأبى المرأة أن تسلم، ولم يكن دخل بها؟

فقال: لها من الصداق ما لغيرها. وقال: ويذكر عن الحسن البصري أنه قال: ليس لها من الصداق شيء، وقال: غيره لها نصف الصداق، وعندني أن حكمها كحكم المسلمين^(٥).

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٣٩٥/١: «ولو أن ذمية أسلمت ولها زوج ذمي انقطعت بينهما الوصلة وعليها العدة من ماله، فإن طلقها وهي في عدتها لزمها الطلاق واعتدت له من يوم طلقها، لأن إسلامها لم يكن طلاقاً، وإنما كان فرقة وفسخاً، وإن أسلم يوماً من الدهر زوجها فأراد مراجعتها، كانت معه بائنتين».

(٢) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٣٩٥/١: «فأما ما يروى في ذلك، ويقال به على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رحمته، من أنه أجاز نكاح الذميات، فلا يصدق بذلك عليه، ولا نقول به فيه؛ لأنهن مشركات، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُتَفَرِّغَتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]».

(٣) الجامع الكافي: ٨٨/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٧١).

(٤) التجريد: ١٧٦، كتاب الطلاق، مسألة رقم (٧٥١)، التحرير: ٢٩٠/١.

(٥) الأحكام: ٣٥٧/١.

(٨٨٥) مسألة: فيمن تزوجا وهما على غير استقامة ثم تابا هل عليهما تجديد النكاح؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل تزوج بامرأة وهما على غير ما ينبغي من الاستقامة، من الجهل بمعرفة الله، وغير ذلك عما لا يرضي الله، ثم تابا ورجعا أوجب عليهما تجديد النكاح أم لا؟

فقال: هما على نكاحهما الأول ثابتان، لأن النكاح إنما يثبت بالأولياء ويصح، والدليل على ذلك الواضح: أن رسول الله صلى الله عليه وآله أقر جميع من أسلم من أصحابه، وكل من دخل من العرب وغيرهم في دينه، على نكاحهم الأول، ولم يأمر بأن يغير ولا يحدث ولا يبدل، وفي هذا ما كفى، في ما سألت عنه وشفا^(١).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٤٤ رقم (٢٦٧).

باب اختصاص الأولياء في عقد النكاح دون الأوصياء

قال الإمام القاسم عليه السلام: الأولياء هم الذين يعقدون عقدة النكاح دون الأوصياء ^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: عن ولاية عقود النساء من العربيات؟

فقال: الأمر في ذلك إلى الأولياء، وإليه في ذلك السخط والرضى ^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: لا يجوز نكاح إلا بولي، فإذا كان للمرأة ولي فليس لأحد أن ينكحها إلا بإذن وليها، إلا أن يعضلها الولي ويضارها، فإن لم يكن لها ولي فلا بأس أن تولي أمرها رجلاً من المسلمين يزوجه ^(٣).

(١) الأحكام: ٣٤٧/١.

قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام ٣٤٧/١: الأولياء هم العصبة المتناسبون الذين هم والحرمة في النسب مجتمعون، وأولاهم بعقد نكاح المرأة وتزويجها أحقهم بوراثة ما تركه من ميراثها، فأولهم الابن، ثم ابن الابن وإن سفل، ثم الأب، ثم الجد أب الأب وإن علا، ثم الأخ للأب والأم، ثم الأخ للأب، ثم ابن الأخ للأب والأم، ثم ابن الأخ للأب، ثم العم للأب، ثم ابن العم للأب، ثم ابن العم للأم، ثم ابن العم للاب، ثم المولى وهو المعتق ولي النعمة.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٣٠/٢ رقم (٢٢٨).

(٣) الجامع الكافي: ٩٣/٤، كتاب النكاح، باب ذكر الأولياء من العصبة بالإنكاح، وهو بلفظ مقارب في: الأحكام: ٣٤٦/١، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب النكاح، باب ما ذكر في تحريم النعمة وإبطال النكاح إلا بولي وشهود. وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٣٤٦/١.

(٨٨٦) مسألة: إذا نكح الوصي بغير إذن الولي

قال الإمام القاسم رحمته: وليس للوصي أن يزوج، وليس الوصي من الولي بالنسب في شيء، إنما الأولياء أهل الاشتراك في الأنساب^(١).

وقال الإمام القاسم رحمته: ولا تحب للوصي أن يعقد النكاح لصبي ولا لصبية^(٢).

(٨٨٧) مسألة: هل للفاسق ولاية في النكاح؟

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم رحمته: أن للآب الفاسق أن يعقد على ابنته الحرة المسلمة^(٣).

قال الإمام القاسم رحمته: نجيز من أحكامهم ما وافق الحق، ونبطل من أحكامهم ما خالف الحق^(٤).

(٨٨٨) مسألة: هل يصح نكاح بعقدة المرأة؟

قال الإمام القاسم رحمته: لا نكاح إلا بولي وشاهدين^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٩٥/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٧٧)، الأحكام: ٣٥٣/١، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب النكاح، أبواب من النكاح. وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٣٥١/١، وقد تقدم ذكره.

(٢) الجامع الكافي: ٩٥/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٧٧).

(٣) الجامع الكافي: ٩٧/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٨٠).

(٤) الجامع الكافي: ٩٧/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٨٠).

(٥) الجامع الكافي: ٩٩/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٨٥).

(٨٨٩) مسألة: في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُنَّ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِيهِنَّ﴾

وسئل الإمام القاسم (عليه السلام): عن قول الله سبحانه: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُنَّ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِيهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؟

فقال: فهو ما جعل الله في الأرحام من طمثن وحملهن، لأن ينقطع به ما بين الأزواج وبينهن إذا كان من أزواجهن، فينقطع بينهم الميراث والرجعة، وربما كرهت المرأة من زوجها المراجعة، التي للزوج عليها ملك ما لم تستكمل العدة ويكون رأي زوجها لو علم له منها بحمل أن يجمعها، ويكون ذلك له عليها ما لم تضع حملها، فتكتم لكرهاتها لزوجها، ما خلق الله من الولد في رحمها، حتى تضع وتلد، فلا يكون له عليها ملك ولا رد، فتكون بذلك لزوجها مضارة وبه مضرة، وبأمر الله فيما أمرها به من ذلك غير مؤثرة، وكذلك إن كتمت ما خلق الله في رحمها من طمثها وحيضها، الذي تنقضي به عدتها، وتزول نفقتها وموارثها، كانت في ذلك كله لله عاصية، وعن أمره ونهيه عاتية^(١).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٢٠-٦٢١ رقم (٢٠٣).

باب الشهادات في النكاح

(٨٩٠) مسألة: أقل العدة الذين ينعقد النكاح بشهادتهم

قال الإمام القاسم: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين»^(١).

(٨٩١) مسألة: شهادة النساء في النكاح

قال الإمام القاسم رحمته: لا بد في كل نكاح من إشهاد رجلين عدلين^(٢).

(٨٩٢) مسألة: شهادة الأعمى

قال الإمام القاسم رحمته: تجوز شهادة الأعمى فيما يعلم مثله من حس أو سماع^(٣).

(١) الجامع الكافي: ١٠٤/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٨٩).

(٢) الجامع الكافي: ١٠٤/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٩٠).

روى الإمام المهدي عليه السلام في الأحكام: ٣٤٥/١، عن النبي الأعظم عليه السلام أنه قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، فمن لم يكن لها ولي فالسلطان وليها».

(٣) الجامع الكافي: ١٠٦/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٩٢).

وقد اختلف في شهادة الأعمى فمنهم من أجازها، ومنهم من كرهها، فمنهم من أجازها إبراهيم، وقتادة، وابن أبي ليلى وغيرهم انظر ذلك في مصنف عبد الرزاق: ٣٢٣/٨، وعن كرهها الحسن، فقد أخرج البيهقي في سننه: ١٨٣/١٥، عن يونس عن الحسن: «أنه كره شهادة الأعمى». وعن جابر، وابن سيرين في مصنف ابن أبي شيبة: ١١٢/٥: «شهادة الأعمى جائزة إذا كان عدلاً». وعن الشعبي: «كان شريح يميز شهادة الأعمى مع الرجل العدل إذا عرف الصوت».

باب المهور

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: عن قول الله سبحانه: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِنَ﴾ ﴿النساء: ٤﴾؟

فقال: صدقاتهن مهورهن، ومهورهن فأجورهن، ولحلة: فإنما هي هبة مسلمة لهن، فأمرهم الله أن يودوا ذلك إليهن، وجعله حقاً عليهن لهن، لا يسعهن حبس شيء منه عنهن، إلا بطيب نفس منهن، أو هبة يهبها للأزواج عن طيب من أنفسهن، فقال سبحانه: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ ﴿النساء: ٤﴾^(١).

(٨٩٣) مسألة: أقل المهر

قال الإمام القاسم عليه السلام: أدنى ما يجوز في الصداق هو ما جاء عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وهو: عشرة دراهم قفلة^(٢).

(٨٩٤) مسألة: فيمن دخل بزوجه قبل أن يعطيها مهرها

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً؟

فقال: لا بأس بذلك إذا تراضيا وكان المهر مسمى^(٣).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٢١/٢ رقم (٢٠٤).

(٢) الأحكام: ٣٤٩/١، الجامع الكافي: ١٠٩/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٩٥).

(٣) الأحكام: ٣٦٣/١، الجامع الكافي: ١١٢/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٢٩٩).

وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في المجموع الفقهي والحدیثي: ٢١٠، رقم (٤٢٨): «أن امرأة أنت علياً عليه السلام ورجل قد تزوجها ودخل بها وسمى لها مهرأ وسمى لمهرها أجلاً. فقال له علي عليه السلام: «لا أجل لك في مهرها إذا دخلت بها فحقها حال فاد إليها حقها».

(٨٩٥) مسألة: في أخذ المرأة شيئاً من صداقها قبل الدخول

قال الإمام القاسم رحمته: يستحب للمرأة أن تكون قد أخذت من زوجها شيئاً من صداقها قبل أن يدخل بها زوجها؛ فإنه تصريح بأنه ليس بواجب ^(١).

(٨٩٦) مسألة: إذا تراضى رجل وامرأة على مهر معلوم وأظهرا فوق ذلك

قال الإمام القاسم رحمته: إذا تزوج رجل امرأة، وتراضيا سرّاً على صداق معلوم، وأظهرا عند عقد النكاح صداقاً أكثر مما سرّاً لزمه من الصداق ما أظهرا، إلا أن يقيم البينة على ما أسر، فإن لم يقم البينة على ما أسر فعلى المرأة اليمين ^(٢).

(٨٩٧) مسألة: في الولي يشترط لنفسه على الزوج مالا سوى المهر

وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجل زوج ابنته أو أخته أو بعض نسائه، وشرط لنفسه شيئاً سوى صداقها؟

فقال: يلزمه عقدة النكاح، وشرطه داخل في صداقها، ويجوز ذلك له؛ إن رضيت المرأة ^(٣).

(١) التحرير: ٢٥٠/١.

(٢) الجامع الكافي: ١٢٦/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣١٣)، وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ٣٥٤/١، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب النكاح، أبواب من النكاح.

(٣) الأحكام: ٣٥٩/١، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب النكاح، أبواب من النكاح، الجامع الكافي: ١٣٩/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٢٦).

(٨٩٨) مسألة: إذا توفي الزوج وقد فرض المهر

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا تزوج رجل امرأة على مهر معلوم، ثم مات قبل أن يدخل بها، أو بعد ما دخل بها، فلها الصداق كاملاً، ولها الميراث ^(١).

(٨٩٩) مسألة: إذا توفي الزوج، ولم يفرض مهرًا، ولم يدخل بها

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإن تزوج رجل امرأة فمات عنها قبل أن يدخل بها، ولم يفرض لها صداقًا، فلها ما أمر الله من المتعة ^(٢) على الموسع قدره، وعلى المقتر قدره، وعدتها عدة المتوفى عنها زوجها ^(٣).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها ولم يفرض لها المهر ولم يدخل بها.

فقال: عليها عدة المتوفى عنها زوجها ولها الميراث ^(٤).

(٩٠٠) مسألة: هل على امرأة العنين عدة إذا فرق بينهما الحاكم؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا فرق الحاكم بين العنين وزوجته، فلها العدة ^(٥).

(١) الجامع الكافي: ١٤٣/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٣١).

(٢) التحرير: ٢٥٨/١.

(٣) الجامع الكافي: ١٤٣/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٣٢).

(٤) الأحكام: ٣٥٥/١.

(٥) الجامع الكافي: ١٤٤/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٣٣).

وقال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٣٥٦/١: أي امرأة ابتليت بعين فعليها الصبر على ما ابتليت به، ولا نرى أنه يجب أن يحكم عليه بفراقها، كذلك بلغنا عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٩٠١) مسألة: في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَتُفَّوْا الَّذِي يَتَدِرُهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾

قال الإمام القاسم رحمته: في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَتُفَّوْا أَوْ يَتَدِرُهُ الَّذِي يَتَدِرُهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]: والذي بيده عقدة النكاح هو: الزوج^(١).

وقال الإمام القاسم رحمته: يقول الله عز وجل: ﴿إِلَّا أَنْ يَتُفَّوْا﴾ [البقرة: ٢٣٧]: النساء من شيء من مهرن، أو يرثن أولياؤهن، فيعفو الأولياء للأزواج عن الصداق.

وقال رحمته: وليس الولي في ذلك بمحكم، ولا واهب في شيء من صداقها، إلا أن يرثها^(٢).

(٩٠٢) مسألة: إذا طلق امرأته قبل الدخول، وقبل الفرض

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا طلق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها، ولم يكن سمي لها مهرأ، فلها عليه المتعة على قدر سعته، على الموسع قدره وعلى المقتر قدره^(٣) كما قال الله - تعالى - : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ...﴾^(٤) إلى قولـــــــــــــــــه: ﴿وَيُخَوِّهُنَّ عَلَى الْوَيْعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمَقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وليس فيه شيء معلوم^(٥).

(١) الجامع الكافي: ١٤٧/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٣٤).

(٢) الجامع الكافي: ١٤٧/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٣٤).

(٣) قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٣٥٥/١، نحو ذلك، ثم قال رحمته: «ولا مهر لها؛ لأنه لم يفرض المهر ولم يدخل بها».

(٤) تمام الآية: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَيُخَوِّهُنَّ عَلَى الْوَيْعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمَقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

(٥) الجامع الكافي: ١٤٧/٤، ١٤٨، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٣٥).

(٩٠٣) مسألة: فيمن تزوج امرأة ودخل بها، ثم اختلعت منه، ثم تزوجها ثم طلقها قبل الدخول

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ودخل بها، ثم اختلعت منه، ثم تزوجها بعد انقضاء عدتها، ثم طلقها الثانية قبل أن يدخل بها، ما لها من الصداق؟

فقال: كل طلاق كان قبل دخول، وقد سمي فيه المهر، فلها نصف مهرها^(١).

(٩٠٤) مسألة: فيمن تزوج امرأة ودخل بها، ثم طلقها طلاقاً بائناً، ثم تزوجها في عدتها منه وأصدقها، ثم طلقها قبل الدخول

قال القاسم عليه السلام: إذا تزوج رجل امرأة، ودخل بها، واستوجبت المهر، ثم طلقها طلاقاً بائناً، ثم تزوجها في عدتها منه بنكاح جديد، وأصدقها، ثم طلقها في هذا النكاح قبل أن يدخل بها: فلها عليه نصف الصداق الثاني، وتكمل عدتها الأولى، ولا عدة عليها غير ذلك^(٢).

(٩٠٥) مسألة: إذا فجر رجل ببكر، هل عليه عقر؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا فجر رجل ببكر، فعليه العقر إن كان غلبها على نفسها، وإن كانت طاوعته إلى ذلك فلا عقر عليه، وهما عند الله فاجران على البكر منهما حده، وعلى المحصن حده^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٤ / ١٥٠، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٣٩).

(٢) الجامع الكافي: ٤ / ١٥٠، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٣٩).

(٣) الجامع الكافي: ٤ / ١٥٥، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٤٣)، الأحكام: ١ / ٣٦٧.

باب معاشرة الأزواج

(٩٠٦) مسألة: العزل

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس بالعزل عن الأمة والحرّة، إلا أن يكون من الحرّة منكراً^(١).

(٩٠٧) مسألة: إتيان المرأة بعد الطهر من الحيض، قبل الفصل أم بعده؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا طهرت الحائض فلا يغشاها زوجها حتى تغتسل؛ لقول الله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وتأويله: حتى يغتسلن^(٢).

(٩٠٨) مسألة: إتيان النساء في أدبارهن

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا يجوز إتيان النساء في أدبارهن^(٣).

(١) الجامع الكافي: ١٨٩/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٨٢)، الأحكام: ٣٥٧/١، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب النكاح، أبواب من النكاح، التجريد: ١٦٢، كتاب النكاح، مسألة رقم (٦٨٥).

(٢) الجامع الكافي: ١٩٠/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٨٥)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الأول، كتاب الطهارة، باب من قال إذا انقطع الدم عن الحائض لم يغشها زوجها حتى تغتسل، الأحكام: ٧٨/١.

(٣) الجامع الكافي: ١٩٠/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٨٦).

قال الإمام الهادي عليه السلام في الأحكام: ٤٠٩/١-٤١٠: لا يجوز إتيان النساء في أدبارهن، ولا يجل، ولا يسع أزواجهن؛ لأن الله - تبارك وتعالى - يقول: ﴿فَلَمَّا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فدلّ - تبارك وتعالى - بقوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ على أن ليهن موضعاً قد نهاهم الله عنه، وحرم عليهم إتيانهن فيه، وإنما في المرأة فرجان فإذا قد أمرهم الله أن يأتوهن من حيث أمرهم، فقد أمرهم أن يأتوا في أحدهما، وإذا أمرهم أن يأتوا في أحدهما فلا يجوز أن يأتوا في غيره. ثم ذكر عليه السلام نحو قول القاسم.

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن أنى امرأته في دبرها هل يُحرم ذلك عليه ما حل منها؟

فقال: لا يكون ذلك وإن كان آثماً، ولا يحرمه عليه وإن فعله محرماً، ولا يكفر عنه إثمه وخطيئته إلا بالتوبة والاستغفار، وتحريمه في ذلك ما حرم الله من إتيان النساء في الأدبار، وكذلك إتيان النساء في المحيض فحرام، وخطيئة عند الله وجرم وآثام، وفي ما ذكرنا من ذلك كله، ما يقول سبحانه في تنزيهه: ﴿وَتَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحْضِيِّ قُلْ هُوَ أَذَىٰ مَا عَنَرْتُ لَكُمُ الْبِرَّ فِي الْمَحْضِيِّ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ ۚ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، تأويل ذلك: ابتوهن من حيث أمركم الله في القبل لا في الدبر لأن الدبر ليس بمكان محترث، ولا يصلح فيه شيء من الحرث، وفي ما ذكرنا من القبل، مبتغى الولد والنسل، وفي ذلك من نعم الله وإحسانه، وموهبة الله للولد وإنشائه، ما يقول سبحانه لمن صام في ليالي الصوم، وما حرم الله في ذلك عليهم في نهار كل يوم: ﴿فَالَّذِينَ بَطَلُوهُنَّ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ۖ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والابتغاء: فلانما هو في القبل لا في الدبر، وتأويل ﴿مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾، هو: ما علم الله أنه سيكون من نسلكم^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام في قوله: ﴿فَأْتُوا حُرَّتَكُمْ أَنْ يَشْفَعَنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٣] قال: إنما يكون الزرع حيث النبت^(٢).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٦١ رقم (٣٢٣).

(٢) الجامع الكافي: ٤/ ١٩٠، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٨٦).

وقال الإمام القاسم رحمته الله: ولا يكون الحرث إلا في موضع الزرع، يأتي ذلك مقبلاً أو مدبراً، ويميناً وشمالاً، والزرع في موضع القبيل لا الدبر. وقد ضل كثير من الناس من حديث مالك، وما ذكر عنه والله المستعان ^(١).

(٩٠٩) مسألة: هل يجمع امرأته وفي البيت غيرهما؟

وسئل الإمام القاسم رحمته الله عن رجل عنده امرأتان، أو جارتان في بيت، وأراد أن يطأ إحداهما؟ وعن الرجل المقل ليس له إلا بيت واحد، ومعه ولده، وأهله وأراد أن يجمع؟

فقال: لا بأس أن يجمع، إذا لم يعلموا، أو ناموا، أو سترتهم الظلمة، ولم يكن لهما من الحركة والحس ما يدل على ما هما فيه من الملامسة ^(٢).

وقال الإمام القاسم رحمته الله في الرجل يجمع أهله وفي البيت غيرهما: إلا أن يكون ذلك عند الضرورة، فلا بأس إذا لم يُفطن بجاملها، واجتهدا في إخفاء أمرهما ^(٣).

(٩١٠) مسألة: نظر الزوجين إلى عورة بعضهما

قال الإمام القاسم رحمته الله: لا بأس لكل واحد من الزوجين أن ينظر إلى فرج صاحبه ^(٤).

(١) الجامع الكافي: ١٩١/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٨٦).

(٢) الجامع الكافي: ١٩٢/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٨٨).

وروى الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في الأحكام: ٤١٣/١: عن رسول الله ﷺ: «أنه نهى أن يجمع الرجل أهله وعنده في البيت أحد، حتى يصبي في المهد».

(٣) التمهيد: ١٦٣، كتاب النكاح، مسألة رقم (٦٨٩).

(٤) التمهيد: ١٦٣، كتاب النكاح، مسألة رقم (٦٨٨).

(٩١١) مسألة: التسوية بين الزوجات في الوطاء والمبيت

قال في التحرير: ويجب على الزوج أن يساوي بين نسائه في قسمة الأيام والليالي، هذا إذا كنَّ حرائر، فإن كنَّ حرائر وإماء لم تجب التسوية بينهما، على مقتضى نص القاسم على ذلك^(١).

قال في التحرير: ولا تجب التسوية بينهما في الوطاء، وإنما يلزمه التعديل في المبيت بينهما فقط، كما نص عليه القاسم رحمته الله^(٢).

قال في التحرير: ولو وطئ في قسم من لها القسم غيرها جاز ذلك، ويستحب أن يكون سراً تجنباً للإيحاء، على قياس قول القاسم ويحییٰ عليهما السلام^(٣).

(٩١٢) مسألة: هل للرجل إذا أراد أن يتزوج امرأة أن ينظر إليها؟

وسئل الإمام القاسم رحمته الله عن الرجل يريد أن يتزوج الامراة هل يجوز له أن ينظر إليها قبل ذلك نظرة واحدة؟

فقال: لا بأس بالنظرة الواحدة ما لم ينظر منها إلى عورة^(٤)، وينظر منها إلى ما ليس بمحرم بين المسلمين النظر إليه، في سوى محاسنها التي نهى الله النساء أن يبدنها إلى غير بعولتهن أو آبائهن.. الآية. وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فرخص فيه^(٥).

(١) التحرير: ٢٥٢/١.

(٢) التحرير: ٢٥٣/١.

(٣) التحرير: ٢٥٣/١.

(٤) الجامع الكافي: ١٩٥/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٩٣)، بلفظ مقارب.

(٥) الأحكام: ٣٦٤/١.

(٩١٣) مسألة: خطبة الرجل على خطبة أخيه

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن معنى قول رسول الله ﷺ: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه»؟

فقال: ذلك إن كان الثقارب والرضى وكان بينهم الكلام في الصداق، فاما إذا خطب هذا وخطب هذا فلا بأس به، وكذلك في السوم، وقد كان بيع المزايدة في أيام رسول الله ﷺ وفيه سوم الرجل على سوم أخيه ^(١).

(٩١٤) مسألة: انتهاب الثور في العرس

قال الإمام القاسم عليه السلام: ويكره انتهاب الثور في العرس، وأرجو أن لا يكون بما أخذ منه بأس ^(٢) - إن شاء الله تعالى ^(٣).

(٩١٥) مسألة: كراهية الدف، واللهو في العرس

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ضرب الدف واللهو في العرس؟

فقال: كل هو، أو لعب وبطالة لا يرضى الله بها من أهلها، فلا يحل فعلها ^(٤).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن تفسير هذه الآية: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقْتَرِي لَهَوَ الْخَبْرِ» [النساء: ٦]؟

(١) الأحكام: ٣٦٨/١، الجامع الكافي: ٤٧/٥-٤٨، كتاب البيع، مسألة رقم (١٧٥٣).

(٢) التحرير: ٢٥٢/١، بلفظ مقارب.

(٣) الجامع الكافي: ١٩٨/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٩٧).

(٤) الجامع الكافي: ١٩٨/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٩٨)، الأحكام: ٣٦٩/١.

فقال: كل باطل يحدث به أهله، أو هو اجتمع عليه من غناء، أو عزف، أو مزمار، أو دف، أو مقال قبيح^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: من يميز الملاهي؟

فقال: المُنْجَانُ^(٢).

(٩١٦) مسألة: في احتجاب المرأة الشابة عمن ليس لها بمحرم

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: هل تحتجب المرأة الشابة عمن ليس لها بمحرم؟

فقال: تفعل المرأة من ذلك - إن شاء الله - ما أجاز الله لها في كتابه^(٣).

(١) الجامع الكافي: ١٩٩/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٩٨).

(٢) الجامع الكافي: ١٩٩/٤، كتاب النكاح، مسألة رقم (١٣٩٨).

والمنجان: جمع ماجن، وهو قليل الحياء. تمت معجم الوسيط.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٣٠ / ٢ رقم (٢٢٧).

كتاب الطلاق

باب صفة الطلاق وشرحه

(٩١٧) مسألة: معنى قوله تعالى: (الطلاق مرتان..)
وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول الله سبحانه: ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٌ طَلْقًا مَرَّتَانًا﴾
يَعْنِيهِ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنِ؟ [القرة: ٢٢٩]؟

فقال: فإن سرح فهو للثلاث التطليقات تمام، وإن أمسك فالثالثة الباقية
من الطلاق كان الإمساك والمقام ^(١).

(٩١٨) مسألة: في صفة طلاق السنة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن طلاق السنة؟

فقال: طلاق السنة: إذا أراد فراقها، أن يطلقها في طهرها من غير إمام
بها ولا ميسر لها، يقول لها: اعتدي، وهو أملك بها، ما لم تتم أقراءها،
وتخلو من عدتها إن أراد مراجعتها بغير مؤامرة منه لها وأشهد على
مراجعتها إياها، وإن أراد التخلي منها أمسك عنها حتى تتم عدتها، ثم هي
بعد ذلك أملك بنفسها ^(٢).

(٩١٩) مسألة: طلاق السنة للصغيرة، والمؤيسة وغير المدخول بها

فقال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا أراد أن يطلق للسنة صبية لم تحض،

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٧٧/٢ رقم (٨٤).

(٢) الجامع الكافي: ٢١٩/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤١٧)، وهو بلفظ مقارب،
الأحكام: ٤٢٢/١.

أو مؤيسة مدخولاً بها، فليطلقها في رأس الشهر تطليقة^(١)، ثم أمسك عن جماعها ثلاثة أشهر منذ يوم طلقها، فإذا مضت ثلاثة أشهر^(٢) فقد بانث منه، وحلت للأزواج، وهو خاطب من الخطاب، وهو أحق بها في الثلاثة الأشهر، وأيهما مات ورثه صاحبه، وإن كانت غير مدخول بها، فليطلقها متى شاء^(٣).

(٩٢٠) مسألة: في الطلاق لغير سنة أو على خلاف ما أمر به في الطلاق من العدة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: هل يلزم الطلاق لغير سنة، أو على خلاف ما أمر به في الطلاق من العدة؟

فقال: يلزمه منه ما ألزم نفسه، وإن هو عصى فيه ربه، ولو كان لا يلزم في ذلك شيء، كان الأمر فيه سواء والنهي، ولم يجز فيه ولا تجدوه، إذا لم يكن فيه طلاق ولا مضرة^(٤).

(١) قال الإمام زيد بن علي عليه السلام في المجموع: ٢١٩: «وتطلق الصغيرة التي لم تبلغ عند كل شهر وعدتها ثلاثة أشهر، وتطلق المؤيسة للسنة عند كل شهر وعدتها ثلاثة أشهر». وقال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٤٢٠/١: «وإذا أراد أن يطلق امرأة قد بنثت من الحيض أو امرأة صغيرة لم تحض، فإننا نستحب له أن يكف عن جماعها حتى يمضي لها شهر لم يجامعها فيه، ثم يقول لها - عند رأس الشهر - : أنت طالق، أو اعتدي، ينوي بذلك الطلاق، وإن طلقها قبل مضي الشهر لم يفسخ ذلك عليه».

(٢) قال الإمام زيد بن علي عليه السلام في المجموع: ٢١٩: «وعدها ثلاثة أشهر». وقال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٤٢٠/١: «وعدها ثلاثة أشهر كما قال الله سبحانه: ﴿وَاللّٰهُ يَشْفَعُ لِمَنْ أَحْسَنَ مِنْ الْمَحْضِيِّ﴾» في الأحكام: ٤٢٠/١: «وعدها ثلاثة أشهر كما قال الله سبحانه: ﴿وَاللّٰهُ يَشْفَعُ لِمَنْ أَحْسَنَ مِنْ الْمَحْضِيِّ﴾» في الأحكام: ٤٢٠/١: «وعدها ثلاثة أشهر».

(٣) الجامع الكافي: ٤/ ٢٢٢، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤١٩) بلفظ مقارب إلا أنه ذكر الصغيرة مع المؤيسة والمستحاضة.

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٧٧/٢ رقم (٨٥).

(٩٢١) مسألة: طلاق المؤيسة من الحيض أو لم تعض والمستحاضة وعدتها

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن التي قد يشت من الحيض أو لم تحض، كيف يطلقها زوجها؟ وكيف تعتد؟

فقال: يطلقها بالأهلة وتعتمد بالأهلة^(١)، كما قال الله عز وجل: ﴿فَيَدْرَأْنَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤] وكذلك تطلق المستحاضة إذا أقبل الدم ثم أدبر طلقها^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام — فيما روى داود عنه -: وتطلق المستحاضة بالأهلة، وتعتمد بالأهلة، فهو أكثر ما يلزمها من العدة^(٣).

(٩٢٢) مسألة: طلاق الحامل

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا أراد أن يطلق الحامل، فليطلقها متى شاء، فإذا وضعت حملها فقد بانت منه^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٢٢٢/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤١٩).

(٢) الأحكام: ٤٢٣/١.

(٣) الجامع الكافي: ٣٤٥/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٣٦)، وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ٤٢٣/١.

(٤) الجامع الكافي: ٢٢٣/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٢١)، وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ٤٢٢/١.

قال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٤٢٠/١: «وإذا وضعت ما في بطنها فهي أولى بنفسها منه، كما قال الله - سبحانه - ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْزَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [نساء: ١٠] فإن وضعت حملها من الغد فقد ملكت أمرها، وصارت أولى بنفسها من زوجها، وإن أراد مراجعتها كان خاطباً من الخطاب».

(٩٢٢) مسألة: الإشهاد في الطلاق والمراجعة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل طلق ولم يشهد، وراجع ولم يشهد؟

فقال: لا بد من الإشهاد لما يخاف أن يكون بينهما من الاختلاف والمنازعة ^(١).

قال في التحرير: والإشهاد على الطلاق غير واجب، وليست الشهادة شرطاً في صحته، على مقتضى نص القاسم ويحى عليهما السلام ^(٢).

قال في التحرير: ويستحب الإشهاد في الرجعة ^(٣) وليست بواجبة، على مقتضى نص القاسم عليه السلام ^(٤).

(٩٢٤) مسألة: في معنى قوله تعالى: (الطلاق مرتان)

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول الله سبحانه: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

فأين الثالثة؟

فقال: الثالثة قوله: ﴿فَإِذَا مَسَّكُمُ بُعْدُهَا أَوْ تَصَرَّفْتُمْ بِإِحْسَنِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ^(٥).

(٩٢٥) مسألة: هل يقع طلاق المطلقة، ومتى يقع؟

قال الإمام القاسم عليه السلام - فيما روى داود عنه - : يقع الطلاق على المطلقة

إذا كانت في عدة منه، وله عليها رجعة ^(٦).

(١) الأحكام: ٤٢٢/١، الجامع الكافي: ٤/٢٢٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٢١)، التجريد: ١٦٩، كتاب الطلاق، مسألة رقم (٧١٥).

(٢) التحرير: ٢٦٧/١.

(٣) الرجعة: هي إعادة المرأة إلى عصمة الزوجية برفع الطلاق الرجعي.

(٤) التحرير: ٢٨٠/١.

(٥) الجامع الكافي: ٤/٢٣٣، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٣٢).

(٦) الجامع الكافي: ٤/٢٣٣، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٣٢).

(٩٢٦) مسألة: من طلق ثلاثاً في كلمة واحدة

قال في الأحكام: وروى القاسم بن إبراهيم عليه السلام عن رجل يشق به، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كان يقول فيمن طلق ثلاثاً في كلمة واحدة: إنه يلزمه تطليقة واحدة، وتكون له على زوجته الرجعة ما لم تنقض العدة ^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وهو قول بين القولين، بين قول: من أبطل أن يقع بذلك شيء من الطلاق، وبين قول من قال: إنه يقع بذلك الثلاث كلها، وقال: هذا قولي، وقد روي ذلك عن زيد بن علي وعن جعفر بن محمد رحمة الله عليهم أجمعين من جهات كثيرة أن من طلق ثلاثاً معاً في كلمة واحدة فهي واحدة ^(٢).

(٩٢٧) مسألة: هل يقع الطلاق في المحيض؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن طلق امرأته في حيضها؟

فقال: يلزمه التطليقة ^(٣)، ويرتجعها حتى يفارقها فراق السنة في طهر منها، غير ميسس ولا مدانة ^(٤) منه لها، والمدانة والميسس: الجماع ^(٥).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا طلق الرجل امرأته وهي حائض راجعها، ثم فارقها على السنة إن شاء ^(٦).

(١) الأحكام: ٤٥٠/١.

(٢) الأحكام: ٤٥٠/١.

(٣) في الأحكام: يلزمها طلاقها.

(٤) الأحكام: ٤٤٩/١.

(٥) الجامع الكافي: ٢٣٨/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٣٣).

(٦) التجريد: ١٧٢، كتاب الطلاق، مسألة رقم (٧٢٨).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن من طلق حائضاً؟

فقال: أخطأ حظه، ولزمه ما ألزم نفسه ^(١).

(٩٢٨) مسألة: فيمن طلق ثلاثاً

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا طلق امرأته ثلاثاً فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ^(٢).

(٩٢٩) مسألة: إذا طلق امرأته فتزوجت غيره فطلقها ثم تزوجها الأول، هل تكون معه على ما بقي من الطلاق؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا طلق الرجل امرأته تطليقة أو تطليقتين فقطعت عدتها منه، ثم تزوجت زوجاً غيره فدخل بها، ثم طلقها، وانقضت عدتها منه فتزوجها الأول، فإنها تكون عنده على ما بقي من الطلاق الأول ^(٣).

(٩٣٠) مسألة: انهدام الطلاق بالنكاح

قال في التحرير: ينهدم الطلاق الثالث بنكاح صحيح من الزوج الثاني إذا وطأها، والمعتبر فيه: التقاء الختانين، على ما ذكر إمامنا عليه السلام ^(٤).

(١) الأحكام: ٤٤٩/١.

(٢) الجامع الكافي: ٢٣٩/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٣٤).

(٣) الجامع الكافي: ٢٤٢/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٣٨).

وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في المجموع: (٢٢٣) برقم (٤٧٦): «في الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين فيزوج بها زوج غيره ويدخل بها ثم تعود إلى الأول. قال: تكون معه على ما بقي من الطلاق لا يهدم النكاح الثاني الواحدة والثنتين ويهدم الثلاث».

(٤) التحرير: ٢٩٠/١.

(٩٣١) مسألة: فيمن طلق ثلاثاً قبل الدخول

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المطلقة ثلاثاً قبل أن يدخل بها؟

فقال: هي تطليقة بائنة، وهو خاطب من الخطاب ^(١).

(٩٣٢) مسألة: من قال لامراته قبل الدخول: أنت طالق، أنت طالق،

أنت طالق

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا قال لامراته قبل أن يدخل بها: أنت طالق،

أنت طالق، أنت طالق، بانت بالأولى ^(٢).

(٩٣٣) مسألة: إذا قال لامراته: أنت طالق إلى سنة

قال الإمام القاسم عليه السلام - فيمن قال لامراته أنت طالق إلى سنة -: قال أهل

المدينة: يقع عليها الطلاق يوم طلق. وقال غيرهم: يقع عليها الطلاق إذا

جاء الأجل الذي جعله لطلاقها ^(٣).

(٩٣٤) مسألة: هل ترث المبتوتة ^(٤)؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مريض ثم مات وهي

في عدتها هل ترثه أو يرثها؟

(١) الأحكام: ٤٢٥/١.

(٢) الجامع الكافي: ٢٤٣/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٣٩).

(٣) الجامع الكافي: ٢٤٧/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٤٣).

وهو قول الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٤٦٩/١. ثم قال عليه السلام: «ولو لم يزل ذلك كما يقول أهل المدينة إذا لفظ به وقت له وقتاً لزمه ساعة لفظ به ولم ينتظر الوقت، لكان ذلك ظلماً له إذا طلقت عليه زوجته قبل وقت ما أراد في نيته وعزم فيه على فراق زوجته».

(٤) المبتوتة: هي من يكون طلاقها بائناً بأن تكون مختلعة أو غير مدخول بها أو مطلقة بتطليقة ثالثة فلا توارث بينهما سواء طلقها في حال المرض أو الصحة، وسواء وقع الطلاق في حال المرض بمسالتها واختيارها أو ابتداء منه.

فَقَالَ: إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ فِي عِدَّتِهَا أَوْ مَاتَ زَوْجُهَا وَلَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ وَرِثَتُهَا وَوَرِثَتُهُ، وَإِذَا بَانَتَ مِنْهُ فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا مَوَارِثَةٌ فِي قَوْلِنَا^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقَاسِمُ عليه السلام: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقاً يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا، فَأَيُّهُمَا مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَرِثَتُهُ صَاحِبُهُ، وَإِنْ طَلَّقَهَا طَلَاقاً بَائِناً، فَأَيُّهُمَا مَاتَ فِي الْعِدَّةِ لَمْ يَرِثْهُ صَاحِبُهُ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْمَوَارِثَةُ إِذَا كَانَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ^(٢).

(٩٢٥) مسألة: في وجوب المتعة

وَسَأَلَ الْإِمَامَ الْقَاسِمَ عليه السلام: عَنْ تَمَتُّعِ الْمَطْلُوقَاتِ: هَلْ وَجِبَهِ كَوَجُوبِ الْفَرَائِضِ الْوَاجِبَاتِ؟

فَقَالَ: فَذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمِ مَهْراً، مُوسِراً كَانَ أَوْ مَعْسِراً، وَفِي ذَلِكَ مَا يَقُولُ سَبْحَانَهُ: ﴿عَلَى الْمُؤْسِرِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُفْتَرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وَالْمُوسِعُ فَهُوَ الْمُسَرُّ، وَالْمُقْتَرُ فَهُوَ الْمُفْتَقِرُ. فَكُلٌّ يَعْطِي عَلَى قَدْرِهِ، فِي يَسْرِهِ لِلْمَتَمَتِّعَةِ وَعُسْرِهِ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ عَدَدٌ مَعْدُودٌ، وَلَا حَدٌّ فِي الْأَشْيَاءِ مَعْدُودٌ، هَذَا فَرَضٌ وَاجِبٌ، وَحَدٌّ فِي الْمَتْعَةِ لَا زَمَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ: ﴿حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٢٤١-٢٤٢] وَمَنْ سَمِيَ مِنَ الْأَزْوَاجِ لَامِراً مَهْراً، فَلَهَا مَهْرُهَا مُوسِراً كَانَ الزَّوْجُ أَوْ مَعْسِراً^(٣).

(١) الأحكام: ٤٩٥/١.

(٢) الجامع الكافي: ٢٥٠/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٤٦).

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٧٨/٢ رقم (٨٨).

باب الخلع^(١)

(٩٢٦) مسألة: هل يكون الخلع والمفاداة طلاقاً، أو فسخاً؟

قال الإمام القاسم رحمته: والخلع والمفاداة تطليقة بائنة، ولا رجعة له عليها، والعدة لها لازمة^(٢).

(٩٢٧) مسألة: هل يلحق البائن، والمختلعة طلاق؟

قال الإمام القاسم رحمته: والمختلعة إذا تم جعلها لم يلحقها طلاق زوجها؛ لأنها قد بانت منه، وانقطعت العصمة بينهما، وإنما يقع الطلاق على المرأة في العدة، إذا كان للزوج عليها رجعة^(٣).

(٩٢٨) مسألة: في عدة المختلعة، وهل لها سكنى أو نفقة؟

قال الإمام القاسم رحمته - في المطلقة ثلاثاً، والمختلعة -: لا سكنى لها، ولا نفقة، ومنه حديث فاطمة بنت قيس إلا أن يكون الزوج شارط المختلعة على السكنى، والنفقة، فيكون لها ذلك^(٤).

وسئل الإمام القاسم رحمته عن عدة المختلعة وأين تعتد؟ وهل يكون لها سكنى أو نفقة؟

فقال: السكنى والنفقة على قدر ما يكون من مشاركة الزوج لها في اختلاعها إذا كان ذلك، وعدتها عدة المطلقة^(٥).

(١) الخلع: هو أن تقول المرأة لزوجها إذا كرهته لوجه من الوجوه: (اخلعني على كذا وكذا)، فتسمي له مالاً أو عرضاً، فيقول جواباً لكلامها: (قد فعلت). الجامع الكافي: ٢٥٢/٤.

(٢) الجامع الكافي: ٢٦٤/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٦٣).

(٣) الجامع الكافي: ٢٦٥/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٦٤).

(٤) الجامع الكافي: ٢٦٦/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٦٥).

(٥) الأحكام: ٤٢٥/١.

باب فيما يقع من الطلاق وفيما لا يقع

(٩٣٩) مسألة: إذا قيل لرجل: لك امرأة؟ قال: لا؟ وله امرأة

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا قيل لرجل لك امرأة؟ قال: لا، وله امرأة، فإنما هي كذبة، إلا أن يكون نوى طلاقاً وأراد، فينظر في إرادته ^(١).

(٩٤٠) مسألة: طلاق المجنون

وسئل الإمام القاسم رحمته عن طلاق المجنون؟

فقال: طلاق المجنون جائز في حال إفاقته، ولا يجوز طلاقه إذا غلب على لبه ^(٢)، وهكذا ذكر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رحمته ^(٣).

(٩٤١) مسألة: فيما تحرم به الزوجة على زوجها من غير تكلم بطلاق

وسئل الإمام القاسم رحمته عن أشياء تحرم بها الزوجة على زوجها من غير تكلم بطلاق؟

فقال: من ذلك أن يزني هو، أو تزني، أو تحتلعه منه، أو تفتدي، أو ترتد إلى الشرك بعد الإسلام، وفيما ذكرنا في ذلك من البيان، ما يقول سبحانه: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُقْرَنَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُقْرَنَةٌ...﴾ الآية [النور: ٣]، وإذا كان ذلك فاسداً منفسخاً محرماً، كان عقده

(١) الجامع الكافي: ٢٦٩/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٦٨)، التحرير: ٣٣٠، وشرح التجريد: ٢٩٩/٣.

(٢) الجامع الكافي: ٢٧٢/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٧١) بلفظ مقارب.

(٣) الأحكام: ٤٣٧/١.

منفسخاً محرماً، وقد ذكر أن علياً صلوات الله عليه حَدَّ رجلاً زنى من أهل القبلة، وفُرِّق - لما حَدَّ - بينه وبين زوجة له مؤمنة، وفُرِّق رسول الله ﷺ بين المتلاعنين، ولم يصح زنا الزوجة ببينة ولا يقين، وجرى ذلك في اللعان سنة، فكيف إذا كانت زوجة أحدهما متغية^(١).

(٩٤٢) مسألة: طلاق المبرسم والذي يهذي في مرضه

قال الإمام القاسم رحمته الله: ولا يلزم طلاق المبرسم، ولا الذي يهذي في مرضه^(٢) إذا عَلِمَ أنه لا يُعْقَلُ طلاق من غيره بما يرى في مرضه ونقله^(٣).

(٩٤٣) مسألة: طلاق السكران

قال في التحرير: وما حَصَّلَهُ أبو العباس من المذهب وخرجه من قول القاسم^(٤) رحمته الله وحكاه عن أحمد بن يحيى رضي الله عنه هو: أن السكران الذي زال عقله بالسكر فلا يعقل ما يتكلم به لا يقع طلاقه^(٥).

(٩٤٤) مسألة: طلاق المكره

وسئل الإمام القاسم رحمته الله عن استحلاف هؤلاء الظلمة بالطلاق والعناق وصدقة ما يملك؟

- (١) مجموع كتب وسائل الإمام القاسم: ٢/٦٤٨-٦٤٩ رقم (٢٨٧).
- (٢) أخرج ابن أبي شبة في مصنفه: ٤/٢٩: عن حجاج، عن الحكم، قال: كان يقول: «طلاق المبرسم، والمحموم الذي يهذي، ونكاح المجنون ليس بشيء».
- (٣) الجامع الكافي: ٤/٢٧٢، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٧١)، وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ١/٤٣٧.
- (٤) من قول القاسم رحمته الله في بيع السكران وشراؤه أنهما جائزان إذا لم يكن زال عقله. شرح التجريد: ٣/٢٩٩.
- (٥) التحرير: ١/٢٨٢.

فقال: كلما أكره عليه صاحبه إكراهاً، واضطر إليه إضطراراً فلا يلزمه، وما أعطاه من ذلك طوعاً غير مكروه فيلزمه^(١)، وهذا فلا اختلاف فيه عند علماء آل رسول الله ﷺ^(٢).

وقال الإمام القاسم رحمه الله: فيمن أكره على الحلف بالطلاق ألا يشرب مسكراً فشربه أنه لا يحنث^(٣).

(٩٤٥) مسألة: طلاق الصبي

قال الإمام القاسم رحمه الله: ولا يقع طلاق الصبي الذي لا يعقل^(٤).

(٩٤٦) مسألة: وقوع الطلاق قبل النكاح

قال الإمام القاسم رحمه الله: لا طلاق ولا عتاق إلا بعد ملك^(٥).

وسئل الإمام القاسم رحمه الله عن رجل قال: يوم أتزوج فلانة فهي طالق، ومتى تزوجت امرأة فهي طالق، أو يقول: إن تزوجت إلى كذا وكذا فهي طالق.

(١) الجامع الكافي: ٥/٤٢٨، كتاب الإكراه، باب الإكراه على الطلاق، والعتاق والصدقة، والأيمان.

(٢) الأحكام: ١/٤٥٨.

(٣) التحرير: ١/٢٨٣.

(٤) الجامع الكافي: ٤/٢٧٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٧٤)، وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ١/٤٣٧.

(٥) الجامع الكافي: ٤/٢٧٦، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٧٥).

وأخرج الإمام زيد بن علي رحمه الله في المجموع الفقهي والحديثي: ٢٢٣، برقم (٤٧٧): عن أبيه، عن جده، عن علي - عليهم السلام - قال: قال رسول الله ﷺ: لا طلاق ولا عتاق إلا ما ملكت عقده.

فقال: قد ذكر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتاق إلا بعد ملك، وإن سماها باسمها.

ويروى أن رجلاً من الأنصار لاحى ابن أخيه ونازعه، فحلف ابن أخيه بالطلاق ألا يتزوج ابنته، فإن تزوجها فهي طالق، فسأل الأب رسول الله صلى الله عليه وآله فأمره بإنكاحه إياها ولم يلزمه طلاقها قبل ملكها^(١).

(٩٤٧) مسألة: الطلاق بالفاظ الكناية

قال الإمام القاسم عليه السلام - في قول الرجل: (بهستم) بالفارسية -: إنه إن نوى به الطلاق كان طلاقاً^(٢).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن البائن، والبتة، والخلية، والبرية، والحرام^(٣)، وحبلك على غاريك؟

فقال: [قد روي عن علي عليه السلام أنه كان يجعلها ثلاثاً، ولم يصح عنه عندنا ذلك، وذلك أنهم وجدوه عنه زعموا في صحيفة و]^(٤) أقل ما في ذلك واحدة يملك معها الرجعة^(٥).

(١) الأحكام: ٤٢٨/١، الجامع الكافي: ٢٧٧/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٧٥)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الطلاق، باب من قال لا طلاق قبل نكاح سمى أو لم يسم.

(٢) التحرير: ٢٦٩/١، وقرب من هذا المعنى في التجريد: ١٧٣، كتاب الطلاق، مسألة رقم (٧٣٨).

(٣) أي: إذا قال لامراته: أنت بائن، أو خلية مني، أو برية مني، أو حرام عليّ. تحت.

(٤) ما بين المعكولين زيادة من الأحكام.

(٥) الجامع الكافي: ٢٨٠/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٧٨)، الأحكام: ٤٢٦/١.

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا قال لامرأته: اعتدي^(١) أو لا سبيل لي عليك، أو لست بامرأتي، أو حبلك على غاربك، أو قد خليت سبيلك فاذهبي حيث شئت، ولا حاجة لي بك، اذهبي فتزوجي، فإنه يسأل عن نيته في ذلك؟ فإن نوى طلاقاً لزمه من ذلك ما نوى - يعني، وإن قال: لم أرد طلاقاً - فينظر فإن كان القول محتملاً لما ذكر من إرادته فله نيته، وإن كان القول غير محتمل ما ذكر من إرادته لم يلتفت في ذلك إلى نيته، وأخذ في ذلك بما ذكر من التسمية^(٢).

(٩٤٨) مسألة: إذا قالت المرأة لزوجها: أراحني الله منك، فقال: نعم قد أراحك الله مني

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن امرأة قالت لزوجها: أراحني الله منك، فقال: نعم فقد أراحك الله مني، فهل يقع عليها طلاق؟

فقال: وهذا - أيضاً - يسأل عن نيته وما نوى فيها وما أراد بها^(٣). قال: والخلع والمفاداة تطليقة بائنة، ولا رجعة له عليها، والعدة لها لازمة^(٤).

(٩٤٩) مسألة: فيمن قال لامرأته: أنت علي حرام

قال أبو العباس في قول الرجل لامرأته: أنت علي حرام، إن نوى به الطلاق يكون طلاقاً، كما نص عليه القاسم عليه السلام. وإن لم ينو الطلاق لزمته

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٤٥٨/١: «إذا قال لها: اعتدي دُين وسُئل عن نيته؟ فما نوى كان كما نواه، إن نوى طلاقاً كانت واحدة يملك عليها فيها الرجعة».

(٢) الجامع الكافي: ٢٨٠/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٧٨)، التحرير: ٣٢٨.

(٣) يعني إن نوى به الطلاق كان طلاقاً.

(٤) الجامع الكافي: ٢٨١/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٧٨).

كفارة يمين، على قياس قول القاسم رحمته ^(١).

(٩٥٠) مسألة: فيمن قال: ما أحل الله للمسلمين فهو عليّ حرام

وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجل حلف، فقال: ما أحل الله للمسلمين فهو عليّ حرام؟

فقال: إن أراد بذلك الطلاق لزمه منه ^(٢) وفيه ما أراد، وأدنى ما في ذلك واحدة يملك فيها الرجعة ^(٣).

(٩٥١) مسألة: من قال لامراته: اختاري

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا قال الرجل لامراته: اختاري، فقالت: اخترتك، أو سكتت فلا شيء فيه، واحتج بأن رسول الله ﷺ خير نساءه فلم يكن تخيره لمن طلاقاً ^(٤)، وفي ذلك يقول الله لرسوله: ﴿قُلْ لَا زَوْجَكَ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيِّنَتَهَا...﴾ [الأحزاب: ٢٨] إلى آخر الآية ^(٥).

وقال الإمام القاسم رحمته: وإن اختارت نفسها فواحدة ^(٦).

(١) التحرير: ٣٢٨.

(٢) وهو بلفظ مقارب في: التجريد: ١٧٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (٧٤٠)، التحرير: ٣٣٠.

(٣) الجامع الكافي: ٢٩٠/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٨٦).

(٤) الأحكام: ٤٢٨/١، بلفظ مقارب.

(٥) الجامع الكافي: ٢٩٧/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٨٩).

(٦) الجامع الكافي: ٢٩٧/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٨٩).

(٩٥٢) مسألة: فيمن قال لامرأته: أمرك بيدك

قال الإمام القاسم رحمته الله: وإذا قال الرجل لامرأته: أمرك بيدك، فأمرها إليها حتى ينزعه منها، أو تقضي فيه قضاءها^(١).

وسئل الإمام القاسم رحمته الله عن رجل قال لامرأته: أمرك بيدك.

فقال: قد روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رحمته الله أنه كان يقول: إذا جعل أمرها بيدها فقد أخرج من يده ما كان له ووقعت تطليقة واحدة. وأمرك بيدك أوكد من اختاري. وليس عندنا سواء؛ لأن رسول الله ﷺ قد خير نساء فلم يعد ذلك طلاقاً، وهذا من قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رحمته الله وكان أعلم بما يقول^(٢).

(٩٥٣) مسألة: إذا وهب الرجل امرأته لوليها أو لأهلها

قال الإمام القاسم رحمته الله: وإذا وهب الرجل امرأته لوليها، أو لأهلها، نظر في ذلك إلى نيته وما أراد، ويلزمه من ذلك ما نوى^(٣).

(٩٥٤) مسألة: في الطلاق المشروط والمؤقت

قال الإمام القاسم رحمته الله: فإن قال: إذا حبست فأنت طالق. يرجع إلى نيته، فإن أراد بذلك أنه إذا علم مجبئها فهي طالق، لم تطلق حتى يعلم بذلك، وإن أراد أنها متى صارت حبلى طلق، لم يميز له أن يطأها في كل طهر إلا مرة واحدة ويستبرئ رحمها بحیضة^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٤ / ٣٠٠، ٣٠٣، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٤٩٠)، (١٤٩٣).

(٢) الأحكام: ١ / ٤٢٨-٤٢٩.

(٣) الجامع الكافي: ٤ / ٣١٢، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٠٤).

(٤) التحرير: ٣٤١.

قال في التحرير: فإن قال لها: أنت طالق أول آخر هذا اليوم، أو آخر أوله، وقع الطلاق عند انتصاف النهار، على ما خرج به أبو العباس من كلام القاسم عليه السلام ^(١).

(٩٥٥) مسألة: الاستثناء في الطلاق

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا استثنى الرجل في الطلاق فهو مستثن في يمينه، وعليه ما على المستثنى إذا استثنى في غير الطلاق ^(٢).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الاستثناء في الطلاق وما أشبه ذلك؟
فقال: الاستثناء جائز في كل يمين ^(٣).

(٩٥٦) مسألة: إذا وقع الطلاق على واحدة من نساءه مجهولة

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا كان لرجل أربع نساء، فقال: إحداكن طالق، ثم جهل المطلقة منهن فلم يعرفها بعينها، أحببنا له أن يطلق من لم يقع عليها الطلاق منهن تطليقة واحدة، ثم يراجع بعد ذلك من له فيها رغبة، فيكون قد بان له بفعله ما التبس عليه ^(٤) من أمره وقوله، فيجزيء بشيء ليس فيه لبس ولا شبهة، ولا يكون قد أوقع تلك التطليقة التي لم تقع إلا على واحدة منهن، على من لم يلزمها الطلاق في نفسها فيحل منها لغيره ما حرم الله عليه ^(٥).

(١) التحرير: ٣٤٠.

(٢) الجامع الكافي: ٣١٥/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٠٨).

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٦٤/٢ رقم (٥٤).

(٤) الأحكام: ٤٣٨-٤٣٩.

(٥) الجامع الكافي: ٣٢٢/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥١٥).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل له أربع نسوة طلق إحداهن، ثم مات لا يُدْرَى أَيْتَهُنَّ طَلَّقَ؟

فقال: يرثه كلهن ميراث ثلاث منهن، يقتسمن ذلك على قدر عددهن ^(١).

قال في التحرير: فإن مات قبل مراجعتهم ولم تنقض عدتهن وقد دخل بهن، كان ميراث الأربع يبتنهن ولهن مهورهن، وإن انقضت عدتهن ولم يدخل بهن؛ فهو الذي نصه القاسم عليه السلام في رواية النيروسي، أن ميراث الثلاث يبتنهن ولهن ثلاثة مهور ونصف مهر إذا لم يكن دخل بهن، وهو أن ينقص من مهر كل واحدة ثمنه ^(٢) اتلفت أو اختلفت مهورهن، فإن اختلفت مهورهن فإن دخل بهن إلا واحدة منهن فلهن مهورهن، ولتلك الواحدة ثلاثة أرباع مهرها ^(٣)، فإن لم يدخل إلا بائنتين فحسب، فمهر وثلاثة أرباع مهر بينهما، فينقص من مهر كل واحدة ثمن، وأما الميراث فللمدخل بها نصفه ونصف سدسه، وللآخرين ثلثه ونصف سدسه ^(٤).

(١) الأحكام: ٤٩٥/١.

(٢) وهو بناء منه أن يقسم المهر الملتبس عليهن جميعاً وهو نصف المسمى، فيكون المنقوص على كل واحدة من الأربع ثمن المهر كاملاً وهو ربع النصف الساقط من مهر المطلقة الملتبسة.

(٣) لأنها قد تكون مستحقة لمهر كامل وهو إذا لم تكن المطلقة وقد لا تستحق إلا النصف وهي إذا كانت مطلقة فاستحقت النصف على الحالين وبقي الاحتمال في النصف الآخر، فمن وجه تستحقه كله، ومن وجه لا تستحقه كله فيقسم نصفين لها ربع وعليها ربع فاستحقت ثلاثة أرباع المهر الكلي، والله الموفق. تحت..

(٤) التحرير: ٣٣٤.

(٩٥٧) مسألة: إذا كتب إلى زوجته بطلاقها

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل كتب بطلاق امرأته ولم يتكلم به بلسانه؟

فقال: إنما يقع طلاقها كما كتب إذا جاءها كتابه، فإن لم يبعث بالكتاب لم يقع الطلاق، وإنما يقع الفراق عليها يوم يحس كتابه إليها، إذا كان في كتابه: إذا أتاك كتابي فأنت طالق، وإذا قال: أنت طالق، وليست بمحاضرة لزمها الطلاق بما كتب من هذه المقالة وإن لم يأتها الكتاب^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا كتب الرجل إلى امرأته: أنت طالق وهو ينوي الطلاق وقت ما كتب الطلاق، وقع الطلاق ساعة كتب الطلاق، أو لفظ به^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا كتب إليها: إذا وصل إليك كتابي هذا فأنت طالق، وقع الطلاق ساعة وصل^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا أشهد على كتابه، لزمه الطلاق عند مجيء كتابه كما شرط، كما يلزمه لو قال بلسانه^(٤).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وكذلك إن وصل الكتاب فلم تقرأه حتى ضاع، فقد وقع الطلاق^(٥).

(١) الأحكام: ٤٣٨/١.

(٢) الجامع الكافي: ٣٢٣/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥١٧).

(٣) الجامع الكافي: ٣٢٤/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥١٧).

(٤) الجامع الكافي: ٣٢٤/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥١٧).

(٥) الجامع الكافي: ٣٢٤/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥١٧).

كتاب الطلاق ————— فقه الإمام القاسم عليه السلام

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وإن ضاع الكتاب قبل وصوله إليها لم يقع الطلاق^(١).

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم عليه السلام: وإن مات قبل وصوله إليها لم يقع الطلاق^(٢).

(٩٥٨) مسألة: في المجوسي تحتة خمس نسوة أو اختان فيسلم أو يسلمن

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا تزوج المجوسي خمس نسوة في عقود متفرقة ثم أسلم وأسلمن، فيمسك الأربع الأول، ويفارق ما سواهن، وإن تزوجهن في عقدة واحدة بطل نكاحهن جميعاً^(٣). وكذلك لو أسلم وعنده اختان، فليمسك الأولى ويفارق الأخيرة^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٤/ ٣٢٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥١٧).

(٢) الجامع الكافي: ٤/ ٣٢٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥١٧).

(٣) قال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ١/ ٣٩٣: «إن كان هذا الذي أسلم تزوجهن معاً في عقدة واحدة فارقهن كلهن ثم اختار منهن أربعاً، ولا تكون مفارقتها لمن طلاقاً؛ لأن النكاح كان من أصله فاسداً، فيتزوج الأربع تزويجاً مبتدأً صحيحاً».

(٤) الجامع الكافي: ٤/ ٣٢٩، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٢٢).

باب الحنث في الطلاق

(٩٥٩) مسألة: إذا حلف بالطلاق ليفعلن كذا وكذا ثم مات قبل أن يفعله
وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل حلف بالطلاق ليضربن غلامه،
أو ليتزوجن أو ليأتين بلد كذا وكذا، فمات قبل أن يتزوج، أو قبل أن
يضرب الغلام، أو قبل أن يأتي البلد الذي ذكر؟
فقال: ما كان مجمعاً على ضرب عبده ولم يكن وقت لذلك وقتاً عند ما
حلف فلا حنث عليه فيه، وكذلك التزويج وإتيانه البلد ^(١).

باب الرجعة

(٩٦٠) مسألة: الوقت الذي تنقطع فيه الرجعة

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة، فهو أحق بها من
نفسها، وله أن يراجعها بغير مؤامرة منه لها، ما لم تنقض عدتها، فإذا
انقضت عدتها بانت منه، وصارت أملك بنفسها ^(٢).

(١) الأحكام: ١/ ٤٦٨.

(٢) الجامع الكافي: ٣٣٧/ ٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٢٨).

باب العدة^(١)

(٩٦١) مسألة: معرفة الأقراء^(٢)، ما هي؟ وهل على غير المدخول بها عدة؟

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا طلق الرجل امرأته فعدتها ثلاثة قروء؛ إن كانت ممن تحيض، وإن كانت غير مدخول بها، فلا عدة عليها؛ لقوله سبحانه: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩]^(٣).

وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجل طلق امرأته واحدة أو اثنتين فتزوجت، ثم طلقها الآخر قبل أن يدخل بها، هل يحل لها أن ترجع إلى زوجها الأول؟

فقال: لا عدة عليها وترجع إلى زوجها الأول من ساعتها، إن شاءت لقول الله عز وجل: ﴿يُنَآئِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَكَفَّهُنَّ الْمُؤْمِنَاتُ ثُمَّ طَلَقْتُهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩] إلا أن يكون الرجل الأول طلقها ثلاثاً فلا تحل له عند جميع الناس إلا بعد نكاح زوج وميسه^(٤)، وفي مثل ذلك حديث امرأة رفاعة القرظي كان طلقها

(١) العدة - بالكسر - هي: للحالة التي تكون عليها المرأة في استبراء رحمها بالولادة أو الأقراء، والأشهر كما يقال: فلان حسن الركبة والطهمة. وقال في (المصباح): عدة المرأة قيل: أيام أقراءها، مأخوذ من العد والحساب، وقيل: تربصها المدة الواجبة عليها. الروض النضير: ٤ / ٣٤١.

(٢) الأقراء: الحيض.

(٣) الجامع الكافي: ٤ / ٣٤٢، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٣٣).

(٤) الجامع الكافي: ٤ / ٣٤٣، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٣٣) بلفظ مقارب.

ثلاثاً فقال النبي ﷺ: «لا، حتى يذوق عسيلتها»، لما أرادت الرجوع إلى رفاعة، فنهاها رسول الله ﷺ عن ذلك، إلا أن يكون قد جامعها الزوج الثاني^(١).

(٩٦٢) مسألة: عدة الصغيرة، والمؤيسة، وحد الإياس

قال الإمام القاسم ﷺ: «إذا كانت المطلقة آيسة من الحيض، أو صبية لم تحض قط فعدتهما ثلاثة أشهر^(٢) فإذا [...]»^(٣) الحيض بانث منه، وحلت للأزواج^(٤).

(٩٦٣) مسألة: عدة المطلقة إذا ارتفع حيضها

قال الإمام القاسم ﷺ: «في المطلقة يرتفع حيضها -: تعتد بالحيض وإن طال وارفع، فإذا يثست من حيضها اعتدت بالشهور الثلاثة^(٥)».

(٩٦٤) مسألة: عدة المستحاضة

قال الإمام القاسم ﷺ: «وإذا استحاضت المرأة ولم تكن حاضت قط، اعتبرت أكثر عدد عادة نساها، ولا توقيت فيه قدرأ معلوماً، لحديث النبي ﷺ أنه: أفتى

(١) الأحكام: ٣٦٤-٣٦٥/١.

(٢) قال الإمام زيد بن علي ﷺ، بسنده عن الإمام علي ﷺ في المجموع: ٢١٩: «وتطلق الصغيرة التي لم تبلغ عند كل شهر وعدتها ثلاثة أشهر، وتطلق المؤيسة للسنة عند كل شهر وعدتها ثلاثة أشهر».

(٣) جاء في هامش الجامع الكافي ما لفظه: فراغ في جميع النسخ، وقال في أصل (س): مكان البياض لعله والله أعلم: فإذا لم تبلغ ما ذكره، وفي الهامش: أو بلفظه ولم تحض.

(٤) الجامع الكافي: ٣٤٣/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٣٥).

(٥) الأحكام: ٤٢٣/١.

فاطمة بنت أبي حبيش أن تعد أيام أقرائها ولم يوقت لها وقتاً^(١).

وقال الإمام القاسم رحمته - فيما روى داود عنه -: وتطلق المستحاضة بالأهلة، وتعتد بالأهلة، فهو أكثر ما يلزمها من العدة^(٢).

(٩٦٥) مسألة: عدة الحامل

قال الإمام القاسم رحمته: إذا طلقت الحامل فعدتها: أن تضع ما في بطنها؛ لقوله سبحانه: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْصَاءُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]^(٣).

وسئل الإمام القاسم رحمته عن امرأة طلقت وفي بطنها ولدان فتضع أحدهما، هل لزوجها أن يراجعها قبل أن تضع الآخر؟ فقال: ليس تخلو من عدتها حتى تضع كلها في بطنها من ولدها^(٤).

(٩٦٦) مسألة: عدة الحامل المتوفى عنها زوجها

قال الإمام القاسم رحمته: تعتد الحامل المتوفى عنها زوجها آخر الأجلين^(٥).

وقال الإمام القاسم رحمته: وإنما جعلت عدتها إحداداً^(٦) على زوجها،

(١) الجامع الكافي: ٤/ ٣٤٥، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٣٦).

والحديث في المعجم الكبير: ٢٤/ ٣٦١.

وقال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ١/ ٤٧٥: «المستحاضة تعتد إذا طلقت بما كانت تعرف من نفسها في أقرائها كما تفعل في الصلاة».

(٢) الجامع الكافي: ٤/ ٣٤٥، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٣٦)، وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ١/ ٤٢٣.

(٣) الجامع الكافي: ٤/ ٣٤٦، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٣٧)، الأحكام: ١/ ٤٢٢.

(٤) الأحكام: ١/ ٤٣٩.

(٥) الجامع الكافي: ٤/ ٣٥٠، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٤٣).

(٦) الإحداد: ترك المرأة الزينة والمبيت في منزل زوجها مدة العدة من وفاة زوجها.

فقه الإمام القاسم عليه السلام _____ كتاب الطلاق

وإعظماً لحرمته، وقد ذكر عن علي صلى الله عليه، وابن عباس رحمه الله
لحو ذلك^(١).

(٩٦٧) مسألة: مكان عدة المطلقة والمتوفى عنها زوجها

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المطلقة والمتوفى عنها زوجها أين يعتدان؟

فقال: يعتدان في بيوتهما التي كان فيها الطلاق والوفاة، إلا المتوفى عنها
زوجها فإن لها الخيار في قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حيث
شئت اعتدت^(٢).

(٩٦٨) مسألة: عدة امرأة المرتد

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن عدة امرأة المرتد؟

فقال: عدتها كعدة غيرها من النساء، إن كانت حرة فعدتها عدة حرة،
وإن كانت أمة فعدتها عدة أمة، وعدة الأمة مثل عدة الحرة سواء^(٣).

(٩٦٩) مسألة: الذميمة إذا أسلمت وهي في العدة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ذميمة طلقت أو مات عنها زوجها فأسلمت
في عدتها؟

فقال: تمضي في عدتها حتى تكملها^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٣٥١ / ٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٤٣).

(٢) الأحكام: ٤٢٤ / ١.

(٣) الأحكام: ٤٢٥ / ١.

(٤) الأحكام: ٤٢٥ / ١.

(٩٧٠) مسألة: متى تعتد امرأة الغائب؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا مات زوج المرأة غالباً اعتدت من يوم وفاته ^(١).

(٩٧١) مسألة: فيمن طلق قبل الدخول وقد سمى لها مهرأ

قال الإمام القاسم عليه السلام: كل طلاق قبل دخول وقد سمى لها المهر فللمطلقة فيه نصف مهرها ^(٢).

(٩٧٢) مسألة: فيمن طلق امرأته، ثم راجعها في العدة ثم طلقها قبل الدخول

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا الرجل طلق امرأته طلاقاً يملك الرجعة، ثم راجعها في العدة، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، فإنها تستأنف العدة من يوم طلقها الطلاق الآخر ^(٣).

(٩٧٣) مسألة: في الطلاق بعد الدخول

قال الإمام القاسم عليه السلام: كل طلاق بعد دخول وقد سمى لها المهر فللمطلقة مهرها ^(٤).

(٩٧٤) مسألة: متى يجوز لامرأة المفقود أن تزوج؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: وليس لامرأة المفقود أن تزوج أبداً حتى توقن بموته ^(٥) أو طلاقه، ثم تعتد ما وجب عليها من العدة ^(٦).

(١) الجامع الكافي: ٣٥٥/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٤٩).

(٢) الأحكام: ٤٢٤/١، الجامع الكافي: ٣٥٦/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٥٠).

(٣) الجامع الكافي: ٣٥٦/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٥٠).

(٤) الأحكام: ٤٢٤/١.

(٥) في الأحكام: حتى توقن له موته.. الأحكام: ٣٦٢/١.

(٦) الجامع الكافي: ٣٧٦/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٧٣).

(٩٧٥) مسألة: إذا تزوجت امرأة المفقود، ثم قدم فرجعت إليه، بكم تستبرئ من الثاني؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا غاب رجل فنعمي إلى امرأته موته فقضت عدتها، ثم تزوجت، ثم قدم زوجها الأول فهو أحق بها، وهي امرأته، ترثه ويرثها، ويعتزلها الثاني بلا طلاق، فأيهما مات لم يرثه صاحبه.

وإن كان الثاني لم يدخل بها، فلا مهر لها عليه، ولا عدة عليها، يطؤها الأول متى شاء، وإن كان الأخير دخل بها، فلها عليه المهر بدخوله بها، وعلى الزوج الأول ألا يقربها حتى تستبرئ من ماء الزوج الأخير بثلاث حيض، فإن طلقها الأول حين قدم فإنها تستبرئ من الثاني بثلاث حيض، وتعتد من طلاق الأول بثلاث حيض^(١).

(١) الجامع الكافي: ٣٧٧/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٧٤).

باب الظهار

(٩٧٦) مسألة: إذا ظاهر بغير الأم

قال الإمام القاسم رحمته الله: إذا قال رجل لامرأته: أنت علي كظهر ابنتي، أو أختي، أو خالتي، أو عمتي، فهذا مختلف فيه:

فقال بعضهم: لا يكون الظهار إلا بما ذكر الله تعالى من الأمهات، ولا يلزم بغير الأم من الحرم؛ لأن الله - عز وجل - لم يذكر إلا الأم وحدها، ولم يذكر من المحرمات غيرها.

وقال بعضهم: يقع الظهار بكل ذات محرم، أما كانت، أم غير أم^(١).

(٩٧٧) مسألة: في ظهار المرأة من زوجها

وسئل الإمام القاسم رحمته الله عن امرأة ظاهرت من رجل؟

فقال: لا ظهار على النساء، وإنما الظهار منهن^(٢).

(٩٧٨) مسألة: في الظهار قبل الزواج

قال الإمام القاسم رحمته الله فيمن قال: إن تزوجت فلانة فهي علي كظهر إمي، ثم تزوجها، فلا يلزم الظهار قبل النكاح، كما لا يلزم طلاق قبل نكاح^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٣٨٢/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٧٨)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(٢) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات، الجامع الكافي: ٣٨٣/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٧٩).

(٣) الجامع الكافي: ٣٨٧/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٨٤)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في الأحكام: ٤٦٣/١.

(٩٧٩) مسألة: هل يقرب المظاهر امرأته قبل أن يكفر؟

قال الإمام القاسم رحمته: ولا يقرب المظاهر امرأته بليل ولا نهار، حتى يكفر ^(١).

(٩٨٠) مسألة: من ظاهر من امرأته، ثم طلقها فتزوجت، ثم طلقها الآخر أو مات عنها

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا ظاهر من امرأته، ثم طلقها فتزوجت، ثم طلقها الآخر أو مات عنها، فرجعت إلى الأول، ولم يكن كفر لظهاره، فليکفر إذا رجعت إليه قبل أن يمسه، ولا يمسه إلا بعد التكفير؛ لقول الله سبحانه: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة: ٣] ^(٢).

(٩٨١) مسألة: فيمن ظاهر من امرأته يوماً أو شهراً وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجل ظاهر يوماً أو شهراً؟ فقال: يلزمه الظهار قل أو كثر فيما وقت له ^(٣).

(٩٨٢) مسألة: فيمن ظاهر من نسوة وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجل ظاهر من نسوة، كم عليه من الكفارات؟

فقال: يلزمه في كل امرأة ظاهر منها كفارة على حدة ^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٤ / ٣٩٠، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٨٨).

(٢) الجامع الكافي: ٤ / ٣٩١، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٨٩)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(٣) أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(٤) أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات، وهو بلفظ مقارب في الجامع الكافي: ٤ / ٣٩٣، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٩٤).

(٩٨٣) مسألة: إذا ظاهر من امرأته مراراً، هل تجزئ كفاة واحدة؟

قال الإمام القاسم رحمته الله: إذا ظاهر الرجل من امرأته مراراً في مجلس أو قول متصل، أجزاء عن ذلك كفاة واحدة، وإذا ظاهر منها بعد ما كفر، لزمه في ذلك كفاة أخرى ^(١).

باب الإيلاء

(٩٨٤) مسألة: ما يكون الرجل به مؤلياً

قال الإمام القاسم رحمته الله: الإيلاء: أن يحلف الرجل على امرأته ألا يكون بينه وبينها جماع ^(٢) ولا مدانة ^(٣). وإذا قال لامرأته: إن قربتك، أو جامعتك، أو وطئتك فإن ذلك سواء، إنما يعني به الجماع الذي يوجب الحد والمهر، إلا أن يكون له نية فله ما نوى ^(٤).

قال أبو العباس رحمه الله: إن قال: واللّه لا أقربك أربعة أشهر يكون مؤلياً إذا عنى به الجماع في الفرج، فإن نوى به قرب المسافة كان على ما نوى، كما قد مر للقاسم رحمته الله في عدول الزوج بالفاظ الطلاق إلى غيره أنه مصدق إذا احتمله اللفظ. وكذلك لو قال للبكر: لا أفنضك، كان مؤلياً ^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٣٩٤/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٥٩٥)، أمالي الإمام أحمد بن

عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(٢) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الطلاق، باب الإيلاء والأيمان التي توجب.

(٣) الأحكام: ٤٣٤/١.

(٤) الجامع الكافي: ٣٩٧/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٠٠).

(٥) التحرير: ٢٩٨/١.

قال في التحرير: وإن آلى بالفارسية بلفظ يفيد معناه، كان مؤلياً، على قياس قول القاسم ويحى عليهما السلام^(١).

(٩٨٥) مسألة: هل يوقف المولي بعد مضي أربعة أشهر؟ أم لا؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المولي يوقف بعد أربعة أشهر أم لا؟

فقال: أحسن ما سمعناه فيه أن يوقف، وهو قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وقول علماء أهل البيت^(٢).

(٩٨٦) مسألة: معنى الفيء

قال الإمام القاسم عليه السلام: الفيء: الجماع في الفرج إذا كان يقدر عليه^(٣)، جماعاً يوجب الحد والمهر، ولا يميزه الفيء باللسان، وهو يقدر على الجماع^(٤).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الفيء ما هو؟

فقال: الفيء الجماع، فإن لم يقدر على الملامسة لمرض أو علة أو سفر فاء بلسانه^(٥) واكتفى بمقالته إلى أن يخرج من علة^(٦).

(١) التحرير: ٣٠١/١.

(٢) الأحكام: ٤٣٤/١، الجامع الكافي: ٣٩٨/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٠٢).

(٣) الجامع الكافي: ٤٠١/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٠٣).

(٤) الجامع الكافي: ٤٠١/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٠٣).

(٥) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الطلاق، باب الإيلاء والأيمان التي توجبه.

(٦) الأحكام: ٤٣٦/١.

وقال الإمام القاسم رحمه الله: وإذا آلى وهو مريض ^(١) فأراد أن يفِيء إليها، فلم يقدر على جماعها لمرضه، أو لكبره، أو لعلته، أو كانت صغيرة أو كان غائباً ^(٢) كان الفِيء أن يفِيء بلسانه ^(٣).

(٩٨٧) مسألة: إذا حلف على ما دون أربعة أشهر: هل يكون مؤثماً؟
قال الإمام القاسم: ولا إيلاء لمول دون أربعة أشهر [فاكثر] ^(١)، ومن حلف على ما دون أربعة أشهر فليس بمؤثم ^(٢).

(٩٨٨) مسألة: في معنى قوله تعالى: (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ...)
وسئل الإمام القاسم رحمه الله عن قول الله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿٢٢٧﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٨﴾ [البقرة: ٢٢٧-٢٢٨]؟

فقال: المولي الحالف بالله أو ببعض الأيمان ألا يقرب أهله، فأَنْظَرَهُ الله أربعة أشهر وأَجَلَهُ، فإن فاء والفِيء أن يرجع إلى مدانة أهله، كان ذلك له، وكان الله غفوراً رحيماً فيما أخطأ به على نفسه من اليمين، وإن مضى لحاجته، لم يكن له إضرار بزوجه، فإن عزم على فراقها، فإن الله سبحانه كما قال: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، ولم يذكر الله في الإيلاء كفارة، ولكنه قال: ﴿فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ^(١).

(١) يعني فاستمر به المرض.

(٢) يعني بينه وبينها مسيرة أربعة أشهر لصاعداً.

(٣) الجامع الكافي: ٤٠٦/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٠٣).

(٤) ما بين المكوفين زيادة من الأحكام.

(٥) الجامع الكافي: ٤٠٦/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٠٩)، الأحكام: ٤٣٤/١.

(٦) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦١٨-٦١٩ رقم (١٩٥).

باب اللعان

(٩٨٩) مسألة: إذا شهد على المرأة بالزنا أربعة أحدهم الزوج

قال الإمام القاسم رحمته الله: وإذا شهد على المرأة بالزنا أربعة أحدهم زوجها، لم تقبل شهادة الزوج، وبنيه، وبنيها [....] ^(١) أبواه ^(٢).

(٩٩٠) مسألة: هل يكون اللعان طلاقاً؟ أو فسخاً؟

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم رحمته الله أن اللعان تطليقة بائن؛ لأنه قال: وإذا لاعن امرأته قبل أن يدخل بها، فلها نصف الصداق، وإذا لاعنها وقد دخل بها، فلها المهر كاملاً، ولا سكتى لها، ولا نفقة ^(٣).

(٩٩١) مسألة: اللعان في المسجد

قال الإمام القاسم رحمته الله: لا يسع فعل اللعان في مسجد من المساجد ^(٤).

(٩٩٢) مسألة: هل يسقط اللعان بعفو الزوجة

قال أبو العباس: فإن عفت المرأة عن زوجها القاذف لها عند الحاكم، لم يسقط اللعان بعفوها عنه - عند القاسم -، كما لا يسقط عفواً المقلدوف الحد عن قاذفه بعد الرفع ^(٥).

(١) جاء في هامش الكافي ما لفظه: فراغ في جميع النسخ المتوفرة لدينا.

(٢) الجامع الكافي: ٤ / ٤٣٠، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٤٠).

(٣) الجامع الكافي: ٤ / ٤٣١، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٤١).

(٤) التحرير: ٣٠٣ / ١.

(٥) التحرير: ٣٠٨ / ١.

(٩٩٣) مسألة: اللعان بين الأخرس والأخرساء

قال الإمام القاسم رحمته الله: لا لعان بين الأخرس والأخرساء ^(١).

(٩٩٤) مسألة: إذا لاعن الرجل امرأته بالفارسية

قال في التحرير: وإذا لاعن الرجل امرأته بالفارسية، صح اللعان، على قياس قول القاسم رحمته الله ^(٢).

ع

(١) التحرير: ٣٠٨/١.

(٢) التحرير: ٣٠٨/١.

باب النفقات

قال الإمام القاسم عليه السلام: والنفقة تجب على قدر الموارث، ونفقة الرضيع على والده، فإن مات الأب فنفقته على جده ثم بعد ذلك على وارث الصبي إذا كان موسراً بقدر ميراثه منه.

وتفسير ذلك: ابنة وأخت موسرتان فالنفقة عليهما نصفان للمعسر ^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وإن كان للمسلم قريب معسر كافر فلا نفقة على المسلم إلا الوالدان فإنه يلزم لهما النفقة ^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولو أن عبداً تزوج حرة فولدت أولاداً فنفقتهم على أمهم الوارثة ^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولو أن زوجين ذميين أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج، فالنفقة واجبة لها عليه، وإن كان الزوج أسلم ولم تسلم هي فلا نفقة لها عليه ^(٤).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: والمتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً فنفقته من جميع المال، والمطلقة ثلاثاً فلها النفقة ^(٥).

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٧٩.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٧٩.

(٣) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٧٩.

(٤) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٧٩.

(٥) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٧٩.

(٩٩٥) مسألة: تحيّل الزوج في نفقة الزوجة

وروي عن الإمام القاسم عليه السلام أن على الزوج التحيّل للإتفاق على المرأة بأي وجه أمكنه من مسألة أو غيرها، ويستلّين إن أدين لا كسائر الديون التي لا يؤاخذ فيها بذلك، بل هي أوكد منها، فإن توانى فُرّقَ بينه وبين مداناتها^(١).

قال السيد أبو طالب عليه السلام: وعلى ما قاله القاسم عليه السلام من أن الزوج يلزمه التحيّل للإتفاق على زوجته، يجب أن يلزمه التكسب لينفق عليها من كسبه إن أمكنه ذلك^(٢).

(٩٩٦) مسألة: تقدير نفقة الزوجة

قال أبو العباس رحمه الله: وروي بعض أصحاب القاسم عليه السلام عنه أنه كان يقول: يفرض لها نفقة كل شهر ما يمونها لطعامها وشرابها، ومن كسوة الشتاء والصيف ما يصلحها، وما تحتاج إليه لمشط أو دهن، وإن كانت ذات خادم فعليه نفقة خادم واحد دون سائر خدمها، فإن لم يكن لها خادم وكانت لا تخدم نفسها أخذَها إن كان ذا فضل وسعة، وإن كانت ممن يخدم نفسها لم يُخدمها^(٣).

قال: ولم يكن يحدّ شيء من الطعام والكسوة والسكن وسائر ما يمونها من الدراهم عدداً معلوماً، ولا وزناً مفهوماً، وإنما كان يجعل ذلك إلى رأي الإمام، ورأي من نصب من الحكام، لفلاء السعر تارة ورخصه تارة

(١) التحرير: ٣١٣/١.

(٢) التحرير: ٣١٣/١.

(٣) التحرير: ٣١٣/١.

أخرى، واختلاف الأحوال للمنفقين في الإحصار واليسار^(١).

قال في التحرير: ويلزم الزوج الأدم مع الطعام، تحريماً على نص القاسم ويحى عليهما السلام^(٢).

(٩٩٧) مسألة: كسوة الزوجة

قال في التحرير: وإذا أعطى كسوة المدة فلم قبل لصيانتها لها في تلك المدة، لم يجب عليه أن يكسوها كسوة أخرى حتى تنقضي المدة التي تبلى في مثلها، فتستحق كسوة أخرى، وإن خرقتها وأتلفتها قبل المدة، لم يجب عليه بدلها، على قياس قول القاسم عليه السلام^(٣).

(٩٩٨) مسألة: إذا طلقت المرأة طلاقاً بائناً، هل لها سكنى؟ ونفقة؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن طلق امرأته طلاقاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، هل لها سكنى أو نفقة؟

قال: إذا بانّت بالثالثة فلا سكنى لها، وفي ذلك حديث فاطمة بنت قيس الذي روي أنها لما بانّت من زوجها بالثالثة لم يجعل لها النبي ﷺ سكنى، وقد أبى كثير من الناس إلا أن يجعلوا لها سكنى^(٤).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المطلقة ثلاثاً هل لها نفقة؟

(١) التحرير: ٣١٣/١ - ٣١٤.

(٢) التحرير: ٣١٤/١.

(٣) التحرير: ٣١٤/١.

(٤) الأحكام: ٤٩٢/١.

وقال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام - قبل هذه الرواية - : فلا سكنى لها، ولها النفقة.

فقال: كل بائن من النساء فلا سكنى لها، ولا نفقة^(١) وكان نفقتها نفقة على ولدها، ولما في بطنها من حملها، ومنه حديث فاطمة بنت قيس، وقد قال أبو حنيفة وأصحابه: لها السكنى والنفقة^(٢).

(٩٩٩) مسألة: في السكنى والنفقة للمختلعة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المختلعة: هل لها سكنى؟ أو نفقة؟

فقال: السكنى والنفقة على قدر ما كان من مشاركة الزوج لها في اختلاعها إذا كان جائزاً في اشتراطها^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام في المختلعة الحامل: لها النفقة حتى تضع^(٤).

(١٠٠٠) مسألة: هل تسقط نفقة المرأة المانعة نفسها من الزوج لطلب المهر؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: إن منعت المرأة نفسها من زوجها مطالبة بمهرها؛ لم تسقط نفقتها^(٥).

(١) يعني إلا أن تكون حاملاً فيكون لها نفقة حتى تضع.

وقد تقدم ما رواه الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في المجموع: ٢٢١، رقم (٤٦٧): «أنه جعل للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة».

(٢) الجامع الكافي: ٤/٤٣٨، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٥٤).

(٣) الجامع الكافي: ٤/٤٣٨، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٥٤)، الأحكام: ١/٤٢٥.

وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في المجموع: ٢٢٤، برقم (٤٨٠): عن أبيه، عن جده، عن علي عليه السلام: «المختلعة لها السكنى ولا نفقة لها، ويلحقها الطلاق ما دامت في العدة».

(٤) الجامع الكافي: ٤/٤٣٨، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٥٤).

(٥) التحرير: ١/٣١١.

(١٠٠١) مسألة: في طلب الزوجة النفقة قبل الدخول بها

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فتطلب منه النفقة قبل أن يدخل بها؟

فقال: تلزمه نفقتها إذا كان الحيس من قبله، وإذا كان الحيس من قبلها فلا نفقة لها عليه ^(١).

(١٠٠٢) مسألة: ما يحل للمرأة أن تأخذ من مال زوجها

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عما يحل للمرأة من مال زوجها؟

فقال: نفقتها وكسوتها وقوتها، وما أعطاه إياه عطية من ماله ^(٢).

(١٠٠٣) مسألة: في الرجل يعجز عن نفقة امرأته هل يجبر على طلاقها؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرجل يعجز عن نفقة امرأته، هل يجبر على طلاقها؟

فقال: إذا ابتليت المرأة بعوز زوجها، فلا يخرجها بذلك من يده أحد، فإن مع العسر يسراً، إن مع العسر يسراً، وقد قال الله سبحانه: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [الن: ٣٢] ^(٣).

(١) الأحكام: ٤٩٤/١.

(٢) الجامع الكافي: ٤٤٧/٤، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٦٤).

(٣) الأحكام: ٤٩٤/١.

باب الرضاع

(١٠٠٤) مسألة: هل يهرم قليل الرضاع؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرضاع ما الذي يحرم منه؟

فقال: يحرم من الرضاع قليله وكثيره، الرضعة والرضعتان، والمصة والمصتان، كما قال رسول الله ﷺ، ولم يعد الله فيه قليلاً ولا كثيراً، وكله رضاع قل أو كثير^(١)، وهكذا ذكر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تحرم المصة والمصتان» رواه ابن الزبير، وذلك لا يصح عندنا عنه ولا يجوز عليه؛ لأنه ﷺ لا يقول ما يخالف كتاب الله، وهذا ممن رواه فباطل محال^(٢).

(١) الجامع الكافي: ٤/ ٤٧١، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٧٦).

(٢) الأحكام: ٤٨٣/١.

وروي الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ١/ ٤٨٢: عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: أن امرأة أتته وقالت: إن ابن أخي أعطيت لثدي فمص منه ثم ذكرت قرابته فكففت، وأنا أريد أن أنكحه ابنتي وقد بلغنا، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «الرضعة الواحدة كالمائة رضعة، لا تحمل له أبداً». انتهى.

وعن قال بذلك ابن مسعود، وعمر بن دينار، انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٣/ ٣٨٦. وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ووكيع وأهل الكوفة.

قال في كتاب (النور الأسنى الجامع لأحاديث الشفاء) ٤٤٣-٤٤٤: (فأما ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تحرم المصة، ولا المصتان»، وروي «الإملاجة، والإملاجان»، والإملاجة هي المصة، والإملاجان هي المصتان، وقوله ﷺ: «لا تحرم الرضعة والرضعتان».

فالجواب: أنه روي عن النبي ﷺ أنه قال: «تَحْرَمُ الرضعة والرضعتان، والمصة والمصتان». وعن ابن عباس أنه سئل عما روي من قوله ﷺ: «لا تحرم الرضعة والرضعتان» فقال: قد كان ذلك ثم نسخ.

وعن ابن الزبير أنه قال: لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان، وقد روي عن ابن عمر أنه لما

وقال الإمام القاسم رحمته: قليل الرضاع ككثيره إذا كان في الحولين؛ لقول الله سبحانه: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحاف: ١٥]، وقوله: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرَضِعُنَّ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ^(١).

(١٠٠٥) مسألة: في لبن الميتة

قال الإمام القاسم رحمته: لبن الميتة يحرم كلبن غيرها ^(٢).

(١٠٠٦) مسألة: الرضاع بعد الفصال

وسئل الإمام القاسم رحمته هل يحرم رضاع بعد فصال؟

فقال: [قد قيل] ^(٣): لا رضاع بعد فطام ^(٤)، ولا يتم بعد احتلام، وقد

بلغه قول ابن الزبير هذا، قال: قضاء الله أولى من قضاء ابن الزبير، قال تعالى: ﴿وَأَمْتُهُنَّكُمْ الْبَنَاتُ أَرْضَعْنَكُمُ﴾ [النساء: ٢٣] فبين بقوله: ﴿أَرْضَعْنَكُمُ﴾ أن المفهوم ما يحصل من قليل اللبن وكثيره.

وإن قيل: روي عن عائشة أنها قالت: كان فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات محرمن، ثم نسخن بخمس معلومات يحرمن، فتوفي رسول الله وهذه عما يقرأ في القرآن، وفي غير: وكن في صحيفة عند السرير، فلما اشتغلنا بموت رسول الله ﷺ فدخلت داجن البيت فاكلتها.

وقد أجيب عن هذا بأن الخبر غير صحيح؛ لأنه لم يرو إلا عن عائشة، ولو كان من القرآن لما نسخ، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَكُونُونَ﴾ [الحجر: ٩]؛ والخبر عقة بن الحارث أنه قال للنبي ﷺ: يا رسول الله إني تزوجت امرأة ودخلت بها فأنث امرأة سوداء فزعمت أنها أرضعتني وامراتي، وأنا أخاف أن تكون كاذبة، فقال ﷺ: «كيف وقد قيل»، ففارقها الرجل.

(١) الأحكام: ٤٨٦/١.

(٢) التحرير: ٣٢٠/١.

(٣) ما بين المكوفين غير موجود في الأحكام.

(٤) الأحكام: ٤٨٤/١. إلا أن فيه بدل (فطام): فصال.

كانت عائشة فيما ذكر ترى رضاع الكبير، وقالوا: كانت إذا أرادت أن تدخل عليها من الرجال من تريد أمرت من يثبت بينها وبينه حرمة الرضاع بأن ترضعه، ثم يدخل عليها، وكان نساء رسول الله ﷺ كلهن يتكرن ذلك من قولها، ولا يجوزنه لها^(١).

(١٠٠٧) مسألة: القول في لبن الفحل

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن لبن الفحل أهو منه؟

فقال: قد جاء ذلك^(٢).

(١٠٠٨) مسألة: هل تعريم الرضاع كتعريم النسب؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب^(٣)، وهكذا يذكر عن رسول الله ﷺ وعن أمير المؤمنين رحمة الله عليه^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٤/٤٧٣، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٧٧).

وأخرج مسلم في صحيحه: ١٠/٢٧٥: عن ابن شهاب: أنه قال: أخبرني أبو عبيدة بن عبد الله بن زعنة: أن أمه زينب بنت أبي سلمة أخبرته: أن أمها أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت تقول: أرى سائر أزواج النبي ﷺ أن يَدْخُلْنَ عليهن أحداً يملك الرضاعة، وقلن لعائشة: والله! ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة، فما هو بدخل علينا أحد بهذه الرضاعة، ولا رائنا. وأخرج نحوه ذلك: البيهقي في سننه: ١١/٤٦١، وقال: أخرجه مسلم في الصحيح هكذا. قال الشافعي - رحمه الله -: وإذا كان هذا لسالم خاصة، فالخاص لا يكون إلا مخرجاً من حكم العامة، ولا يجوز إلا أنه يكون رضاع الكبير لا يحرم.

(٢) الجامع الكافي: ٤/٤٧٦، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٨١).

(٣) الجامع الكافي: ٤/٤٨٠، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٨٥).

(٤) الأحكام: ١/٤٨٤.

فقه الإمام القاسم عليه السلام ————— كتاب الطلاق

(١٠٠٩) مسألة: شهادة النساء في الرضاع، والولادة، والاستهلال

قال الإمام القاسم رحمته: تجوز شهادة امرأة واحدة فيما لا يطلع عليه الرجال ^(١)، مثل القابلة إذا كانت صدوقة عدلة ^(٢).

(١٠١٠) مسألة: الرضاع بلبن اليهودية والنصرانية والمجوسية

وسئل الإمام القاسم رحمته عن الرضاع بلبن اليهودية، والنصرانية، والمجوسية؟

فقال: ما أحب له أن يترضع منهن أحداً، ولا أن يرضعن المسلم؛ لأنهن ليس بالمتطهرات، ولا الزاكيات، ولا وليات، ولا مرضعات ^(٣).

(١٠١١) مسألة: إذا أرضعت امرأة جارية هل يجوز لولد زوجها أن يتزوجها؟

وسئل الإمام القاسم رحمته عن امرأة أرضعت جارية هل يجوز لولد زوجها من غيرها أن يتزوجها؟

فقال: إن كانت المرضعة أرضعت الجارية بلبنها من زوجها، فلا يجوز لولد زوجها من غيرها أن يتزوجها، لأن الجارية أخت الغلام من جهة لبن أبيه، وهو لبن الفحل المنهي عنه ^(٤).

(١) في الأحكام والأمال: فيما لا يشهد فيه إلا النساء من الأمور.

(٢) الجامع الكافي: ٤/ ٤٩٠، كتاب الطلاق، مسألة رقم (١٦٩٩)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب النكاح، باب ما يحرم من النكاح من قبل الرضاع، الأحكام: ٢/ ٢٥٤.

(٣) الجامع الكافي: ٤/ ٤٩٢، كتاب الطلاق. مسألة رقم (١٧٠٠).

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٤٧ رقم (٢٨٠).

باب نفقة الرضيع

قال في الجامع الكافي: وإن قالت: ^(١) أنا أرضعه بغير أجر، فليس للاب أن يمتنع من ذلك، وكذلك إن طلقها -يعني طلاقاً بائناً- واحدة أو ثلاثاً فهي في عدتها بهذه المنزلة حتى تنقضي عدتها، وأما من لم يلزم المطلق ثلاثاً النفقة، والسكنى، وهو قول القاسم بن إبراهيم، قال الأم في قوله أحق برضاع الصبي بأجر مثلها ^(٢).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِمْ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]؟

فقال: على وارث الصبي الذي يرثه إذا مات أبوه ما على أبيه من نفقته على مرضعته، والمضارة في الولد من الوالدة ألا ترضعه وهي قوية على إرضاعه مضارة لأبيه في ذلك، وعلى الأب أيضاً ألا يضار الوالدة إذا أرادت أن ترضع ولدها فيسترضعه من غيرها، ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] من ترك المضارة في الولد مثل الذي على الوالدين في ذلك وغيره من النفقة ^(٣).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن [قوله تعالى]: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِمْ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]؟

فقال: قد قال بعض الناس في ذلك وعلى الوارث في ذلك ألا يضار،

(١) أي الأم.

(٢) الجامع الكافي: ٤/٤٥٩، كتاب الطلاق، باب نفقة الرضيع.

(٣) الأحكام: ١/٤٦٩.

وليس قول من قال بذلك حجة فيما قال بيينة ولا إسفار. وقال واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وغيرهما على وارث اليتيم إذا لم يكن له مال الاسترضاع له والكسوة والإنفاق، والوارث الذي أمر بالنفقة، فهو من يرث اليتيم إن مات بالقرابة، وليس هو بالزوج ولا الزوجة^(١).

باب الحضنة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الأولياء من الإخوة والأخوات والأعمام والجدّة والحالة والعمة: أيهم أحق بالولد؟

قال: الجدّة أحق بالولد بعد الأم وهي أم الأم، فإن لم تكن أم ولا جدّة فأبوه أحق به، فإذا لم يكن أب فالخالّة لأنها بمنزلة الأم^(٢).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٧٧-٥٧٨ رقم (٨٧).

(٢) الأحكام: ٤٦٨/١.

كتاب البيوع

باب ما يصح ويفسد

(١٠١٢) مسألة: في معنى قوله تعالى: (إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى) وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قوله: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، هل ذلك فرض عليهم لا يسعهم أن يتركوه؟ فقال: فنعمة هو فرض عليهم فيمن لم يأمنوا، وليس بفرض عليهم فيمن آمنوا، فاجراً كان المؤمن أو برأ، أو موسراً كان الغريم أو معسراً^(١).

(١٠١٣) مسألة: في مبايعة المشركين

قال الإمام القاسم عليه السلام في مبايعة المشركين: لا بأس بذلك إذا لم يباحوا سلاحاً ولا كراعاً، وكان يقول: قد كان يغم على عهد رسول الله ﷺ المغنم، فيبعث به رسول الله ﷺ فيهم فيشتري به السلاح وغيره مما في أيديهم، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزِّنَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] ولم يذكر البائع ولا المتبع بشرط ولا بإسلام^(٢).

(١٠١٤) مسألة: في البيع والشراء في ولاية الظالمين

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: سألت القاسم، قلت: ما ترى في رجل مستور يحتاج إلى أن يكسب شيئاً أيهما أحب أن يكتسب شيئاً في هذا العصر، أو يسأل؟

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٨١ / ٢ رقم (٩٣).

(٢) الأحكام: ٥٢ / ٢.

قال: لا، المسألة فيها ذل، بل يكتسب.

قلت: فإن كان له عيال يحتاج في اليوم إلى ثلاثة دراهم، أو أربعة دراهم، ولا يصيب ذلك إلا بمتجر واسع؟

قال: فيعمل، وأرجو أن يكون مأجوراً - إن شاء الله تعالى - ^(١).

وأخبرني قاسم سلام الله عليه: أنه كان له خمسة آلاف دينار مع رجل يتجر له بها، ويرسل إليه بفضلها، قال: فلم يزل يأخذها قليلاً قليلاً حتى دونهاها ^{(٢)(٣)}.

(١٠١٥) مسألة: في الإشهاد على الشراء والبيع

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الإشهاد على الشراء، والبيع فريضة هو؟ أم لا؟

قال: إنما أمر الله بالإشهاد نظراً للمعاملة، إلا أن يأمن ذو الحق من يعامل، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَلْيَوْدِ الَّذِي آوْتُمْنَ أَمْسَكْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٣] فلا بأس أن يترك الإشهاد عند الائتمان والثقة ^(٤).

(١٠١٦) مسألة: بيع المصاحف

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس ببيع المصاحف، وشرائها، والتجارة فيها، وكتابتها بالأجرة ^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٧/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٠٢).

(٢) الأصح: ودونها: أي أفنيها، والودى الملاك. تمت.

(٣) الجامع الكافي: ٧/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٠٢).

(٤) الجامع الكافي: ٢٣/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧١٨).

(٥) الجامع الكافي: ٢٤/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٢٠).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس ببيع المصاحف، وشرائها، وكتابة القرآن، والعلم بالأجرة^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن تعليم القرآن والكتاب بأجر؟
فقال: لا بأس بذلك؛ إذا لم تكن المشاركة على القرآن خصوصية^(٢).

(١٠١٧) مسألة: بيع الكلب، والسنور

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا بأس بثمن الكلب؛ ما لم يكن حقوراً، أو ضراراً، ولا بأس بثمن الهر^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس ببيع الهر^(٤).

قال في التحرير: ويجوز بيع الكلب المعلم والمقتنى لزراع أو صيد أو زرع^(٥)، ولا بأس ببيع الهر، ويجوز بيع الفهد، على قياس قول القاسم ويحیی عليهما السلام^(٦).

(١) الجامع الكافي: ٢٤/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٢٠)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب البيوع، باب من أجاز بيع المصاحف وشراءها، الأحكام: ٤٩/٢ بدون ذكر (العلم).

(٢) الأحكام: ٥٠/٢.

(٣) الجامع الكافي: ٢٥/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٢٢).

(٤) التجريد: ٢٠٢، كتاب البيوع، مسألة رقم (٨٦٦)، الجامع الكافي: ٢٥/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٢٢)، التحرير: ٣٣٤/٢.

(٥) التجريد: ٢٠٢، كتاب البيوع، مسألة رقم (٨٦٦).

(٦) التحرير: ٣٣٤/٢.

(١٠١٨) مسألة: بيع جلود الميتة

قال الإمام القاسم رحمته: ويكره جلود الميتة، كما يكره عظمها؛ لأن اللذكاة تلزم جلدها، كما تلزم غيره ^(١) من أعضائها.

وقال رحمته: وجلود الثعالب مكروهة، وكذلك جاء عن علي ^(٢) - صلى الله عليه - ^(٣).

(١٠١٩) مسألة: بيع الأصنام

قال الإمام القاسم رحمته: ولا يحل بيع الأصنام؛ لنهي النبي ﷺ عن ذلك ^(٤).

(١٠٢٠) مسألة: بيع العنب أو العصير ممن يتخذ خمرًا

قال الإمام القاسم رحمته: ولا يحب له أن يبيع العنب، أو العصير ممن يعلم أنه يجعله خمرًا، فإن باع جاز بيعه ^(٥).

(١٠٢١) مسألة: في بيع الكلا

قال الإمام القاسم رحمته: ولا يحل لأحد أن يحمي الكلا، ولا يبيعه؛ إلا أن تكون أرض الكلا في ملكه، فإن كانت في ملكه، جاز له أن يحميه، وإن لم يحميها كان أحب إلينا ^(٦).

(١) أي اللذكاة تلزم غير الجلد.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٢/ ١٦٠، ٤١٧/ ٨، فقد كره الإمام علي رحمته الصلاة في جلود الثعالب.

(٣) الجامع الكافي: ٥/ ٢٧، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٢٤).

(٤) الجامع الكافي: ٥/ ٢٧، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٢٤).

انظر: صحيح ابن حبان: ٣١١/ ١١، مسند أحمد: ٤/ ٢٧٤، ٢٩٨.

(٥) الجامع الكافي: ٥/ ٣٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٣٠)، التجرىد: ٢٠٢، كتاب

البيوع، مسألة رقم (٨٦٨).

(٦) الجامع الكافي: ٥/ ٣٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٣٢).

(١٠٢٢) مسألة: بيع الماء

قال الإمام القاسم رحمته: يجوز بيع الماء إذا كان محدوداً معلوماً، كما تجوز قسمته ^(١).

وقال الإمام القاسم رحمته: ولا بأس ببيع الماء في العيون والأنهار ^(٢).

(١٠٢٣) مسألة: بيع مسيل الماء

قال أبو العباس الحسني: وبيع مسيل الماء باطل، على تعليل القاسم رحمته ^(٣).

(١٠٢٤) مسألة: في بيع الصبي، وعقده

قال الإمام القاسم رحمته: ولا يجوز بيع الغلام ولا عقده، إلا أن يلي نفسه، ويونس رشده، ويبلغ أقل ذلك خمس عشرة سنة ^(٤).

(١٠٢٥) مسألة: بيع المضطر

وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجل طالبه السلطان بمال ظلماً فلم يمكنه إلا يبيع بعض ماله فاشتراه رجل هل يكون ذلك بيع المضطر؟ وهل يحل شراؤه؟

فقال: جائز بيعه، وليس كبيع المضطر لما له فيه من النفع، ولما يصرف به عن نفسه من الضرر ^(٥).

(١) التحرير: ٣٣٧/٢.

(٢) التجريد: ٢٧٥، كتاب الشركة، مسألة رقم (١١٦٥).

(٣) التحرير: ٣٣٥/٢.

(٤) الجامع الكافي: ٤٤/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٤٧).

(٥) الجامع الكافي: ٤٧/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٥٢).

(١٠٢٦) مسألة: في بيع السكران

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن بيع السكران وشراؤه؟

فقال: جائز إذا كان يعقلهما ^(١).

(١٠٢٧) مسألة: سوم الرجل على سوم أخيه

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول النبي ﷺ: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه»؟ ^(٢).

فقال: ذلك إذا كان التقارب والرضى، فأما إذا لم يكن ذلك فلا بأس به، وبيع المزايدة فقد كان في أيام رسول الله ﷺ وفيه سوم الرجل على سوم أخيه ^(٣).

(١٠٢٨) مسألة: في معنى قوله تعالى: (ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم)

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]؟

فقال: يقول: لا تكثروا الحلف بالله في كل حال، ووقروا الله سبحانه أن تجعلوه عرضة لأيمانكم، وإن أصلحت بين الناس وأردتم بأيمانكم الإصلاح ^(٤).

(١) التجريد: ٢٠٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (٨٨٥).

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه: ١٩٥/٩، وأحمد في مسنده: ٣٠٧/٣. ورواه الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٣٦٧/١.

(٣) الجامع الكافي: ٤٧/٥-٤٨، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٥٣)، الأحكام: ٣٦٨/١.

(٤) الجامع الكافي: ٤٩/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٥٤)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(١٠٢٩) مسألة: فيمن اشترى شيئاً ثم وجده زائداً على ما ابتاع

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولو أن رجلاً اشترى شيئاً - كيلاً أو وزناً أو عدداً - فاستوفاه على ما اشتراه، ثم وجده في منزله زائداً على ما ابتاعه، وجب عليه أن يرد الزيادة على صاحبه ^(١).

(١٠٣٠) مسألة: بيع الجزاف

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يجوز بيع المجازفة؛ إذا كان البائع قد علم كيله، أو وزنه، ولم يعلم المبتاع ^(٢).

(١٠٣١) مسألة: في السلعة لها سعر خفي وسعر ظاهر

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم - فيمن تزوج امرأة، وأرضاعها على مهر، وأظهر أكثر منه: إذا تباع رجلان سلعة وتراضيا على أن ثمنها ألف درهم سراً، وأظهرها عند عقدة البيع ألفين سمعة، لزم المشتري ما أظهر من الثمن، إلا أن يقيم بينة بما أسر، فإن أقام بذلك بينة، لم يلزمه أكثر منه، وإن لم يقم بينة، فعلى البائع اليمين ^(٣).

(١) التجريد: ٢٢٣، كتاب البيوع، مسألة رقم (٩٦٨)، وهو بلفظ مقارب في الجامع الكافي: ٥٤/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٦٠).

(٢) الجامع الكافي: ٥٨/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٦٣).
قال الإمام الهادي عليه السلام في الأحكام: ٥١/٢: «لا بأس ببيع الجزاف عما يكال أو يوزن، إذا لم يكن أحد المتبايعين علم بوزن ذلك الشيء ولا كيله، فإن علم به أحدهما كان خدعة منه لصاحبه وفسد البيع بينهما».

(٣) الجامع الكافي: ٦٠/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٦٧).

(١٠٣٢) مسألة: في بيع أرض مكة ومنى

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم لا يجوز بيع أرض مكة، ومنى، ويجوز بيع بناء البيوت؛ لأنه مثل عن أجور بيوت مكة، ومنازل منى؟ فقال: لا ينبغي لأحد أن يحتازه، ولا يقطعها، ولا يدافع عنه، ولا يمنعه؛ لأن الناس فيه سواء؛ لأنه موقف من المواقف التي جعلها الله للمناسك^(١).

(١٠٣٣) مسألة: بيع الغرر

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يجوز بيع السمك في الأجسام^(٢)، واللين في الضروع، والصوف على ظهور الغنم، ولا يبيع العبد الأبق، والبعير والدابة الضالة، وهذا كله غرر لا يجوز؛ لأنه مجهول غير معلوم، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يجوز بيع غلة أرض فيها قثاء، أو بطيخ؛ لأنه متفاوت، إلا بوزن، أو عدد؛ لأنه غرر^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٦١/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٦٨).

(٢) الأجسام: جمع أجمة؛ الشجر الكثير الملتف، وبيع السمك في الأجسام: يعني في المكان الذي نبت فيه القصب والبرع بين الماء. [التحرير: ٣٣٤/٢].

(٣) الجامع الكافي: ٦٢/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٧١).

وانظر الحديث في: مسلم: ٣٩٥/١٠، سنن أبي داود: ٢٧٤/٢، سنن الترمذي: ٥٢٣/٣، سنن ابن ماجه: ٢٨١/٢.

وفي المجموع الفقهي والحدیثي: ١٨٨: قال زيد بن علي عليهما السلام: يبيع ما في بطن الأمة غرر، وبيع ما في بطن الأنعام غرر، وبيع ما تحمل الأنعام غرر، وبيع ما تحمل النخل هذا العام غرر، وبيع ضربة الفاكس غرر، وبيع ما تخرج شبكة الصياد غرر.

(٤) الجامع الكافي: ٦٣/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٧١).

(١٠٢٤) مسألة: بيع الرطاب، والبقول

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن بيع الرطاب والبقول؟

فقال: لسنا نجيز من الرطاب والبقول وغيرهما أن يشتري من ذلك شيء مجهول متفاوت، ولا يشتري ما يشتري منه إلا بوزن أو عدد أو جزاف، ولا يشتري جزافاً ما يخرج شهراً بعد شهر، أو سنة بعد سنة؛ لأن كل ذلك متفاوت، ويقل ويكثر، وهذا كله غرر، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر^(١).

(١٠٢٥) مسألة: بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، أو بعد بدو

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن النخل، والعنب متى يحل بيعه؟

قال: إذا زها وبان صلاحه وظهر الطيب في بعضه^(٢).

قال في التجريد: قال: ولا يجوز بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، ويؤمن فسادها، ولا يجوز بيع شيء من ذلك سنين^(٣) قال: وبه قال القاسم عليه السلام^(٤).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ورق شجر التوت قبل أن يورق، أو يباع

وقد ورق منه شيء فظهر، ثم يخرطه بعد ذلك؟

فقال: مثل ذلك مثل الثمر إذا بان صلاحه فلا بأس به^(٥).

(١) الأحكام: ٥٣/٢، وهو بلفظ مقارب في الجامع الكافي: ٦٥/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٧٣).

(٢) الجامع الكافي: ٦٦/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٧٥).

(٣) المنتخب: ١٩٤.

(٤) التجريد: ٢٠١، كتاب البيوع، مسألة رقم (٨٥٩).

(٥) الجامع الكافي: ٦٨/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٧٥).

وقال الإمام القاسم رحمته في ورق التوت: إن بيعه للسنين لا يجوز^(١).

(١٠٣٦) مسألة: بيع الحاضر بالغائب

قال الإمام القاسم رحمته: ويكره بيع الحاضر بالغائب^(٢).

(١٠٣٧) مسألة: فيمن أقرض دراهم، هل له أن يأخذ بقيمتها طعاماً أو غيره
وسئل الإمام القاسم رحمته عن أقرض دراهم، هل له أن يأخذ بقيمتها
طعاماً، أو ثياباً، أو أرضاً، أو عقاراً؟

فقال: يكره أن يأخذ غير ما أقرض؛ لأنه بيع الناجز بالكالي، والحاضر
بالغائب، وقد سهل أكثر الناس في ذلك إذا تراخيا ولنا حجة^(٣).

(١٠٣٨) مسألة: بيع السلعة إلى أجل بأكثر من سعر الوقت

وسئل الإمام القاسم رحمته عن باع طعاماً إلى أجل معلوم بأكثر^(٤) من سعر
يومه؟

فقال: هذا يكره عندنا، وعند من رأينا من الصالحين غيرنا، وهو العينة،
وقد ذكر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «العينة الربا العجلان»^(٥) وهذا هو
الآن زيادة، والربا فلما هو الازدياد^(٦).

(١) التحرير: ٣٣٥/٢، وهو بلفظ مقارب في التجريد: ٢٠١، كتاب البيوع، مسألة رقم (٨٥٩).

(٢) الجامع الكافي: ٧٩/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٩٤).

(٣) الجامع الكافي: ٧٩/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٩٤).

(٤) في الأحكام: بأقل.

(٥) وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ١٢٤/٨ عن مسلم بن نسير السعدي: سمعت علياً، وسأله
رجل عن الدرهم بالدرهمين؟ فقال: «ذلك الربا العجلان». وابن أبي شبة في
مصنفه: ٣٠١/٥: عن يحيى الطويل قال: سئل علي عن الصرف فقال: «ذلك الربا العجلان».

(٦) الجامع الكافي: ٩١/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٧٩٧)، وهو بلفظ مقارب في
الأحكام: ٥٠/٢.

(١٠٣٩) مسألة: في احتكار الطعام

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن احتكار الطعام، والطعام موجود في أيدي الناس لم يعز؟

فقال: إذا لم يكن مشتر من ضعفة أهل الإسلام ولم يكن فيه مضرة لأحد من المسلمين فلا بأس به، وإنما معنى الاحتكار أن يكون في حبه شيء من الضرر^(١).

(١٠٤٠) مسألة: من مات وعليه دين إلى أجل معلوم

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن مات وعليه دين إلى أجل معلوم؟

فقال: أكثر الناس أنه حل ما عليه من الدين يوم مات، والذي نقول به: إن الدين إلى أجله، إلا أن يتطوع الورثة بتعجيله^(٢)، فإن فعلوا فذلك إحسان منهم، وإن لم يفعلوا حبس للغريم من مال الميت بقدر دينه إلى أجله ووقته^(٣).

(١) الأحكام: ٣٩/٢.

(٢) التحرير: ٣٦٣/٢، بلفظ مقارب.

(٣) الجامع الكافي: ٩٥/٥، كتاب البعوض، مسألة رقم (١٨٢٧).

باب الصرف

(١٠٤١) مسألة: بيع الدراهم الردية بالدراهم الجيدة وصرف الذهب بالفضة
قال الإمام القاسم رحمته: ولا بأس أن تباع الدراهم الردية بالدراهم الجيدة،
مثلاً بمثل، يداً بيد^(١).

وسئل الإمام القاسم رحمته عن دراهم ردية الفضة بدراهم جيدة الفضة؟
فقال: إذا لم يدخل في ذلك ما لا يحل من التفاضل فلا بأس بذلك، وإنما
هو كما جاء عن النبي ﷺ «سواء سواء، يداً بيد»^(٢).

قال في التحرير: ويجوز صرف الذهب بالفضة متفاضلاً، ومثلاً بمثل يداً
بيد ولا يجوز نساءً، ويجوز بيع دينارين صحيحين بدينارين أحدهما صحيح
والآخر مكسور، وبيع دينارين نيسابوريين بدينار عتيق ودینار طري، على
مقتضى نص القاسم ويحى عليهما السلام^(٣).

(١٠٤٢) مسألة: بيع الذهب بالذهب
وسئل الإمام القاسم رحمته عن الصرف؟

فقال: حدثنا الثقات يرفعونه إلى رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تبيعوا
الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، لا تشفوا»^(٤) بعضه على بعض، ولا تبيعوا
غائباً منه بمحاضر»^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٩٩/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٨٢٨).

(٢) الأحكام: ٣٨/٢.

(٣) التحرير: ٣٥٨-٣٥٩/٢.

(٤) الشف: الزيادة والفضل.

(٥) الأحكام: ٣٨/٢.

(١٠٤٢) مسألة: في السفاتج

قال الإمام القاسم رحمته في السفاتج^(١): ليس يخلو الذي قبضها من أن يكون أميناً أو ضميناً، فإن كان أميناً فحاله فيها حال الأمين، وإن كان ضميناً فحاله فيها حال الضمين، وقد جوز الناس ذلك فيما بينهم وتساهلوه^(٢).

(١٠٤٤) مسألة: إنفاق الزائف

قال الإمام القاسم رحمته: ولا يحل إنفاق الزائف، إلا عند من يعلم أنه زائف فيأخذه وهو يعرف ذلك^(٣).

(١٠٤٥) مسألة: اقتضاء الذهب عن الورق واقتضاء الورق عن الذهب

وسئل الإمام القاسم رحمته عن اقتضاء الذهب عن الورق؟ والورق عن الذهب؟

فقال: يكره ذلك^(٤).

(١) السفاتج: جمع سَفْجَة، فارسية معربة، وهي أن تعطي مالاً لرجل في بلد، فيمكنك من أخذه من عميل له في مكان آخر خوفاً من غائلة الطريق، وهو ما تفعله البشوك، وفي جوازها كلام كثير، وأصل السفنجة: الكتاب الذي يرسله المقترض لوكيله ليبدل للمقرض نظير ما أخذه منه ببلده. [التحريز: ٣٦٢/٢].

(٢) التحريز: ٣٦٢/٢-٣٦٣، الجامع الكافي: ١١٤/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٨٤٥).

(٣) الجامع الكافي: ١٢٠/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٨٤٩)، وهو يلتزم مقارب في التحريز: ٢٢٨، كتاب البيوع، مسألة رقم (٩٨٦).

(٤) الجامع الكافي: ١٢٤/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٨٥٦).

(١٠٤٦) مسألة: فيمن أقرض قرضاً بجر منفعة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل له دين على رجل، فأهدى إليه؟

فقال: لا بأس بذلك، إذا لم تكن الهدية للدين نفسه، ولا لما يريد صاحب الهدية من التأخير به ^(١).

(١٠٤٧) مسألة: في الرجل يهدي ليهدي له

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: عن رجل يهدي ليهدي له أكثر مما أهدى؟

فقال: لا بأس به، إذا لم تكن مشاركة، ولا مقاطعة ^(٢).

(١٠٤٨) مسألة: في طعام المربي

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا خير في أكل الطعام عند المربي إذا عرف به وعلم أنه من أهله ^(٣).

قال الإمام الهادي عليه السلام: حدثني أبي عن أبيه عن بعض مشائخه وسلفه عن أبيه عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الدرهم ربا أشد عند الله من أربع وثلاثين زنية، أهونها إتيان الرجل أمه» ^(٤).

(١٠٤٩) مسألة: في معنى التغبط والس في قوله تعالى: (يَتَغَبَّطُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ)

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن «يَتَغَبَّطُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ» [البقرة: ٢٧٥]

وما المس؟

(١) الجامع الكافي: ١٢٧/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٨٦١).

(٢) الجامع الكافي: ١٢٧/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٨٦١).

(٣) الجامع الكافي: ١٣٢/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٨٦٨).

(٤) الأحكام: ٣٧/٢.

فقَالَ: فالْمَس هو اللَّمَم، واللَّمَم فهو الجنون.

وأما ما سألت عنه من التخبُّط، فما يعرف من خبط المتخبُّط، وهو الغشيان من خارج لا من داخل، وكما نعلم من مقاتلة المقابل، وإنما مثل الله أكلة الربا إذ مثلوا رباهم، وما حرم الله عليهم من الربا ونهاهم، بالبيع الذي فيه إرباء، وإنما هو أخذ بالتراضي وإعطاء، فقالوا: ﴿إِنَّمَا أَلْبَيْعٌ مِّثْلُ الْرِبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، شبهوا ما لم يجعل الله متشابهاً، فشبهوا الحرام بالحلال، والهدى فيه بالضلال، فمثلهم الله في ذلك لما هم عليه من الجهل، بمن يعرفون أنه عندهم أنقص أهل النقص من أهل الجنون والخبيل^(١).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢ / ٥٨٠ رقم (٩٢).

باب بيع الأجناس بعضها ببعض

قال الإمام القاسم رحمته: ولا بأس بالحنطة بالشعير اثنين بواحد، وكذلك الأنواع كلها، إذا اختلف الصنفان منها جاز بيع الاثنين منها بواحد^(١).

(١٠٥٠) مسألة: في بيع المزبنة، والمحاقلة

قال الإمام القاسم رحمته: ونهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة، والمحاقلة: المزارعة؛ لأن الحقل: هو الزرع^(٢).

قال في التجريد: قال: ولا يجوز بيع المزبنة، وهي بيع التمر في رؤوس النخل بتمر - مكيل أو غير مكيل - وأشار القاسم رحمته إلى أنه يجوز في العرايا^(٣).

(١٠٥١) مسألة: تعريف العرايا

قال الإمام القاسم رحمته: ولا بأس بالعرايا، والعرايا هي العطايا، وهي النخلة والنخلتان والثلاث والعشر يعطيها صاحبها فتجني رطباً^(٤).

(١) الجامع الكافي: ١٣٣/٥، كتاب البيوع، باب بيع الأجناس بعضها ببعض.

(٢) الجامع الكافي: ١٥٧/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٠٠).

(٣) التجريد: ٢١١، كتاب البيوع، مسألة رقم (٩١١).

(٤) التجريد: ٣٤٢/٢، الجامع الكافي: ١٥٩/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٠١).

باب خيار البيعين

(١٠٥٢) مسألة: في معنى قوله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا»

وسئل الإمام القاسم ﷺ عن معنى حديث رسول الله ﷺ في قوله:
«البيعان بالخيار ما لم يفترقا»؟

فقال: هما بالخيار ما لم يفترقا عن رضى ومقاطعة في السلعة، فإذا
تقاطعا فالسلعة لمشتريها إلا أن يستعمل هو أو البائع فيقبله الآخر^(١).

(١٠٥٣) مسألة: خيار الرؤية

وسئل الإمام القاسم ﷺ عن من اشترى شيئاً لم ينظر إليه، هل هو بالخيار إذا
نظر إليه؟ أم لا؟

فقال: لا تثبت عقدة الشراء، إلا فيما يعاين ويرى، ويستحب له إذا
رأى السلعة أن يجدد للشراء عقدة مستقبلية، ولا يمضي بما تقدم من المعاملة
والشراء^(٢).

(١) الأحكام: ٤٥/٢.

(٢) الجامع الكافي: ١٦٢/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٠٣).

باب شروط البيع

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرجل يقرض الرجل الدراهم، على أن يزارعه أو ليشتري ثوراً ويبيعه منه على أن يزارعه ويكون ثمنه عليه ما دام يزارعه؟

فقال: هذا مكروه إذا شرط شرطاً وكان الشرط فيه مؤبداً^(١).

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا اشترى شيئاً بكذا، واشترط أنه يرجحه^(٢)، كان ذلك أيضاً فاسداً^(٣)، لأنه يكون الثمن مجهولاً، لا يُدْرَى مقدار الرجحان، وقد اشترى بكذا وكذا مع الرجحان، وإن كان اشترط الرجحان في السلعة، صار المبيع مجهولاً^(٤).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: إن اشترى شيئاً وشرط على البائع أن يرجحه^(٥) كان البيع فاسداً، فإن لم يشترط ذلك واسترجع^(٦) البائع فطابت نفسه به جاز^(٧).

(١) الجامع الكافي: ١٦٨/٥، كتاب البيوع، باب شروط البيع.

(٢) أي يرجع الثمن.

(٣) التحرير: ٣٤٥/٢.

(٤) التجريد: ٢١٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (٩٣١).

(٥) الرجحان: زيادة شيء على المقدار المحدد.

(٦) استرجع البائع: طلب من المشتري الرجحان في الثمن، أو استرجع البائع: أي طلب منه الرجحان أي الزيادة في السلعة المبيعة.

(٧) التحرير: ٣٤٥/٢.

(١٠٥٤) مسألة: في بيع المراجعة^(١)

قال الإمام القاسم رحمته: لا بأس ببيع المراجعة^(٢).

(١٠٥٥) مسألة: فيمن اشترى سلعة واستغلاها، ثم ردها ورد معها زيادة

وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجل اشترى سلعة فاستغلاها، فردها ورد معها زيادة دراهم على ما اشترأها منه به؟

فقال: هذا كله مكروه، إنما هي الإقالة أو المبايعة، وهذا إذا أخذها فأنما يأخذها منه بضرورة، وإنما يفتدى بها فدية^(٣).

(١٠٥٦) مسألة: بيع الثياب على الرقوم

قال الإمام القاسم رحمته: إنا لنكره بيع الرقوم؛ لأنه ليس بشيء متيقن معلوم، والناس يتبايعون عليه اليوم، وإذا رأى المشتري من ذلك ما يشتري ورضيه بعد رؤيته له، جاز شراؤه وبيعه^(٤).

(١) المراجعة: هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه رجماً

ما للدينار أو الدرهم. [بداية المجتهد: ١/٩٧٩].

(٢) الجامع الكافي: ٥/١٧٥، كتاب البيوع، باب المراجعة.

(٣) الأحكام: ٥٤/٢.

(٤) الجامع الكافي: ٥/١٧٧، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٢٢).

وهو قول الإمام الهادي عليه السلام في الحق رحمته في الأحكام: ٥٦-٥٧/٢.

باب الرد بالعيب

(١٠٥٧) مسألة: من وجد عيباً فيما اشتراه ثم عرضه على البيع، هل له رده؟
وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل اشترى سلعة فوجد بها عيباً فعرضها
على البيع، هل له أن يردها على صاحبها بعد عرضها؟
فقال: قد قالوا: ليس له أن يردها وأنها قد لزمته، والقول عندنا: أن له
أن يردها إن أراد^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: إن عرضه للبيع بعد علمه بالعيب لم يكن ذلك
رضاً، وكان له رده بعد ذلك^(٢).

(١٠٥٨) مسألة: فيمن اشترى سلعة بها عيب لم يعلم به ثم حدث عنده عيب آخر
وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل اشترى سلعة بها عيب لم يعلم به، ثم
حدث عنده عيب آخر، هل له أن يردها أو تلزمه؟

فقال: قد قال بعضهم: إن حدث عند المتاع عيب آخر أخذ من البائع
قيمة العيب الذي كان بها أولاً، وهو عندنا بالخيار إذا كان لم يعلم بالعيب
الأول حتى حدث العيب الثاني^(٣).

(١) الأحكام: ٤٨/٢.

(٢) التجريد: ٢١٨، كتاب البيوع، مسألة رقم (٩٤٦)، الجامع الكافي: ١٨٥/٥، كتاب
البيوع، مسألة رقم (١٩٣٧).

(٣) الأحكام: ٤٨/٢.

(١٠٥٩) مسألة: إذا اشترى سلعة فوجد ببعضها عيباً

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل اشترى غلامين، أو جارتين، أو متاعاً^(١) أو غير ذلك في عقدة واحدة، فوجد ببعضه عيباً؟

فقال: يرده كله، أو يأخذه كله، وإن كان لكل واحد عقدة على حده رد الذي به العيب بقيمته، وجاز عليه سائر ذلك^(٢).

(١٠٦٠) مسألة: إذا قال البائع للمشتري: برئت إليك من كل عيب

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل باع سلعة وقال: قد برئت إليك من كل عيب، ولم يسم العيوب؟

فقال: إذا لم يسم العيوب فلا يبرئه في بيعه من عيب علمه من قبل مبايعته له، وما كان من ذلك أخذ به إذا كان قد علمه قبل مبايعته حتى يخبره بالعيب، وإن كان العيب عنده ولم يعلمه فقد قال بعض الناس: لا يلزمه، وقال بعضهم: يلزمه، وأنا أرى أنه يلزمه ويرد عليه؛ لأنه باع عيباً كان عنده قبل أن يبيعه^(٣).

(١) يعني مكبلاً، أو موزوناً.

(٢) الجامع الكافي: ١٨٦/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٣٨)، الأحكام: ٤٨/٢.

(٣) الأحكام: ٤٩/٢، الجامع الكافي: ١٩١/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٤٦).

باب استحقاق المبيع

(١٠٦١) مسألة: إذا اشترى سلعاً في صفقة فاستحق بعضها.

قال أبو عبد الله العلوي: على قول القاسم عليه السلام: إذا اشترى رجل سلعاً كثيرة في صفقة واحدة من عبيد أو إماء أو غير ذلك فاستحق بعضها، فله أن يرد ما بقي ويرجع بالثمن كله؛ لأنه قال في - رواية داود عنه -: وسئل عن رجل اشترى غلامين أو جارتين أو متاعاً فوجد ببعضه عيباً؟ فقال: يرده كله أو يأخذه كله؛ لأن استحقاق البعض يوجب عيباً فيما لم يستحق ^(١).

(١) الجامع الكافي: ٢٠٧/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٧٠).

باب السلم

(١٠٦٢) مسألة: في الإقالة في السلم

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يجب للمسلم أن يأخذ بعض سلمه وبعض رأس ماله، بل يأخذ سلمه كله، أو رأس ماله كله، إلا أن يتراضيا تراضياً مستقبلاً جديداً على أمر في مالهما، فيجوز ذلك لهما ^(١).

(١٠٦٣) مسألة: في بيع السلم

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يأخذ المسلم من المسلم إليه عند محل السلم إلا سلمه الذي سعى أو رأس ماله، ولا يأخذ شيئاً من غير جنس سلمه، لا يجوز بيع ما لم يقبض، ولا يزداد على رأس المال قليلاً ولا كثيراً ^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: إذا أسلم رجل في كيل، أو وزن، أو عدد، فلما

(١) الجامع الكافي: ٢٢٢/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٩٠).

(٢) الجامع الكافي: ٢٢٣/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٩١).

أخرجه الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في المجموع: ص ١٩٤ - ١٩٥، برقم (٣٦١) و (٣٦٢) و (٣٦٣): قال: «من أسلف في طعام إلى أجل فلم يجد عند صاحبه ذلك الطعام، فقال: خذ مني غيره بسعر يومه لم يكن له أن يأخذ إلا الطعام الذي أسلف فيه أو رأس ماله، وليس له أن يأخذ نوعاً من الطعام غير ذلك النوع». وعنه عليه السلام: «لا بأس أن تأخذ بعض رأس مالك وبعض رأس سلمك ولا تأخذ شيئاً من غير سلمك». وعنه عليه السلام: «أنه كره الرهن والكتيل في السلم».

وقال زيد بن علي - عليهما السلام -: «أسلم ما يوزن فيما يكال، وما يكال فيما يوزن، ولا تسلم ما يكال فيما يكال ولا ما يوزن فيما يوزن».

قال عليه السلام: «إذا أسلمت في طعام أو في غيره فسم أجلك وسم ما أسلمت فيه وفي أي موضع تقبضه ولا تفارقه حتى تقبضه الدراهم، لأن مخالفت واحدة من هذه الأربع فسدت سلمك».

حَلُّ الأجل لم يكن عنده ذلك، فاشتراه من رب السلم ورده إليه عن حقه
جاز ذلك^(١).

(١٠٦٤) مسألة: السلم في الحيوان

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس بالسلم في الحيوان، إذا كان شيئاً معلوماً
إلى أجل معلوم، وكرهه قوم^(٢).

(١٠٦٥) مسألة: السلم في الفواكه

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس بالسلم في الأشياء التي تكون في حين من
السنة، نحو: العنب، والتين، والتفاح، وغير ذلك من الفاكهة، إذا كان بسعر
معلوم، ومدة معروفة، فيستوفي ذلك على الشرط فيه وزناً أو كيلاً^(٣).

(١٠٦٦) مسألة: السلم في الرمان

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا بأس بالسلم في الرمان، إذا كان بسعر معلوم،
ومدة معلومة، ويستوفي وزناً أو كيلاً^(٤).

(١) التحرير: ٣٧١/٢.

(٢) الجامع الكافي: ٢٢٤/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٩٤)، أمالي الإمام أحمد بن
عيسى: الجزء الثاني، كتاب البيوع، باب ما جاء في السلم.
قال الإمام زيد بن علي عليه السلام في المجموع: ١٩٥: «لا يجوز السلم في الحيوان، ولا في
الزروع، ولا في جلود الحيوان».

وقال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٨٤/٢: «فاما الحيوان فلا أرى السلم فيه
ولا أجزيه، لأنه يتفاوت في الأجسام تفاوتاً كثيراً...» إلى أن قال عليه السلام: «وكذلك القول
في الغنيد والإماء، لأنهم يتفاوتون في الأجسام والقدرة والحسن والعقل والجزارة،
فلتفاوت الحيوان لم يجر السلم فيه، وكان عندنا فاسداً مكروهاً باطلاً».

(٣) الجامع الكافي: ٢٢٧-٢٢٨/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٩٧).

وهو قول الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٨٨/٢.

(٤) الجامع الكافي: ٢٢٨/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٩٨).

(١٠٦٧) مسألة: السلم في العصير

قال الإمام القاسم رحمته: ولا بأس بالسلم في العصير^(١).

(١٠٦٨) مسألة: السلم في الثياب، والأكسية، والأبريسم، والقطن، والكتان، والصوف

قال الإمام القاسم رحمته: ولا بأس بالسلم في: الثياب، والأكسية، والقطن، إذا وصف جنساً معلوماً، وصفة معلومة، وطولاً وعرضاً معلوماً^(٢)، ولا بأس بالسلم في: الأبريسم^(٣)، والقطن، والكتان، والصوف^(٤).

وقال الإمام القاسم رحمته: ولا بأس بالسلم في كل معروف لا يتفاوت تفاوتاً كثيراً^(٥).

(١٠٦٩) مسألة: الرهن، والكفيل في السلم

قال الإمام القاسم رحمته: لا بأس بالرهن والكفيل في السلم^(٦).

(١) الجامع الكافي: ٢٢٩/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (١٩٩٩).

(٢) وهو قول الإمام زيد بن علي رحمته في المجموع الفقهي والحديثي: ١٩٥، وقول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٩٥/٢.

(٣) الأبريسم بفتح السين وضمةا: الحرير. القاموس المحيط: ١٣٩٥.

(٤) الجامع الكافي: ٢٣١/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (٢٠٠٣)، وهو بلفظ مقارب في أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب البيوع، باب ما جاء في السلم. قال الإمام زيد بن علي رحمته في المجموع الفقهي والحديثي: ١٩٥: «ولا بأس بالسلم في الصوف والقطن والحرير».

(٥) الجامع الكافي: ٢٣٢/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (٢٠٠٣).

(٦) الجامع الكافي: ٢٣٦/٥، كتاب البيوع، مسألة رقم (٢٠١٠).

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ١٠٢/٢.

كتاب الشفعة والأجرة والمزارعة

كتاب الشفعة والأجرة والمزارعة

(١٠٧٠) مسألة: الشفعة للقسيم والجار

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الجار هل له من الشفعة شيء؟
فقال: قد اختلف في ذلك، والقول عندنا أن له شفعة، والقسيم أولى منه
إذا كان قسيماً، والجار أولى من غيره إذ لم يكن قسيماً^(١).

(١٠٧١) مسألة: هل للذمي شفعة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن اليهودي هل له شفعة؟

فقال: الشفعة لكل شريك^(٢) صحت شركته^(٣).

(١) الأحكام: ١٢٠/٢، وهو بلفظ مقارب في الجامع الكافي: ٢٤٧/٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠١٣).

قال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ١١٩/٢: الشفعة للقسيم والجار، والقسيم هو الشريك، وهو أولى من الجار إذا كان، والجار أولى من غيره، وفي ذلك ما بلغنا عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «جار الدار أولى بالدار». وسيأتي قول الإمام زيد بن علي عليه السلام في مثل هذا.

(٢) قال الإمام زيد بن علي عليه السلام في المجموع: ١٩٦: «لا شفعة لليهود ولا النصراني في مدائن العرب وخططهم، ولم الشفعة في القرى في البلدان التي لهم أن يسكنوها».
وقال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في المنتخب: ٢٢٧: «وكذلك الشفعة لليهودي والنصراني في جميع الأشياء، إلا أن يكون في الضياع التي تحب فيها الزكاة، فليس له في ذلك شفعة، ولا يترك أهل الدمة يشترون من الضياع شيئاً، إلا أن يكونوا ممن صالحنا وكتبنا بيننا وبينه الكتاب الذي كتبناه بنجران، أو ممن سمعه فرضي به».

(٣) الجامع الكافي: ٢٥٠/٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠١٤).

كتاب الشفعة والأجرة والمزارعة _____ فقه الإمام القاسم عليه السلام

وقال الإمام القاسم رحمته الله: قد قال بعض الناس: لا تكون الشفعة إلا لمسلم^(١).

(١٠٧٢) مسألة: هل للصبي والغائب شفعة

قال الإمام القاسم رحمته الله: وللصغير، والغائب الشفعة كما لغيرهما^(٢).

(١٠٧٣) مسألة: الشفعة في المهر والهبية

وسئل الإمام القاسم رحمته الله عن الرجل يتزوج المرأة على دار، أو أرض، فجاء الشفيع يطلب بالشفعة هل له في الصداق شفعة؟
فقال: قد قال بعضهم: يأخذ بالشفعة.

وقال بعضهم: لا تكون شفعة إلا عند المباينة، لا تكون في الهبة ونحوها^(٣).

(١٠٧٤) مسألة: الشفيع أحق إذا أحضر الثمن ولم يؤخره

قال الإمام القاسم رحمته الله: والشفيع أحق إذا أحضر الثمن ولم يؤخره^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٥/ ٢٥٠، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠١٤).

(٢) الجامع الكافي: ٥/ ٢٥١، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠١٥).

(٣) الجامع الكافي: ٥/ ٢٥٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠٢٦).

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته الله في الأحكام: ٢/ ١٢٠.

(٤) الجامع الكافي: ٥/ ٢٥٧، كتاب الشفعة، باب فيما يطل الشفعة.

(١٠٢٥) مسألة: في خيار الرؤية والرد للشفيع

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم رحمته: للشفيع خيار الرؤية فيما يأخذه بالشفعة، وله الرد بالعيب، كما يكون ذلك للمشتري؛ لأن ذلك قوله في (اليوع): أن يقول: لم أبع وهي داري، فيكون أولى بها^(١).

(١٠٢٦) مسألة: الشفعة في الحيوان

وسئل الإمام القاسم رحمته: هل في الحيوان مثل البغال والحمير وغيرها من جميع الدواب شفعة؟

فقال: نعم، في كل ذلك شفعة، لأن الشريك أحق بذلك إذا أراد من غيره، لما له فيها من الشركة، فالواجب على من باع أن يعرض على شريكه إذا عزم يبيعها^(٢).

(١) الجامع الكافي: ٢٦٦/٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠٤٨).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/٦٤٣ رقم (٢٦٤).

باب القول في الأجرة

(١٠٧٧) مسألة: كسب الحجام

قال الإمام القاسم رحمته: لا بأس بكسب الحجام ^(١) [لأنه صنعة مباحة] ^(٢)،
قد أعطى رسول الله ﷺ من حجه أجره فلو كان حراماً ما أعطاه ^(٣).

(١٠٧٨) مسألة: عسب الفعل

قال الإمام القاسم رحمته: ويكره عسب الفعل لما جاء فيه عن النبي ﷺ من
النهي والتشديد ^(٤).

(١٠٧٩) مسألة: أخذ الأجر على القرآن، والأذان

قال الإمام القاسم رحمته: لا بأس أن تأخذ الجعل والأجرة على الأذان، إذا
لم تعقد عليه عقد مشاركة ^(٥).

وسئل الإمام القاسم رحمته عن تعليم القرآن والكتابة بأجر؟

فقال: لا بأس بذلك إذا لم تكن المشاركة على القرآن خصوصية، وقد
ذكر أن سرية خرجت لرسول الله ﷺ، فمرت بمجي من العرب وقد لدغ

(١) التحرير: ٣٩١/٢.

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من التجريد: ٢٥٢، كتاب الإجارة، مسألة رقم (١٠٨٨).

(٣) الجامع الكافي: ٢٨٢/٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠٧٦).

(٤) الجامع الكافي: ٢٨٢/٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠٧٧)، وهو بلفظ مقارب في

التجريد: ٢٥٣، كتاب الإجارة، مسألة رقم (١٠٩١).

(٥) الجامع الكافي: ٢٨٤/٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠٧٨)، الأحكام: ٨٥/١.

فقه الإمام القاسم عليه السلام ————— كتاب الشفعة والأجرة والمزارعة

سيدهم، فسألوهم هل فيهم من يرقى؟ فقرأه بعضهم بفاتحة الكتاب
فموني، فأعطوهم ثلاثين شاة، فلما قدموا على النبي ﷺ أخبروه بالخبر
فقال: «اضربوا لي معكم بسهم»^(١).

قال أبو عبد الله العلوي: قرأت في (كتاب أحمد بن عيسى) في نسخة
عتيقة مقروءة على ابن منصور مصححة: قال محمد: كان عند القاسم بن
إبراهيم ﷺ مؤدب لولده يعلمهم الكتاب والقرآن ظاهراً، وشيئاً من
النحو ويجري عليه الجراية الصالحة، وكان القاسم يقول: ما أعرف شيئاً
أحل منه^(٢).

(١٠٨٠) مسألة: أجر بيوت مكة وكراء منازل منى

وسئل الإمام القاسم ﷺ عن أجر بيوت مكة لمن يأخذ، ولمن تعطى ممن
تقدمها، وكراء منازل منى؟

فقال: إن احتيازه ليكره؛ لأنه موقف من المواقف التي جعلها الله
- عز وجل - للمناسك، لا ينبغي لأحد أن يحتازه، ولا يقطعها، ولا يدافع
عنه، ولا يمنعها؛ لأن الناس فيه سواء^(٣).

(١) الأحكام: ٥٠ / ٢.

(٢) يعني من أجره.

الجامع الكافي: ٥ / ٢٨٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠٧٨).

(٣) الجامع الكافي: ٥ / ٢٨٦، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠٨٠).

(١٠٨١) مسألة: في مصانعة الظالم بالمال

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرجل يخاف على نفسه الظلم، فيصانع من يخاف ظلمه؟
فقال: لا بأس بذلك ^(١).

(١٠٨٢) مسألة: في الهدية لرجل يتكلم لأخر في حاجته

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولو أن رجلاً كلّم رجلاً في حاجة لأخر فأهدى إليه شيئاً جاز له أخذه ^(٢).

(١٠٨٣) مسألة: أجر السمسار

قال الإمام القاسم عليه السلام: يكره أجر السمسار، إلا أن يستأجره مشاهرة، أو إلى أجل معلوم، وعلى شرط محدد ^(٣).

(١٠٨٤) مسألة: في أجرة القسام

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس بأجرة القسام إذا أعطاه الفريقان عطية وأنفسهما بها راضية ^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٢٩٠/٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠٨٥).

(٢) التحرير: ٢٥٢، كتاب الإجارة، مسألة رقم (١٠٨٧)، التحرير: ٣٩١/٢، وهو بلفظ

مقارب في الجامع الكافي: ٢٩٠/٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠٨٦).

(٣) الجامع الكافي: ٢٩٠/٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠٨٦)، وهو بلفظ مقارب في التحرير: ٣٩٠/٢.

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: ٢٤١/٥: عن حماد أنه: كان يكره أجر السمسار إلا بأجر معلوم.

(٤) التحرير: ٤٢٠/٢.

باب الضمان

(١٠٨٥) مسألة: ضمان الراعي

قال الإمام القاسم رحمته: ولا ضمان على الراعي، إذا كان أجيراً لرجل أو لجماعة، إذا لم يضع، ولم يفرض، إلا أن يشترط عليه الضمان فيما استوجر فيه، فإن ضيع أو أفسد فساداً بيناً ضمن، إن لم يشارط^(١).

(١٠٨٦) مسألة: ضمان المتطبيب، والخاتن

وسئل الإمام القاسم رحمته عن المتطبيب، والخاتن، والمداوي، يعنت فيما يعالج^(٢).

فقال: قد قال بعضهم: يضمن. وذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من لم يعرف بالتطبيب فأعنت، ضمن»^(٣). وذكر عن علي عليه السلام أنه قال: «من لم يكن متطبباً فعالج أحداً، فليبرأ عما أتى على يديه فيه، وليشهد على براءته شهوداً ثم يعالج، وليجتهد، ولينصح، وليتق الله ربه فيما يعالجه»^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٢٩٤/٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠٨٨).

(٢) قال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق صلى الله عليه وسلم في المنتخب: ٢٩٤: في المتطبيب، والحجام، والمداوي، هل عليهم الضمان؟ قال: نعم الضمان عليهم، إلا أن يتبرأوا، فإن تبرأوا سقط عنهم الضمان. قلت: فإن هم لم يتبرأوا؟ قال: يكونون ضمانين لما اعتروا. قلت: فيكون ذلك على عواقلهم؟ أو عليهم في أنفسهم؟ قال: على عواقلهم، إلا أن يتبين منهم تعمّد ليكون في أموالهم. قلت: فإن هم لم يشترطوا الأجرة، ولم يتبرأوا؟ قال: يضمنون - أيضاً - وقال صلى الله عليه وسلم في الأحكام: ٣٠٩/٢: «إذا تبرأ واجتهد ونصح فلا ضمان عليه».

(٣) أخرجه الحافظ المرادي في أسالي الإمام أحمد بن عيسى برقم (٨٧٩) بتحقيقنا، الأحكام: ٣٠٩/٢.

(٤) الجامع الكافي: ٢٩٥-٢٩٦/٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢٠٩٢)، أسالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل في الديات.

باب المزارعة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المزارعة بالنصف، والثالث، أو يعطي البذر صاحب الأرض، وجميع العمل على الزراع من عنده مع جميع العمل، ويقاسمه الغلة أيهما أعجب إليك؟ وكيف ترى ذلك؟

فقال: إذا كانت في مثل هذا مشاركة ومعاقدة مؤكدة كره فكان كأنه ما نهى عنه رسول الله ﷺ من المحاقلة. والمحاقلة - عندنا -: هي المزارعة؛ لأن الحقل هو الزرع، وقد كرهت المزارعة؛ لما جاء فيها. من حديث رافع بن خديج، فإذا كان بين أهله على التراضي فطلب المرفق، وأشاع الخلق على غير شرط معقود، فلا بأس به؛ لأنه متى شارطه شرطاً كان على غير شيء معلوم ولا محدود، وما كان كذلك فلا يختلفون في فساد، ومن أجل ذلك كرهت المزارعة^(١).

(١٠٨٧) مسألة: قبالة الأرض وإيجارها

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا بأس بقبالة الأرض بطعام معلوم: شعير، أو بر أو أرز، أو دراهم، وللمتقبل أن يزرع فيها ما شاء^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولا بأس أن يستأجر الأرض بطعام معلوم من حنطة، أو شعير، أو غيرهما^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٣٠١-٣٠٢، كتاب الشفعة، باب المزارعة.

(٢) الجامع الكافي: ٣٠٥/٥، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢١٠٠).

(٣) التجريد: ٢٤٦، كتاب الإجارة، مسألة رقم (١٠٥٤)، التحرير: ٣٨٣/٢.

فقه الإمام القاسم عليه السلام _____ كتاب الشفعة والأجرة والمزارعة

(١٠٨٨) مسألة: فيمن أكرى أرضاً بطعام معلوم على زراعة معلومة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل أكرى أرضاً بطعام معلوم، على أن يزرع فيها القثاء، والبطيخ، والبقول؟

فقال: إن كان زرع في قطعة محدودة معلومة بزرع، فلا بأس بذلك، وإن لم يكن ذلك محدوداً معلوماً، فلا خير فيه؛ لأنه يقل ويكثر، وإذا كان كذلك دخل الغرر^(١).

(١) الجامع الكافي: ٣٠٦-٣٠٧، كتاب الشفعة، مسألة رقم (٢١٠١).

كتاب الشركة

باب شركة العنان

(١٠٨٩) مسألة: في الشريكان يتفاوت رأس مالهما، فكيف يقسم الربح بينهما
وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن شريكين يتجران، لأحدهما ألف، وللآخر
الفان، كيف الربح والوضيعة بينهما؟

فقال: لصاحب الثلثين الثلثان من الربح، وعليه الثلثان من الوضيعة،
ولصاحب الثلث الثلث من الربح، وعليه ثلث الوضيعة، وقد قال قوم:
الربح على ما اصطالحا عليه، والوضيعة على المال ^(١).

(١٠٩٠) مسألة: الاشتراط في الربح بين الشريكين وعدم الاشتراط
وقال الإمام القاسم عليه السلام: إن لم يشترطا في الربح شيئاً كان الربح بينهما
على قدر رؤوس أموالهما ^(٢)، وإن اشترطا أن يكون لأحدهما من الربح
دراهم معينة، كانت الشركة فاسدة ^(٣).

(١٠٩١) مسألة: شركة الذمي

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا بأس بشركة اليهودي والنصراني، إذا كانت
على شرك معلوم معروف، وليكن البائع والمشتري هو المسلم لا الذمي،
إلا أن يبيع الذمي ويشترى على ما يجوز من البيع للمسلم ^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٣١٤/٥، كتاب الشركة، باب شركة العنان.

(٢) التجرید: ٢٦٤، كتاب الشركة، مسألة رقم (١١٢٢).

(٣) التحرير: ٤٠٩/٢.

(٤) الجامع الكافي: ٣٢٠/٥، كتاب الشركة، مسألة رقم (٢١١١).

كتاب الشركة _____ فقه الإمام القاسم عليه السلام

(١٠٩٢) مسألة: الشركة بين المسلم والكافر

قال أبو العباس: ولا تصح الشركة بين المسلم والكافر، تخريجاً على
أصل القاسم عليه السلام ^(١).

(١) التحرير: ٤١١/٢.

باب المضاربة

(١٠٩٢) مسألة: في المضاربة بالعروض

قال الإمام القاسم رحمته: تصح المضاربة بالعروض ^(١).

(١٠٩٤) مسألة: إذا خالف المضارب فيما أمر به فريح، أو خسر

وسئل الإمام القاسم رحمته عن المضارب يخالف فريح؟

قال: الربح بينه وبين مضاربه؛ لأن المال مضاربة، وإن خسر كان الغرم على المضارب لتعديه فيما في يده، وقد قال بعضهم: الربح له كما كان الضمان عليه. وقال بعضهم: يتصدق به، وليس بشيء ^(٢).

(١٠٩٥) مسألة: إذا مات المضارب وعليه دين وعنده وديعة

وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجل مات وعليه دين، وعنده وديعة، وعنده

مال مضاربة لا يعرفون شيئاً منها؟

فقال: هم أسوة الغرماء، إلا أن يعرفوا شيئاً بعينه ^(٣).

وقال الإمام القاسم رحمته: إذا مات المضارب وعليه دين ومال المضارب

غير متميز كان الدين أولى ^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٣٢٨/٥، كتاب الشركة، مسألة رقم (٢١٢٠)، التجريد: ٢٦٦، كتاب الشركة، مسألة رقم (١١٢٩).

وقول الإمام زيد بن علي رحمته في المجموع: لا تجوز المضاربة إلا بالدينارين والدرهم ولا تجوز بالعروض.

(٢) الجامع الكافي: ٣٣٢/٥، كتاب الشركة، مسألة رقم (٢١٢٤).

(٣) الجامع الكافي: ٣٤٣/٥، كتاب الشركة، مسألة رقم (٢١٤٠).

(٤) الجامع الكافي: ٣٤٣/٥، كتاب الشركة، مسألة رقم (٢١٤٠)، التجريد: ٢٧٠، كتاب الشركة، مسألة رقم (١١٤٢).

(١٠٩٦) مسألة: حريم الآبار والعيون

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن حريم الآبار والعيون كم يكون؟

فقال: أما حريم البئر فما ذكر من خمسين ذراعاً.

وأما حريم العين فلها مسحها: وهو مذهبها في مضربها، والرفع في رأسها ما لم يذهب في حق لأحد كان قبله، وليس لأحد أن يدخل عليه مسحاً^(١)، ويرفع رأس عينه لضرر يضر به^(٢).

(١٠٩٧) مسألة: في بيع الماء وقسمته

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ثمن ماء العيون الجارية؟

فقال: لا بأس به إذا كان محدوداً معلوماً، ولو فسد بيع الماء فسد تقاسمه بين الشركاء، ولا شك في تقاسم الشركاء للماء^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولا بأس ببيع الماء في العيون والأنهار، وقسمته بين الشركاء^(٤).

(١) قال في (الصحيح): المسحح والمصححة: ساحة الدار. وقيل: هي عرصة الدار وعرصة المحلة كما في (لسان العرب): ٤٧٦/٢. وفي كتاب (العين) ١٦/٢: المسححة هي عرصة المحلة وهي الساحة.

(٢) الجامع الكافي: ٣٥٢/٥، كتاب الشركة، مسألة رقم (٢١٤٦).

(٣) الجامع الكافي: ٣٦٢/٥، كتاب الشركة، مسألة رقم (٢١٥٤)، وهو يلفظ مقارباً وغتصر في التحرير: ٣٣٧/٢.

(٤) التجريد: ٢٧٥، كتاب الشركة، مسألة رقم (١١٦٥).

كتاب الرحمن

كتاب الرهن

(١٠٩٨) مسألة: في تلف الرهن أو ضياعه عند المرتهن

قال القاسم رحمته الله: وإذا تلف الرهن عند المرتهن، أو ضاع من غير جناية، فالرهن بما فيه، إن كان قيمته مثل الدين أو أكثر ولم يكن لأحدهما على صاحبه شيء، وإن كان قيمة الرهن أقل من الدين، رجع المرتهن على الراهن بفضل الدين على قيمة الرهن ^(١).

(١٠٩٩) مسألة: من استعار شيئاً على أن يرهنه على شيء مسمى فخالف أو خالف ما أمر

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم رحمته الله: إذا استعار شيئاً على أن يرهنه على شيء مسمى فرهته على أقل أو أكثر مما سمي فهو ضامن له، وكذلك إن أمره أن يرهنه في طعام فرهته بزيت، أو أمره أن يرهنه بزيت فرهته بعسل، أو أمره أن يرهنه من رجل فرهته من غيره، أو أمره أن يرهنه بالبصرة فرهته بالكوفة، فهو ضامن في هذا كله؛ لأنه قال: إذا خالف المستعير فهو ضامن ^(٢).

(١) الجامع الكافي: ٥/ ٣٧٥، كتاب الرهن، مسألة رقم (٢١٧٠).

(٢) الجامع الكافي: ٥/ ٣٨٨، كتاب الرهن، مسألة رقم (٢١٨٧).

كتب الرهن _____ فقه الإمام القاسم عليه السلام

(١١٠٠) مسألة: في اختلاف الراهن والمرتهن

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المرتهن والراهن يختلفان، فيقول الراهن:

الرهن بعشرة، ويقول المرتهن: بعشرين؟

فقال: القول قول الراهن، والمرتهن لا تثبت دعواه إلا ببينة، أكثر ما له

على الراهن أن يحلفه؛ لأن البينة على المدعي، وعلى المدعي عليه
اليمين ^(١).

(١) الأحكام: ١٤٣/٢.

كتاب الفصوب

كتاب الفصوب

(١١٠١) مسألة: فيمن زرع أرضاً بغير إذن صاحبها
 قال الإمام القاسم رحمته: وإذا زرع رجل أرضاً بغير إذن صاحبها، فالزرع
 لصاحب الأرض، وللزراع نفقته وما غرم فيها ^(١)، وهكذا ذكر رافع بن خديج
 عن النبي ﷺ ^(٢) وإن اصطالحا على أن يكون الزرع للزراع جاز الصلح ^(٣).

(١١٠٢) مسألة: في زراعة الأرض المفتتحة
 وسئل الإمام القاسم رحمته عن زرع الأرض المفتتحة؟
 فقال: لا يجوز الزرع فيها لغاصبها ولا غير غاصبها، إلا أن يزرع بإذن
 صاحبها ^(٤).

(١١٠٣) مسألة: في الاتجار بالوديعة
 وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجل وضع وديعة عند رجل فأنجر فيها،
 فمضى المال لمن الربح؟
 فقال: القول فيه كالقول في المضارب المخالف ^(٥).

(١) وهو بلفظ مقارب في: التجريد: ٢٩١، كتاب الفصوب، مسألة رقم (١٢١٤)،
 التحرير: ٤٤٧/٢.

(٢) انظر: سنن أبي داود: ٢٨٢/٢، سنن الترمذي: ٦٤٨/٣، سنن ابن ماجه: ٣٧٩/٢،
 مسند أحمد: ١٣٢/٥.

(٣) الجامع الكافي: ٤٠٢/٥، كتاب الفصوب، باب في المصوب يوجد به.

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٩٩/٢ رقم (١٢٧).

(٥) الجامع الكافي: ٤١١/٥، كتاب الفصوب، مسألة رقم (٢٢٠٢).

(١١٠٤) مسألة: في الوديعة تكون عند الرجل فيقلبها ويضمنها ويربح فيها

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرجل يكون عنده الوديعة فيقلبها ويضمنها ويربح فيها، لمن يكون ربحها؟

فقال: أحب شيء إلي إن فعله، ألا يكون شيء من الربح له، لأن الوديعة ليست له بمال، وكذلك ما نال بها فليس له بمال، وليس لصاحب الوديعة أن يقلبها إلا برضى صاحبها وإذنه، لأن تقليبه لها مخاطرة وظلم واعتداء، ويدفع الربح إلى الإمام فيفعل الإمام فيه ما يرى ^(١).

(١١٠٥) مسألة: إذا خالف المضارب رب المال

وقال الإمام القاسم عليه السلام - في المضارب يخالف فيربح -: الربح بينه وبين صاحبه؛ لأن المال مضاربة لا له، وإن خسر كان الغرم عليه لا على رب المال؛ لتعديه فيما في يديه ^(٢).

(١١٠٦) مسألة: رد المظالم على الورثة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل يكون عليه مظلمة للناس وقد مات أربابها، فإن ردّها على ورثتهم بعد، هل يجوز ذلك؟

فقال: يجوز أن يرد على أوليائهم وورثتهم من بعدهم؛ لأنهم أولياؤهم فيما تركوا من تراثهم ^(٣).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٣٧/٢ رقم (٢٥٣).
(٢) الجامع الكافي: ٤١١/٥، كتاب الغصوب، مسألة رقم (٢٢٠٢).
(٣) الجامع الكافي: ٤١٦/٥، كتاب الغصوب، مسألة رقم (٢٢٠٨).

كتاب الإكراه

كتاب الإكراه

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم: إذا تهدد بالقتل على أن يدل على ماله أو مال غيره فلم يفعل حتى قُتل، لم يكن أثماً؛ لأن من قُتل دون ماله شهيد^(١).

باب الإكراه على اليمين والطلاق، والعتاق والصدقة، والأيمان

وسئل الإمام القاسم عن يمين المستكره يستحلفه سلطان جائر يخاف سيفه أو سوطه أو حبسه، أو استحلفه اللصوص بالطلاق والعتاق، أو بصدقة ما يملك؟

فقال: كل يمين مستكره عليها صاحبها فليس يلزمه من الخنث فيها^(٢) - إن شاء الله - إذا خاف سلطاناً، أو لصوصاً^(٣).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن استحلاف هؤلاء الظلمة بالطلاق والعتاق وصدقة ما يملك؟

فقال: كلما أكره عليه صاحبه إكراهاً، واضطر إليه اضطراراً فلا يلزمه،

(١) الجامع الكافي: ٤٢٦/٥، كتاب الإكراه، باب الإكراه على أكل الميتة، وشرب الخمر.

(٢) وبهذا المعنى ورد في: التحرير: ٣٤٥.

(٣) الجامع الكافي: ٤٢٨/٥، كتاب الإكراه، باب الإكراه على الطلاق، والعتاق والصدقة، والأيمان، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

كتب الإكراه ————— قاله الإمام القاسم عليه السلام

وما أعطاه من ذلك طوعاً غير مكره فيلزمه^(١)، وهذا فلا اختلاف فيه عند علماء آل رسول الله ﷺ^(٢).

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم، إذا أكره على يمين، أو عتاق، أو طلاق، أو صدقة فلم يفعل حتى قُتِلَ كان آثماً؛ لأن طلاقه، وعتقه، وصدقته عنده لا تقع^(٣).

(١١٠٧) مسألة: من أكره على الحلف بالطلاق ألا يشرب مسكراً فشربه

قال الإمام القاسم رحمه الله فيمن أكره على الحلف بالطلاق ألا يشرب مسكراً فشربه أنه لا يحث^(٤).

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم: لو أكره رجل على أن يجعل على نفسه صدقة، أو حجاً، أو عمرة، أو غزوة في سبيل الله، أو المشي إلى بيت الله، أو شيئاً مما يقربه إلى الله - عز وجل - لم يجب عليه شيء من ذلك، وكذلك إن أكره على ظهار من امرأته^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٤٢٨/٥، كتاب الإكراه، باب الإكراه على الطلاق، والعتاق والصدقة، والأيمان.

(٢) الأحكام: ٤٥٨/١.

(٣) الجامع الكافي: ٤٢٦/٥، كتاب الإكراه، باب الإكراه على أكل الميتة، وشرب الخمر.

(٤) التحرير: ٣٤٥.

(٥) الجامع الكافي: ٤٣٠/٥، كتاب الإكراه، باب الإكراه على الطلاق، والعتاق والصدقة، والأيمان.

كتاب المبات والمنفكات والأوقاف

كتاب الهبات والصدقات والأوقاف

(١١٠٨) مسألة: جواز الهبة والصدقة

قال الإمام القاسم رحمته: والهبة عندنا جائزة، وكذلك الصدقة وإن لم تقبض إذا علمت وعرفت وحددت، وقبلها الموهوب له ^(١).

(١١٠٩) مسألة: الهبة من المالك

وكذلك تجوز الهبة من المالك إذا قبلوا وليس القبول إلى السيد، وكذلك إذا أوصى للعبد بوصية كان الأمر إليه ^(٢).

وقال الإمام القاسم رحمته: والهبة على وجهين:

أحدهما: أن يهب لصلة الرحم فلا رجوع فيه.

والثاني: أن يهب لطلب العوض، فإذا حرم العوض فله الرجعة ^(٣).

(١١١٠) مسألة: هل يجوز للوالد أن يؤثر بالهبة بعض ولده

قال الإمام القاسم رحمته: ولا يجوز للمسلم أن يؤثر بعض أولاده بالهبة إلا أن يكون أبهم ^(٤).

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٤٩.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٤٩.

(٣) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٤٩.

(٤) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٠.

كتاب الهبات والصدقات والأوقاف _____ فقه الإمام القاسم عليه السلام

(١١١١) مسألة: هل تصح الهبة إذا كانت غير معروفة؟

قال الإمام القاسم رحمته: ولا تصح الهبة إذا كانت غير معروفة ^(١).

باب رجوع الواهب في هبته

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا وهب الوالد لابنه الصغير فله الرجوع ما دام صغيراً ^(٢).

وقال الإمام القاسم رحمته: وللواهب والمتصدق أن يرجعا قبل القبول ^(٣).

وسئل الإمام القاسم رحمته عن المرأة تهب لزوجها، أو الرجل يهب لامرأته شيئاً ثم يرجع فيه؟

فقال: ليس لمن وهب هبة فقبلها من وهبت له فحازها أن يرجع فيها وهي لمن وهبت له، لا يخرجها من يده إلا ما يخرج غيرها من ماله من بيع يكون منه أو هبة ^(٤).

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا قبل الموهوب له الهبة وقبضها، فليس للواهب أن يرجع فيها ^(٥).

قال الإمام القاسم رحمته: وليس لمن وهب هبة فقبلها من وهبت له وحازها

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٠.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٤٩.

(٣) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٠.

(٤) الجامع الكافي: ٤٤٩/٥، كتاب الهبات والصدقات، باب رجوع الواهب في هبته.

(٥) الجامع الكافي: ٤٣٨/٥، كتاب الهبات والصدقات، مسألة رقم (٢٢١٥).

فقه الإمام القاسم عليه السلام ————— كتاب الهبات والصدقات والأوقاف

أو أجازها، أن يرجع فيها، وهي لمن وهبت له، لا يخرجها من يده إلا ما يخرج غيرها ببيع يكون منه أو هبة^(١).

قال الإمام القاسم رحمه الله: الذي أرى في ذلك أن الشهادة إذا قامت فهي أوكد من القبض ومن الحوز إلا أن يكون المتصدق عليه والموهوب له لم يقبلا، فإن كانا كذلك في ترك القبول لم تكن الهبة ولا الصدقة مستحقة ولا البينة في ذلك نافعة؛ لأن المتصدق عليه ربما قبله وربما لم يقبله، فإن قبل مع البينة كانت له، وإن لم يقبل لم تكن له، وأما الصغير فما تصدق عليه به من ذلك فموقوف له حتى يقبله عند الكبير أو لا يقبله^(٢).

(١١١٢) مسألة: في الهبة بكثر من الثلث

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم رحمه الله: ليس للإنسان أن يهب ولا يتصدق من ماله في دفعة واحدة بأكثر من ثلث ماله، فإن وهب أكثر من الثلث كان له أن يرجع فيه؛ لأنه قال - فيمن قال: مالي كله في سبيل الله، أو مالي في المساكين صدقة إن فعلت كذا، أو قال: هو يهدي ماله -: أحسن ما عندنا في ذلك وسمعنا أن يخرج ثلث ماله، ويمسك ببقية على نفسه وعياله^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٤٤٠/٥، كتاب الهبات والصدقات، مسألة رقم (٢٢١٦)، وهو بهذا

المعنى في التجريد: ٢٩٧، كتاب الهبات والصدقات، مسألة رقم (١٢٣٣).

(٢) الأحكام: ٢٠٠/٢ - ٢٠١.

(٣) الجامع الكافي: ٤٤١/٥، كتاب الهبات والصدقات، مسألة رقم (٢٢١٨).

(١١١٣) مسألة: هل للرجل أن يفضل بعض ولده على بعض؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: يكره للرجل أن يعطي بعض ولده شيئاً في حياته دون الآخرين^(١) وقد جاء عن النبي ﷺ أنه نهى بشيراً عن ذلك، وإن فعل ذلك وأشهد على ذلك، صح الأمر فيه، وجاز عليه من ذلك ما فعل^(٢).

(١١١٤) مسألة: من تصدق على بعض أقاربه فردها إليه الميراث

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عمن تصدق على بعض أقاربه فردها إليه الميراث؟

فقال: يرجع إليه في ميراثه، ولا بأس به، ما صدقته إلا كهفته^(٣).

(١١١٥) مسألة: من تكلم لرجل في حاجة فأهدى إليه منها

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل كلم رجلاً في حاجة لرجل، فأهدى إليه الذي تكلم فيه هل يجوز أن يقبل هديته؟
فقال: لا بأس بذلك^(٤).

(١) وهو قول شريح، والحكم، انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٣١٧/٧.

(٢) الجامع الكافي: ٤٤٣/٥، كتاب الهبات والصدقات، مسألة رقم (٢٢٢٢).

(٣) الجامع الكافي: ٤٤٦/٥، كتاب الهبات والصدقات، مسألة رقم (٢٢٢٤).

(٤) الجامع الكافي: ٤٤٧/٥، كتاب الهبات والصدقات، مسألة رقم (٢٢٢٥)، وهو يلتزم مقارب في: التجريد: ٢٥٢، كتاب الإجارة، مسألة رقم (١٠٨٧)، التحرير: ٤٦٨.

باب الوقف

(١١١٦) مسألة: اللفظ الذي ينعقد به الوقف

قال في التحرير: واللفظ الذي ينعقد به الوقف يجب أن يكون متضمناً لمعنى القرية، نحو أن يقول: وقفت أو حبّست في سبيل الله، أو لله، على قياس قول القاسم رحمته.^(١)

(١١١٧) مسألة: من وقف أكثر من ثلث ماله

قال الإمام القاسم رحمته: مَنْ وقف من ماله أكثر من الثلث جاز.^(٢)

وقال الإمام القاسم رحمته: ولو أن رجلاً جعل أرضه لمقابر المسلمين، لم يميز له أن يرجع فيها، إلا أن يكون ذلك أكثر من ثلث ما يملكه، فله أن يمسك الثلثين على نفسه، ثم يمضي الثلث لما جعل له.^(٣)

(١١١٨) مسألة: وقف الرجل على نفسه وولده وما لا قرية فيه

قال الإمام القاسم رحمته: يصح^(٤) أن يقف الرجل ماله على نفسه وولده إذا كان في سبيل من سبيل الله^(٥)، ولا يصح الوقف على البيع والكنائس، وبيوت النيران، وعلى سائر ما لا قرية فيه من محظور أو مباح محض.^(٦)

(١) التحرير: ٤٤٠ / ٢.

(٢) التحرير: ٤٤٠ / ٢.

(٣) التجريد: ٣٠٦، كتاب الهبات والصدقات، مسألة رقم (١٢٦٧)، التحرير: ٤٤٠ / ٢.

(٤) في التجريد: يجوز.

(٥) التجريد: ٣٠٦، كتاب الهبات والصدقات، مسألة رقم (١٢٧٠).

(٦) التحرير: ٤٤٢ / ٢.

قال في التحرير: وكذلك الوقف على أبنية القبور وعماراتها؛ لأن ذلك خلاف السنة، على أصل القاسم عليه السلام ^(١).

(١١١٩) مسألة: في الوقف إذا انتهى إلى حد لا يصح الانتفاع به

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا انتهى الوقف إلى حد لا يصح الانتفاع به في الوجه المقصود نحو: العبد الموقوف، والبقرة، وكذلك الفرس، فإنه يجوز بيعه وصرف ثمنه إلى شيء يوقف مكانه على ما كان موقوفاً عليه ^(٢).

(١) التحرير: ٤٤٢/٢.

(٢) التحرير: ٤٤٣/٢.

باب العمرى والرقبى^(١)

قال الإمام القاسم عليه السلام: والرقبى والعمرى يجريان مجرى الهبة، وهو أن يقول: أعمرتك هذه الدار حياتك، فما دام حياً كانت له، فإذا مات رجعت إلى ورثة المعمر، وإذا قال: هي لك ولعقبك فلا ترجع إلى المعمر^(٢).

قال الإمام القاسم عليه السلام: العمرى جائزة لمن أعمارها، والرقبى جائزة لمن أرقبها، إذا قبلها المعمر له والمُرقَّب له^(٣).

(١) الرقبى: هو أن يقول: إن ميتاً قبلك فهي لك، وإن ميتاً قبلي رجعت إليّ، كأن كل واحد منهما يراقب موت الآخر ويتنظره. [التعريفات: ١١٥].

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٠.

(٣) الجامع الكافي: ٤٥٥/٥، كتاب الهبات والصدقات، باب العمرى والرقبى.

والعمرى: أن يقول الرجل لرجل: قد أعمرتك داري هذه أو أرضي هذه، أو جعلتها لك عمرتك، أو يقول: هي لك ما عشت أو ما عشت، وإذا قبلها المعمر فهي له في حياته، ولورثته بعد وفاته، وقد خرجت من ملك المعمر، وليس له أن يرجع فيها بعد قبض المعمر لهاها، وكذلك حكم الرقبى إذا قال: أرقبتك داري أو أرضي.

باب العارية والمنفعة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن العارية تضمن أو لا تضمن؟

فقال: العارية مضمونة إذا أخذها مستعيرها بضمان، [وكذلك جاء عن النبي ﷺ فيما استعار من سلاح صفوان بن أمية^(١)، وما كان من غير ذلك عما يستعيره الناس بينهم فلا ضمان عليه إلا أن يخالف في الدابة ما استعارها له وفيه فيضمن ما حدث بها عند تعديه فيها، وكان يقول ﷺ: إن المرأة أسوة الغرماء في مهرها^(٢).

(١) يعني أنه إن استعارها بغير ضمان لم يضمن، إلا أن يخالف.

الجامع الكافي: ٤٦٠ / ٥، كتاب الهبات والصدقات، باب العارية والمنفعة. وما بين

المعكوفين زيادة منه.

(٢) الأحكام: ٢٠٣ / ٢.

كتب الإيمان والكفارات

كتاب الأيمان والكفارات

(١١٢٠) مسألة: أقسام الأيمان

قال الإمام القاسم عليه السلام: الأيمان على ثلاثة أقسام:

منها: ما يكتسبه القلب: وهو أن يحلف متعمداً للكذب، فعليه التوبة ولا تلزمه الكفارة وهو الغموس.

ومنها: اللغو: وهو أن يحلف ويظن أنه صادق، فيجب عليه أن يتحرز من مثل هذا ولا كفارة عليه.

ومنها: عقد اليمين: وهو أن يحلف على أمر مستقبل أن يفعله أو لا يفعله، فإن فعل فأتى كما حلف عليه لم يحنث، وإن حنث لزمته الكفارة وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، فإن عجز عن هذه الثلاثة صام ثلاثة أيام، والإطعام أن يغديهم ويعشيهم من أوسط ما يطعم أهله، ومن كساهم كسا لجميع بدنه ^(١).

(١١٢١) مسألة: من حلف على معصية يأتيها

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإن حلف الرجل على معصية يأتيها من قطيعة رحم فعليه أن يحنث ويكفر بيمينه ^(٢).

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٧١.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٧١.

كتاب الإيمان والكفارات ————— فقه الإمام القاسم عليه السلام

(١١٢٢) مسألة: فيمن حلف في الشيء الواحد مرتين أو أكثر ثم حنث

ومن حلف في الشيء الواحد مرتين أو ثلاثاً ثم حنث فعليه كفارة واحدة ما لم يكفر الأولى^(١).

(١١٢٣) مسألة: في العبد إذا حنث

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا حنث العبد فعليه الكفارة وهي الصيام^(٢).

(١١٢٤) مسألة: فيمن أكره على اليمين، والاستثناء في اليمين

قال الإمام القاسم عليه السلام: ومن أكره على يمين ظالماً لم تكن يمين سواء كان بالطلاق أو العتاق.

ولا يمين إلا بالله، والاستثناء في الإيمان إذا كان قبل القطع للكلام جائز.

والحلف بالله أن يقول: بالله وتالله أو وحق الله أو ورب شيء مما خلق الله^(٣).

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٧١.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٧١.

(٣) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٧١.

باب القول فيما يوجب الكفارة من اللفظ وما لا يوجبها

(١١٢٥) مسألة: في قول الرجل: عليّ عهد الله وميثاقه

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل قال: عليّ عهد الله وميثاقه؟

فقال: ما رأيتم يختلفون في قول الرجل عليّ عهد الله وميثاقه، وأيم الله، وهيم الله أنها يمين ^(١).

(١١٢٦) مسألة: في قول الرجل والله وبالله وتالله وأيم الله وأقسم بالله

وقال الإمام القاسم عليه السلام: إذا قال الرجل: والله، وبالله، وتالله، وأيم الله، وأقسم بالله، وعليّ عهد الله، فهذه كلها أيمان ^(٢).

(١١٢٧) مسألة: الحلف الذي تلزم به الكفارة

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا تلزم الكفارة إلا من حلف بالله، وليس على من حلف بالبيت الحرام، أو بالقرآن ^(٣)، أو بسورة، أو بآية كفارة ^(٤)، وقد

(١) الأحكام: ١٣٣/٢.

وقال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ١٣٣/٢: من قال: والله لا فعلت كذا وكذا، أو بالله أو تالله لا أفعل كذا وكذا، أو وحق الله، أو قال: ورأيي، أو قال: وحق رأيي، أو قال: ورأي شيء مما خلق الرحمن كائناتاً من الأشياء ما كان، أو قال: عليه عهد الله وميثاقه، أو قال: أيم الله، أو هيم الله، أو قال: أقسم بالله، فكل ذلك يمين، تلزم فيها الكفارة من حلف بها.

(٢) الجامع الكافي: ٧/٦، كتاب الأيمان، باب القول فيما يوجب الكفارة من اللفظ وما لا يوجبها، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(٣) التجريد: ٣٣٠، كتاب الأيمان والكفارات، مسألة رقم (١٣٦٥)، بلفظ مقارب.

(٤) الأحكام: ١٣٥/٢، بلفظ مقارب.

كتاب الأيمان والكفارات ————— فقه الإمام القاسم عليه السلام

قال بعضهم: إن في كل ما حلف به من ذلك كفارة يمين. وقال بعضهم: بكل آية يمين [كفارة]، وليس قولهم بشيء^(١).

(١١٢٨) مسألة: في الحلف بالبراءة من الإسلام

وقال الإمام القاسم عليه السلام - فيمن قال: هو بريء من الإسلام -: قد قال قوم: إنها يمين [عليه كفارة]^(٢)، وما هو عندي بشيء، ليس هو بريء من الإسلام^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: لو حلف بالبراءة من الإسلام، أو بالقرآن، أو بالبيت الحرام، لم يكن يميناً، وكذلك إن قال لنفسه: عليه لعنة الله، أو أخزاه الله إن فعل كذا، أو إن لم يفعل كذا لم يكن يميناً، ولو قال: هو بريء من الله والله منه بريء، فليس عليه إلا الاستغفار^(٤).

(١١٢٩) مسألة: إذا قال: أقسم أو أقسم بالله

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا قال: أقسم، ولم يقل: بالله، سئل عن نيته؛ لأنه قد يقسم بخير الله - عز وجل^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٩/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٣٢٧)، وهو بلفظ مقارب في أمالي

الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من أمالي الإمام أحمد بن حنبل عليهما السلام.

(٣) الجامع الكافي: ٩/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٣٢٧)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل:

الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(٤) التحرير: ٤٦٨/٢.

(٥) الجامع الكافي: ١١/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٣٢٨)، أمالي الإمام أحمد بن

حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات. إلا أنه قال في آخره: لأنه قد

يقسم ويحيي الله.

وسئل الإمام القاسم عليه السلام في قول الرجل: أقسم، وأقسم بالله؟

فقال: وكذلك أقسم بالله، فهي كقوله: والله ^(١).

(١٢٠) مسألة: إذا قال: حلفت. ولم يكن حلف

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا قال: حلفت بالله، أو قال: عليّ يمين ^(٢) فإنما ذلك كذبة كذبها، وليس يلزمه من ذلك ما لم يكن منه ^(٣).

(١٢١) مسألة: من حلف على أمر غير مقدور للعالم

قال الإمام القاسم عليه السلام: من حلف أن يزن القيل، وما أشبهه لم يلزمه شيء ^(٤).

(١٢٢) مسألة: الأيمان التي تكفر والأيمان التي لا تكفر

قال الإمام القاسم عليه السلام: الأيمان التي لا تكفر: أن يحلف الرجل على شيء أنه كذلك، أو أنه ليس كذلك. وقد علم أنه ليس كما حلف، فحلف مُصِراً على الكذب.

وأما التي تكفر: فإن يحلف بالله لا يفعل كذا وكذا. ثم يفعل، أو يحلف على شيء أنه كذلك في ظنه. ويكون كاذباً في يمينه، يعني: أن يحلف على شيء ويظن أنه صادق ثم يعلم أنه كاذب، فهذه الأيمان التي تكفر ^(٥).

(١) أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(٢) يعني: ولم يكن حلف.

(٣) الجامع الكافي: ١٢/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٣٢٩)، الأحكام: ١٣٦/٢، أمالي

الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(٤) التجرید: ٣٣٢، كتاب الأيمان والكفارات، مسألة رقم (١٣٧١)، والتحرير: ٤٧٥/٢.

(٥) الجامع الكافي: ١٣/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٣٣٠)، أمالي الإمام أحمد بن

حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(١١٢٢) مسألة: الاستثناء في اليمين

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن حلف واستثنى بعد انقطاع كلامه أو لقنه إنسان؟

فقال: إن استثنى وهو في مجلسه فله استناؤه^(١)، وإن استثنى بعد قيامه وبعد انقطاع كلامه لم يكن مستثياً ولزمته اليمين فيما حلف عليه^(٢).

(١١٢٤) مسألة: إذا كرر لفظ القسم والمقسم عليه لفظ واحد

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا قال الرجل: والله، والله، والله لا كلمت فلاناً، فعليه كفارة واحدة^(٣).

(١١٢٥) مسألة: إذا ردد أيماناً عدة في الشيء الواحد

قال الإمام القاسم: وإذا ردد الرجل اليمين في الشيء الواحد أيماناً مكررة، فقال: والله لا فعلت كذا، والله لا فعلت كذا، والله لا فعلت كذا، ثم حث فعليه كفارة واحدة^(٤).

(١) في الجامع الكافي وأماله أحمد بن عيسى: ثناء.

(٢) الجامع الكافي: ١٧/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٣٣٣)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات، الأحكام: ١٧٨/٢.

وقال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام: «إذا حلف الحالف في شيء فاستثنى في مجلسه وقبل انقضاء كلامه وكيونة قيامه، فله ما استثنى من استثناءه، وإن استثنى بعد فناء كلامه وانقطاع قاله وقيله فيما حلف عليه يمينه، فلا استثناء له في ذلك، وعليه الكفارة إن حث في يمينه».

(٣) الجامع الكافي: ١٩/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٣٣٧).

(٤) الجامع الكافي: ٢٠/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٣٣٨)، وهو بلفظ مقارب في: التحريم: ٥٧٢، التجريد: ٣٣٢، كتاب الأيمان والكفارات، مسألة رقم (١٣٧٢)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات، الأحكام: ١٧٦/٢.

وقال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام: في (الأحكام): ١٧٦/٢: «إذا ردد الرجل أيماناً مرددة =

فقه الإمام القاسم عليه السلام ————— كتاب الإيمان والكفارات

(١١٣٦) مسألة: من نذر فقال: إن قدم فلان أو صبح من مرضه زينت المسجد، ونحوه

قال الإمام القاسم رحمته: ومن نذر فقال: إن قدم فلان من غيبته، أو صبح من مرضه، زينت المسجد أو أسرجته، فعليه الوفاء به ^(١).

قال في التحرير: والمنذور على ما خرج به أبو العباس رحمه الله من أصول القاسم ويحیی عليهما السلام، إما أن يكون مما فيه قربة أو يكون مما لا قربة فيه كالمباح والمعصية، فإذا كان مما فيه قربة فالوفاء به واجب على حسب الإمكان، فإن لم يف به، فعليه كفارة يمين، وإن كان مما لا قربة فيه، فإن كان معصية فعليه ألا يفعله، ويأثم بفعله، وتلزمه كفارة يمين، وإن كان مباحاً فله ألا يفعله ولا كفارة عليه، وكذلك إن كان النذر مقيداً بشرط، فإن كان ما نذره فيه قربة وجب الوفاء به عند وجود الشرط، وإن كان مما لا قربة فيه لم يلزمه الوفاء به ^(٢).

(١١٣٧) مسألة: فيمن أوجب على نفسه ما لا يطيق

قال الإمام القاسم رحمته: إذا قال الرجل: لله علي ألف حجة، أو هو محرم بألف حجة، لا شيء عليه؛ لأنه حمل على نفسه ما لا تطيق ^(٣).

في شيء واحد، يحلف عليه في نفسه ولا يجوز له إلى غيره، فليس عليه فيه إلا كفارة واحدة، وإن تعداه إلى غيره فحلف في شيء سواء فحنت، فعليه كفارتان. وعن إبراهيم قال: إذا ردد الأيمان فهي واحدة، وقال سفيان: ونقول: إذا كان يردد الأيمان يتوي بمياً واحدة، فهي يمين واحدة، وإذا أراد أن يفلظ فكل يمين ردها يمين. انظر: مصنف عهد الرزاق: ٥٠٤ / ٨.

(١) التحرير: ٤٨٢ / ٢.

(٢) التحرير: ٤٨١ / ٢.

(٣) التحرير: ٤٨٢ / ٢.

(١١٣٨) مسألة: إذا قال: مالي في سبيل الله إن لم أفل كذا

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن حلف فقال: مالي في سبيل الله إن لم يفعل كذا أو كذا، ثم لم يفعله؟

فقال: عليه أن يخرج ثلث ماله ^(١).

(١١٣٩) مسألة: من قال: مالي كله في سبيل الله، أو صدقة أو أهدي مالي إن فعلت كذا

وقال الإمام القاسم عليه السلام: قد اختلفوا فيمن حلف فقال: مالي كله في سبيل الله، أو قال: مالي في المساكين صدقة، أو قال: أنا أهدي مالي إن فعلت كذا وكذا ثم حنث. فقال بعضهم: تجزيه كفارة يمين. وقال بعضهم: يلزمه ^(٢)، وأحسن ما عندنا في ذلك وسمعنا: أن يخرج ثلث ماله، ويمسك باقيه على نفسه وعياله ^(٣).

(١١٤٠) مسألة: من حلف ليهدين شيئاً من ماله

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قال: لله علي أن أهدي غلامي، أو جاري، أو داري، أو ما أشبه ذلك؟

فقال: إنه يبيعه ويتصدق بثمنه ^(٤).

(١) التحرير: ٤٨١/٢.

(٢) يعني: ما ألزم نفسه.

(٣) الجامع الكافي: ٢٤-٢٥/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٣٤٠)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات، التجريد: ٣٣٢-٣٣٣، كتاب الأيمان والكفارات، مسألة رقم (١٣٧٦).

(٤) الجامع الكافي: ٢٦/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (١٣٤١).

فقه الإمام القاسم عليه السلام _____ كتاب الأيمان والكفارات

(١١٤١) مسألة: فيمن حلف بالمشي إلى بيت الله وليس عنده ما يبلغه ولا يحمله

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن حلف بالمشي إلى بيت الله وليس عنده ما يبلغه ولا يحمله؟

فقال: لا شيء عليه لا يكلف الله أحداً إلا ما أطاق ^(١).

(١١٤٢) مسألة: يمين المكره

قال الإمام القاسم عليه السلام: لا تقع يمين المكره على الطلاق ولا غيره ^(٢).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٦٤ / ٢ رقم (٥٦).

(٢) الجامع الكافي: ٢٩ / ٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٣٤٣).

باب كفارة اليمين

(١١٤٣) مسألة: ما يعطى كل مسكين من الكفارة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام في كفارة اليمين: كم يعطى كل مسكين؟

فقال: مدين مدين حنطة لكل مسكين بإدامها، من أي إدام كان، أو قيمته بعض ما يصلح مما أعطى من الإدام، فيكون ذلك لغدائهم وعشائهم، وذلك يروى عن علي عليه السلام ^{(١)(٢)}.

(١١٤٤) مسألة: ما يعجزى من الكسوة في الكفارة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿أَوْ كِتَوْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]؟

فقال: لكل مسكين ثوب ثوب، إزار أو قميص ^(٣) أو قيمة ذلك إذا لم يجد الثياب، فليس فيه ثمن معلوم ^(٤).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الكسوة في الكفارة ما يكسى كل مسكين؟

فقال: يكسى ثوباً رداءً أو قميصاً أو قيمته إذا لم توجد الثياب وليس فيه ثمن معلوم ^(٥).

(١) الأحكام: ١٧٥/٢.

(٢) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات، وهو بلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ٧١/٦، ٧٢، كتاب الأيمان، باب كفارة اليمين.

(٣) الجامع الكافي: ٧٤/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٤١٢).

وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع): ١٥٢، برقم (٢٥١): وقوله تعالى: ﴿أَوْ كِتَوْتَهُمْ﴾، ثوباً ثوباً يميزهم أن يصلوا فيه.

(٤) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(٥) الأحكام: ١٧٧-١٧٦/٢.

(١١٤٥) مسألة: ما يميز من الرقاب في الكفارة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] أيوز في ذلك المولود، والمكفوف، والأصور، والأعرج، والأشل، والأعرج، والمجنون؟

فقال: قد اختلف في ذلك كله، ويموز ذلك كله عندي، والرقبة المسلمة السليمة أفضل، إلا أن يكون في القتل، والرقبة المؤمنة من قد عرف الإسلام وصلى^(١)، وفيما سوى القتل فأرجو أن يميز المولود في مثل الظهار وغيره، إلا أن يكون نوى أو أضمر أن تكون سليمة فلا تجزيه إلا سليمة؛ لأن القيمة تكون في ذلك أكثر، فعليه ما جعل الله على نفسه من نذر إن كان نذر^(٢).

قال أبو عبد الله العلوي: وينبغي على قول القاسم أن يميز مقطوع الأذنين ومقطوع الأنف والأصم؛ لأنهم يكسبون^(٣).

(١١٤٦) مسألة: إخراج قيمة الطعام وقيمة الكسوة في الكفارة

قال الإمام القاسم عليه السلام: جائز أن يعطي المسكين في كفارة اليمين قيمة الطعام بدل الطعام، وقيمة الثياب إذا لم يجد الثياب، وليس فيه شيء معلوم^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٧٦/٦، كتاب الإيمان، مسألة رقم (٢٤١٣)، بلفظ مقارب.
(٢) الأحكام: ١٧٧/٢، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات، وهو بلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ٧٧/٦، كتاب الإيمان، مسألة رقم (٢٤١٦).
(٣) الجامع الكافي: ٧٧/٦، كتاب الإيمان، مسألة رقم (٢٤١٦).
(٤) الجامع الكافي: ٨١/٦، كتاب الإيمان، مسألة رقم (٢٤٢٠)، وهو بلفظ مقارب في: التجرید: ٣٣٤، كتاب الإيمان والكفارات، مسألة رقم (١٣٨٦)، التحرير: ٥٧٦.

(١١٤٧) مسألة: رد الكفارة على المساكين

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن إطعام المساكين في الكفارة، إذا لم يجد مستين مسكيناً أو عشرة: هل يجوز أن يردد عليهم؟

فقال: لا يردد عليهم، ولكن يتظر حتى يجد عدة ما قال الله عز وجل، ستين مسكيناً أو عشرة مساكين ^(١).

(١١٤٨) مسألة: إطعام الكفارة لمساكين غير المسلمين

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل أراد أن يطعم المساكين في كفارة يمين فلم يجد مساكين المسلمين: هل يجوز له أن يطعم مساكين أهل الذمة اليهود والنصارى؟

فقال: لا يطعم في كفارات اليمين المشركون ^(٢)، ولا يطعم إلا مساكين المسلمين ^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وقد قال غيرنا: إن إطعام أهل الذمة يميز في الكفارة، ولا يعجبنا ذلك ^(٤).

(١) أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات، الأحكام: ١٧٥/٥، ويلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ٨٣/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٤٢٣).

(٢) في أمالي الإمام أحمد بن حنبل: المشركين.

(٣) الأحكام: ١٧٩/٢، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات، وهو بلفظ مقارب في الجامع الكافي: ٨٣/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٤٢٤).

(٤) الجامع الكافي: ٨٤/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٤٢٤)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

(١١٤٩) مسألة: في تفريق صيام كفارة اليمين

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يفرق بين صوم الثلاثة الأيام في كفارة اليمين، ويصومها متتابعة^(١).

(١١٥٠) مسألة: كفارة الجماعة في قتل الخطأ

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا اجتمع رجلان على قتل رجل خطأ، لزم كل واحد منهما كفارة عن نفسه^(٢)، وذلك أن كل واحد منهما قاتل، فالكفارة لزمته لكونه قاتلاً^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٨٦/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٤٢٩)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات.

وهو قول الإمام زيد بن علي عليه السلام في (المجموع): ١٥١، وقول الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ١٧٤/٢.

(٢) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الأحكام، باب الكفارات، الجزء ح الكافي: ٨٩/٦، كتاب الأيمان، مسألة رقم (٢٤٣٤).

(٣) التجرید: ٣٣٣، كتاب الأيمان والكفارات، مسألة رقم (١٣٧٨).

كتاب المدود

كتاب الحدود

(١١٥١) مسألة: صفة الضرب في الحد

قال الإمام القاسم عليه السلام: كان علي - صلى الله عليه - يقول - إذا أمر بالضرب -: أن يضرب الأعضاء كلها إلا الوجه، وكان يقول: «اتركوا لِلْمَحْدُودِ يَدَيْهِ يَتَوَقَّى بِهَمَّا عَنْ وَجْهِهِ، وَعَيْنَيْهِ»^(١).

(١١٥٢) مسألة: صفة السوط الذي يُضرب به المَحْدُود

قال الإمام القاسم عليه السلام: ويكون السوط الذي يضرب به المَحْدُود سوطاً بين الغليظ والدقيق^(٢).

(١١٥٣) مسألة: مقدار ما يحضر للمرجوم

قال الإمام القاسم عليه السلام: ويحفر للمرجوم حفرة يقوم فيها إلى سترته، ويحفر للمرأة إلى ثدييها، ويرجمها جماعة ويمضون الأول فالأول حتى يفرغوا^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٩٣/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٣٦)، الأحكام: ١٧١/٢، أمالي

الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في الزنا والسرقة.

(٢) الجامع الكافي: ٩٣/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٣٦)، الأحكام: ١٧١/٢، أمالي

الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في الزنا والسرقة.

(٣) الجامع الكافي: ٩٣/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٣٦)، الأحكام: ١٧١/٢، أمالي

الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في الزنا والسرقة.

(١١٥٤) مسألة: فيمن يقتص منه فيموت في قصاصه

وسئل الإمام القاسم عليه السلام في الرجل يقتص منه فيموت في قصاصه؟

فقال: لا شيء فيه، إنما قتله حكم الله عليه، وهذا مذكور عن علي عليه السلام ^(١).

(١١٥٥) مسألة: إذا سرق، وشرب الخمر، وقتل؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا سرق رجل، وشرب الخمر، وقتل، أقيمت عليه حدود الله صاغراً ^(٢)، وهكذا ذكر عن علي -صلى الله عليه- وقد قال بعض الناس: إن القتل يأتي على الحدود كلها، ويكفي منها كلها ^(٣).

(١) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الدماء، باب في مسائل الدماء، الأحكام: ٣١٠/٢، الجامع الكافي: ١٠٧/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٤٨).

وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٠، برقم (٥٠١): أنه قال: «من مات في حد الزنا والقتل فلا دية له، كتاب الله قتله، ومن مات في حد الخمر فدينته من بيت مال المسلمين فإنه شيء رأيناه».

(٢) وهو يلفظ مقارب في: التحرير: ٦٨٩، التجريد: ٣٣٨، كتاب الحدود، مسألة رقم (١٣٩٧).

(٣) الجامع الكافي: ١٠٧/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٤٩)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في السرقة ومن أين يقطع السارق.

باب حد الزاني

(١١٥٦) مسألة: حد البكر والثيب

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا زنى البكر، فحدّه مائة جلدة، ونفي سنة، وإذا زنى الثيب، فحدّه حد المحصن^(١).

(١١٥٧) مسألة: إذا زنى بامرأة في دبرها

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم: وإذا زنى بامرأة في دبرها، فعليهما حد الزاني؛ لأنه أوجب على اللوطي الحد^(٢).

(١١٥٨) مسألة: حد اللوطي

قال الإمام القاسم عليه السلام: حد اللوطي إذا أتى رجلاً في الدبر حد الزاني^(٣)، إن كان محصناً رجم، وإن كان بكراً جلد، وذكر نحو ذلك عن علي -صلى

(١) الجامع الكافي: ١١٢/٦، كتاب الحدود باب حد الزاني.

(٢) الجامع الكافي: ١٢٤/٦، كتاب الحدود مسألة رقم (٢٤٥٦).

قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/٢٣٥: إن كان محصناً فأتى رجلاً في دبره فحدّه حد الزاني، فإن كان محصناً رجم، وإن كان بكراً جلد، وكذلك من أمكن الرجال من نفسه، وفي ذلك ما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الأخبار المتواترة والروايات المتوافقة أنه قال: «اقتلوا الفاضل والمقوم به».

(٣) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/٢٣٥، وهو قول إبراهيم، انظر: سنن البيهقي: ١٢/٤٦٢، شعب الإيمان: ٤/٣٥٧. وقال الترمذي في سننه ٤/٤٧: واختلف أهل العلم في حد اللوطي، فرأى بعضهم أن عليه الرجم أحصين أو لم يحصن، وهذا قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال بعض أهل العلم من فقهاء التابعين، منهم: الحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم، قالوا: حد اللوطي حد الزاني، وهو قول الثوري، وأهل الكوفة.

كتب الحدود ————— فله الإمام القاسم عليه السلام

الله عليه - وكذلك فعل الله - عز وجل - بقوم لوط، رجهم من سمائه^(١)، وذكر عن النبي ﷺ في كثير من الرواية بالأخبار غير المتواطئة، أنه قال: «اقتلوا الفاعل والمفعول به»^(٢).

(١١٥٩) مسألة: إتيان الرجل والبهيمة فيما دون المقعدة

قال الإمام القاسم رحمه الله: ومن أتى رجلاً أو بهيمةً فيما دون المقعدة، فحاله في ذلك كحاله في المرأة سواء، عليه من التعزير بما يرى الإمام^(٣).

(١١٦٠) مسألة: أكثر التعزير

وسئل الإمام القاسم رحمه الله في أكثر التعزير^(٤) وأدناه؟

فقال: قد قيل: إن التعزير لا يكون إلا أقل من كل حد، وقد قال بعضهم: التعزير على قدر ما يرى الإمام لكل حر وعبد كثر ذلك أو قل^(٥).

(١) الأحكام: ٢/ ٢٣٥.

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمه الله في (الأحكام) ٢/ ٢٣٥. وأخرج الإمام زيد بن علي رحمه الله، بسنده عن الإمام علي رحمه الله في (المجموع) ٢٢٩، برقم (٥٠٠): «في الذكرين يتكح أحدهما الآخر أن أحدهما حد الزاني إن كانا أحصنا رجماً، وإن كانا لم يحصنا جلداً».

(٢) الجامع الكافي: ٦/ ١٢٥، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٥٧). الأحكام: ٢/ ٢٣٥، سنن الترمذي: ٤/ ٤٧، مسند أحمد: ١/ ٤٩٣، سنن أبي يعلى: ٤/ ٣٤٨، سنن الدارقطني: ٣/ ١٢٤، المعجم الكبير: ١١/ ١٦٩، وقد ورد ذلك في بعض الأحاديث فيمن يأتي البهيمة.

(٣) أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد اللوطي، الجامع الكافي: ٦/ ١٢٥، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٥٧).

(٤) التعزير: هو العقوبة المفروضة على ارتكاب جريمة لم يأت الشارع بعقوبة مقدرة لها. (٥) أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد القاذف، الأحكام: ٢/ ٢٤٠، الجامع الكافي: ٦/ ٢٨٤، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٦٣).

(١١٦١) مسألة: ما يعزّر فيه الإمام

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا أتى رجل رجلاً فيما دون الدبر، فعليه من التعزير ما يراه الإمام ^(١).

(١١٦٢) مسألة: في السحاقية

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا وقعت المرأة على المرأة فعليهما التعزير، بقدر ما يرى الإمام ^(٢).

(١١٦٣) مسألة: حد من أتى البهيمة

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا أتى الرجل البهيمة كإتيانه المرأة، فحكمه حكم من أتى الرجل ^(٣) في المقعدة ^(٤).

(١١٦٤) مسألة: صفة الإحصان، وما يكون به محصناً

وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجل حر تزوج أمة ثم فجر، هل هو بها محصن؟

فقال: الأمة تمحصن الرجل في قولنا إحصان الحرة له، وحده إذا زنى حد

(١) الجامع الكافي: ٢٨٧/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٦٣٢).

(٢) الجامع الكافي: ١٢٦/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٥٨)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد الساحر والديوث، الأحكام: ٢/٢٤٨.

(٣) التجرید: ٣٣٩، كتاب الحدود، مسألة رقم (١٤٠٥)، التحرير: ٥٦١/٢.

(٤) يعني أن عليه الحد.

الجامع الكافي: ١٢٧/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٦٠)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد اللوطي.

المحصن، وقد اختلف في الإحصان، فمنهم من قال: هو العقدة، ومنهم من قال: هو المسيس والجامعة^(١).

(١١٦٥) مسألة: من يبدأ برجم الزاني

قال الإمام القاسم رحمه الله: والمرجوم إذا رجم بالبيئة كان أول من يرميه الشهود، وإذا أقر واعترف، [كان أول من يرميه]^(٢) الإمام ثم الناس، وقد ذكر مثل ذلك عن علي - صلى الله عليه -^(٣).

(١١٦٦) مسألة: حضور الإمام الرجم

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم رحمه الله: إن على الإمام أن يحضر الرجم إن كان حاضراً في البلد، ويبدأ بالرجم، وهو قول أبي حنيفة^(٤).

(١١٦٧) مسألة: إذا زنى رجل بذات رحم معصوم

قال الإمام القاسم رحمه الله: وإذا زنى رجل بذات رحم معصوم، أقيم عليه الحد، إن كان معصناً رجم، وإن كان بكراً جُلِدَ، وحكمه كحكمه إذا زنى بغيرها من النساء. وقد روى البراء بن عازب عن رسول الله ﷺ: أنه أمر بقتل رجل نكح امرأة أبيه^(٥)، ولم يصح ذلك عندنا^(٦).

(١) الأحكام: ٢/ ٢٢٦، الجامع الكافي: ٦/ ١٣٤، كتاب الحدود مسألة رقم (٢٤٦٧).

(٢) ما بين المعكوفين في الأمالي والجامع الكافي: أو كان حمل بعد ما تضع حملها كان أول من يرمي.

(٣) الجامع الكافي: ٦/ ١٤٠، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٧٣)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في الزنا والسرقة، الأحكام: ٢/ ٢٢٤.

(٤) الجامع الكافي: ٦/ ١٤١، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٧٤).

(٥) سنن أبي يعلى: ٣/ ٢٢٨، سنن الترمذي: ٣/ ٦٤٣، مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٥٦٦.

(٦) الجامع الكافي: ٦/ ١٤٥، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٧٦)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب من الحدود.

(١١٦٨) مسألة: من تزوج بامرأة لا يهل له نكاحها عالماً بالتحريم

قال الإمام القاسم عليه السلام: ومن تزوج بامرأة لا يهل له نكاحها ووطنها عالماً بالتحريم لزمه الحد ^(١).

(١١٦٩) مسألة: وطئ المستأجرة والمستعارة

قال الإمام القاسم عليه السلام: ومن وطئ المستأجرة فعلى الواطئ الحد، وكذلك المستعارة ^(٢).

(١١٧٠) مسألة: من غضب امرأة على نفسها فزنى بها

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا غضب رجل امرأة على نفسها فزنى بها، فلا حد عليها، وقد ذكر نحو ذلك عن النبي ﷺ وعن علي - صلى الله عليه - ^(٣).

(١١٧١) مسألة: في الذمي يزني بمسلمة

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا زنى الذمي بمسلمة استكرهها على نفسها، فعليه في ذلك ما على المستكره من المسلمين [لأن الله أوجب حداً واحداً على جميع الفاجرين] ^(٤)، وقد قال بعضهم: يُقتل الذمي إذا غلبها على نفسها؛ لأنهم لم يعطوا العهد على ذلك ^(٥).

(١) التحرير: ٦٧٩.

(٢) التحرير: ٦٧٩.

(٣) الجامع الكافي: ١٤٥/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٧٧)، وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ٢٤٦/٢.

(٤) الأحكام: ٢٤٦/٢. وما بين المكوفين زيادة منه.

(٥) الجامع الكافي: ١٤٨/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٧٩)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب من الحدود.

كتاب الحدود فقه الإمام القاسم عليه السلام

وقال الإمام القاسم رحمته: وإن زنى بذات رحم محرم، أو زنى ذمي بمسلمة، فالحد لا يتغير، وللإمام أن يؤدبه بما يراه تأديباً زائداً^(١).

(١١٧٢) مسألة: حد بلوغ الغلام الذي إذا بلغه وجب عليه العهد

قال الإمام القاسم رحمته: حد بلوغ الغلام: أن يحتلم، أو يبلغ خمس عشرة سنة^(٢).

(١) التحرير: ٦٧٩.

(٢) الجامع الكافي: ١٤٨/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٨٠).

باب الشهادة على الزنا

(١١٧٣) مسألة: إذا شهد على المرأة بالزنا أربعة، أحدهما الزوج

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا شهد على المرأة بالزنا أربعة أحدهم زوجها، لم تقبل بشهادة الزوج، وبينهما الملاعة إن لم يأت بأربعة شهود ^(١).

(١١٧٤) مسألة: شهادة النساء في الحدود

قال الإمام القاسم رحمته: لا تجوز شهادة النساء في حد من حدود الله ^(٢).

(١١٧٥) مسألة: فيمن أقر على نفسه بالزنا كم يردد

وسئل الإمام القاسم رحمته عن الرجل يقر على نفسه بالزنا. كم مرة يردد؟

فقال: «ذكر عن النبي ﷺ أنه ردد ماعز بن مالك الأسلمي أربع مرات، فلما كان في الرابعة أمر برجمه» ^(٣).

(١) الجامع الكافي: ١٦٤/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٩٤).

(٢) الجامع الكافي: ١٦٥/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٩٥)، أمالي الإمام أحمد بن

عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب من الحدود، الأحكام: ٢/٢٤٥.

وقال الإمام المهدي عليه السلام في (الأحكام) ٢/٢٤٤: «لا تجوز شهادة النساء في

شيء من الحدود التي أوجبها الله على العبد كثر أو قللن، وتجوز شهادتهن فيما سوى

ذلك وحدهن، في حال ما لا يمكن أن يشهد على ما شهدن عليه الرجال».

(٣) الجامع الكافي: ١٦٦/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٤٩٦)، الأحكام: ٢/٢٢٤،

أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في الزنا والسرقة.

باب حد القاذف

(١١٧٦) مسألة: إذا ادعى القاذف بينة غيباً

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا ادعى القاذف بينة غيباً، فإنه يؤجل أجل مثله في دعواه^(١).

(١١٧٧) مسألة: من قال لغيره: يا فاسق أو يا فاجر

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا قال رجل لرجل: يا فاسق، أو يا فاجر، مثل عما أراد بقوله؟ فإن أراد الزنا، كان قاذفاً، وإن أراد بالفسق والفجور: الخبث في الدين والتقصير فيه، لم يكن قاذفاً، وعليه التعزير^(٢).

(١١٧٨) مسألة: إذا قذف رجل رجلاً بأنه فجر بامرأة في دبرها

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم: إذا قذف رجل رجلاً، بأنه فجر بامرأة في دبرها، أو برجل في دبره، فحده حد القاذف^(٣).

(١١٧٩) مسألة: قذف المسلم للذمي والعهر للعبد

وسئل الإمام القاسم رحمته عن المسلم يقذف الذمي، والعبد يقذفه الحر؟

فقال: أما الذمي فلا حد له على المسلم؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول:

(١) الجامع الكافي: ١٧٩/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٠٣)، الأحكام: ٢/٢٤٠، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد القاذف، وهو بلفظ مقارب في: التحرير: ٦٨٣، التجريد: ٣٤٧، كتاب الحدود، مسألة رقم (١٤٣٧).

(٢) الجامع الكافي: ١٨١/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٠٦)، الأحكام: ٢/٢٤٠، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد القاذف.

(٣) الجامع الكافي: ١٨٢/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٠٧).

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونُ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِلَتِ الْمُؤَنَتِ﴾ [النور: ٢٣]، وليس الذمي بمؤمن، ولا نرى أن يجد الحر للعبد إذا قذفه .

(١١٨٠) مسألة: قذف الرجل ابنه أو أم ابنه

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرجل يقذف ابنه؟

فقال: يجد له؛ لأن الله قد أمر بحد القاذف المحصن، والأب القاذف لابنه فهو من الذين أمر الله بحدهم؛ لأنه قد اجترم جرمهم ^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا قذف الرجل ابنه - وفي رواية داود عنه - وإذا قذف الرجل أم ابنه، حد كما أمر الله سبحانه، ولم يكن العفو في ذلك إلى ابنه ولا إلى غيره؛ لقوله - عز وجل - : ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَنْتَهِ شَهَادَةٍ فَاتَّخِذُوا مِنْهُنَّ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] وقد قال غيرنا: إن العفو في القذف جائز لغير الابن ^(٢)، وهو في قولهم للابن أجوز ^(٣).

(١١٨١) مسألة: من قال لرجل: يا فاعلاً بأمة

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا قال رجل لرجل: يا فاعلاً بأمة، فعليه ما على القاذف ^(٤).

(١) الأحكام: ٢٣٩/٢، وهو بلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ١٨٦/٦، كتاب الحدود، مسألة

رقم (٢٥١١)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد القاذف.

(٢) الأحكام: ٢٣٨/٢.

(٣) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد القاذف.

(٤) الجامع الكافي: ١٨٧/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥١٤).

(٥) الجامع الكافي: ١٩٦/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٢٩)، أمالي الإمام أحمد بن

عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد القاذف، الأحكام: ٢٤٠/٢.

قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢٤٠/٢، (والمستخب) ٤١٩: «فهو من أكبر

القذف، يجد له واستدل عليه السلام بكلام جده الإمام القاسم بن إبراهيم - عليهما السلام - .

(١١٨٢) مسألة: إذا عفا المقتول عن القاتل، هل يسقط عنه الحد؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا قذف رجل رجلاً فعليه الحد، ولم يكن للمقذوف أن يعفو عن ذلك ^(١) لقول الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَنْعَةِ شَهَادَةٍ فَاتَّبَعُوهُنَّ فَثَمَنِيْنَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] وقد قال غيرنا: إن العفو في القذف جائز ^(٢).

قال أبو عبد الله العلوي: فمعنى قول القاسم عليه السلام أن حد القذف من حقوق الله لا يسقط بالعفو ^(٣).

(١١٨٣) مسألة: قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ)

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤]؟

فقال: يزمون يقذفون المحصنات بأن ينسبوا إليهن، الفاحشة التي لا تكون منهن، فأخبر الله سبحانه أن من قال فيهن، رماً لهن وكذباً عليهن، ثم لم يأت بشهود أربعة، وجب عليه الحد ثمانين جلدة، وسقطت منه العدالة، ولم تجز له شهادة، إلا أن يحدث له توبة ^(٤).

(١١٨٤) مسألة: من قذف زوجته برجل سماه

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم عليه السلام إذا قذف الرجل زوجته برجل سماه، ولاعن، فعليه الحد للرجل ^(٥).

(١) يعني بعد أن ثبت عند الحاكم.

(٢) الجامع الكافي: ١٩٨/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٣٣).

(٣) الجامع الكافي: ١٩٨/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٣٣).

(٤) مجموع كتب وسائل الإمام القاسم: ٦١٩/٢ رقم (١٩٨).

(٥) الجامع الكافي: ١٩٨/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٣٤).

باب حد شارب الخمر والمسكر

(١١٨٥) مسألة: **تحریم المسكر ووجوب الحد**

قال الإمام القاسم عليه السلام: أجمع آل رسول الله ﷺ على تحريم المسكر ^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ويجب الحد على شارب الخمر في قليلها كوجوبه في كثيرها، سواء أسكر منها أم لم يسكر ^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: حدثني أبو بكر بن أبي أويس، عن حسين بن عبد الله بن ضميرة، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كان يجلد فيما أسكر قليله كما يجلد فيما أسكر كثيره ^(٣).

(١١٨٦) مسألة: **حد شارب الخمر**

قال الإمام القاسم عليه السلام: أخبرني رجل ثقة، عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه، عن علي -صلى الله عليه- أنه قال: لا أجد أحداً شرب خمرأ ولا نبيلأ مسكراً إلا جلده ثمانين ^(٤).

قال في التحرير: ومن شرب الخمر، أو شرب من المسكر قليلاً أو كثيراً فعليه الحد، وحده ثمانون جلدة، مثل حد القاذف، ويحد إذا شم فيه

(١) الجامع الكافي: ٢٠٣/٦، كتاب الحدود، باب حد شارب الخمر والمسكر.

(٢) الجامع الكافي: ٢٠٣/٦، كتاب الحدود، باب حد شارب الخمر والمسكر.

(٣) الأحكام: ٢٦٦/٢، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب تحريم المسكر، باب ما جاء في تحريم المسكر.

(٤) الجامع الكافي: ٢٠٦/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٤٥)، الأحكام: ٢٦٦/٢.

كتاب الحدود ————— فقه الإمام القاسم عليه السلام

رائحتها من نكهته وتيقن ذلك، وحد السكران أن يخلط في كلامه تخليطاً
ينافي كلام من لم يشرب، على أصل القاسم رحمته ^(١).

(١١٨٧) مسألة: تكفير الحد للثائب

قال الإمام القاسم رحمته: ومن أقيم عليه الحد فهو كفارة له إذا تاب ^(٢).

(١١٨٨) مسألة: في الصلاة على صاحب الكبيرة والمرجوم بالبيئة

قال الإمام القاسم رحمته: ومن أتى كبيرة توجب النار لم يُصلِّ عليه إن كان
غير تائب؛ لأنه ملعون، وأما المرجوم بالبيئة فمتهم من قال: يصلى عليه،
ومنهم من قال: لا يصلى عليه؛ لأن الصلاة تَرَحُّمٌ واستغفار ^(٣).

(١) التحرير: ٦٨٨.

(٢) الجامع الكافي: ٢٠٩/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٤٨).

(٣) الجامع الكافي: ٢٠٩/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٤٨)، الأحكام: ١/١٣٧،
أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الجنائز، باب في الصلاة على المرجوم
والفريق وغسلهما.

باب حد السارق

(١١٨٩) مسألة: أقل ما يجب فيه القطع

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يقطع السارق في أقل من عشرة دراهم، أو فيما قيمته من المتاع عشرة دراهم إذا أخرجه من الخزانة^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وقد روي عن النبي ﷺ أنه قطع في مجن قيمته ربع دينار^(٢) وهو قول أهل المدينة، وقد ذكر - أيضاً - أن قيمة المجن على عهد رسول الله ﷺ كانت عشرة دراهم^(٣).

(١١٩٠) مسألة: الإقرار الذي يجب به القطع

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن السارق كم مرة يردد؟

فقال: إذا أقر السارق قطع، وقد ذكر عن علي - صلى الله عليه - أنه ردد مرتين^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٢١٢/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (١٥٤٩)، وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ٢٤٩/٢.

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٢٤٨/٢، وقال عليه السلام: فوالخزانة فهو بيت الرجل ومراحه ومريده المحصن عليه.

(٢) سنن أبي داود: ٥٤١/٢، عن ابن عباس.

(٣) الجامع الكافي: ٢١٣/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٤٩).

وروي نحو ذلك عن ابن عباس في سنن أبي داود: ٥٤١/٢.

وقال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام: ٢٤٨/٢: روي لنا عن رسول الله ﷺ أنه قطع في مجن قيمته عشرة دراهم.

(٤) الجامع الكافي: ٢١٧/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٥١)، الأحكام: ٢٥٣/٢، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في السرقة ومن أين يقطع السارق.

(١٩١) مسألة: رجوع السارق عن إقراره

قال الإمام القاسم رحمته: والسارق إذا أقر كذلك قطع إلا أن يرجع عن ذلك، وينكر فيدراً عنه الحد برجوعه عن إقراره الأول^(١).

(١٩٢) مسألة: الموضع الذي يقطع منه السارق

قال الإمام القاسم رحمته: تقطع يد السارق من كوعه^(٢).

(١٩٣) مسألة: في السارق يؤمر بقطع يمينه فيخرج يساره فتقطع

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا أمر بقطع يمين السارق فأخرج يساره وقُطعت اكتفي بقطعها، ولم تقطع يمينه؛ لأن الله تعالى لم يسم في القطع يميناً ولا شمالاً^(٣)، وقد ذكر عن علي -صلى الله عليه- أنه أمر بقطع يمين السارق فأخرج يساره فُقطعت، فقال: قد مضى الحد في قطعه بما مضى^(٤).

(١) الأحكام: ٢٥٣/٢، وهو بلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ٢١٧/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٥١)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في السرقة ومن أين يقطع السارق.
(٢) أي من المفصل.

الجامع الكافي: ٢٢٠/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٥٤)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في السرقة ومن أين يقطع السارق، الأحكام: ٢٤٩/٢.

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام) ٢٤٩/٢، و(المنتخب) ٤٠٥.

(٣) الأحكام: ٢٥٩/٢، بلفظ مقارب.

(٤) الجامع الكافي: ٢٢٩/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٦٧)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في السرقة ومن أين يقطع السارق.

(١١٩٤) مسألة: إذا كان في اللصوص صبي هل عليه القطع؟

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم إذا كان في اللصوص صبي، فلا قطع على الصبي، ويقام الحد على الباقي؛ لأن هذا قول القاسم في القاتلين إذا كان فيهم صبي^(١).

(١١٩٥) مسألة: في السارق يؤخذ قبل أن يخرج من العز

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن السارق يؤخذ قبل أن يخرج بالسرقة من حرزها، هل عليه قطع؟

فقال: لا قطع عليه إلا أن يخرج بسرقة من حرزها، فإن أخذ قبل خروجه بها من حرزها فلا قطع عليه فيها^(٢).

(١١٩٦) مسألة: في المختلس

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا قطع في الخلصة، وكذلك ذكر عن علي^(٣) - صلى الله عليه -^(٤).

وفي رواية داود عن القاسم: لا قطع في خلصة معلنة. ومعنى السرقة غير معنى الخلصة؛ لأن الخلصة مجاهرة، والسرقة مخاتلة^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٢٣١/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٧٠).

(٢) الأحكام: ٢٥١/٢، وهو بلفظ مغارب في: الجامع الكافي: ٢٣٢/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٧٢)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في السرقة ومن أين يقطع السارق.

(٣) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٠، برقم (٥٠٦). وذكر نحو ذلك عن زيد بن ثابت في الموطأ: ٨٤٠/٢، والحسن وعمر في مصنف ابن أبي شيبة: ٥٣٧/٦.

(٤) الجامع الكافي: ٢٣٩/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٨٤)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في السرقة ومن أين يقطع السارق.

(٥) الجامع الكافي: ٢٣٩/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٨٤). قال الإمام الهادي عليه السلام في (الأحكام): ٢٥٨/٢: «لو أن مختلساً اختلس ثوب =

(١١٩٧) مسألة: قطع النباش

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن النباش يوجد معه كفن الميت؟

فقال: تقطع يده إذا خرج به من القبر^(١)، والقبر فهو حرز الميت^(٢).

(١١٩٨) مسألة: فيمن سرق صبيّاً حرّاً

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا سرق رجل صبيّاً حرّاً من حرز، فعليه القطع^(٣).

(١١٩٩) مسألة: فيمن سرق دابة أو بقرة أو ثمرة أو زرعاً

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل سرق دابة، أو بقرة، أو ثمرة، أو زرعاً؟

رجل من منكبه أو غير ذلك من بدنه، لم يكن عليه في ذلك قطع، ووجب على الإمام إحسان أدبه، والتكفل له عن العودة إلى ما كان فيه من فعله، وكذلك من سرق سرجاً على ظهر دابة في الطريق، أو قطع ركاباً، أو سل سيفاً من صاحبه وهو مجيز به في طريقه، لم يكن عليه في ذلك قطع، وكان عليه في أدب وتعزير.

(١) أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في السرقة ومن أين يقطع السارق، وهو بلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ٦/٢٤٣، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٨٧)، وفيه زيادة: إذا كانت قيمته عشرة دراهم فصاعداً.

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/٢٥٨، وروى عليه السلام عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: «النباش بمنزلة السارق وهو أعظمهما جرماً». (٢) الأحكام: ٢/٢٥٨.

(٣) الجامع الكافي: ٦/٢٤٨، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٩٥)، وهو بلفظ مقارب في أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في السرقة ومن أين يقطع السارق.

فقال: لا قطع في شيء من ذلك إلا أن يسرقه من جرين عظور عليه، أو مراح، أو حرز، فقد ذكر عن النبي ﷺ ورواه رافع بن خديج أنه قال: **«لا قطع في ثمر ولا كثر»** والكثر فهو الجُمَار^(١).

(١٢٠٠) **مسألة:** فيمن سرق خمرًا، أو طنبورًا، أو عودًا، أو ما حرم الله على العباد ملكه

قال الإمام القاسم ﷺ: وإذا سرق المسلم من ذمي خمرًا، أو طنبورًا، أو عودًا، أو شيئًا مما حرم الله على العباد ملكه، فإن فيه من التنكيل والتعزير ما يرى الإمام^(٢)، وفي رواية داود عنه: ولا قطع عليه^(٣).

(١) الأحكام: ٢٥٧/٢، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في السرقة ومن أين يقطع السارق، وهو بلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ٢٤٦/٦، ٢٤٩، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٩٤)، (٢٥٩٦).

قال الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في الأحكام ٢٧٥/٢: والكثر فهو الجمار الذي يؤخذ من رأس النخلة.

(٢) أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في السرقة ومن أين يقطع السارق.

(٣) الجامع الكافي: ٢٥٢/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٩٨).

قال الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في (الأحكام) ٢٥٤-٢٥٥: «إن سرق مسلم من ذمي خمرًا من حرز في بلد يجوز لأهل الامة سكناه والمقام فيه وتبني فيه الكنائس، قطع إذا سرق ما يساوي عشرة دراهم، فإن سرق ذلك من الذمي في مصر من أمصار المسلمين الذي لا يجوز لهم تسكنه ولا إحداث الكنائس فيه لم يقطع ذلك بمجرد له، لأنه ليس له بمنزل، ولا يجوز له فيه المقام، لأن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله بيته أمرنا بإخراج أهل الامة من جزائر المسلمين، وجزائر المسلمين فهي مدنهم التي مدنوها وابتدعوها، لينتهي أن يكون لهم قرى على حدة يأوون إليها ويسكنون فيها مثل الحيرة، أو مثل غيرها، فإذا سرق المسلم الخمر منه في الحيرة أو في غيرها من قراهم المعتزلين فيها التي يجوز إظهار أديانهم فيها قطع، وإن سرقه في مدينة من مدن الإسلام لم يقطع، لأنه ليس للذمي أن يدخل مدن الإسلام الخمر ولا يقره فيها».

(١٢٠١) مسألة: فيمن سرق مصحفًا

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم عليه السلام أن على سارق المصحف القطع إن بلغت قيمته ما يقطع في مثله؛ لأنه أجاز بيع المصحف وشراؤه ^(١).

باب أحكام المحاربين

قال الإمام القاسم عليه السلام: والمحارب الذي يتعرض للطريق إن أخاف السبيل طلب حتى ينفي، فإن ظفر به عزّر بقدر ما يرى الإمام، فكان ذلك نكالا وزجرا، وإن ظفر به وقد أخذ من المال ما يجب فيه القطع، قطع، وإن ظفر به وقد قتل قُتل ^(٢).

(١٢٠٢) مسألة: كيف ينفي المحارب

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المُحارب كيف ينفي؟

فقال: ينفي من بلد إلى بلد ^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٢٥٣/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٥٩٩).

(٢) الجامع الكافي: ٢٥٩/٦، كتاب الحدود، باب أحكام المحاربين الذين يعملون السلاح ويغيثون المسلمين، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد الساحر والديوث، وهو يلقظ مقارب في: التحرير: ٦٩٨.

(٣) الأحكام: ٢٦٣/٢.

باب في المرتد والزنديق

(١٢٠٣) مسألة: في حد المرتد

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المرتد كيف يصنع به؟

فقال: المرتد يقتل إن أقام على رده، ولا يخرج من القتل غير توبته ^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: لا يقتل المرتد ^(٢).

(١٢٠٤) مسألة: في حد الزنديق

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الزنادقة: ما حدهم؟

فقال: الزنادقة إن لم يتوبوا قتلوا، وإن تابوا لم يقتلوا ^(٣)، وقد قال مالك بن أنس [وأهل المدينة] ^(٤): يقتل الزنديق ولا يستأب ^(٥).

(١) الأحكام: ٢٤٧/٢، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد الساحر والديوث، ويلفظ مقارب في الجامع الكافي: ٢٦٨/٦، كتاب الحدود، باب في المرتد والزنديق.

وقال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢٤٧/٢: «لا يقتل زنديق ولا مرتد إلا من بعد الاستابة، فإن تابوا خلّوا سبلهم، وإن لم يتوبوا من كفرهم، ضربت رقابهم، ولا أحب أن يقتلوا هم ولا غيرهم من المستأب حتى يستأبوا ثلاث مرأت في ثلاثة أيام كل يوم مرة، ثم يقتلوا في اليوم الثالث إذا أبوا التوبة والإيمان، وأقاموا على الكفر والعصيان».

(٢) الجامع الكافي: ٢٧١/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٦١٥).

(٣) الأحكام: ٢٤٧/٢.

(٤) ما بين المعكولين من الجامع الكافي.

(٥) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد الساحر والديوث، وهو بلفظ مقارب في الجامع الكافي: ٢٦٨/٦، كتاب الحدود، باب في المرتد والزنديق.

(١٢٠٥) مسألة: في حد الساحر

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الساحر ما حده؟

فقال: حده أن يقتل من بعد الاستتابة إن لم يتب، وإن تاب لم يقتل. وقد قال مالك بن أنس وأهل المدينة: يقتل ولا يستتاب^(١)، وليس ذلك عندنا بقول^(٢).

(١٢٠٦) مسألة: من وجب عليه حد من الحدود وليس إمام يعده، كيف يصنع؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن وجب عليه حد من حدود الله، وليس به إمام يحده كيف يصنع؟

فقال: يتوب إلى الله فيما بينه وبينه، ومن تاب إلى الله من ذلك كان مجزياً له إن شاء الله، لأن رسول الله ﷺ ذكر عنه أنه قال: «من أتى شيئاً من هذه القاذورة فيستر بستر الله، ولتب منها إلى الله»^(٣).

(١) أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب حد الساحر والديوث،

الجامع الكافي: ٢٧٧/٦، كتاب الحدود، مسألة رقم (٢٦٢١).

(٢) الأحكام: ٢٤٧/٢.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٦٣٥-٦٣٦ رقم (٢٤٧).

كتاب الديات

كتاب الدييات

(١٢٠٧) مسألة: موجبات القتل

قال الإمام القاسم عليه السلام: والقتل يجب على عشرة أصناف من الناس: قتل أهل الشرك من بعد دعائهم والإعذار إليهم، وقتل المرتد عن الإسلام، وقتل سحرة المسلمين، وقتل الزنادقة، وقتل الديوث — وهذا كله يؤله الإمام بعد الاستتابة — وقتل الفئة الباغية، وقتل المحاريين، وقاتل المؤمن عمداً، وقتل من سب رسول الله ﷺ، والعاشر: قتل الزاني بعد إحصان. فأما من قتل مؤمناً متعمداً فأمره إلى أولياء المقتول، إن شاءوا قتلوه وإن شاءوا أخذوا الدية.

والدية ألف مثقال، أو عشرة آلاف درهم، أو مائة من الإبل، أو مئتان من البقر، أو ألف شاة، وتؤخذ في ثلاث سنين، في كل سنة ثلثها، سواء كانت الدية في النفس أو ما دونها^(١).

(١٢٠٨) مسألة: قوله تعالى: (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ)

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن [قوله تعالى]: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِماً إِلَّا خَطْئاً﴾ [النساء: ٩٢]؟

فقال: يقول سبحانه: أن يقتله إلا زلة وغلطاً، فأما وهو يثبت مؤمناً،

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٦٨-٦٩.

ويعرفه بالله موقناً، فليس له أن يقتله وإن قتله أيضاً خطأً، وكان في إيمانه بالله ممترياً، إذ كان من قوم عدو للمؤمنين، ولم يكن عند من قتله من المعاهدين، كان عليه فيه تحرير رقبة مؤمنة، ولم يكن عليه ما كان عليه في الأول من الدية، وإن كان من قوم بينهم وبين المؤمنين ميثاق والميثاق هو الذمة والمواذعة والهدنة، كان على قاتله فيه تحرير رقبة مؤمنة، وإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فأى ذلك فعل فهو من الله عليه توبة، ومعنى توبة الله عليه من الله عائدة ورحمة، ولا يُقتل - رحمك الله - ملئى بمعاهد ولا ذمى، وإن كان الملى قتله عمداً، إلا أن يكون بقتله في أرضه مفسداً، فيقتل إن رأى ذلك الإمام بفساده، وتمرده في أرض الله وعناده، لقول الله سبحانه: ﴿وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِفَتْورَتِمْ أَنْفُسُكُمْ فَمَنْ قَتَلُهَا فَذَلِكَ كُفْرًا وَلَهُ أَجْرٌ كُفْرًا﴾ [البقرة: ٢١٧]، فأحل الله سبحانه من قتل الأنفس بالفساد، ما أحل من قتلها بالقصاص بين العباد^(١).

(١٢٠٩) مسألة: في المحاربة لله ولرسوله والسعي بالفساد والأرض

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المحاربة لله ولرسوله والسعي بالفساد في الأرض؟

فقال: معنى ما ذكر الله في الآية من المحاربة والفساد، وما أمر به فيه من التقتيل والصلب والقطع أو النفس من البلاد، فهو الإجلاب والجيئة والذهاب، والاستدعاء على الحق والمحقين، والمخالفة على الأرياب المتقين، والتحيل والحشد للمبطلين إليهم، والقول بالزور والبهتان عليهم، في سفك دمائهم، والتماس ضرائهم، ومجاهدة أولياء الله فيهم بالمحاربة، وإجماعهم عليهم بالأذى والمناسبة، فمن بلغ هذا من المبطلين وصار إليه،

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٨٣/٢ رقم (٩٨).

كان حكم الله جل ثناؤه عليه، وجزاؤه على ما هو من ذلك فيه، أن يقتل أو يصلب أو يقطع أو ينفى من الأرض والبلاد، التي سعى فيها على الله ورسوله والمحقين بما ذكره الله من الفساد.

وليس ما في أيدي هذه العامة من تفسير هذه الآية المحكمة عن ابن شهاب الزهري وأضرابه، ولا من كان من لفيقه وأصحابه، الذين كانوا لا يعدلون بطاعة بني أمية، وما أشركوهم فيه من دنياهم الدنية، فلم ينالوا مع ما سلم لهم منها، ما حاطوا به ودفعوا به عنها، من تلبيس لتنزيل، أو تحريف لتأويل، وابن شهاب لما كان كثرة وفادته إليهم معروف، وبما كان له من كثرة الضياع وكثرة الغلة بهم موصوف^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن [قوله تعالى]: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ما تأويلها؟

فقال: وتأويلها - استمتع الله بك وبنعمته عندك - هو تنزيلها، وذلك أن من حكم بأحكام التنزيل بخلاف حكمه، فهو غير شك من الكافرين به، لأن من أحل ما حرم الله أو حرم ما أحل الله بعد الإحاطة بعلمه، فهو من الكافرين بالله في حكمه، لأنه منكر من حكم الله فيه لما أنكر، ومن أنكر من أحكام الله [وأنزله حكماً فقد كفر، والله أحكام هي ليس في تنزيل، في تحريم من الله وتحليل، ولكنها من أحكام التأويل، حكم بتنفيذها والحكم بها، فمن لم ينفذها ويقم إذا أمكنه تنفيذها، فهو من الظالمين، وفي تعطيلها من الفاسقين^(٢).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٨٤ / ٢ رقم (٩٩).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٨٥ / ٢ رقم (٩٩).

باب فيما يوجب الدية أو بعضها وفيما يوجب الحكومة

(١٢١٠) مسألة: دية العيينين واليدين والرجلين

قال الإمام القاسم عليه السلام: في العيينين الدية، وفي كل واحدٍ منهما نصف الدية^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وفي كل زوج من الإنسان: عينين، أو يدين، أو رجلين، ففيهما الدية، وفي كل فرد من ذلك نصف الدية^(٢).

(١٢١١) مسألة: دية عين الأعور

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن عين الأعور تفقاً؟

فقال: ذكر عن علي -صلى الله عليه- أنه قال: فيها الدية كاملة إن شاءوا^(٣). وقال بعض الناس^(٤): فيها نصف الدية^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٢٩٣/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٣٥).

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/٢٨٩.

(٢) الجامع الكافي: ٢٩٤/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٣٥)، الأحكام: ٢/٢٩٥.

أما الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

(٣) وهو قول عمر، وعثمان، وابن عمر، وابن المسيب، انظر: مصنف ابن أبي شيبة:

٣٠٨/٦، مصنف عبد الرزاق: ٣٣١/٩.

(٤) في أمالي الإمام أحمد بن حنبل: وقال بعضهم.

(٥) الجامع الكافي: ٢٩٤/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٣٦)، أمالي الإمام أحمد بن

حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

قال البيهقي في سننه: ١٦٣/١٢: قال الشافعي -رحمه الله-: «لا يجوز أن يقال: في عين

الأعور الدية، وإنما قضى رسول الله ﷺ في العين بثلثين، وهي نصف دية، وعين

الأعور لا تملأ أن تكون حياً».

(١٢١٢) مسألة: في العين القائمة إذا نغصت

قال الإمام القاسم عليه السلام: وفي العين القائمة إذا نغصت حكومة، بقدر ما يبين فيها من النقص والشين ^(١).

(١٢١٣) مسألة: دية اللسان

قال الإمام القاسم عليه السلام: وفي اللسان الدية ^(٢).

(١٢١٤) مسألة: في لسان الأخرس

قال الإمام القاسم عليه السلام: وفي لسان الأخرس إذا قُطع كله أو بعضه حكومة، وليس فيه شيء معلوم ^(٣).

(١٢١٥) مسألة: دية الأسنان

قال الإمام القاسم عليه السلام: في السن إذا سقطت أو اسودت خمس من الإبل، وإن انقصمت السن فيحساب ما ذهب منها من نصف، أو ربع، أو أقل

(١) الجامع الكافي: ٢٩٥/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٣٧)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات، وهو بلفظ مقارب في الأحكام: ٢٩٥/٢.

وقال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢٩٥/٢: وفي ذلك حكومة على قدر ما أحدثت فيها، وعلى قدر ما كان عليه ذلك العضو من الهيئة والمنفعة لصاحبه، يحكم فيها الإمام بما يوفقه الله له.

(٢) الجامع الكافي: ٢٩٩/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٤٤).

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢٩٢/٢.

(٣) في أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام: وليس فيه أيضاً دية محدودة معلومة.

(٤) الجامع الكافي: ٣٠٠/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٤٥)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات، الأحكام: ٢٩٥/٢.

أو أكثر^(١)، وقد ذكر هذا - أيضاً - عن علي - صلى الله عليه - . وقد قال قوم: إن في ذلك حكومة^(٢).

(١٢١٦) مسألة: في الأمة

قال الإمام القاسم عليه السلام: وفي الأمة^(٣) ثلث الدية، وذلك مذكور عن علي^(٤) - صلى الله عليه -^(٥).

(١٢١٧) مسألة: في المنقلة

قال الإمام القاسم عليه السلام: والمنقلة: هي ما خرج منها أعظم أو عظام، وفيها خمس عشرة من الإبل، وذلك مذكور عن علي^(٦) - صلى الله عليه -^(٧).
والمنقلة تكون في الرأس والوجه^(٨).

(١) الأحكام: ٢/ ٢٩٥.

(٢) الجامع الكافي: ٦/ ٣٠٢، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٤٨)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

(٣) الأمة بالمدة ثم التشديد: هي الضربة التي تصل إلى الدماغ.

(٤) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢، برقم (٥١٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٢٧٩ وروى ذلك الزهري، عن النبي الأعظم ﷺ.

(٥) الجامع الكافي: ٦/ ٣٠٨، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٥٢)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

(٦) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢، برقم (٥١٥) مصنف عبد الرزاق: ٤/ ٥، مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٢٨١، وروى نحو ذلك عن النبي ﷺ، في كتابه إلى أهل اليمن: مشترك الحاكم: ١/ ٥٥٢، سنن البيهقي: ١٢/ ١٣٧، سنن النسائي الكبرى: ٤/ ٢٤٥.

(٧) الجامع الكافي: ٦/ ٣٠٨، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٥٢)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

(٨) الجامع الكافي: ٦/ ٣٠٩، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٥٢).

(١٢١٨) مسألة: في الموضحة

قال الإمام القاسم عليه السلام: والموضحة تكون في الوجه وفي الرأس، وهي: ما أوضح العظم حتى يبين، وفيها خمس من الإبل، وذلك مذكور عن علي - صلى الله عليه - ^(١) وقد قال بعض الناس: فيها حكومة ^(٢).

(١٢١٩) مسألة: في الجائفة

قال الإمام القاسم عليه السلام: والجائفة: ما وصل إلى الجوف من أي ناحية كان ^(٣)، وفيها ثلث الدية، وذلك مذكور عن علي ^(٤) - صلى الله عليه - ^(٥).

(١٢٢٠) مسألة: في السمحاق

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وفي السمحاق: أربع من الإبل ^(٦)، وذلك مذكور عن علي - صلى الله عليه - ^(٧). وقد قال بعض الناس: فيها حكومة ^(٨).

(١) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢، برقم (٥١٥) مصنف عبد الرزاق: ٥/٤، ٣٠٦/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٨/٦، وروي نحو ذلك عن النبي الأعظم عليه السلام، في سنن النسائي (المجتبى): ٤٢٨/٨، سنن الدارمي: ٦٣٨/٢، صحيح ابن حبان: ٥٠١/١٤، وغيرها.

(٢) الجامع الكافي: ٣٠٨/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٥٢)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

الحكومة في الجراح هي: أن يقوم المجني عليه كأنه عبد لا جنابة به، ثم يقوم وهي به قد برئت، فما نقصته الجنابة فله مثله من الدية.

(٣) في أمالي الإمام أحمد بن عيسى: كانت.

(٤) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٣٢، برقم (٥١٥)، وروي نحو ذلك عن النبي الأعظم عليه السلام.

(٥) في سنن النسائي (المجتبى): ٤٢٨/٨، صحيح ابن حبان: ٥٠١/١٤.

(٦) الجامع الكافي: ٣٠٩/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٥٢)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

(٧) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (المنتخب): ٣٨٥.

والسمحاق: هي التي تخلق الشعر وتسحق العظم.

(٨) مصنف عبد الرزاق: ٣١٢/٩، سنن البيهقي: ١٤٤/١٢، وهو قول الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (المنتخب): ٣٨٦.

(٩) الجامع الكافي: ٣٠٩/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٥٢).

(١٢٢١) مسألة: دية اليدين والرجلين

قال الإمام القاسم عليه السلام: وفي اليدين الدية، وفي كل واحدٍ منهما نصف الدية، وفي الرجلين الدية وفي كل واحدٍ منهما نصف الدية ^(١).

(١٢٢٢) مسألة: دية الأصابع

قال الإمام القاسم عليه السلام: وفي كل إصبع من اليد أو الرجل عشر من الإبل ^(٢).

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم إذا شلت الإصبع أو ييست من الجراحة، ففيها عشر الدية ^(٣).

(١٢٢٣) مسألة: دية الإصبع الزائدة والسن الزائدة

قال الإمام القاسم عليه السلام: في الإصبع الزائدة والسن الزائدة إذا أصيبت، حكومة ^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٣١٥/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٥٥).

(٢) الجامع الكافي: ٣١٧/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٥٦).

قال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (المتخب) ٣٨٥: «كلها سواء، في كل إصبع عشر من الإبل: حقتان، وجدعتان، وابتنا ليون، وابتنا غاخص، وابنا غاخص».

(٣) الجامع الكافي: ٣١٧/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٥٦).

قال الإمام الهادي عليه السلام إلى الحق عليه السلام في (المتخب) ٣٨٥: «إذا ضربت الأصبع فشلت. قال: حكومة شبه بالنصف من دينها».

(٤) الجامع الكافي: ٣١٨/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٥٦)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب في مسائل الديات.

(١٢٢٤) مسألة: في اليد الشلاء، والرجل الشلاء

قال الإمام القاسم رحمته: وفي اليد الشلاء والرجل الشلاء إذا أصيبت، حكومة، وليس في ذلك دية عندوة معلومة ^(١).

(١٢٢٥) مسألة: إذا ضرب رجل رجلاً فذهب عينه ولسانه، أو قطع يديه ورجليه

وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجل ضرب رجلاً فذهبت عينه ولسانه، أو قطع يديه ورجليه جميعاً؟

فقال: قد قيل: في كل شيء من ذلك دية فرداً كان أو زوجاً. وقال بعضهم: فيه كله دية واحدة ^{(٢)(٣)}.

(١٢٢٦) مسألة: دية الذكر

قال الإمام القاسم رحمته: وفي الذكر الدية ^(٤).

(١٢٢٧) مسألة: دية البيضتين

وسئل الإمام القاسم رحمته عن البيضتين؟

فقال: فيهما جميعاً الدية، وفي كل واحدة منهما نصف الدية ^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٣١٩/٦، كتاب النيات، مسألة رقم (٢٦٥٧)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب النيات، باب مسائل من النيات، الأحكام: ٢/٢٩٥ إلا أنه لم يذكر الرجل الشلاء.

(٢) في أمالي الإمام أحمد بن عيسى رحمته: لا يكون في ذلك كله أكثر من دية واحدة.

(٣) الجامع الكافي: ٣٢٢/٦، كتاب النيات، مسألة رقم (٢٦٦٠)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب النيات، باب في مسائل النيات.

(٤) الجامع الكافي: ٣٢٣/٦، كتاب النيات، مسألة رقم (٢٦٦١).

(٥) الأحكام: ٢/٢٩٥، أمالي أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب النيات، باب مسائل من النيات، ويلفظ مقارب في الجامع الكافي: ٣٢٣/٦، كتاب النيات، مسألة رقم (٢٦٦١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وقد قال بعضهم: في اليسرى منهما ثلثا الدية، وفي اليمنى ثلث الدية ^(١).

(١٢٢٨) مسألة: في فتق المثانة

قال الإمام القاسم عليه السلام: وفي فتق المثانة إن نفذ إلى الجوف ففيه ما في الجائفة، وإن لم ينفذ ففيه حكومة على قدر المضرة ^(٢).

(١٢٢٩) مسألة: دية المرأة، ودية أعضائها وجراحاتها

قال الإمام القاسم عليه السلام: ودية المرأة نصف دية الرجل، وكذلك جراحات النساء في النصف من جراحات الرجال، وذلك مذكور عن علي عليه السلام ^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وقد قال مالك وأهل المدينة: إن جراحات النساء تساوي جراحات الرجال إلى ثلث الدية، ثم ما كان بعد ذلك فعلى النصف من جراحات الرجال ^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٦/ ٣٢٣، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٦١)، أمالي الإمام أحمد بن

عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

(٢) الجامع الكافي: ٦/ ٣٢٤، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٦٣)، أمالي الإمام أحمد بن

عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/ ٢٩٦: «وأما فتق المثانة فإن كان وصل إلى جوف صاحبها فهي جافة وفيها ما في الجائفة من ثلث الدية، وإن لم يصل ففيها نظر وحكومة».

(٣) الجامع الكافي: ٦/ ٣٢٥، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٦٤).

أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٣، برقم (٥١٩): قال: «جراحة المرأة على النصف من جراحة الرجل في كل شيء لا تساوي بينهما في سن ولا جراحة، ولا موضحة، ولا غيرها».

(٤) الجامع الكافي: ٦/ ٣٢٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٦٤)، أمالي الإمام أحمد بن

عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٢/ ٢٩٦: «جراحات النساء كلها قليلها =

فهو الإمام القاسم عليه السلام ————— كتاب الديات

وفي رواية داود عن القاسم عليه السلام: وليس في قولهم ذلك شيء نلتفت إليه، ولا يصح القول فيه ^(١).

(١٢٢٠) مسألة: دية الجنين

قال الإمام القاسم عليه السلام: وفي جنين المرأة الحرة إذا أسقطته، غرة: عبد أو أمة، وذلك مذكور عن النبي ﷺ وعن علي - صلى الله عليه - ^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: والغرة تلزم للجاني في ماله إن كان أصاب المرأة عمداً، وإن كان أصابها خطأ فالغرة على العاقلة ^(٣).

(١٢٢١) مسألة: هل يجب مع الغرة كفارة؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ضرب امرأة فألقت جنيناً ميتاً؟

فقال: فيه غرة عبد أو أمة ^(٤).

وكثيرها على النصف من جراحات الرجال، لا تعاقب النساء الرجال في شيء من الجراحات على حال من الحال.

(١) الجامع الكافي: ٣٢٦/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٦٤).

(٢) البخاري: ٢١٧٢/٥، ٢٤٧٨/٦، مسلم: ١٧٦/١١، سنن النسائي (المجتبى): ٤١٧/٨، صحيح ابن حبان: ٣٨٠/١٣، وغيرها.

(٣) الجامع الكافي: ٣٣١/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٦٩)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات، الأحكام: ٢٩٧/٢.

(٤) الجامع الكافي: ٣٣١/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٦٩)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٤، برقم (٥٢١): «أنه قضى في جنين الحرة بعدد أو أمة».

(٥) الجامع الكافي: ٣٣٥/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٧٢).

(١٢٢٢) مسألة: جراحات اللواب

قال الإمام القاسم عليه السلام: وفي عين الدابة وذئبها بقدر ما نقص من ثمنها، وقد قالوا: في عين الدابة ربع ثمنها^(١).

(١٢٢٣) مسألة: في جنين البهيمة

قال الإمام القاسم عليه السلام: في جنين البهيمة حكومة على ما يقدر في مثله^(٢).

(١٢٢٤) مسألة: إذا قتل المسلم ذمياً خطأ

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن مسلم قتل ذمياً خطأ؟

فقال: إن عليه الدية والكفارة^(٣).

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم عليه السلام أن دية الذمي فيما دون النفس مثل دية المسلم^(٤).

(١٢٢٥) مسألة: دية الذمي

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن دية اليهودي والنصراني والمجوسي؟

فقال: دية اليهودي والنصراني وكل ذي عهد وميثاق ما كان في عهده

(١) الجامع الكافي: ٣٤٤ / ٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٧٩)، أمالي الإمام أحمد بن

عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

(٢) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات، وهو

بلفظ مقارب في الأحكام: ٢٩٧ / ٢.

(٣) الجامع الكافي: ٣٤٧ / ٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٨٢).

(٤) الجامع الكافي: ٣٥٠ / ٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٨٦).

وميثاقه فدية كاملة^(١)؛ [لقول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغُونَ مِنْكُمْ دِيْنََهُمْ فِدْيَةً فَلْيُؤْتُوا أُهْلِيَهُمْ﴾^(٢)، [النساء: ٩٢]، وقد قيل [عن عمر وغيره]^(٣): إن ديتهما نصف دية المسلم، وقيل^(٤): [ديتهما]^(٥) أربعة آلاف درهم، وإن دية المجوسي ثمانمائة درهم، والأمر في ذلك عندنا أن دية كل ذي عهد [وميثاق]^(٦) دية مسلم، وعلى القاتل ما أمر الله به من الكفارة من تحرير رقبة، أو صيام شهرين متتابعين إن لم يجد رقبة مؤمنة^(٧).

(١٢٣٦) مسألة: استيفاء الدية إذا كان أولياء القتل المسلم ذميين

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا كان أولياء القتل المسلم ذميين، فاستيفاء الدية إلى الإمام، وليس له أن يعفو^(٨).

-
- (١) الجامع الكافي: ٣٤٩/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٨٦).
 (٢) ما بين المعكوفين زيادة من أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام.
 (٣) ما بين المعكوفين زيادة من أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام.
 (٤) في أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام: وقد قيل.
 (٥) ما بين المعكوفين زيادة من أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام.
 (٦) ما بين المعكوفين ساقط في أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام.
 (٧) الأحكام: ٣٠٢/٢، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.
 (٨) التحرير: ٧١٠.

باب تحديد الدية وكيفية أخذها

قال الإمام القاسم رحمته: الدية من الإبل مائة بدنة كما ذُكر في الآثار من أسنانها^(١)، ومن البقر مائتا بقرة، ومن الغنم ألفا شاة، ومن الدنانير ألف دينار، ومن الدراهم اثنا عشر ألف درهم، في قول أهل الحديث، وقد قال غيرهم: يقدر ذلك على قدر الأثمان^(٢).

وقال الإمام القاسم رحمته: [الأصل في الدية الإبل]^(٣)، وما عداها صلح^(٤).

(١٢٣٧) مسألة: أسنان الإبل في دية الخطأ

قال الإمام القاسم رحمته: في دية الخطأ: ذكر عن علي -صلى الله عليه- أن دية الخطأ أربع: ربيع جذاع، وربع حقائق، وربع بنات لبون، وربع بنات مخاض^(٥).

(١) لعله يريد من أعمارها كالجلدة والحقة وابنة اللبون... إلخ.

(٢) الجامع الكافي: ٣٥٣/٦، كتاب الديات، باب تحديد الدية وكيفية أخذها، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

قال الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٢٨٩/٢: «إذا قتل الرجل المسلم ففيه الدية كاملة، والدية فمئة من الإبل في أصحاب الإبل، وألفا شاة في أهل الشام، ومائتا بقرة في أهل البقر، وألف دينار في أصحاب الدنانير، وعشرة آلاف درهم في أصحاب الدراهم».

(٣) ما بين المعكوفين في التجريد: الدية في الإبل.

(٤) الجامع الكافي: ٣٥٣/٦، كتاب الديات، باب تحديد الدية وكيفية أخذها، التجريد: ٣٧٢، كتاب الديات، مسألة رقم (١٥٣٨).

(٥) الجامع الكافي: ٣٥٥/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٨٧)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: ٢٧٣/٦، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي الأعظم ﷺ: «دية الخطأ أخماس: عشرون حقة، وعشرون جلدة، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنو لبون، وعشرون بنات مخاض».

(١٢٢٨) مسألة: أسنان الإبل في دية شبه العمد

وسئل الإمام القاسم عليه السلام في دية الخطأ، وشبه العمد؟

فقال: ليس بين العمد والخطأ منزلة، إنما القتل كله خطأ أو عمد، وفي ذلك ما جعل الله فيه من دية أو قود، وقد قال غيرنا: إن شبه العمد منزلة ليست بالعمد ولا الخطأ، الدية فيها مغلظة، وقد قيل عن علي -صلى الله عليه-: إن شبه العمد ما كان بالعصا والقذفة بالحجر العظيم^(١)، [وليس ذلك يصح عنه عندنا]^(٢).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن دية شبه العمد؟

فقال: ذكر عن علي -صلى الله عليه- أنه كان يقول - في شبه العمد - : أن الدية مغلظة فيه اثلاثاً: ثلاث وثلاثون حقة، وثلاث وثلاثون جلدعة ليس فيها ذكر، إناث كلها، وأربع وثلاثون ما بين ثنية إلى بازل عامها، كلها خلفه^(٣).

(١) بلفظ مقارب في مصنف ابن أبي شيبة: ٢٧٥/٦.

(٢) الجامع الكافي: ٣٥٦/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٨٨)، الأحكام: ٢/٢٩٤، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات. وما بين المعكوفين زيادة من الأحكام.

(٣) الجامع الكافي: ٣٥٧/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٨٨).

لفظ ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: ٢٨٤/٩: عن إبراهيم، قال: قال علي: «في شبه العمد ثلاث وثلاثون حقة، وثلاث وثلاثون جلدعة، وأربع وثلاثون ما بين ثنية إلى بازل عامها، كلها خلفه».

باب فيما يلزم العاقلة ومقدار ما يجب عليهم

(١٢٣٩) مسألة: عقل العمد والخطأ والجراحات

قال الإمام القاسم عليه السلام: عقل العمد على الجاني، وعقل الخطأ على العاقلة ^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن عقل الجراحات؟

فقال: إن كانت عمدًا فعلى الجاني، وإن كانت خطأ فعلى العاقلة ^(٢).

(١٢٤٠) مسألة: هل يلزم على قاتل الخطأ من الدية شيء؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: هل يقسم على قاتل الخطأ من الدية شيء؟

فقال: قد قال بعضهم: لا دية عليه مع عاقلته ^(٣)، وقال بعضهم: يلزمه من الغرض في ذلك ما يلزمهم ^(٤).

(١٢٤١) مسألة: جناية الصبي، والمجنون

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا جنى الصبي والمجنون في حال جنونه على

رجل فقتله أو جرحه، لم يقتص له منه، وجنابتهما كلها خطأ ^(٥) ودية جنابتهما على عاقلتهما، وخطأهما وعمدهما سواء ^(٦).

(١) الجامع الكافي: ٣٦٢/٦، كتاب الديات، باب فيما يلزم العاقلة ومقدار ما يجب عليهم.

(٢) الجامع الكافي: ٣٦٢/٦، كتاب الديات، باب فيما يلزم العاقلة ومقدار ما يجب عليهم.

(٣) يقصد: لا شيء عليه من الدية. إنما هي على العاقلة.

(٤) الجامع الكافي: ٣٦٥/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٩٣).

(٥) وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٧٠/١٠: عن علي عليه السلام قال: «عمد الصبي والمجنون خطأ». وفيه - أيضاً - عن الزهري قال: مضت السنة أن عمد الصبي والمجنون خطأ، قال معمر: وقاله قتادة - أيضاً -

(٦) الجامع الكافي: ٣٦٩/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٩٨)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب في مسائل الديات، وفي الأحكام: ٢٩٦/٢ ولم يذكر فيه جناية المجنون، وفي التجريد: ٣٧٦، كتاب الديات، مسألة رقم (١٥٥٦) ولم يذكر فيه جناية الصبي.

(١٢٤٢) مسألة: فيمن قتل ابنه أو أباه، أو أمه أو ذا محرم خطأ

وسئل الإمام القاسم رحمته: عن رجل قتل ابنه؟

فقال: لا يقتل والد بولده، ولا سيد بعبيده، إلا أن يكون قتله ظلماً،
وفساداً في الأرض واعتداء، فيفعل في ذلك إمام المسلمين ما يرى، وأي
ابن قتل أباه، فعلى الإمام في ذلك النظر بما يراه ^(١).

وسئل الإمام القاسم رحمته عن الرجل يقتل أباه، أو أمه أو ذا محرم خطأ،
على من الدية؟

فقال: الدية على عاقلته، ولا يرث القاتل المقتول، عمداً كان القتل
أو خطأ شيئاً من دية ^(٢).

وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجل قتل ابنه، أو أباه، أو قتل وارثه؟

فقال: لا يرث أحدٌ من قتله، ولا يرث بينه وبينه، وكذلك جاء عن
علي رحمته ^(٣).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٤٦/٢ رقم (٢٧٨).

(٢) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب في مسائل الديات،
الجامع الكافي: ٣٧١/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٠٣).

(٣) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب في مسائل الديات.

باب القسامة

(١٢٤٣) مسألة: في القسامة كيف هي؟ وكيف يستحلفون؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن القسامة كيف هي؟ وكيف يستحلفون؟

فقال: القسامة في الدم على المدعى عليهم فإن أقسموا برأوا أنفسهم مما ادعى من الدم قبلهم، ولا يقتل أحد بالقسامة كما يقول أهل المدينة، وهذا فلا اختلاف فيه عند آل رسول الله ﷺ، [ولا يقسم المدعون كما يقول أهل المدينة]^(١) ولا يستحق المدعى بالقسم درهماً^(٢) فكيف يستحق^(٣) به دعماً، ويستحلف المدعى عليهم خمسين ميئاً بالله ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلاً^(٤).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: إن وجد بدن قتيلاً أو أكثر البدن أو نصف البدن مع الرأس في قرية أو قبيلة، ففيه القسامة، فإن وجد جنين لم تحجب، إلا أن يكون تاماً وبه أثر الجراحة^(٥).

(١٢٤٤) مسألة: فيمن أخرج من حده شيئاً إلى الطريق، أو حفر فيه بئراً ففئت به

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا أخرج رجل من حده شيئاً إلى طريق المسلمين، أو حفر فيه بئراً فعنت عانت^(١)، لزمه غرم ما أصيب به من

(١) ما بين المكوفين زيادة من أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام.

(٢) في أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام: ولا يستحقون بالقسم إذا لم تكن بينة درهماً.

(٣) في أمالي الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام: يستحقون.

(٤) الأحكام: ٣١١/٢، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب في مسائل الديات، وهو بلفظ مقارب في: الجامع الكافي: ٦/٣٧٥، كتاب الديات، باب القسامة.

(٥) التحرير: ٧٢٧.

(٦) كلمة (عانت) اسم فاعل، فقد يقال: إنه أعنت نفسه ما دام عانتاً. والواقع أنه هنا معنوت بوقوع العنت عليه، فكأنه أطلق عليه اسم الفاعل باعتبار ما سيصير إليه.

الضرر في نفسٍ أو مال^(١)، فقد قيل عن النبي ﷺ «أن البثر جبار، والبهيمة جَبَّار»^(٢) أي ليس فيهما شيء، وذلك أن يصيبا ما أصابا وهما في حدود أهلهما وفي مكان لا ضرر فيه على أحد^(٣).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المعدن، والفحل، والمهر يتبع أمه فيصيب؟
فقال: والمعدن - أيضاً - وما أصيب فيه، فقد جاء في البثر والبهيمة من أنه جبار^(٤).

(١٢٤٥) مسألة: فيمن أوقف دابة في الطريق، أو أركضها^(٥) قُتِنَتْ بها

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا أوقف رجل دابة^(٦) في طريق المسلمين، أو في موقفهم، أو سلك بها في ذلك فصدمت إنساناً فصاحبها ضامن لما أصابت، في قول علي عليه السلام^(٧).

(١) الأحكام: ٣٠٢/٢، بدون ذكر حفر البثر.
(٢) وهو في (المجموع الفقهي والحديثي) ٢٣٤ برقم (٥٢٧) بلفظ: «المعدن جبار، والبثر جبار، والدابة المتفلة جبار، والرجل جبار». وهو في مسند أحمد: ٤٥٥/٢، وسنن النسائي (النجاشي): ٤٨/٥ بلفظ: «البثر جبار، والمعدن جبار، والمجماء جبار، وفي الركاك الخمس».
(٣) الجامع الكافي: ٣٨٩/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٢١)، وهو بلفظ مقارب وبدون ذكر حفر البثر في أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

(٤) الجامع الكافي: ٣٨٩/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٢١).

(٥) أركضها: أي أطلقها.

(٦) لعله: دابته، حتى يكون هذا الرجل صاحبها الذي قال فيما بعد إنه يضمن.

(٧) الجامع الكافي: ٣٩٣/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٢٣)، وباختلاف يسير في بعض ألفاظه في أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب في مسائل الديات. وأخرج الدارقطني في سننه: ١٧٩/٣ عن الشعبي، عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «من أوقف دابة في سبيل من سبل المسلمين، أو في سوق من أسواقهم فاوطأت بهد أو رجل فهو ضامن».

(١٢٤٦) مسألة: في الدابة تنفخ الرجل برجلها

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الدابة تنفخ ^(١) الرجل برجلها؟

فقال: ذكر عن علي -صلى الله عليه- أنه قال: من وقف دابة في طريق من طرق المسلمين أو في سوقٍ من أسواقهم فهو ضامن لما أصابت بيدها أو برجلها ^(٢).

(١٢٤٧) مسألة: هل يضمن صاحب الكلب جنايته؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا عقر الكلب، كانت جناية عقره على مالكه، إن كان الكلب عقاراً معروفاً بذلك، وإن لم يكن عقاراً فليس على مالكه شيء من جنايته ^(٣)، إلا أن يخرج به صاحبه في طريقٍ أو سوقٍ، فعاله فيها حال العجماء ^{(٤)(٥)}.

قال في التحرير: وكذلك إن أوقف كلباً أو سبعاً أو وضع حية

(١) نفخت الناقة: ضربت برجلها.

(٢) الأحكام: ٣٠٣/٢، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات، الجامع الكافي: ٣٩٣/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٢٣).

(٣) الأحكام: ٣١١/٢، بلفظ مقارب.

وقال الإمام المهدي عليه السلام في (الأحكام) ٣١١/٢: «وإذا الكلب فإن كان أهله قد علموا بعقره وكان المقر معروفاً به من فعله ثم تركه أهله من بعد معرفتهم به كانوا ضامنين لما أصاب من جراحه، وإن لم يكونوا علموا بذلك من كلبهم لم يلزمهم ما أحدث كلبهم، إلا أن يكونوا خرجوا به وجعلوه في شارعٍ من شوارع المسلمين، أو طريقٍ مسلوكةٍ من طرقهم، فيكونون ضامنين لما أحدث عليهم، ويكون سبيله في ذلك سبيل العجماء».

(٤) أي: فتحكم الكلب هذا كحكم الدابة العجماء في الأحوال والأوضاع المختلفة كأن تكون مربوطة أو مطلقّة، مسوقة أو مقودة... إلخ، فلا استثناء في عمله.

(٥) الجامع الكافي: ٣٩٨/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٢٧)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب في مسائل الديات.

فقه الإمام القاسم عليه السلام ————— كتاب الديات

أو عقرباً في طريق المسلمين فجنت، كان الضمان على الواقف والواضع، فإن زال الكلب أو السبع عن مكانه فجنى، أو انسابت الحية أو دبت المقرب عن مكانها إلى مكان آخر فجنتا، لم يكن على صاحبهما ضمان، على أصل القاسم ويحیی علیهما السلام^(١).

(١٢٤٨) مسألة: من أشعل ناراً في زرع له فتعدت إلى زرع غيره

قال الإمام القاسم رحمته: لو أن رجلاً أشعل النار في زرع له في أرضه، فتعدت [النار]^(٢) إلى زرع غيره [فأحرقتة، فلا ضمان عليه]^(٣).

(١٢٤٩) مسألة: إذا اصطدم فارسان فقتل كل واحد منهما الآخر

قال الإمام القاسم رحمته: إذا اصطدم فارسان فقتل كل واحد منهما صاحبه، فدية كل واحد منهما على عاقلة صاحبه، فإن مات أحدهما دون الآخر، فدية الميت على عاقلة الحي^(٤).

(١٢٥٠) مسألة: هل يضمن المتطبيب، والغائن والمداوي؟

وسئل الإمام القاسم رحمته عن المتطبيب، والغائن، والمداوي يُعْنَتُ فيما يعالج؟

فقال: قد قال بعض الناس: يضمن، ذكر عن النبي ﷺ أنه قال: «من لم

(١) التحرير: ٥٩٣/٢.

(٢) ما بين المعكولين زيادة من التحرير.

(٣) التحرير: ٥٩٤/٢، التحرير: ٣٨٢، كتاب الديات، مسألة رقم (١٥٨٥).

وما بين المعكولين في التحرير: لم يضمن.

(٤) التحرير: ٥٩٥/٢.

كتاب الدييات _____ فقه الإمام القاسم عليه السلام

يعرف بالتطبيب^(١) فأعنت ضمن^(٢). وذكر عن علي - صلى الله عليه - أنه قال: من لم يكن متطبيباً فعالج أحداً فليتبرأ مما أتى على يده فيه، وليُشهد الشهود على براءته ثم يعالج، وليجتهد، ولينصح، وليتق الله ربه فيمن يعالج^(٣).

(١٢٥١) مسألة: في الحائط المائل إذا سقط فعنت به عانت

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا سقط الحائط المائل فعنت تحته عانت فصاحبه ضامن لما أعنت، إن كان ترك الحائط بعد أن تبين له أنه مخوف، وأنه لا يؤمن سقوطه^(٤).

(١٢٥٢) مسألة: فيمن استعان صبيّاً فعنت

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا استعان رجل صبيّاً بغير إذن أوليائه فعنت، فالمستعين ضامن لما أصيب به^(٥).

-
- (١) في أمالي الإمام أحمد بن حنبل: من لم يعرف بالطب قبل ذلك.
(٢) أخرجه الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام) ٣٠٩/٢، وقال: «إذا تبرأ واجتهد ونصح فلا ضمان عليه، فإن اتهم بفش استحلف، إلا أن يكون غير بصير بالطب فيقحم في مداواة فأعنت فإنه يضمن كل ذلك».
(٣) الجامع الكافي: ٤٠٤/٦، كتاب الدييات، مسألة رقم (٢٧٣٢)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الدييات، باب في مسائل الدييات.
ورواه الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ٣٠٩/٢.
(٤) الجامع الكافي: ٤٠٦/٦، كتاب الدييات، مسألة رقم (٢٧٣٣)، الأحكام: ٣١٠/٢، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الدييات، باب في مسائل الدييات.
(٥) الجامع الكافي: ٤٠٩/٦، كتاب الدييات، مسألة رقم (٢٧٣٦)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الدييات، باب في مسائل الدييات.
وأخرج الإمام زيد بن علي رحمته، بسنده عن الإمام علي رحمته في (المجموع) ٢٠١، برقم (٣٨٢): قال: «من خرق ثوباً لغيره أو أكل طعاماً لغيره، أو كسر عوداً لغيره ضمن، ومن استعان مملوكاً لغيره، ضمن، ومن ركب دابة غير ضمن».

باب القصاص

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن آية القصاص هل يقتل فيها الحر بالعبد، وهل تجب الدية في شيء من العبد؟

وقد فصل الله فيما سألت عنه في ذلك من أمره، بقوله وعند ذكره: ﴿الْحُرُّ وَالْحَرُّ وَالْعَبْدُ وَالْعَبْدُ وَالْأَنْثَى وَالْأَنْثَى﴾ [القرة: ١٧٨]، فجعلهم في القصاص أصنافاً مختلفة شتى، وعلى ما ذكر الله من اختلافهم وشتاتهم، اختلفوا باجتماع في دياتهم، فدية العبد على قدر قيمته، والمرأة مخالفة للرجل في ديته، وهذا كله مجتمع عليه، لا أعلم أحداً يقول بخلاف فيه. واختلافهم - رحمك الله - في الديات، دليل على اختلافهم في القَوَد والجراحات، وما اختلف من ذلك فيه فليس بواحد، والخلاف فيبين بين الحر والعبد، ولا يحكم في المختلف بالاستواء، [إلا] من لا علم له بالحكم في الأشياء، ولا قود ولا قصاص بين حر وعبد، وليس أمرهما في كثير من الدين بواحد، حد العبد في الزنا وغيره ليس بمجده، والسيد في كثير أموره فليس كعبد، وكذلك المرأة في كثير أمورها فليست كالرجل، ولو كانت كهو لما كان له عليها من الفضل، ما ذكر الله سبحانه في قوله: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَى نِزَجَةٍ﴾ [القرة: ٢٢٨]، وكفى بهذا في اختلافهما بياناً وحجة^(١).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٥٧٤-٥٧٥ رقم (٨١).

(١٢٥٢) مسألة: ما يقاد من الجراحات

قال الإمام القاسم رحمته: إذا جرح رجل رجلاً جراحة يمكن أن يُقتص منها أو يعرف حدّها وقدرها في طولها وعرضها وذهابها في الجسد، أقيّد له منها، واقتص له بقدرها طولها وعرضها وذهابها في الجسد، لا يزداد على قدرها، وإن لم يكن يوقف منها على حد معلوم ولم يضبط منها الحد والتقدير، فلا قصاص فيها ولا قود، نحو: المنقّلة، والمأمومة، والجائفة، وكل ما يخاف على نفس صاحبها^(١).

(١٢٥٤) مسألة: فيمن قطع رأس ميت

قال الإمام القاسم رحمته: من قطع رأس ميت فلا شيء عليه^(٢).

(١٢٥٥) مسألة: هل عمد الصبي، والمجنون خطأ ؟

قال الإمام القاسم رحمته: وعمد الصبي والمجنون خطأ، وجنّائتهما على عواقلهما^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٦/ ٤١٤، كتاب الديات، باب القصاص، وهو بلفظ مقارب في أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب في مسائل الديات، وهو بهذا المعنى مختصر في الأحكام: ٢/ ٢٩٧.

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ٢/ ٢٩١.

(٢) يعني بقوله أنه لا شيء عليه من قود أو دية. التحرير: ٧٠٤.

(٣) الجامع الكافي: ٦/ ٤٢٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٥١).

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ٢/ ٢٩٦.

(١٢٥٦) مسألة: في الأعور وفقاً عين الصحيح عمداً

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا فقاً الأعور عين الصحيح عمداً، قيد منه، وإنما العين بالعين، وإن أراد الدية فله نصف الدية ^(١).

(١٢٥٧) مسألة: القصاص بين الرجل والمرأة والعهر والعبد

قال الإمام القاسم عليه السلام: أي رجل قتل امرأة تمرداً وعتواً وظلماً وفساداً في الأرض كان للإمام أن يقتله به ^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام في رجل قتل امرأة قال: قد اختلف في هذا عن علي -صلى الله عليه-، ذكر عنه أنه قال: لا يقتل رجل بامرأة ^(٣)؛ لما فرق الله بينهما من الفضيلة والدية. وذكر عنه -أيضاً- أنه قال: إذا أراد أولياء المرأة القتل ^(٤) أعطوا أولياء القاتل نصف دية ثم قتلوه إن شاءوا ^(٥)، وليس هذا ثابتاً عندنا عنه عليه السلام. وقد قال كثير من التابعين: إن بينهما قصاصاً في الجراحات، وقال آخرون: لا قصاص بينهما ^(٦).

(١) الجامع الكافي: ٤٢٧/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٥٢)، الأحكام: ٢٩٤/٢،

أمالى الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

(٢) الأحكام: ٢٩٣/٢.

(٣) وروي نحو ذلك عن إبراهيم، وجابر، والشعبي، في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٦٥/٦.

(٤) في أمالي الإمام أحمد بن حنبل: إن أراد أولياء المقتول القتل.

(٥) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام) ٣٠١/٢: «يغير أولياء المرأة، فإن أحبوا دفعوا إلى أولياء القاتل نصف الدية، وقتلوا القاتل بمراتهم، وإن أحبوا قبلوا خمسة دينار، وهي نصف الدية، وخلوا عن الرجل، وهذا قول علي بن أبي طالب عليه السلام».

(٦) الجامع الكافي: ٤٢٨/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٥٣)، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب في مسائل الديات.

وقال الإمام القاسم عليه السلام: وذكر عن عبد الله بن الحسن عليه السلام أنه قال: لا يقتل رجل بامرأة^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: فإن قتل القاتل عبداً أو امرأة عمداً، وكان يقتله لياهما في أرض الله مفسداً، قُتِلَ إذا صح فسادُه عند الإمام صاغراً، ولم يجوز قاتله من القتل أن يكون حراً، لقول الله سبحانه: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِفَتْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٧٨]، وفي الناس الحر والعبد جميعاً معاً، فأحل الله من قتل الأنفس بالفساد في أرضه، ما أحل من قتلها بترك التوحيد ورفضه.

فأما من قتل عبداً أو امرأة، مغاضباً أو فلتة أو حصرة، فليس كمن قتلها مفسداً، وكان بفساده في أرض الله متمرداً^(٢).

(١٧٥٨) مسألة: قوله تعالى: (فَمَنْ عُيِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ..)

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُيِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ...﴾ الآية.

فقال: وأما ما سألت عنه من قول الله سبحانه: ﴿فَمَنْ عُيِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فهو العفو من الطالب عن الدم إلى الدية، إذا كانت نفس الطالب والمطلوب بذلك راضية، وهذا إذا تراضيا به، فما لا يقول أبو حنيفة وأصحابه بغيره، فجعل الله لرافته

(١) الجامع الكافي: ٦/ ٤٢٨، كتاب الدييات، مسألة رقم (٢٧٥٣).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٥٧٥ رقم (٨١).

ورحمته بخلقه العفو عفوين عن الدية والدم جميعاً، وعفواً عن الدم إلى الدية رافة منه وتوسيعاً، وأمر الله تبارك وتعالى الطالب بحسن الطلب فيها والمتابعة، وأمر المطلوب بحسن الأداء لها زيادة من الله في الرحمة وتوسعة^(١).

(١٢٥٩) مسألة: إذا اجتمع جماعة على قتل رجل عمداً، أو خطأً

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا اجتمع جماعة على قتل رجل عمداً قُتلوا به، وكلُّ قاتل^(٢).

وقال الإمام القاسم رحمته: وإذا قتل جماعة رجلاً، قُتلوا به؛ لأن القتل منهم كلهم لا من بعضهم^(٣)؛ لأن القتل لا يتجزأ ولا يتبعض. وقد قيل عن علي -صلى الله عليه-: «لا يقتل اثنان بواحد» وليس ذلك بالثابت عنه الذي يلزم قبوله^(٤).

(١٢٦٠) مسألة: إذا عفا الولي عن الدم استحق الدية

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم رحمته: إذا قتل رجل رجلاً عمداً فعفا ولي المقتول عن الدم، وجب له الدية في مال القاتل، إلا أن يعفو عنها^(٥).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٢/ ٥٧٥-٧٦ رقم (٨١).

(٢) الجامع الكافي: ٦/ ٤٣٠، كتاب الدييات، مسألة رقم (٢٧٥٤)، أمالي الإمام أحمد بن

حمزة: الجزء الثاني، كتاب الدييات، باب من قتل اثنان أو أكثر.

(٣) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام) ٢/ ٣٠٥.

(٤) الجامع الكافي: ٦/ ٤٣٠، كتاب الدييات، مسألة رقم (٢٧٥٤).

(٥) الجامع الكافي: ٦/ ٤٣٥، كتاب الدييات، مسألة رقم (٢٧٥٩).

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام) ٢/ ٣٠٤.

(١٢٦١) مسألة: إذا عفا المقتول قبل أن يموت عن القاتل، هل يسقط عنه الدم؟

قال الإمام القاسم رحمته الله: وإذا قتل رجل رجلاً عمداً، أو خطأ، أو شبه عمد، فعفا المقتول فلا عفو له، وإنما العفو فيه إلى أوليائه، ولا حق له بعد موته ^(١)، إنما الدية حق للأولياء وليست بحق له ^(٢).

(١٢٦٢) مسألة: إذا قتل رجل رجلاً، فعفا عنه بعض الأولياء

وسئل الإمام القاسم رحمته الله عن الرجل يقتل قتيلاً ويعفو عنه بعض الأولياء عن القتل؟

فقال: إذا عفا بعض الأولياء عن القاتل زال القتل عنه، فإن قبل الباقون من الأولياء الدية، وكان الآخرون قد عفوا عن القتل والدية جميعاً زال عنه من الدية قدر ما للعافين من النصيب فيها، ولا يقتل القاتل إذا عفا عنه بعض الأولياء، وقد قال بعض الناس بغير هذا وهو قول شاذ، فزعموا أن الدم لمن طلب من الأولياء، وإن عفا بعض الأولياء ^(٣) فلا يلزمه ^(٤).

(١) المقصود هنا أنه لو جرح شخص ثم عفا عن جارحه ومات من أثر الجراحة فلا عبرة بالعفو؛ لأنه لاحق له بعد الموت، وإنما الحق للأولياء، وسيأتي في آخر المسألة تفصيل أكثر.

(٢) الجامع الكافي: ٤٣٦/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٦١).

(٣) الأحكام: ٣٠٤/٢ - ٣٠٥.

(٤) أمالي الإمام أحمد بن عيسى رحمته الله: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب في مسائل الديات، وهو باختلاف يسير في بعض ألفاظه في الجامع الكافي: ٤٣٧/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٦٢).

(١٢٦٣) مسألة: إذا قُتل رجل وله أولاد صغار هل يُنتظر بالقاتل بلوغهم؟

قال الإمام القاسم رحمته: إذا قُتل رجل وله أولاد صغار يُنتظر بالقاتل بلوغهم، وحُبس لهم القاتل حتى يدركوا^(١)، ثم إن شاءوا عفوا، وإن شاءوا قتلوا^(٢).

(١٢٦٤) مسألة: قتل العمد

قال الإمام القاسم رحمته: وقتل العمد هو كل ما كان بمدينة أو غيرها مما يكون به القتل، ويعلم أن فيه مقتله إذا اعتمد به صاحبه قتله^(٣).

(١٢٦٥) مسألة: إذا اشترك رجل وصبي في قتل أو جراحة

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا اشترك رجل وصبي لم يبلغ، في قتل أو جراحة، اقتصر من الرجل وأقيد منه، وأما الصبي^(٤) فلا يقتصر منه، ودية جنايته على عاقلته^(٥).

(١) وهو بلفظ مقاب في: الأحكام: ٣١٠/٢.

(٢) الجامع الكافي: ٤٤٠/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٦٤)، أمالي الإمام أحمد بن

عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب في مسائل الديات.

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في الأحكام: ٣١٠/٢.

(٣) الجامع الكافي: ٤٤٠/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٧٠).

(٤) في أمالي الإمام أحمد بن عيسى: وأما الصبي ما لم يبلغ.

(٥) الجامع الكافي: ٣٤٧/٦، ٤٥٧، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٦٨١، ٢٧٨١)، أمالي

الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات، وهو بلفظ

مقارب في الأحكام: ٢٩٦/٢.

(١٢٦٦) مسألة: إذا اشترك الأب والأجنبي في القتل

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم - في المسألة التي قبل هذه - إذا اشترك الأب والأجنبي في قتل رجل عمداً، فعلى الأجنبي القود، ولا قود على الأب^(١).

(١٢٦٧) مسألة: إذا اقتص من رجل فمات في القصاص

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرجل يقتص منه فيموت في قصاصه؟ فقال: لا شيء فيه، إنما قتله حكم الله عليه، وهذا مذكور عن علي عليه السلام^(٢).

(١٢٦٨) مسألة: هل للقاتل توبة؟

قال الحافظ محمد بن منصور المرادي: سألت أحمد بن عيسى عليه السلام عن القاتل متعمداً هل له توبة؟

قال: نعم، إذا كان من الشرك توبة فالقتل أجدر أن يكون منه توبة، ولكن التوبة منه غليظة، وذكر التوبة فقال: وأنسى له بالتوبة. يغفل من شأنها.

(١) الجامع الكافي: ٤٥٨/٦، كتاب الدييات، مسألة رقم (٢٧٨٢).

(٢) أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الدييات، باب في مسائل الدييات، الأحكام: ٣١٠/٢، ويلفظ مقارب في الجامع الكافي: ٤٦٢/٦، كتاب الدييات، مسألة رقم (٢٧٨٩).

وأخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام، بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع) ٢٣٠، برقم (٥٠١): أنه قال: «من مات في حد الزنا والقذف فلا دية له، كتاب الله قتله، ومن مات في حد الخمر فليته من بيت مال المسلمين فإنه شيء رأيناه».

قال محمد: وسمعت القاسم يذكر في القاتل نحواً من قول أحمد بن عيسى^(١).

(١٢٦٩) مسألة: في الرجل يراود المرأة من نفسها فقتلته

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا راود رجل امرأة على نفسها حراماً فقتلته مدافعة وامتناعاً عما أرادها به، فلا قود عليها في قتله، ولا دية^(٢).

(١٢٧٠) مسألة: هل يقتل مسلم بذي أو بكافر؟

قال الإمام القاسم عليه السلام: إذا قتل المسلم ذمياً أو كافراً لم يقتل به، سواء قتله عداوة أو عماية^(٣)؛ لأن الله سبحانه إنما جعل فيه الدية والكفارة، وهكذا ذكر عن علي، عن النبي ﷺ، وقد قال قوم: إنه يقتل به، وليس بشيء^(٤).

(١٢٧١) مسألة: فيما يقتص للذمي من المسلم

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم لا يقتص للذمي من المسلم في النفس، ولا فيما دون النفس، ولكن عليه الدية حائلة في ماله^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٤٦٨-٤٦٩، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٩٤).

(٢) الجامع الكافي: ٤٧١/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٩٥)، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب في مسائل الديات، الأحكام: ٣١١-٣١٠/٢، التحرير: ٧٠٤.

وهو قول الإمام المهدي إلى الحق ﷺ في (الأحكام) ٣١٠/٢.

(٣) غيلة، في (الأحكام): ٣٠٢/٢.

(٤) الجامع الكافي: ٤٧١/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٤٤)، الأحكام: ٣٠٢/٢، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الديات، باب مسائل من الديات.

(٥) الجامع الكافي: ٤٢٣/٦، كتاب الديات، مسألة رقم (٢٧٤٥).

كتاب الفرائض

باب الفرائض

(١٢٧٢) مسألة: استحقاق الميراث

قال الإمام القاسم عليه السلام: الميراث يستحق: بسبب ونسب.
والنسب ثلاثة أنواع: عصبية، وذو سهم، وذو رحم.
فالعصبية: كل ذكر انتمى يذكر خلا الأخوات فإنهن مع البنات عصبية.
وذو سهم: كل من له نصيب يسمى مثل النصف والرابع والثلث
والسدس.

وذو رحم: كل ذكر انتسب بأئني أو أئني انتسبت بذكر خلا بنات الابن
والإخوة والأخوات والجدات.

والسبب سببان: عقد نكاح، وولاء.

والولاء على وجهين: ولاء موالاة، وولاء عتاق.

فولاء العتاق: أن يعتق على يدي رجل.

وولاء الموالاة: أن يسلم على يدي رجل ثان^(١).

(١) للمرجع في فقه الإمام القاسم: ٥٤-٥٥.

باب الأولاد

قال الإمام القاسم رحمته: جميع من يرث مع الابن سبعة نفر: ولد مثله، والزوج، والزوجة، والأبوان، والجدان.

ويقسم المال بين البنين بالسوية، وبين البنين والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين.

وللابنة الواحدة إذا لم يكن معها بنون النصف، وللابنتين الثلثان ولا يزدن على الثلثين وإن كثرن ^(١).

باب الأبوين

قال الإمام القاسم رحمته: ولا يرث مع الأب إلا ستة: الزوجان، والولد، وولد الابن، والأم، والجدة أم الأم.

والأب عصبة إلا مع الابن وابن الابن.

وللام حالتان: الثلث إذا لم يكن ولد أو ولد ابن أو إخوة وأخوات، والسدس معهم ^(٢).

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٥.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٥.

باب الزوجين

قال الإمام القاسم رحمته: وللزوج حالتان: النصف إذا لم يكن ولد أو ولد ابن، والربع مع هؤلاء.

وكذلك للمرأة حالتان: الثمن معهم، والربع عند عدمهم، ولا يزدن على الربع ولا ينقصن من الثمن وإن بلغاً أربعاً^(١).

باب العصبات

قال الإمام القاسم رحمته: أقربهم الابن، ثم ابن الابن وإن سفل، ثم الأب ثم الجد وإن علا، ثم الأخ للاب والأم، ثم الأخ للاب، ثم ابن الأخ للاب والأم، ثم ابن الأخ للاب، ثم عم لأب وأم، ثم عم لأب، ثم ابن عم لأب وأم، ثم ابن عم لأب، ثم ولي النعمة وهو المعتق. وكل واحد من هؤلاء يستغرق المال إذا انفرد^(٢).

باب ميراث الصلب

قال الإمام القاسم رحمته: بنو الابن وبناته بمنزلة البنين، والبنات للصلب إذا لم يكن بنون ولا بنات يحجبون حجبهم ويرثون ميراثهم.

وإذا اجتمع بنات الابن بعضهن أسفل من بعض. فإنه يعطي العليا النصف ولما تليها السدس، فإن صار العليا بتين كان لهما الثلثان ويسقط

(١) المرجع في فقه الإمام القاسم: ٥٥-٥٦.

(٢) المرجع في فقه الإمام القاسم: ٥٦.

من يليهما، وإذا اجتمع مع العليا ذكر بمذاتها فإن المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، ويسقط من تليهما^(١).

باب الإخوة والأخوات

قال الإمام القاسم عليه السلام: ومنزلة الإخوة والأخوات للأب منزلة ولد البنتين، والذين لأم فهم أولو سهم للواحد السدس وللأثنين الثلث، وما زاد فلهم الثلث بينهم سواء، لا يفضل ذكر على أنثى ولا ينقص نصيبهما في العوايل^(٢).

باب المشتركة

قال الإمام القاسم عليه السلام: والمشاركة: أن تترك المرأة زوجاً وأماً أو جدة مكان الأم وإخوة لأب وأم وإخوة لأم وإخوة وأخوات لأب وأم وإخوة وأخوات لأم، فيدفع إلى الزوج النصف، وللأم السدس، وإلى الإخوة للأم الثلث وسهم الفريضة، ولا شيء لغيرهم^(٣).

باب العوايل

قال الإمام القاسم عليه السلام: أقل ما تعول الفريضة بنصف سهم، ثم بثلاثة أرباع سهم، ثم بسهم، ثم بنصف، ثم بسهمين ونصف، ثم بثلاثة أسهم، ثم بأربعة أسهم، ولا تعول بأكثر من ثلثي المال.

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٦.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٧.

(٣) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٧.

وإذا كانت الفريضة من ستة فألى عشرة، وإذا كانت الفريضة من اثنين عشر فألى سبعة عشر أكثره، وإذا كانت من أربعة عشر فألى سبعة وعشرين أكثره^(١).

باب الجدة

قال الإمام القاسم رحمته الله: والجدة يقاسم الإخوة والأخوات للأب والأم أو الأب إذا لم يكن لأب وأم إلى السدس، فإن كان السدس خيراً له من المقاسمة أعطي السدس، ويجعله مع الأخوات إذا انفردن عصبة، ولا يعطيه مع الولد إلا السدس، فهذا أصلنا في جميع الجد^(٢).

وقال الإمام القاسم رحمته الله: ولا يرث الجد مع الأب شيئاً وهو ابنه.

ولا يرث مع الجد بنو الأخ وبنو الأخوات، ولا الإخوة والأخوات للام^(٣).

باب الجدات

قال الإمام القاسم رحمته الله: وتعطى الجدات السدس الأقرب فالأقرب، ويرثن إذا لم يكن معهن بنوهن ولا بناتهن، ولا ترث الجدلة مع الأم شيئاً، ولا يرثن الجدات إذا كثرن أكثر من السدس.

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٧.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٨.

(٣) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٨.

فإن ترك جدتين فهي أم أمه وأم أبيه فلهما السدس، فإن ترك أربعاً فالوارثات ثلاث والواحدة ساقطة، وفي الثمان الوارثات أربع والجواقي يستقطن^(١).

باب الرد

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يرد على العصبات وإنما يرد على ذوي السهام على قدر سهامهم سواء الزوج والزوجة، ويجب أن ينظر في الفريضة، ثم ينظر في سهامهم من الفريضة فيرد على قدر سهامهم ويقسم بينهم^(٢).

باب ميراث ذوي الأرحام

قال الإمام القاسم عليه السلام: وذوو الأرحام: هم الذين لا فرض لهم في الكتاب ولا السنة؛ وهم العشرة من الرجال ومثل ذلك من النساء.

فمن الرجال: ابن الابنة، وابن الأخ للأم، وابن الأخت للام، والعم للام، وابن العم للام، وابن العممة، وابن الخالة، [والجد أب الأم]، والخال، وابن الخال.

ومن النساء: ابنة الابنة، وابنة الأخ، وابنة الأخت، وابنة العم، وابنة الخال، والعممة، وابنة العممة، والخالة، وابنة الخالة، والجدة أم أب الأم.

وهم أولى عندنا من بيت المال.

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٨.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٨.

والعمل فيهم أن يرفعهم إلى من يدلون به مثل: ابنة الابنة وابنة الأخت، فيرفع ابنة الابنة إلى أمها وهي بنت الميت، وابنة الأخت إلى الأخت، فيكون كأنه ترك ابنة واختاً، وكذلك العمة والخالة، ترفع العمة إلى الأب، والخالة إلى الأم، فكانه ترك أبويه.

وما جاء من هذا الباب فيحمل ويقاس على ما بينت لك إن شاء الله ^(١).

باب ميراث الخنثى

قال الإمام القاسم رحمته: والحكم في الخنثى أن يتبع المبال، وقد قيل أنه يقرب إلى الجدار ويؤمر بالبول فإن سبق من الفرج فهو أنثى، وإن سبق من الذكر فهو ذكر، وإن التبس ولم يعلم وأتيا معاً فإنه يعطى نصف نصيب الذكر ونصيب الأنثى.

وتفسير ذلك: أن يترك الميت اثنين أحدهما خنثى فإن كان ذكراً فله واحد من اثنين، وإن كان أنثى فله واحد من ثلاثة، فيجب أن يأخذ عدداً لا ينكسر على ثلاثة وعلى اثنين وهو اثنا عشر، فإن كان ذكراً فهو بينهما نصفان الخنثى ستة نصف ذلك وهو ثلاثة، ثم يقسم على أنه أنثى، فيكون للذكر ثمانية وللأنثى أربعة له نصف ذلك وهو سهمان فيتحصل للخنثى خمسة وللذكر سبعة.

مثل: أخ لأم، أو عن لا يرث إن كان أنثى مثل العم فإنه يعطى نصف

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٩.

نصيب الذكر إذا كان لا يرثان لو كان أنثى، ويعطى الأخ للام سدمه فإن
الذكر والأنثى سواء^(١).

باب الملاعة

قال الإمام القاسم عليه السلام: وابن الملاعة لا توارث الملاعن لأمه ولا ينسب
إليه، وعصبته عصبه أمه يرثونه ويعقلون عنه وهو كواحد من أولادهم^(٢).

باب فيمن مات وترك حملاً

قال الإمام القاسم عليه السلام: ومن مات وترك حملاً وسائر الورثة فإنه لا ينبغي
للورثة أن يقسموا، فإن تعجلوا فإنه يقر لأربعة بين حصتهم، فإنه أكثر ما
يكون من الأولاد أربعة^(٣).

باب المناسخة

قال الإمام القاسم عليه السلام: والمناسخة أن يقضى الرجل فلا يقسمون ميراثهم
ورثته حتى يموت إنسان.

وأقرب مسألتها: هو أن رجلاً مات وترك امرأة وابنيه فلم يقسموا
ما لهم حتى مات أحد ابنيه، ففريضة الأول تصح من ستة عشر، للمرأة
الثلثان سهمان ولكل ابن سبعة أسهم، مات أحد الابنين عن سبعة أسهم

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٥٩-٦٠.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٦٠.

(٣) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٦٠.

وترك أخاه وأمه، فللأم الثلث وما بقي فللأخ، والفريضة من ثلاثة، وسبعة لا ثلث لها فيجب أن يضرب أحد الفريضتين في الأخرى فثلاثة في ستة عشر ثمانية وأربعون يقسم على ورثة الميت الأول وهم اثنان وللزوجة الثمن ستة، ولكل واحد من الابنين أحد وعشرون سهماً.

ثم مات أحد الأخوين وترك أخاه وأمه، للأم الثلث سبعة وللأخ ما بقي وهو أربعة عشر فصار في يد الأم من زوجها ستة ومن ابنها سبعة فذلك ثلاثة عشر سهماً، وصار في يد الابن من أبيه إحدى وعشرون ومن أخيه أربعة عشر سهماً^(١).

باب ميراث الغريق والمفقود

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا غرق القرابة معاً، أو انهدم عليهم بيت، أو احترقوا، فلم يدر أيهم مات قبل، ورث بعضهم من بعض، ومات أحدهم ويحيى الباقيون فيورثون مع ورثته، ثم يحيى الذين أميت ومات الذين أحيوا فيورث من ورثته، ثم يماتوا معاً ويورث ورثتهم الأحياء ما في أيديهم مما ورثه بعضهم من بعض^(٢).

وقال الإمام القاسم رحمته: والمفقود لا تتزوج امرأته حتى يأتي عليه من العمر ما لا يعيش مثله وهو مائة وعشرون سنة، وقد قيل أن عمر الإنسان أكثره مائة وعشرون سنة^(٣).

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٦٠-٦١.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٦١.

(٣) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٦١.

باب ميراث المجوس

قال الإمام القاسم عليه السلام: والأصل في موارثهم أنهم يورثون بالأنساب، ولا يورثون بالنكاح إلا إذا كان النكاح صحيحاً.

وتفسير ذلك: مجوسي وثب على ابته فأولدها ابناً وابتناً ثم مات، فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا يورث الابنة المتزوج بها الثمن للزوجة؛ لأن النكاح فاسد، فإن ماتت الابنة المتزوج بها وترك زوجها الذي هو أبوها وابنها وابتها وهما أخوها وأختها، فللاب السدس بالأبوة ولا شيء له بالزوجة، والباقي بين الابن والابنة للذكر مثل حظ الأنثيين، وهذه المسألة ذات وجوه، فأمسكت عن ذكرها كراهة التطويل فإني شرطت الإيجاز^(١).

باب ميراث أهل الكتاب

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يرث عندنا يهودي نصرانياً ولا نصراني يهودياً، وكذلك المجوسي من اليهودي والنصراني، وكذلك اليهودي من المسلم، والمسلم من اليهودي والنصراني والمجوسي^(٢).

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٦٦-٦٧.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٦٧.

باب المرتد .

قال الإمام القاسم عليه السلام: والمرتد إذا مات فورثته من المسلمين أولى بماله، والمرتد لا يرث المسلم ^(١).

باب ميراث الأحرار من المالك

قال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يرث حر عبداً؛ لأن العبد وما يملك لمولاه، وكذلك لا يرث عبد حراً لأنه إذا أخذ شيئاً فهو لمالكه ^(٢).

باب حساب الفرائض

قال الإمام القاسم عليه السلام: فإذا أردت أن تعرف الفرائض فانظر في كل مسألة فيها ذكر النصف فالفريضة من اثنين.

أو الثلث فالفريضة من ثلاثة.

أو الربع فمن أربعة.

أو السدس فمن ستة.

أو الثمن فمن ثمانية.

فإن كان فيها ربع وسدس، أو ربع وثلث، فمن اثني عشر، فإن كان فيها ثمن وسدس أو ثمن وثلث أو الثلثان فمن أربعة وعشرين.

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٦٢.

(٢) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٦٢.

والاختصار يقع في الفرائض على ثلاثة أنواع: مداخلة، ومشاكلة، وموازنة.

فالمداخلة: أن تكسر الفريضة على عدد وعدد واحد، وأحد العددين يتضمن الآخر، فيكفيك أن تضرب أحد العددين في الأصل.

ومثال ذلك: أن ينكسر على أربعة وثمانية، أو على خمسة وعشرة.

والمشاكلة: أن تنكسر سهام على عدد، فإن وافق العدد السهام بالنصف أو الثلث أو الربع، فيضرب نصف عدد المنكسرين أو ثلثه وثلاثة أو أربعة في الفريضة.

والموازنة: أن تنكسر على ثلاثة أو خمسة وخمسة أو أربعة وأربعة، فيكفيك ضرب أحدهما عن ضرب الآخر.
فقس كل ما جاءك على هذا إن شاء الله ^(١).

باب العصبات

قال الإمام القاسم رحمته الله في قول الله - عز وجل -: ﴿وَلْيَكُلِّرْ جَعَلْنَا مَوَالِيَكُمْ تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ...﴾ [النساء: ٣٣]: الموالى: هي الموالاة. والقرابة: هم التوارثون؛ لأنه قد يرث غير القريب، وإنما أراد الله تعالى بالموالي في هذه الآية: كل نسب، ألا ترى أن الزوج والزوجة قد يرثان وإن لم يكن بينهما نسب ^(٢).

(١) الموجز في فقه الإمام القاسم: ٦٣.

(٢) الجامع الكافي: ١٨/٧، كتاب الفرائض، باب العصبات.

وخرج الحافظ المرادي على أصل الإمام القاسم عليه السلام أن الميت إذا ترك بنتاً وأختاً فلبنت النصف، وللأخت ما بقي ^(١).

باب المطلقة في العدة

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك الرجعة بعد دخوله بها، فأيهما مات وهي في العدة ورثه صاحبه، وإن طلقها طلاقاً بائناً، فأيهما مات في العدة لم يرثه صاحبه ^(٢)، وإنما تكون الموارثة إذا كان له عليها رجعة ^(٣).

باب ميراث القاتل

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا قتل رجل أباه أو ابنه أو زوجته أو ذا محرمه، فلا يرث القاتل من المقتول شيئاً من ماله ولا من دينه، سواء كان القاتل صمداً أو خطأ، والميراث والدية لورثة المقتول سوى القاتل، روي ذلك عن علي ^(٤) - صلى الله عليه - ^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٢٩/٧، كتاب الفرائض، مسألة رقم (٢٨١٤).

(٢) وهو قول الإمام المهدي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٤٩٤/١.

(٣) الجامع الكافي: ١٢٢/٧، كتاب الفرائض، باب المطلقة في العدة، الأحكام: ٤٩٥/١.

وهو قول الإمام المهدي إلى الحق عليه السلام في (الأحكام): ٤٩٤/١.

(٤) أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع): ٢٣٤ برقم (٥٢٣) أنه قال: لا يرث القاتل.

(٥) الجامع الكافي: ١٣٨/٧، كتاب الفرائض باب ميراث القاتل. وهو بلفظ مقارب مختصر في أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب الدييات، باب في مسائل الدييات.

(١٢٧٣) مسألة: بنات الابن مع البنات

قال الإمام القاسم رحمته - في بنات الابن مع البنات -: للبنات النصف، ولبنات الابن السدس تكملة الثلثين، ولا يرثن بنات الابن مع البنات شيئاً إذا استكمل البنات الثلثين، إلا أن يكون مع بنات الابن أخ، فيكون ما بقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين^(١).

(١٢٧٤) مسألة: الأخوان والأختان هل يحجبان الأم عن الثلث إلى السدس

وفي الأخوين والأختين هل يحجبان الأم عن الثلث إلى السدس؟ قال الإمام القاسم رحمته: هذا قول الأكثر، إلا ابن عباس قال: لا يحجبها إلا ثلاثة؛ لأن [كلمة] الإخوة لا تكون أقل من ثلاثة^(٢).

(١٢٧٥) مسألة: زوج وأبوان، وامرأة وأبوان

قال الإمام القاسم رحمته - في زوج وأبوين -: للزوج النصف، وللأم ثلث ما بقي^(٣).

وقال الإمام القاسم رحمته - في امرأة وأبوين -: للمرأة الربع، وللأم ثلث ما بقي^(٤).

(١) الجامع الكافي: ١٤٧/٧، كتاب الفرائض.

(٢) الجامع الكافي: ١٤٧/٧، كتاب الفرائض.

(٣) الجامع الكافي: ١٤٧/٧، كتاب الفرائض، التحرير: ٦٢٢/٢.

(٤) الجامع الكافي: ١٤٧/٧، كتاب الفرائض، التحرير: ٦٢٢/٢.

(١٢٧٦) مسألة: الرد على ذوي السهام

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن الرد على ذوي السهام إذا لم يكن عصبية؟
فقال: لست أرى بعد الذي سمى الله أن يرد على أحد، وما بقي
فلإسلام وإلى الإمام ^(١).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: لا ترد سهام الميراث على ذوي السهام ^(٢).

(١٢٧٧) مسألة: فرائض الجد مع الإخوة

قال الإمام القاسم عليه السلام: قد ذكر عن علي عليه السلام أنه قال: الجد بمنزلة الأخ
ما كان حظه سدساً، فإذا زاد ^(٣) كان للجد السدس، وكان ما بقي بينهم
بالسوية ^(٤).

(١٢٧٨) مسألة: في الجدات

قال الإمام القاسم عليه السلام: الجدات ست: اثنتان لنفسك، واثنتان لأبيك،
واثنتان لأمك، وكلهن يرثن غير أم أبي الأم فإنها لا ترث أبداً، وبعضهن

(١) الجامع الكافي: ١٤٨/٧، كتاب الفرائض.

(٢) الجامع الكافي: ٣٩/٧، كتاب الفرائض، باب الرد.

(٣) المراد فإذا زاد حظ الجد عن السدس فليس له إلا السدس.

الذي للمحب أن المراد إذا زاد الوارثون من الإخوة بحيث لا يلحق الجد إلا دون
السدس وهو قولهم: ما لم تنقصه المقاسمة رجع إلى السدس. تحت.

(٤) الجامع الكافي: ١٤٨/٧، كتاب الفرائض.

أخرج الإمام زيد بن علي عليه السلام بسنده عن الإمام علي عليه السلام في (المجموع): ٢٤٧: ٥٧٢: أنه كان يجعل الجد بمنزلة أخ إلى السدس، وكان يعطي الأخت النصف وما
بقي للجد، وكان يعطي الأختين أكثر من ذلك الثلثين وما بقي للجد، وكان لا يزيد
الجد مع الولد على السدس، إلا أن يفضل من المال شيء فيكون له. وقد تقدم ذكره..

يرثن دون بعض، فإن كانت جدتا الميت حيتين فالسهم لهما، فإن كانت إحداهما حية فالسهم لها، فإن كانتا ميتتين فالسهم بين جدتي أبيك وجدة أمك أم أبيها^(١).

(١٢٧٩) مسألة: من يرث من ذوي الأرحام؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن ذوي الأرحام وهل يرثون؟
فقال: الميراث لمن يعقل^(٢).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن امرأة هلكت وتركت عبداً مدبراً ما ترى فيه، وتركت أمتين أعتقت من ذلك ثلثهما؟

فقال: إن كان ثلثهما يحتمل عتق المدبر أعتق، وإن لم يكن يحتمل فلا يعتق، وقال في المعتق من الأمتين أيضاً: إذا احتمل ثلثها ما أعتقت منهما عتق ما أعتقت ونفذ كلما له أوصت، من بعد أن يخرج الدين الذي عليها إن كانت عليها ديون، فإن الدين يخرج من قبل الثلث ومن قبل كل وصية^(٣).

(١٢٨٠) مسألة: في المرأة من أحق بميراثها؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن المرأة تموت من أحق بميراثها؟
فقال: قرابتها وذوو محرمتها أولى الناس بها^(٤).

(١) الجوامع الكافي: ١٤٨/٧، كتاب الفرائض.

(٢) الجوامع الكافي: ١٤٩/٧، كتاب الفرائض.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٦٥/٢ رقم (٥٩).

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٦٤/٢ رقم (٥٣).

(١٢٨١) مسألة: في معنى قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾

وسئل الإمام القاسم عليه السلام: عن [قوله تعالى]: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: ١٩]؟

فقال: ووراثتهم كرهًا، هو: أن يمسكهن الأزواج رغبة في الميراث وشرهاً، لا رغبة فيهن، ولا محافظة عليهن، وجعل الله ذلك عليهن اعتداءً، وبهن إضراراً. وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُوهُنَّ خِيَرًا وَلَا يَنْتَعِبُوا﴾ [البقرة: ٢٣١] ^(١).

(١٢٨٢) مسألة: فيمن له أولاد يخالفونه في الرأي في الدين؟ هل يجوز أن يهرمهم من ميراثه

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل له ولد يخالفونه في الرأي والدين، هل يجوز له أن يحرمهم ميراثه ويزويه عنهم؟

فقال: إذا خالفوه في التوحيد، وشبهوا خالفهم بشيء من خلقه، فَنَعَمْ إن قدر أن يحرمهم ويزويه عنهم، وإن كان عند الله سبحانه أعذل وأولى ^(٢).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٨٣ / ٢ رقم (٩٧).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٣٢ / ٢ رقم (٢٣٥).

كتاب الوصايا

كتاب الوصايا

حد الوصية في المال

(١٢٨٢) مسألة: فيمن أوصى بأكثر من الثلث وأجازة الورثة بغير علمهم أنه أكثر قال الإمام القاسم عليه السلام: لو أن رجلاً أوصى ^(١) بأكثر من ثلث ماله، وأجازة الورثة [بعد موته] ^(٢) من غير أن يعلموا أنه أكثر من الثلث، فلمهم أن يرجعوا في الزائد على الثلث ^(٣).

(١٢٨٤) مسألة: الوصية لأم الولد

وعن الإمام القاسم عليه السلام وأحمد بن حنبل أن الوصية لأم الولد جائزة ^(٤).

(١٢٨٥) مسألة: في إقرار المريض للوارث بدين

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا أقر المريض لوارث بدين لزمه إقراره، إلا أن يعلم أنه صار بسبب لا يشك فيه ولا يمتري، وإلا فالقول في ذلك قوله، وماله له، والحكم فيه حكمه ^(٥).

(١) في التحرير ٦٠٥/٢: قال القاسم عليه السلام: فيمن أوصى.

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من التحرير ٦٠٥/٢.

(٣) التجريد: ٣٩٦، كتاب الوصايا، مسألة رقم (١٦٤٢)، التحرير: ٦٠٥/٢. إلا أنه قال في التحرير: فلمهم أن يرجعوا فيما زاد عليه.

(٤) التحرير: ٦٠٧/٢.

(٥) الجامع الكافي: ١٧٦/٧، كتاب الوصايا، مسألة رقم (٢٨٩١).

كتاب الوصايا ————— فقه الإمام القاسم عليه السلام

وقال الإمام القاسم عليه السلام - فيما رواه عنه ابنه محمد بن القاسم في (الفرائض والسنن) -: إنه إذا أوصى إليه بشيء من ذلك كان وصياً فيه دون غيره ^(١).

باب القول في الوصي وما يجوز له فعله

(١٢٨٦) مسألة: هل للوصي أن يزوج؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام هل للوصي أن يزوج؟

فقال: ليس الوصي من النولي بالنسب في شيء، إنما الأولياء أهل الاشتراك في الأنساب ^(٢).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يحب للوصي أن يعقد النكاح لصبي ولا لصبية ^(٣).

(١٢٨٧) مسألة: متى يجوز للوصي أن يأكل من مال اليتيم؟

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول الله - عز وجل - في مال اليتيم: ﴿وَمَنْ كَانَ غَبِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦]؟

فقال: من كان له من السعة والجدة ما يغنيه لم يكن له أن ينفق من مال اليتيم، فإن كان محتاجاً أنفق من ماله بالمعروف على قدر حاجته، ولم يكن

(١) التحرير: ٦٠٩/٢.

(٢) الجامع الكافي: ١٨٩/٧ - ١٩٠، كتاب الوصايا، مسألة رقم (٢٩١٥)، الأحكام: ٣٥٣/١، أمالي الإمام أحمد بن حنبل: الجزء الثاني، كتاب النكاح، أبواب من النكاح.

(٣) الجامع الكافي: ١٩٠/٧، كتاب الوصايا، مسألة رقم (٢٩١٥).

له أن ينفق من مال اليتيم إلا على نفسه خاصة ولم يكن له أن ينفق على عياله عامة^(١).

(١٢٨٨) مسألة: قوله تعالى: (وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ)

وسئل الإمام القاسم (عليه السلام) عن [قوله تعالى]: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦]؟

فقال: فهو: ومن كان لليتيم ولها فليستعفف، معناها: فليعف عن أن يأكل من مال اليتيم شيئاً، ومن كان فقيراً يعني معسراً فليأكل من مال اليتيم بالمعروف، يقول بأمر مقدر موظوف، ليس منه فيه إسراف، ولا بمال يتيمة إجحاف^(٢).

(١٢٨٩) مسألة: فيمن أوصى بوصية موقوفة على مسكنة أهل بيته، فاستغنوا

وسئل الإمام القاسم (عليه السلام) عن رجل أوصى بوصية موقوفة على مسكنة أهل بيته، ثم إن الله تبارك وتعالى أفاء عليهم واستغنوا؟

فقال: إذا استغنوا ردت في سبيل الخير، مثل مواساة أولي الحاجة، وذوي القربى، إن احتاج منهم أحد بعد ذلك، وبني السبيل من أهل الديانة^(٣).

(١) الجامع الكافي: ١٩٢/٧، كتاب الوصايا، مسألة رقم (٢٩٢١).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٥٨٢/٢ رقم (٩٦).

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٤٩/٢ رقم (٢٨٨).

كتاب القضاء والأحكام

باب الدعاوى والبيّنات

(١٢٩٠) مسألة: هل يخلف المدعي مع بينته؟

قال الإمام القاسم رحمته: إذا أقام الخصم البيّنة على ما ادعى فلا يمين عليه ^(١).

(١٢٩١) مسألة: في الشهود إذا استووا

وسئل الإمام القاسم رحمته عن الشهود إذا استووا هل بين الخصمين يمين؟

فقال: إذا ثبت البيّنة بقطع الحقوق فيما يدعيان زال الحلف عنهما ^(٢).

(١٢٩٢) مسألة: إذا كان في يدي رجل دابة فادعاها رجلان وأقاما البيّنة جميعاً

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا كان في يدي رجل دابة فادعاها رجلان فأقام كل واحدٍ منهما البيّنة أنها له. فإنها تقسم بينهما نصفين ^(٣).

(١٢٩٣) مسألة: في رجلين ادعيا دابة أو أرضاً أو داراً وأقام كل واحدٍ منهما البيّنة أنها له

وسئل الإمام القاسم رحمته عن رجلين ادعيا دابة أو أرضاً أو داراً وأقام كل واحدٍ منهما البيّنة العادلة ^(٤)؟

(١) الجامع الكافي: ٢٥٦/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٢٩٦٥).

(٢) الجامع الكافي: ٢٥٩/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٢٩٦٩).

وهو ظاهر قول الإمام المهدي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ١٨٨/٢.

(٣) الجامع الكافي: ٢٦٢/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٢٩٧٢).

(٤) يعني أنها له.

فقال: تكون بينهما، ولا يلتفت إلى كون الشيء في يد أحدهما؛ لأنه قد يكون في يدي الرجل ما ليس له كثيراً^(١).

(١٢٩٤) مسألة: تنافز الرجل والمرأة أو ورثتهما في آلة البيت

قال في التحرير: وإذا تنازع الرجل والمرأة أو ورثتهما في آلة البيت حكم للرجل بما يختص للرجال وللمرأة بما يختص للنساء، وقد أومى إليه القاسم رحمته في بعض مسائله، وهو الصحيح عندنا^(٢).

(١) الجامع الكافي: ٢٦٤ / ٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٢٩٧٣).

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ١٨٨ / ٢.

(٢) التحرير: ٥١٤ / ٢.

باب الإقرار

(١٢٩٥) مسألة: الإقرار بشيء من حقوق الناس

قال الإمام القاسم رحمته: إن الرجل الحر البالغ العاقل إذا أقر على نفسه بشيء من حقوق الناس، جاز إقراره على نفسه ^(١).

(١٢٩٦) مسألة: الإقرار بالسرقة وشرب الخمر

وقال الإمام القاسم رحمته: إذا أقر الرجل على نفسه بالسرقة أو شرب الخمر أقيم عليه الحد ^(٢)، وقد ذكر عن علي -صلى الله عليه- أنه ردد مرتين ^(٣).

(١٢٩٧) مسألة: الإقرار بالزنا

وسئل الإمام القاسم رحمته عن أقر بالزنا كم مرة يردد؟

فقال: ذكر أن النبي ﷺ ردد ماعز بن مالك أربع مرات، فلما كان في الرابعة رجه ^(٤).

(١٢٩٨) مسألة: رجوع السارق عن إقراره بالسرقة

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا أقر السارق على نفسه بالسرقة ثم رجع عن إقراره وأنكر، لم يقطع ^(٥).

(١) الجامع الكافي: ٢٨٢/٧، كتاب القضاء والأحكام، باب الإقرار.

(٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ١٥٤/٢.

(٣) الجامع الكافي: ٢٨٢/٧، كتاب القضاء والأحكام، باب الإقرار.

(٤) الجامع الكافي: ٢٨٢/٧، كتاب القضاء والأحكام، باب الإقرار، الأحكام: ٢٢٤/٢.

أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في الزنا والسرقة.

(٥) الجامع الكافي: ٢٨٣/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٢٩٩٧)، الأحكام: ٢٥٣/٢.

أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب الحد في السرقة ومنه أن يقطع السارق. وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ٢٤٩/٢.

(١٢٩٩) مسألة: الإقرار بالدين في المرض

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا أقر المريض لوارث بدين لزمه ^(١) إقراره، إلا أن يعلم أنه صار بسبب لا يشك فيه ولا يمتري، وإلا فالقول في ذلك قوله وماله له والحكم فيه حكمه ^(٢).

(١) وقد نص عليه الإمام الهادي عليه السلام في (الأحكام): ١٥٤ / ٢ والمتخب: ٣٤٩، وخرجه الإمام المؤيد بالله في (شرح التجريد) خ، ومذهب الإمام الهادي في الغالب مذهب جده الإمام القاسم عليهما السلام.

(٢) الجامع الكافي: ٢٩٦ / ٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣٠٠٧).

باب الشهادات

(١٢٠٠) مسألة: معنى الشهادة في قوله تعالى: (يَتْلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِبَيْتِكُمْ..)

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قوله: ﴿يَتْلُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِبَيْتِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِّنْ عَشْرَتِكُمْ...﴾ الآية [المائدة: ١٠٦]؟

فقال: ﴿بَيْتُكُمْ﴾ هو الشهادة بينكم في قضاياهم وموارثهم عند نزول الموت وحضوره، عندما يكون في ذلك للميت من أموره، أن يشهدوا عند الموت شهيدين من أنفسهم، أو آخرين من غيرهم، إن لم يحضر مسلمان عند الموت من غيرهم، لأنه ربما حضر الموت الرجل المسلم، في السفر أو غيره وليس عنده إلا كافر أو مجرم، فيضطر إلى شهادتهما، وإن هو لم يرض بهما، فإذا كانا معروفين في دينهما بالتحرج من الزور والظلم، استشهدا على الوصية وغيرها إذا لم يُظفر بمسلم، ﴿فَإِنْ غَيْرُ﴾ وهو: ظهر على أنهما أتمان، وأنهما ليسا بصادقين فيما عليه يشهدان، حسباً بعد صلاة من الصلوات، وحسبهما وقفهما فأقسما في وقت مما ذكر الله من الأوقات، و﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ هو: ظننتم أنهما كذبا، فزادا أو نقصا، فَلْيَحْلِفَانِ بِاللَّهِ لَا نَشْتَرِي بِشَهَادَتِنَا وَقَوْلِنَا ثَمَنًا، ولا نشهد بغير الحق لأحد ولو كان ذا قرى، ولئن فعلنا فكنمنا شهادتنا ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾، يريد: إنا إذا لمن الظالمين، وفيما في الشهادة من الظلم، بالإخفاء لها في الكتم، ما يقول الله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَاِنَّهٗ ءِثْمٌ كَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فإن استحق أنهما كاذبان، حلف من المظلومين آخران ^(١).

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦٠٨/٢ رقم (١٦٠).

فقه الإمام القاسم عليه السلام _____ كتاب القضاء والأحكام

(١٣٠١) مسألة: في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾.

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن قول الله سبحانه: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]؟

فقال: لا يأبوا إذا ما دعوا ليشهدوا على التبايع ولا إذا دعوا بعد أن شهدوا أن يأتوا إلى الحاكم فيشهدوا بها^(١).

(١٣٠٢) مسألة: الشهادة في البيوع الفاسدة

قال الإمام القاسم عليه السلام في البيوع الفاسدة: لا تدخل في الشهادة عليها^(٢).

(١٣٠٣) مسألة: في شهادة القاذف

قال الإمام القاسم عليه السلام: وتقبل شهادة القاذف إذا تاب وعاد وليأثم، وتعرف نوبته بما يعرف به من صلاحه وإقباله، ومجانبته ما كان فيه من سيئ أعماله^(٣).

(١٣٠٤) مسألة: شهادة الأعمى

قال الإمام القاسم عليه السلام: تجوز شهادة الأعمى فيما يعلم مثله من حسن أو سماع^(٤).

(١) الجامع الكافي: ٧ / ٣١٤، كتاب القضاء والأحكام، باب الشهادات.

(٢) التحرير: ٦٣٤.

(٣) الجامع الكافي: ٧ / ٣٢٠، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣٠٤٨)، التحرير: ٦٣٧.

(٤) الجامع الكافي: ٧ / ٣٢٣، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣٠٥٢).

(١٢٠٥) مسألة: في الصبي يشهد بعد بلوغه، والذي بعد إسلامه، على شيء عرفاه قبل جواز شهادتهما

قال الإمام القاسم رحمته: وإذا شهد الصبي بعد بلوغه والذي بعد إسلامه بشيء عرفاه قبل جواز شهادتهما جازت شهادتهما ^(١).

(١٢٠٦) مسألة: شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال

قال الإمام القاسم رحمته: وتجوز شهادة امرأة واحدة فيما لا يشهد عليه من الأمور إلا النساء، مثل القابلة إذا كانت صدوقة عدلة ^(٢).

(١٢٠٧) مسألة: شهادة النساء مع الرجال في الحدود

قال الإمام القاسم رحمته: ولا تجوز شهادة النساء مع الرجال في الحدود ^(٣).

(١٢٠٨) مسألة: في اليمين مع الشاهد

قال الإمام القاسم رحمته: ما رأيت أهل البيت يختلفون في اليمين مع الشاهد ^{(٤)(٥)}.

(١) الجامع الكافي: ٣٢٤/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣٠٥٣).

(٢) الجامع الكافي: ٣٢٤/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣٠٥٤)، الأحكام: ٢٤٥/٢، كتاب الحدود، أمالي الإمام أحمد بن عيسى: الجزء الثاني، كتاب الحدود، باب من الحدود.

(٣) الجامع الكافي: ٣٢٦/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣٠٥٥).

(٤) يعني: في جواز ذلك.

(٥) الجامع الكافي: ٣٢٨/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣٠٥٧).

وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ٤٥٣/٢.

فقده الإمام القاسم عليه السلام ————— كتاب القضاء والأحكام

(١٣٠٩) مسألة: في الشهادة على الشهادة

قال الإمام القاسم رحمته: والشهادة على الشهادة جائزة في الحقوق والأموال^(١).

(١٣١٠) مسألة: في شهادة أهل الخلاف

وسئل الإمام القاسم رحمته: ما ترى في شهادة أهل الخلاف؟

فقال: وشهادتهم إذا كانوا أهل ورع وأمانة وإن كانوا أهل الخلاف فيجوز، إلا أنه قد ذكر أن الخطابية هم صنف من الروافض يتقارضون الشهادة فيما بينهم، فإن كانوا كما يذكر عنهم، فلا تجوز شهادتهم ولا نعمة عين^(٢).

(١) الجامع الكافي: ٣٣١ / ٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣٠٥٩).

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ٦١٤ / ٢ رقم (١٨٢).

باب الصلح

(١٣١١) مسألة: إذا ادعى رجل على رجل مالا، فصالحه من دهواه على عبد أبق، أو على سمك في الماء

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم عليه السلام إذا ادعى رجل على رجل مالا، فصالحه من دهواه على عبد أبق، أو على سمك في الماء، فالصلح باطل، والمدعي على دعواه ^(١).

(١٣١٢) مسألة: من ادعى داراً في يد غيره فصالحه على طعام بعينه مجازفة أو دراهم بعينها بغير وزن

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم عليه السلام إذا ادعى رجل داراً في يد رجل، فصالحه على طعام بعينه مجازفة، أو على دراهم بعينها بغير وزن، لم يجز الصلح، إن كان البائع قد علم كيله أو وزنه، ولم يعلمه المشتري ^(٢).

(١٣١٣) مسألة: الصلح في السلم

قال الإمام القاسم عليه السلام: وإذا أسلم رجل إلى رجل دراهم في طعام، فلما حل الأجل صالحه على أن رد عليه رأس المال، فهو جائز ^(٣).

وقال الإمام القاسم عليه السلام: ولا يأخذ المسلم إلا سلمه الذي أسلم فيه،

(١) الجامع الكافي: ٣٦٨/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١٠٢).

(٢) الجامع الكافي: ٣٧١/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١١٠).

(٣) الجامع الكافي: ٣٨٠/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١٢٤).

ولا يأخذ بدل سلمه طعاماً، ولا غيره من المتاع^(١).

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن أسلم في طعام فأخذ بعض سلمه، وبعض دراهمه؟

فقال: لا يجب له أن يأخذ إلا دراهمه كلها، أو سلمه كله^(٢).

(١٢١٤) مسألة: الصلح في الحدود

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم إذا جرح رجل رجلاً عمداً جرحاً فيه قصاص فصالحه من ذلك الجرح على مال، ثم مات المجرع من الجراحة، فالصلح فاسد مردود، وعليه القصاص؛ لأنه قال: - في رواية داود عنه -: وإذا عفا المقتول عن القاتل، فلا عفو له، إنما العفو فيه لأوليائه، ولا حق له بعد موته^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٣٨٠ / ٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١٢٤).

(٢) الجامع الكافي: ٣٨٠ / ٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١٢٤).

(٣) الجامع الكافي: ٣٨٣ / ٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١٢٧).

باب التفليس

(١٣١٥) مسألة: في رجل عليه ديون للناس ومهر امرأته

قال الإمام القاسم عليه السلام - في رجل عليه ديون للناس ومهر امرأته -: هي أسوة الغرماء في صداقها، وهذا أقل ما لها في ذلك ^(١).

(١٣١٦) مسألة: في الرجل يموت وعنده وديعة وعليه دين وعنده مضاربة

وسئل الإمام القاسم عليه السلام عن رجل يموت وعنده للناس وديعة، وعليه دين، وعنده مضاربة، لا يعرفون شيئاً منها. كيف يُعطى كل واحدٍ منهم؟

فقال: هم أسوة الغرماء، إلا أن يعرفوا شيئاً بعينه ^(٢).

(١) الجامع الكافي: ٣٩٤ / ٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١٤٣).

(٢) الجامع الكافي: ٣٩٤ / ٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١٤٣).

باب الحجر^(١)

(١٣١٧) مسألة: في بيع الصبي وعتقه

قال الإمام القاسم رحمته: ولا يجوز بيع الصبي، ولا عتقه، إلا أن يلى نفسه، ويؤنسُ رشدَه، ويبلغ أقل ذلك إذا جهلَ، خمس عشرة سنة^(٢).

(١٣١٨) مسألة: في وصي اليتيم وولي المحجور عليه إذا دفعا إليهما مالهما قبل إيفاس الرشد

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم رحمته لو أن وصي اليتيم، أو ولي المحجور عليه دَفَعَ إليه ماله قبل أن يؤنس منه الرشد فضاع، كان الوصي والولي ضامنين للمال^(٣).

(١٣١٩) مسألة: في نكاح وطلاق وإقرار وجنایات المحجور عليه للفساد

قال أبو عبد الله العلوي: وعلى قول القاسم إن نكاح المحجور عليه للفساد، وطلاقه، وإقراره بالحدود، والجنایات التي توجب عليه القصاص في البدن، جائز^(٤).

(١) الحجر: هو منع الإنسان من التصرف في ماله.

(٢) الجامع الكافي: ٣٩٨/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١٤٦).

(٣) الجامع الكافي: ٣٩٨/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١٤٦).

(٤) الجامع الكافي: ٤٠١/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١٤٨).

(١٢٢٠) مسألة: ما يجوز من أحكام الظلمة وما يبطل

قال الإمام القاسم رحمته: ونجيز من أحكام الظلمة ما وافق الحق، وبطل من أحكامهم ما خالف الحق ^(١).

وسئل الإمام القاسم رحمته عما حكم به الظالمون من الأحكام؟

فقال: يقر من ذلك ما وافق حكم الله، ويسقط ^(٢) من ذلك ما أسخط الله عز وجل ^(٣).

(١) الجامع الكافي: ٤٠١/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١٤٨)، وهو بلفظ مقارب في: الأحكام: ٤٩٧/٢.

(٢) الأحكام: ويسخط. ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) الأحكام: ٤٩٧/٢، الجامع الكافي: ٢٤٨/٧، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٢٩٥٦).

باب الضالة

(١٣٢١) مسألة: في نفقة الضالة

وسئل الإمام القاسم رحمته عن الدابة الضالة يجدها رجل فينفق عليها إلى
مجيء صاحبها؟

فقال: يؤدي صاحبها إلى المنفق ما أنفق على الضالة، ويجب عليه مع
ذلك شكره على حفظ ضالته، وبذل نفقته ^(١).

(١) الجامع الكافي: ٧/ ٤١٤-٤١٥، كتاب القضاء والأحكام، مسألة رقم (٣١٦٠).
وهو قول الإمام الهادي إلى الحق رحمته في (الأحكام): ٢/ ٢٠٦.

فهرس الموضوعات

٥	كتاب الأطعمة
٧	مسألة: (٦٨٨) في معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾
٩	مسألة: (٦٨٩) في حضور موالد آل محمد ﷺ
٩	مسألة: (٦٩٠) في الجري والمارماهي
١٠	مسألة: (٦٩١) أكل القنفذ والضب وحرشة الأرض
١٠	مسألة: (٦٩٢) في أكل الأرنب
١٠	مسألة: (٦٩٣) في أكل الطحال
١٠	مسألة: (٦٩٤) في أكل الجراد
١١	مسألة: (٦٩٥) في أكل الدلذل والضب والثعلب والهر
١١	مسألة: (٦٩٦) أكل دود الجبن والياقلاء، وأكل لحوم الخيل والبعال والحميمير
١١	مسألة: (٦٩٧) في أكل لحوم الجلالة
١٢	مسألة: (٦٩٨) في أكل لحم البقر إذا شرب محرراً
١٢	مسألة: (٦٩٩) في شواء الطيخ وطبخ الشواء
١٢	مسألة: (٧٠٠) في أكل ما يبت على العلوة
١٢	مسألة: (٧٠١) في الملاحه إذا وقع فيها خنزير واستحال إلى ملح
١٣	مسألة: (٧٠٢) إذا وقع في الطعام ما لا دم له
١٣	مسألة: (٧٠٣) سؤر اليهودي والنصراني والمجوسي
١٣	مسألة: (٧٠٤) في جبن أهل الكتاب والمجوس
١٤	مسألة: (٧٠٥) في سمون المجوس وأطعمتهم
١٤	مسألة: (٧٠٦) في قدر ما يأكل المضر من الميتة
١٤	مسألة: (٧٠٧) في أكل الثوم والبصل والكراث
١٥	مسألة: (٧٠٨) صفة الأكل
١٥	مسألة: (٧٠٩) مواكلة المجلوم
١٥	مسألة: (٧١٠) في اتخاذ الولائم وإجابة الدعوة

فهرس الموضوعات فقه الإمام القاسم عليه السلام

- ٧١١) مسألة: في طعام وشراب ونكاح الكفار وأهل الكتاب ١٥
- ٧١٢) مسألة: في الصلاة في الأغصان التي تشتري من الأسواق وفي أكل السمّن والزيت الذي يشتري في زقاق أو دهابي ١٦
- كتاب الصيد والنبالج ١٧
- باب صيد الجوارح ١٩
- ٧١٣) مسألة: في أكل ما لم يجر محرّمه ١٩
- ٧١٤) مسألة: في مراة الذئب والسباع وكل ذي خلب من الطير ١٩
- ٧١٥) مسألة: فيمن أرسل كلبه على صيد فقتله وأكل منه ١٩
- ٧١٦) مسألة: فيمن أرسل صقره على صيد فقتله، وأكل منه ٢٠
- ٧١٧) مسألة: في صيد القهد ٢٠
- ٧١٨) مسألة: من أرسل كلبه على صيد فغاب عنه ليلة أو وراء جبل، ثم وجده ميتاً ولم ير فيه أثراً سوى أثر كلبه ٢١
- ٧١٩) مسألة: في صيد الجوسي ٢١
- ٧٢٠) مسألة: في صيد كلب الجوسي ٢١
- ٧٢١) مسألة: في صيد كلب اليهودي والنصراني ٢١
- ٧٢٢) مسألة: من أخذ الصيد من كلبه وبه رمق ثم يموت ٢٢
- ٧٢٣) مسألة: فيمن ترك التسمية مع إرسال الكلب ٢٢
- ٧٢٤) مسألة: إذا دعا الأسد على شاة أو بقرة فأبأن منها عضواً ثم ذكّيت ٢٢
- ٧٢٥) مسألة: في الصيد بالليل ٢٣
- باب صيد الماء ٢٤
- ٧٢٦) مسألة: في الطائي من السمك ٢٤
- ٧٢٧) مسألة: صيد الجوسي والمشرّك والحارب للسمك ٢٤
- باب لهما مصطاد بالرمي ٢٥
- ٧٢٨) مسألة: من رمى صيداً فغاب عنه ثم وجده ميتاً وسهمه فيه ٢٥
- ٧٢٩) مسألة: من أكل الحوت الذي يسمى الطير وما أشبهها من الحيتان ٢٥
- باب اللهاج ٢٦
- ٧٣٠) مسألة: في ذبيحة المرأة ٢٦

٢٦	مسألة: في ذبيحة الصبي
٢٦	مسألة: في ذبيحة الجنب والحافض
٢٦	مسألة: ذبيحة الأخرس والأخف والعبد الأبى
٢٧	مسألة: في ذبيحة صاحب الجملة
٢٧	مسألة: ذبيحة المُشْبِي
٢٨	مسألة: في ذبيحة اليهود، والنصارى
٢٨	مسألة: في ذبائح أهل الخلاف
٢٨	مسألة: من نسي التسمية عند الذبيحة
٢٩	مسألة: فيمن ذبح طيراً أو شاة فأبان رأسه
٢٩	مسألة: إذا وقع الصيد في الماء بعد الذبح
٢٩	مسألة: في المنخقة والموقوفة والمتردية والتطبعة وما أكل السبع إذا أُفْرِكَتْ
٣٠	مسألة: ذكاة الجنين
٣٠	مسألة: ذبيحة اللص
٣١	باب الأحصاحي
٣١	مسألة: سنية الأضحية، وعلى من هي؟ وعن يضحى للضحى؟
٣١	مسألة: ما يجزي من الأضحية وما لا يجزي
٣١	مسألة: في المشقوقة الأذن والمقوفة والمكسورة القرن والحصى في الأضحية
٣٢	مسألة: عن كم تجزي البنت، والبقرة، والشاة؟
٣٢	مسألة: في الأضحية تموت أو تسرق
٣٢	مسألة: علة إهام الأضحي
٣٣	مسألة: حبس لحم الأضحاحي
٣٤	باب الحقيقة عن المولود

كتاب الاضحية

٣٥	مسألة: في تحريم المسكر
٣٧	مسألة: في أكل خل الحمر
٣٨	مسألة: هل يجوز أن يخل الحمر خيلاً؟
٣٨	مسألة: في الطلاء وغيره من العنب والزبيب والعسل وفي المتصف والمكث والمصير
٣٩	مسألة: الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة

فهرس الموضوعات ————— فقه الإمام القاسم عليه السلام

- ٧٥٦) مسألة: في الشرب في آنية الرصاص والنحاس والصفير والشبه ٣٩
٧٥٧) مسألة: إذا مات في الإناء ما ليس له نفس مسألة ٤٠

كتاب اللباس ٤١

- ٧٥٨) مسألة: في لبس الحرير للرجال ٤٣
٧٥٩) مسألة: في لبس الخلاخيل ٤٣
٧٦٠) مسألة: استخدام الرجال للذهب والفضة في الأنف والسن ٤٤
٧٦١) مسألة: لبس القرم والمشهر من الثياب ٤٤
٧٦٢) مسألة: في لبس العمائم السود ٤٤
٧٦٣) مسألة: في لبس الحاتم للرجال ونقشه من القرآن ٤٤
٧٦٤) مسألة: في لبس السابري والشطوي والقصب للنساء ٤٥
٧٦٥) مسألة: لبس الأكسية المصبوغة بالبول ٤٥
٧٦٦) مسألة: الثياب والفرش يكون عليها تصاوير ومماثل ٤٦
٧٦٧) مسألة: لبس جلود الميتة ٤٦
٧٦٨) مسألة: لبس الخف والتعل من جلود الميتة ٤٧
٧٦٩) مسألة: في صوف الميتة وشعرها ووبرها ٤٨
٧٧٠) مسألة: الحرز بشعر المختير ٤٨
٧٧١) مسألة: في خضاب اللحية ٤٨
٧٧٢) مسألة: في اختسال الرجل في النهر أو في الفضاء بغير إزار ٤٩
٧٧٣) مسألة: في نظر الرجل إلى بطن أمه وأخته وكل ذات محرم ٤٩
٧٧٤) مسألة: متى تستتر المرأة من الصبي ٤٩
٧٧٥) مسألة: مس الأجنبية ومصافحتها ٤٩
٧٧٦) مسألة: مباينة المرأة للإمام ٤٩

باب في تحريم الملاهي ٥٠

كتاب الصبرة ٥١

- ٧٧٧) مسألة: في إمامة أمير المؤمنين علي عليه السلام ٥٣
٧٧٨) مسألة: في ولاية علي هل هي فريضة؟ ٥٤
٧٧٩) مسألة: أول الناس إسلاماً مع النبي صلى الله عليه وآله ٥٤
٧٨٠) مسألة: فيمن هو وصي النبي صلى الله عليه وآله وتراثه ٥٤
٧٨١) مسألة: في إمامة علي عليه السلام أكانت وصية من الرسول أم كيف؟ ٥٥

- ٥٥ (٧٨٢) مسألة: كيف يعرف الإنسان إمامه
- ٥٥ (٧٨٣) مسألة: بما يؤخذ فيما اختلف فيه أهل البيت
- ٥٥ (٧٨٤) مسألة: فيمن حارب أمير المؤمنين عليه السلام أو تخلف عنه
- ٥٦ (٧٨٥) مسألة: فيمن شتم أمير المؤمنين عليه السلام أو قذفه
- ٥٦ (٧٨٦) مسألة: التفصيل والاحتياط والقول بإمامة الحسين عليهما السلام
- ٥٨ (٧٨٧) مسألة: في حديث الثقلين
- ٥٩ (٧٨٨) مسألة: في حديث: (الأئمة من قریش)
- ٥٩ (٧٨٩) مسألة: في معنى حديث: أنت مبي بمثلة هارون من موسى... ..
- ٥٩ (٧٩٠) مسألة: تأويل حديث: (من كنت مولاه فعلي مولاه، ومن كنت وليه...)
- ٦١ (٧٩١) مسألة: في معنى قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم)
- ٦١ (٧٩٢) مسألة: وصية النبي صلى الله عليه وآله إلى الإمام علي عليه السلام
- ٦١ (٧٩٣) مسألة: فيمن لم يحكم بما أنزل الله
- ٦١ (٧٩٤) مسألة: من تجاوز له البيعة
- ٦١ (٧٩٥) مسألة: الغزو مع الظالم
- ٦١ (٧٩٦) مسألة: في اختلاف إمامين أو تساويهما في كل الحवाल في عصر واحد
- ٦٢ (٧٩٧) مسألة: وقت فرض طاعة الإمام
- ٦٢ (٧٩٨) مسألة: هل تخلو الأرض من قائم بمجة؟
- ٦٤ (٧٩٩) مسألة: وجود إمامين في وقت واحد
- ٦٨ (٨٠٠) مسألة: عن القيام مع من ليس بإمام
- ٦٨ (٨٠١) مسألة: هل يجوز إمامان في زمان؟
- ٧٠ (٨٠٢) مسألة: هل تكون دعوة الداعي إلى نفسه؟ أو إلى الرضا من آل محمد؟
- ٧١ (٨٠٣) مسألة: العلة التي يثبت بهم عقد الإمامة
- ٧١ (٨٠٤) مسألة: كيف تكون بيعة النساء؟
- ٧١ (٨٠٥) مسألة: هل للامة إن لم يجنوا من يصلح للإمامة أن يجعلوا لعل النبي
- ٧٢ (٨٠٦) مسألة: وجوب القيام بأمر الأمة
- ٧٢ (٨٠٧) مسألة: في مباحة الظالمين
- ٧٣ (٨٠٨) مسألة: في تواضع الإمام القاسم عليه السلام
- ٧٣ (٨٠٩) مسألة: فيمن يتسبب بالولادة إلى أهل البيت ولا يسر بسرهم
- ٧٤ (٨١٠) مسألة: ما يلزم الإمام للامة
- ٧٤ (٨١١) مسألة: تولية الإمام لمن ليس له علم وليس بمستوفى كل أموره

- ٧٤ مسألة: هل للإمام أن يستعين بالفاسق، والمشرک؟
- ٧٦ مسألة: هل للإمام أن يخرج نفسه من الإمامة بعد أن عقدت له؟
- ٧٧ مسألة: هل للرجل أن يستأسر؟
- ٧٨ باب ما يلزم الأمة للإمام
- ٧٨ مسألة: فمن امتنع عن بيعة الإمام
- ٧٩ باب في عارية أهل الحرب
- ٧٩ مسألة: في دعوة المشرکین قبل قتالهم
- ٧٩ مسألة: سكنى اللدین في بلاد المسلمین
- ٧٩ مسألة: في إحراق مدن المشرکین ورسمها بالجائیق وإرسال الماء عليها
- ٨٠ باب الأمان
- ٨٠ مسألة: في أمان المسلم للمشرک
- ٨٠ مسألة: في أمان المرأة والمريض
- ٨٠ مسألة: إذا أخذ المسلمون من أهل الشرک رهائن من المال فغلبوا
- ٨١ مسألة: وجوب القتال على جماعة أهل الحق
- ٨١ مسألة: دعوة البغاة قبل قتالهم
- ٨١ مسألة: في خنبة أهل البغي
- ٨٢ مسألة: إمام لعل العلل يظهر في عاريه على مال لأهل البني وهو في ضيقة وضرورة
- ٨٢ مسألة: هل يغمم ما أجلب به التجار مع الباغين؟
- ٨٣ مسألة: في الإجهاز على الجريح
- ٨٣ مسألة: هل يجوز منع الباغين من الطعام والشراب؟
- ٨٤ مسألة: هل يجوز قتل الأسير؟
- ٨٦ مسألة: هل يقتل الجاسوس؟
- ٨٦ مسألة: حکم الإمام في أموال الظلمة، وعقارهم، وماليکهم
- ٨٧ مسألة: حکم إمام العدل فيما في بيوت أموال الظلمة
- ٨٨ باب النهي
- ٨٨ مسألة: في قطاع الظلمة، وجوازهم
- ٨٩ مسألة: فمن أخرجه الباغون معهم كرهاً
- ٨٩ مسألة: من لا يقتل من أهل البني؟

- ۸۳۵) مسألة: من لا یحل أسرہ ولا مالہ ۹۰
- ۸۳۶) مسألة: فی بیات العسکر والسرایا من أهل البغی ۹۰
- ۸۳۷) مسألة: فی الکذب فی الحرب ۹۱
- باب فی الغنائم وقسمتها ۹۲
- ۸۳۸) مسألة: کم یسهم للفراس؟ ۹۴
- ۸۳۹) مسألة: سلب المقتول لمن یكون، وهو الغفل ۹۵
- ۸۴۰) مسألة: فی قول الإمام: من قتل قتیلاً فله کذا وکذا ۹۶
- ۸۴۱) مسألة: هل للإمام أن یصطنع لنفسه من الغنیمة ۹۷
- ۸۴۲) مسألة: هل للإمام أن یتخذ من یشاء ۹۸
- ۸۴۳) مسألة: هل یمنع سلب اللصوص ۹۸
- ۸۴۴) مسألة: الحد الذي إذا بلغه الصبی أسہم له ۹۹
- ۸۴۵) مسألة: لحوق المرتد بأرض الحرب ۹۹

کتاب النکاح ۱۰۱

- ۸۴۶) مسألة: فی معنى قوله تعالى: ﴿فَیْرِثُ أُولِی الْاِیْرَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ ۱۰۳

باب من یجوز نکاحهن، ومن لا یجوز ۱۰۳

- ۸۴۷) مسألة: نکاح أم الزوجة أو ابنتها ۱۰۳
- ۸۴۸) مسألة: التخفیف فی المهور ۱۰۴
- ۸۴۹) مسألة: الجمع بین الأختین و بین المرأة وعمتها والمرأة وخالتها ۱۰۴
- ۸۵۰) مسألة: الجمع بین المرأة وابنة زوجها و بین ابنتی العم وابنتی الخالین ۱۰۵
- ۸۵۱) مسألة: فیمن طلق امرأته طلاقاً باتناً هل له أن یتزوج إختها فی العدة ۱۰۵
- ۸۵۲) مسألة: فیمن له لو یرع نوسة فطلق إحداهن أو ماتت، هل له التزوج بخلاسة ۱۰۶
- ۸۵۳) مسألة: نکاح الذمیات ۱۰۷
- ۸۵۴) مسألة: فی نکاح المجوسية والصابیة والمشرکة ۱۰۷
- ۸۵۵) مسألة: فی نکاح نساء المعجم ۱۰۷
- ۸۵۶) مسألة: نکاح الفاسقة ۱۰۷
- ۸۵۷) مسألة: تزویج الأكفاء وغير الأكفاء ۱۰۸
- ۸۵۸) مسألة: تحريم الحلال بالحرام ۱۰۹
- ۸۵۹) مسألة: فیمن قبل أم امرأته أو ابنتها أو جدتها أو امرأه أبیه ۱۰۹
- ۸۶۰) مسألة: إذا تزویج رجل وابنة امرأتین فأدخل على کل واحد منهما امرأه الآخر ۱۱۰

- ١١٠ مسألة: في تزويج امرأة المفقود ١١٠
- ١١٠ مسألة: إذا تزوجت امرأة المفقود ثم قدم فطالب بها ١١٠
- ١١١ مسألة: إذا تزوجت امرأة المفقود وجاءت بولد لست أشهر أو أكثر ثم جاء الأول ... ١١١
- ١١١ مسألة: في الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها؟ ١١١
- ١١٢ مسألة: في معنى قوله تعالى: (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة) ١١٢
- ١١٣ مسألة: في إنكاح ولد الزنا ١١٣
- ١١٣ مسألة: هل يجوز نكاح امرأة من الزنا؟ ١١٣
- باب ما يفسد أو يفسد من النكاح ١١٤
- ١١٤ مسألة: في فساد عقد النكاح من غير ولي وشاهدين ١١٤
- ١١٥ مسألة: فمن نكح امرأة بغير ولي، وهل للمرأة أن تولي لمرها رجلاً من المسلمين ١١٥
- ١١٦ مسألة: في المرأة يضطهبها الرجل وليس لها ولي ١١٦
- ١١٦ مسألة: هل يفسد عقد النكاح بشهادة فاسقين؟ ١١٦
- ١١٦ مسألة: نكاح المتعة ١١٦
- ١١٨ مسألة: الخيار والشرط في النكاح ١١٨
- ١١٩ مسألة: نكاح المحرم وإنكاحه ١١٩
- ١٢٠ مسألة: فمن تزوج امرأة في عذتها من غيره ١٢٠
- ١٢٠ مسألة: في تزويج البالغ البكر والثيب ١٢٠
- ١٢١ مسألة: الرجل يزوج ابنة المدركة البكر وهي كارهة ١٢١
- ١٢١ مسألة: إذا كان للمرأة وليان وزوجها كل واحد منهما لرجل ١٢١
- ١٢٢ مسألة: في الصغيرة يزوجها أبوها ١٢٢
- ١٢٢ مسألة: في المرأة الصغيرة يزوجها غير ولي ١٢٢
- ١٢٣ مسألة: حد بلوغ الغلام ١٢٣
- ١٢٣ مسألة: فمن أسلم ونكح أكثر من أربع نسوة أو اختان ١٢٣
- ١٢٣ مسألة: إذا أسلم الذمي قبل امرأته أو أسلمت قبله ١٢٣
- ١٢٤ مسألة: إذا تزوج اليهودي أو النصراني أو المجوسي ثم أسلم وأبى المرأة أن تسلم .. ١٢٤
- ١٢٥ مسألة: فمن تزوجا وهما على غير استقامة ثم تابا هل عليهما تجديد النكاح؟ ١٢٥
- باب اختصاص الأولياء في عقد النكاح دون الأوصياء ١٢٦
- ١٢٧ مسألة: إذا نكح الوصي بغير إذن الولي ١٢٧
- ١٢٧ مسألة: هل للفاسق ولاية في النكاح؟ ١٢٧

- ١٢٧..... (٨٨٨) مسألة: هل يصح نكاح بعقدة المرأة؟
- ١٢٨..... (٨٨٩) مسألة: في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَكُنْ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾
- باب الشهادات في النكاح..... ١٢٩
- ١٢٩..... (٨٩٠) مسألة: أقل العلة الذين ينقذ النكاح بشهادتهم
- ١٢٩..... (٨٩١) مسألة: شهادة النساء في النكاح
- ١٢٩..... (٨٩٢) مسألة: شهادة الأعمى
- باب المهور..... ١٣٠
- ١٣٠..... (٨٩٣) مسألة: أقل المهر
- ١٣٠..... (٨٩٤) مسألة: فيمن دخل بزوجه قبل أن يعطيها مهرها
- ١٣١..... (٨٩٥) مسألة: في أخذ المرأة شيئاً من صداقها قبل الدخول
- ١٣١..... (٨٩٦) مسألة: إذا تراخى رجل وامرأة على مهر معلوم وأظهرا فوق ذلك
- ١٣١..... (٨٩٧) مسألة: في الولي يشترط لنفسه على الزوج مالا سوى المهر
- ١٣٢..... (٨٩٨) مسألة: إذا توفي الزوج وقد فرض المهر
- ١٣٢..... (٨٩٩) مسألة: إذا توفي الزوج، ولم يفرض مهرأ، ولم يدخل بها
- ١٣٢..... (٩٠٠) مسألة: هل على امرأة العنين عدة إذا فرق بينهما الحاكم؟
- ١٣٣..... (٩٠١) مسألة: في قوله تعالى: ﴿وَأَوْتَوْهُمَا إِلَىٰ يَتْرَكُهُمَا عَقْدَةُ الْبَيْتِ﴾
- ١٣٣..... (٩٠٢) مسألة: إذا طلق امرأته قبل الدخول، وقبل الفرض
- ١٣٤..... (٩٠٣) مسألة: فيمن تزوج امرأة ودخل بها، ثم انحطمت معه، ثم تزوجها ثم طلقها قبل الدخول
- ١٣٤..... (٩٠٤) مسألة: فيمن تزوج امرأة ودخل بها، ثم طلقها طلاقاً باتناً، ثم تزوجها في عدتها منه وأصدقها، ثم طلقها قبل الدخول
- ١٣٤..... (٩٠٥) مسألة: إذا فجر رجل بغيره، هل عليه عقر؟
- باب معاشره الأزواج..... ١٣٥
- ١٣٥..... (٩٠٦) مسألة: العزل
- ١٣٥..... (٩٠٧) مسألة: إتيان المرأة بعد الطهر من الحيض، قبل الفصل أم بعده؟
- ١٣٥..... (٩٠٨) مسألة: إتيان النساء في أديارهن
- ١٣٧..... (٩٠٩) مسألة: هل يجامع امرأته وفي البيت غيرهما؟
- ١٣٧..... (٩١٠) مسألة: نظر الزوجين إلى عورة بعضهما
- ١٣٨..... (٩١١) مسألة: التوبة بين الزوجات في الوطء والمبيت

- (٩١٢) مسألة: هل للرجل إذا أراد أن يتزوج امرأته أن ينظر إليها؟ ١٣٨
 (٩١٣) مسألة: خطبة الرجل على خطبة أخيه ١٣٩
 (٩١٤) مسألة: انتهاب الشور في العرس ١٣٩
 (٩١٥) مسألة: كراهية الدف، واللهو في العرس ١٣٩
 (٩١٦) مسألة: في احتجاب المرأة الشابة عن من ليس لها بمحرم ١٤٠

كتاب الطلاق ١٤١

- باب صفة الطلاق وفرجه ١٤٣
 (٩١٧) مسألة: معنى قوله تعالى: (الطلاق مرتان...) ١٤٣
 (٩١٨) مسألة: في صفة طلاق السنة ١٤٣
 (٩١٩) مسألة: طلاق السنة للصغيرة، والمؤيسة وغير المدخول بها ١٤٣
 (٩٢٠) مسألة: في الطلاق لغير سنة أو على خلاف ما أمر به في الطلاق من العلة ١٤٤
 (٩٢١) مسألة: طلاق المؤيسة من الحيض أو لم تحض والمستحاضة وعدتهما ١٤٥
 (٩٢٢) مسألة: طلاق الحامل ١٤٥
 (٩٢٣) مسألة: الإشهاد في الطلاق والمراجعة ١٤٦
 (٩٢٤) مسألة: في معنى قوله تعالى: (الطلاق مرتان) ١٤٦
 (٩٢٥) مسألة: هل يقع طلاق المطلقة، ومتى يقع؟ ١٤٦
 (٩٢٦) مسألة: من طلق ثلاثاً في كلمة واحدة ١٤٧
 (٩٢٧) مسألة: هل يقع الطلاق في الحيض؟ ١٤٧
 (٩٢٨) مسألة: فيمن طلق ثلاثاً ١٤٨
 (٩٢٩) مسألة: إذا طلق امرأته فتزوجت غيره فطلقها ثم تزوجها الأول، هل تكون معه على ما بقي من الطلاق؟ ١٤٨
 (٩٣٠) مسألة: انهدام الطلاق بالتكاح ١٤٨
 (٩٣١) مسألة: فيمن طلق ثلاثاً قبل الدخول ١٤٩
 (٩٣٢) مسألة: من قال لامرأته قبل الدخول: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق ١٤٩
 (٩٣٣) مسألة: إذا قال لامرأته: أنت طالق إلى سنة ١٤٩
 (٩٣٤) مسألة: هل ترث المتوتة؟ ١٤٩
 (٩٣٥) مسألة: في وجوب المتعة ١٥٠

باب الخلع ١٥١

- (٩٣٦) مسألة: هل يكون الخلع والمفاداة طلاقاً، أو نسخاً؟ ١٥١

١٥١.....	مسألة: (٩٣٧) هل يلحق البائن، والمختلعة طلاق؟
١٥١.....	مسألة: (٩٣٨) في حلة المختلعة، وهل لها سكنى أو نفقة؟
١٥٢.....	باب فيما يقع من الطلاق وفيما لا يقع
١٥٢.....	مسألة: (٩٣٩) إذا قيل لرجل: لك امرأة؟ قال: لا؟ وله امرأة
١٥٢.....	مسألة: (٩٤٠) طلاق المجنون
١٥٢.....	مسألة: (٩٤١) فيما تحرم به الزوجة على زوجها من غير تكلم بطلاق
١٥٣.....	مسألة: (٩٤٢) طلاق المبرسم والذي يهلي في مرضه
١٥٣.....	مسألة: (٩٤٣) طلاق السكران
١٥٣.....	مسألة: (٩٤٤) طلاق المكره
١٥٤.....	مسألة: (٩٤٥) طلاق الصبي
١٥٤.....	مسألة: (٩٤٦) وقوع الطلاق قبل النكاح
١٥٥.....	مسألة: (٩٤٧) الطلاق بألفاظ الكناية
١٥٦.....	مسألة: (٩٤٨) إذا قالت المرأة لزوجها: أراحتني الله منك، فقال: نعم قد أراحتك الله مني
١٥٦.....	مسألة: (٩٤٩) فيمن قال لامرأته: أنت عليّ حرام
١٥٧.....	مسألة: (٩٥٠) فيمن قال: ما أحل الله للمسلمين فهو عليّ حرام
١٥٧.....	مسألة: (٩٥١) من قال لامرأته: اختاري
١٥٨.....	مسألة: (٩٥٢) فيمن قال لامرأته: أمرك ببيدك
١٥٨.....	مسألة: (٩٥٣) إذا وهب الرجل امرأته لوليها أو لأهلها
١٥٨.....	مسألة: (٩٥٤) في الطلاق المشروط والموقت
١٥٩.....	مسألة: (٩٥٥) الاستثناء في الطلاق
١٥٩.....	مسألة: (٩٥٦) إذا وقع الطلاق على واحدة من نسائه مجهولة
١٦١.....	مسألة: (٩٥٧) إذا كتب إلى زوجته بطلاقها
١٦٢.....	مسألة: (٩٥٨) في الجورسي تحته خسن نوسة أو اختان فيسلم أو يسلمن
١٦٣.....	باب الحنف في الطلاق
١٦٣.....	مسألة: (٩٥٩) إذا حلف بالطلاق ليعملن كذا وكذا ثم مات قبل أن يفعله
١٦٣.....	باب الرجعة
١٦٣.....	مسألة: (٩٦٠) الوقت الذي تنقطع فيه الرجعة

باب العدة	١٦٤
مسألة: معرفة الأقراء، ما هي؟ وهل على غير المدخول بها عدة؟	١٦٤
مسألة: عدة الصغيرة، والمقيسة، وحث الإياس	١٦٥
مسألة: عدة المطلقة إذا ارتفع حيضها	١٦٥
مسألة: عدة المستحاضة	١٦٥
مسألة: عدة الحامل	١٦٦
مسألة: عدة الحامل المتوفى عنها زوجها	١٦٦
مسألة: مكان عدة المطلقة والمتوفى عنها زوجها	١٦٧
مسألة: عدة امرأة المرتد	١٦٧
مسألة: الذمية إذا أسلمت وهي في العدة	١٦٧
مسألة: متى تعتد امرأة الغائب؟	١٦٨
مسألة: فيمن طلق قبل الدخول وقد سمي لها مهرأ	١٦٨
مسألة: فيمن طلق امرأته، ثم راجعها في العدة ثم طلقها قبل الدخول	١٦٨
مسألة: في الطلاق بعد الدخول	١٦٨
مسألة: متى يجوز لامرأة المفقود أن تزوج؟	١٦٨
مسألة: إذا تزوجت امرأة المفقود ثم قدم فرجعت إليه، بكم تستبرئ من الثاني؟ ...	١٦٩
باب الظهار	١٧٠
مسألة: إذا ظاهر بغير الأم	١٧٠
مسألة: في ظهار المرأة من زوجها	١٧٠
مسألة: في الظهار قبل الزواج	١٧٠
مسألة: هل يقرب المظاهر امرأته قبل أن يكفر؟	١٧١
مسألة: من ظاهر من امرأته، ثم طلقها فتزوجت، ثم طلقها الآخر أو مات عنها ...	١٧١
مسألة: فيمن ظاهر من امرأته يوماً أو شهراً	١٧١
مسألة: فيمن ظاهر من نسوة	١٧١
مسألة: إذا ظاهر من امرأته مراراً، هل تجزئه كفارة واحدة؟	١٧٢
باب الإيلاء	١٧٢
مسألة: ما يكون الرجل به مؤلياً	١٧٢
مسألة: هل يوقف المؤلي بعد مضي أربعة أشهر؟ أم لا؟	١٧٣
مسألة: معنى التقيء	١٧٣

- ١٧٤..... (٩٨٧) مسألة: إذا حلف على ما دون أربعة أشهر، هل يكون مؤلماً؟
- ١٧٤..... (٩٨٨) مسألة: في معنى قوله تعالى: (للذين يؤلون من نسائهم...) ..
- باب اللعان ١٧٥.....
- ١٧٥..... (٩٨٩) مسألة: إذا شهد على المرأة بالزنا أربعة أحدهم الزوج
- ١٧٥..... (٩٩٠) مسألة: هل يكون اللعان طلاقاً أو فسخاً؟
- ١٧٥..... (٩٩١) مسألة: اللعان في المسجد
- ١٧٥..... (٩٩٢) مسألة: هل يسقط اللعان بعفو الزوجة
- ١٧٦..... (٩٩٣) مسألة: اللعان بين الأخرس والأخرس
- ١٧٦..... (٩٩٤) مسألة: إذا لاعن الرجل امرأته بالفارسية
- باب النفقات ١٧٧.....
- ١٧٨..... (٩٩٥) مسألة: تحيل الزوج في نفقة الزوجة
- ١٧٨..... (٩٩٦) مسألة: تقدير نفقة الزوجة
- ١٧٩..... (٩٩٧) مسألة: كسوة الزوجة
- ١٧٩..... (٩٩٨) مسألة: إذا طلقت المرأة طلاقاً باتناً، هل لها سكنى؟ ونفقة؟
- ١٨٠..... (٩٩٩) مسألة: في السكنى والنفقة للمختلعة
- ١٨٠..... (١٠٠٠) مسألة: هل تسقط نفقة المرأة المانعة نفسها من الزوج لطلب المهر؟
- ١٨١..... (١٠٠١) مسألة: في طلب الزوجة النفقة قبل الدخول بها
- ١٨١..... (١٠٠٢) مسألة: ما يحل للمرأة أن تأخذ من مال زوجها
- ١٨١..... (١٠٠٣) مسألة: في الرجل يمسح عن نفقة امرأته هل يجبر على طلاقها؟
- باب الرضاع ١٨٢.....
- ١٨٢..... (١٠٠٤) مسألة: هل يحرم قليل الرضاع؟
- ١٨٣..... (١٠٠٥) مسألة: في لبن الحية
- ١٨٣..... (١٠٠٦) مسألة: الرضاع بعد الفصال
- ١٨٤..... (١٠٠٧) مسألة: القول في لبن الفحل
- ١٨٤..... (١٠٠٨) مسألة: هل يحرم الرضاع كتحريم النسب؟
- ١٨٥..... (١٠٠٩) مسألة: شهادة النساء في الرضاع، والولادة، والاستهلال
- ١٨٥..... (١٠١٠) مسألة: الرضاع بلبن اليهودية والنصرانية والمجوسية
- ١٨٥..... (١٠١١) مسألة: إذا لرضعت امرأة جارية هل يجوز لولد زوجها من غيرها أن يتزوجها؟

باب نفقة الرضيع ١٨٦

باب الحضانة ١٨٧

كتاب البيوع ١٨٩

باب ما يصح ويفسد ١٩١

مسألة: (١٠١٢) في معنى قوله تعالى: (إذا تدايتم يدين إلى أجل مسمى) ١٩١

مسألة: (١٠١٣) في مبايعة المشركين ١٩١

مسألة: (١٠١٤) في البيع والشراء في ولاية الظالمين ١٩١

مسألة: (١٠١٥) في الإشهاد على الشراء والبيع ١٩٢

مسألة: (١٠١٦) بيع المصاحف ١٩٢

مسألة: (١٠١٧) بيع الكلب، والسنور ١٩٣

مسألة: (١٠١٨) بيع جلود الميتة ١٩٤

مسألة: (١٠١٩) بيع الأصنام ١٩٤

مسألة: (١٠٢٠) بيع العنب أو العصير عن يتخله خمرًا ١٩٤

مسألة: (١٠٢١) في بيع الكلا ١٩٤

مسألة: (١٠٢٢) بيع الماء ١٩٥

مسألة: (١٠٢٣) بيع ميل الماء ١٩٥

مسألة: (١٠٢٤) في بيع الصبي، وعقته ١٩٥

مسألة: (١٠٢٥) بيع المضطر ١٩٥

مسألة: (١٠٢٦) في بيع السكران ١٩٦

مسألة: (١٠٢٧) سوم الرجل على سوم أخيه ١٩٦

مسألة: (١٠٢٨) في معنى قوله تعالى: (ولا تحملوا الله عرصة لأيمانكم) ١٩٦

مسألة: (١٠٢٩) فيمن اشترى شيئاً ثم وجهه زائداً على ما ابتاع ١٩٧

مسألة: (١٠٣٠) بيع الجزاف ١٩٧

مسألة: (١٠٣١) في السلعة لها سعران سعر خفي وسعر ظاهر ١٩٧

مسألة: (١٠٣٢) في بيع أرض مكة ومنى ١٩٨

مسألة: (١٠٣٣) بيع الغرور ١٩٨

مسألة: (١٠٣٤) بيع الرطاب، والبقول ١٩٩

مسألة: (١٠٣٥) بيع الثمرة قبل يدر صلاحها، أو بعد يدره ١٩٩

- ٢٠٠..... مسألة: بيع الحاضر بالغائب (١٠٣٦)
- ٢٠٠..... مسألة: فِيمَنْ أَقْرَضَ دِرَاهِمٌ، هَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقِيمَتِهَا طَعَاماً أَوْ غَيْرَهُ (١٠٣٧)
- ٢٠٠..... مسألة: بيع السلعة إلى أجل بأكثر من سعر الوقت (١٠٣٨)
- ٢٠١..... مسألة: في احتكار الطعام (١٠٣٩)
- ٢٠١..... مسألة: من مات وعليه دين إلى أجل معلوم (١٠٤٠)
- باب الصرف ٢٠٢.....**
- ٢٠٢..... مسألة: بيع الدراهم الردية بالدراهم الجيدة وصرف الذهب بالفضة (١٠٤١)
- ٢٠٢..... مسألة: بيع الذهب بالذهب (١٠٤٢)
- ٢٠٣..... مسألة: في السفائح (١٠٤٣)
- ٢٠٣..... مسألة: إتفاق الزائف (١٠٤٤)
- ٢٠٣..... مسألة: اقتضاء الذهب من الورق واقتضاء الورق من الذهب (١٠٤٥)
- ٢٠٤..... مسألة: فِيمَنْ أَقْرَضَ قَرْضاً لِحُرٍّ مَضْعَةً (١٠٤٦)
- ٢٠٤..... مسألة: في الرجل يهدي ليهدي له (١٠٤٧)
- ٢٠٤..... مسألة: في طعام المربي (١٠٤٨)
- ٢٠٤..... مسألة: في معنى التخطي والمس في قوله تعالى: (يَخِيطُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ) (١٠٤٩)
- باب بيع الأجناس بعضها ببعض ٢٠٦.....**
- ٢٠٦..... مسألة: في بيع المزبنة، والمحاولة (١٠٥٠)
- ٢٠٦..... مسألة: تصرف المراهبا (١٠٥١)
- باب خيار اليمين ٢٠٧.....**
- ٢٠٧..... مسألة: في معنى قوله ﷺ: «اليمين بالخيار ما لم يفترقا» (١٠٥٢)
- ٢٠٧..... مسألة: خيار الرؤية (١٠٥٣)
- باب شروط البيع ٢٠٨.....**
- ٢٠٩..... مسألة: في بيع المراجعة (١٠٥٤)
- ٢٠٩..... مسألة: فِيمَنْ اشْتَرَى سَلْمَةً وَاسْتَفْلَاهَا، ثُمَّ رَدَّهَا وَمَعَهَا زِيَادَةٌ (١٠٥٥)
- ٢٠٩..... مسألة: بيع الثياب على الرقوم (١٠٥٦)
- باب الرد بالمعيب ٢١٠.....**
- ٢١٠..... مسألة: من وجدَ حياً فيما اشتراه ثم عرضه على البيع، هل له رده؟ (١٠٥٧)

٢١٠	مسألة: فمن اشترى سلعة بها حيب لم يعلم به ثم حدث عنه حيب آخر
٢١١	مسألة: إذا اشترى سلعة فوجد ببعضها عيباً
٢١١	مسألة: إذا قال البائع للمشتري: برئت إليك من كل عيب
٢١٢	باب استحقاق المبيع
٢١٢	مسألة: إذا اشترى سلعة في صفقة فاستحق بعضها
٢١٣	باب السلم
٢١٣	مسألة: في الإقالة في السلم
٢١٣	مسألة: في بيع السلم
٢١٤	مسألة: السلم في الحيوان
٢١٤	مسألة: السلم في الفواكه
٢١٤	مسألة: السلم في الرمان
٢١٥	مسألة: السلم في العصير
٢١٥	مسألة: السلم في الثياب والأكسية، والأيسم، والقطن، والكتان، والصوف
٢١٥	مسألة: الرهن، والكفيل في السلم
٢١٧	كتاب الشفعة والأجرة والمزارعة
٢١٩	مسألة: الشفعة للتقسيم والجوار
٢١٩	مسألة: هل للمي شفعة
٢٢٠	مسألة: هل للمبي والغاب شفعة
٢٢٠	مسألة: الشفعة في المهر والمبة
٢٢٠	مسألة: الشفع أحق إذا أحضر الثمن ولم يؤخره
٢٢١	مسألة: في خيار الروية والرد للشفيع
٢٢١	مسألة: الشفعة في الحيوان
٢٢٢	باب القول في الأجرة
٢٢٢	مسألة: كسب الحجام
٢٢٢	مسألة: حسب الفحل
٢٢٢	مسألة: أخذ الأجر على القرآن، والأذان
٢٢٣	مسألة: أجر بيوت مكة وكراء منازل منى
٢٢٤	مسألة: في مصانعة الظالم بالمال

فقه الإمام القاسم عليه السلام فهرس الموضوعات

٢٢٤.....	مسألة: في الهدية لرجل يتكلم لآخر في حاجته.....
٢٢٤.....	مسألة: أجر السمار.....
٢٢٤.....	مسألة: في أجره القسام.....
٢٢٥.....	باب الضمان.....
٢٢٥.....	مسألة: ضمان الراعي.....
٢٢٥.....	مسألة: ضمان المتطبيب، والحائض.....
٢٢٦.....	باب المزارعة.....
٢٢٦.....	مسألة: قبالة الأرض وإيجارها.....
٢٢٧.....	مسألة: فيمن أكرى أرضاً بطعام معلوم على زراعة معلومة.....
٢٢٩	كتاب الشركة
٢٣١.....	باب شركة العنان.....
٢٣١.....	مسألة: في الشريكان يتفاوت رأس مالهما، فكيف يقسم الربح بينهما.....
٢٣١.....	مسألة: الاشتراط في الربح بين الشريكين وعدم الاشتراط.....
٢٣١.....	مسألة: شركة اللمي.....
٢٣٢.....	مسألة: الشركة بين المسلم والكافر.....
٢٣٣.....	باب المضاربة.....
٢٣٣.....	مسألة: في المضاربة بالمعروض.....
٢٣٣.....	مسألة: إذا خالف المضارب فيما أمر به فربح، أو خسر.....
٢٣٣.....	مسألة: إذا مات المضارب وعليه دين وعنده دينة.....
٢٣٤.....	مسألة: حرم الآبار والعيون.....
٢٣٤.....	مسألة: في بيع الماء وقسمته.....
٢٣٥	كتاب الرهن
٢٣٧.....	مسألة: في تلف الرهن أو ضياعه عند المرتهن.....
٢٣٧.....	مسألة: من استعمل شيئاً على أن يرهقه على شيء مسمى فخالف أو خالف ما أمر.....
٢٣٨.....	مسألة: في اختلاف الرهن والمرتهن.....

كتاب النسيب ٢٣٩

- ٢٤١ مسألة: فمن زرع أرضاً بغير إذن صاحبها ٢٤١
 ٢٤١ مسألة: في زراعة الأرض المقتضية ٢٤١
 ٢٤١ مسألة: في الاتجار بالوديعة ٢٤١
 ٢٤٢ مسألة: في الوديعة تكون عند الرجل فيقبلها ويضمنها ويبيع فيها ٢٤٢
 ٢٤٢ مسألة: إذا خالف المضارب رب المال ٢٤٢
 ٢٤٢ مسألة: رد المظالم على الورثة ٢٤٢

كتاب الإكراه ٢٤٣

- باب الإكراه على اليمين والطلاق، والعناق والصدقة، والأيمان ٢٤٥
 ١١٠٧ مسألة: من أكره على الخلف بالطلاق ألا يشرب مسكراً فشره ٢٤٦

كتاب الهبات والصدقات والأوقاف ٢٤٧

- ١١٠٨ مسألة: جواز الهبة والصدقة ٢٤٩
 ١١٠٩ مسألة: الهبة من المالك ٢٤٩
 ١١١٠ مسألة: هل يجوز للوالد أن يؤثر بالهبة بعض ولده ٢٤٩
 ١١١١ مسألة: هل تصح الهبة إذا كانت غير معروفة؟ ٢٥٠

باب وجوع الواهب في هبته ٢٥٠

- ١١١٢ مسألة: في الهبة بأكثر من الثلث ٢٥١
 ١١١٣ مسألة: هل للرجل أن يفضل بعض ولده على بعض؟ ٢٥٢
 ١١١٤ مسألة: من تصدق على بعض أقاربه فردها إليه الميراث ٢٥٢
 ١١١٥ مسألة: من تكلم لرجل في حاجة فأهدى إليه منها ٢٥٢

باب الوقف ٢٥٣

- ١١١٦ مسألة: اللفظ الذي يتعقد به الوقف ٢٥٣
 ١١١٧ مسألة: من وقف أكثر من ثلث ماله ٢٥٣
 ١١١٨ مسألة: وقف الرجل على نفسه ولده وما لا قرية فيه ٢٥٣
 ١١١٩ مسألة: في الوقف إذا انتهى إلى حد لا يصح الانتفاع به ٢٥٤

باب المعرى والرقي ٢٥٥

باب العارية والمنفعة	٢٥٦
كتاب الإيمان والكفارات	٢٥٧
..... مسألة: أقسام الأيمان	٢٥٩
..... مسألة: من حلف على مصيبة يأتيتها	٢٥٩
..... مسألة: فمن حلف في الشيء الواحد مرتين أو أكثر ثم حث	٢٦٠
..... مسألة: في العمد إذا حث	٢٦٠
..... مسألة: فمن أكره على اليمين، والاستثناء في اليمين	٢٦٠
باب القول فيما يوجب الكفارة من اللفظ وما لا يوجبها	٢٦١
..... مسألة: في قول الرجل: عليّ عهد الله وميثاقه	٢٦١
..... مسألة: في قول الرجل والله وبالله وتالله وأيم الله وأقسم بالله	٢٦١
..... مسألة: الحلف الذي تلزم به الكفارة	٢٦١
..... مسألة: في الحلف بالبراءة من الإسلام	٢٦٢
..... مسألة: إذا قال: أقسم أو أقسم بالله	٢٦٢
..... مسألة: إذا قال: حلفت، ولم يكن حلف	٢٦٣
..... مسألة: من حلف على أمر غير مقدور للحالف	٢٦٣
..... مسألة: الأيمان التي تكفر والأيمان التي لا تكفر	٢٦٣
..... مسألة: الاستثناء في اليمين	٢٦٤
..... مسألة: إذا كرر لفظ القسم والمقسم عليه لفظ واحد	٢٦٤
..... مسألة: إذا ردد أيماناً حنة في الشيء الواحد	٢٦٤
..... مسألة: من نذر فقال: إن قدم فلان أو صبح من مرغه زيت للسجدة ونحوه	٢٦٥
..... مسألة: فمن أوجب على نفسه ما لا يطيق	٢٦٥
..... مسألة: إذا قال: مالي في سبيل الله إن لم العمل كلها	٢٦٦
..... مسألة: من قال: مالي كله في سبيل الله، أو صلوة أو لعنتي مالي إن فعلت كلها	٢٦٦
..... مسألة: من حلف ليهدين شيئاً من ماله	٢٦٦
..... مسألة: فمن حلف بالمشي إلى بيت الله وليس عنده ما يبلغه ولا يحمله	٢٦٧
..... مسألة: بين المكره	٢٦٧
باب كفارة اليمين	٢٦٨
..... مسألة: ما يعطى كل مسكين من الكفارة	٢٦٨

٢٦٨	مسألة: ما يميز من الكسوة في الكفارة
٢٦٩	مسألة: ما يميز من الرقاب في الكفارة
٢٦٩	مسألة: إخراج قيمة الطعام وقيمة الكسوة في الكفارة
٢٧٠	مسألة: رد الكفارة على المساكين
٢٧٠	مسألة: إطعام الكفارة لمساكين غير المسلمين
٢٧١	مسألة: في تريق صيام كفارة اليمين
٢٧١	مسألة: كفارة الجماعة في قتل الخطأ

كتاب المحلود

٢٧٢	مسألة: صفة الضرب في الحد
٢٧٥	مسألة: صفة السوط الذي يُضرب به المحلود
٢٧٥	مسألة: مقدار ما يحفر للمرجوم
٢٧٦	مسألة: فيمن يُقتَصَّ منه فيموت في قصاصه
٢٧٦	مسألة: إذا سرق، وشرب الخمر، وقتل؟

باب حد الزاني

٢٧٧	مسألة: حد البكر والثيب
٢٧٧	مسألة: إذا زنى بامرأة في دبرها
٢٧٧	مسألة: حد اللوطي
٢٧٨	مسألة: إتيان الرجل والبهيمة فيما دون المقعدة
٢٧٨	مسألة: أكثر التعزير
٢٧٩	مسألة: ما يعزَّر فيه الإمام
٢٧٩	مسألة: في السحاقية
٢٧٩	مسألة: حد من أتى البهيمة
٢٧٩	مسألة: صفة الإحصان، وما يكون به محصناً
٢٨٠	مسألة: من يبدأ برجم الزاني
٢٨٠	مسألة: حضور الإمام الرجم
٢٨٠	مسألة: إذا زنى رجل بلمات رحم محرم
٢٨١	مسألة: من تزوج بامرأة لا يحل له نكاحها حالاً بالتحريم
٢٨١	مسألة: وطء المتأجرة والمستأجرة
٢٨١	مسألة: من غصب امرأة على نفسها فزنى بها

- ٢٨١..... مسألة: في الدمي يزني بمسلمة
- ٢٨٢..... مسألة: حد بلوغ الغلام الذي إذا بلغه وجب عليه الحد
- باب الشهادة على الزنا**..... ٢٨٣
- ٢٨٣..... مسألة: إذا شهد على المرأة بالزنا أربعة، أحدهما الزوج
- ٢٨٣..... مسألة: شهادة النساء في الحدود
- ٢٨٣..... مسألة: فيمن أقر على نفسه بالزنا كم يردد
- باب حد القاذف**..... ٢٨٤
- ٢٨٤..... مسألة: إذا أذى القاذف بيته غيباً
- ٢٨٤..... مسألة: من قال لغيره: يا فاسق أو يا فاجر
- ٢٨٤..... مسألة: إذا قذف رجل رجلاً بأنه فجر بامرأة في دبرها
- ٢٨٤..... مسألة: قذف المسلم للدمي والحرة للعبد
- ٢٨٥..... مسألة: قذف الرجل ابنه أو أم ابنه
- ٢٨٥..... مسألة: من قال لرجل: يا فاعلاً بأمة
- ٢٨٦..... مسألة: إذا عفا المقلوف عن القاذف، هل يسقط عنه الحد؟
- ٢٨٦..... مسألة: قوله تعالى: (والذين يرمون المحصنات)
- ٢٨٦..... مسألة: من قذف زوجته برجل سماء
- باب حد شارب الخمر والمسكر**..... ٢٨٧
- ٢٨٧..... مسألة: تحريم المسكر ووجوب الحد
- ٢٨٧..... مسألة: حد شارب الخمر
- ٢٨٨..... مسألة: تكفير الحد للتائب
- ٢٨٨..... مسألة: في الصلاة على صاحب الكبيرة والمرجوم بالبيعة
- باب حد السارق**..... ٢٨٩
- ٢٨٩..... مسألة: أقل ما يجب فيه القطع
- ٢٨٩..... مسألة: الإقرار الذي يجب به القطع
- ٢٩٠..... مسألة: رجوع السارق عن إقراره
- ٢٩٠..... مسألة: الموضع الذي يقطع منه السارق
- ٢٩٠..... مسألة: في السارق يؤمر بقطع يمينه فيخرج يساره فتقطع
- ٢٩١..... مسألة: إذا كان في اللصوص صبي هل عليه القطع؟

فهرس الموضوعات ————— فقه الإمام القاسم عليه السلام

- ٢٩١ مسألة: في السارق يؤخذ قبل أن يخرج من الحرز
- ٢٩١ مسألة: في المختلس
- ٢٩٢ مسألة: قطع النباش
- ٢٩٢ مسألة: فيمن سرق صبياً حرأ
- ٢٩٢ مسألة: فيمن سرق دابة أو بقرة أو ثمرة أو زرعاً
- ٢٩٣ مسألة: فيمن سرق خرأ، أو ظنورأ، أو عودأ، أو ما حرم الله على العباد ملكه ...
- ٢٩٤ مسألة: فيمن سرق مصحفأ
- ٢٩٤ باب أحكام المحاربين
- ٢٩٤ مسألة: كيف يُنْهى المحارب
- ٢٩٥ باب في المرتد والزندق
- ٢٩٥ مسألة: في حد المرتد
- ٢٩٥ مسألة: في حد الزندق
- ٢٩٦ مسألة: في حد الساحر
- ٢٩٦ مسألة: من وجب عليه حد من الحدود وليس إمام يحدّه، كيف يصنع؟ ...
- ٢٩٧ كتاب النيات
- ٢٩٩ مسألة: موجبات القتل
- ٢٩٩ مسألة: قوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ﴾
- ٣٠٠ مسألة: في المحاربة لله ولرسوله والسمي بالفساد والأرض
- ٣٠٢ باب فيما يوجب الدية أو بعضها وفيما يوجب الحكومة
- ٣٠٢ مسألة: دية العيين واليدين والرجلين
- ٣٠٢ مسألة: دية عين الأور
- ٣٠٣ مسألة: في العين القائمة إذا نخصت
- ٣٠٣ مسألة: دية اللسان
- ٣٠٣ مسألة: في لسان الأخرس
- ٣٠٣ مسألة: دية الأسنان
- ٣٠٤ مسألة: في الأثمة
- ٣٠٤ مسألة: في المنقلة
- ٣٠٥ مسألة: في الموضحة

٣٠٥.....	١٢١٩) مسألة: في الجفافه
٣٠٥.....	١٢٢٠) مسألة: في السمحاق
٣٠٦.....	١٢٢١) مسألة: دية اليدين والرجلين
٣٠٦.....	١٢٢٢) مسألة: دية الأصابع
٣٠٦.....	١٢٢٣) مسألة: دية الإصبع الزائفة والسن الزائفة
٣٠٧.....	١٢٢٤) مسألة: في اليد الشلاء، والرجل الشلاء
٣٠٧.....	١٢٢٥) مسألة: إذا ضرب رجل رجلاً فأدب عنه لسانه، أو قطع يده ورجليه
٣٠٧.....	١٢٢٦) مسألة: دية الذكر
٣٠٧.....	١٢٢٧) مسألة: دية البيضتين
٣٠٨.....	١٢٢٨) مسألة: في فتح المثانة
٣٠٨.....	١٢٢٩) مسألة: دية المرأة، ودية أعضائها وجراحاتها
٣٠٩.....	١٢٣٠) مسألة: دية الجنين
٣٠٩.....	١٢٣١) مسألة: هل يجب مع الغرة كفارة؟
٣١٠.....	١٢٣٢) مسألة: جراحات الدواب
٣١٠.....	١٢٣٣) مسألة: في جنين البهيمة
٣١٠.....	١٢٣٤) مسألة: إذا قتل المسلم ذمياً خطأ
٣١٠.....	١٢٣٥) مسألة: دية الدمي
٣١١.....	١٢٣٦) مسألة: استيفاء الدية إذا كان أولياء القتل المسلم ذميين
٣١٢.....	باب تحميد الدية وكيفية أخذها
٣١٢.....	١٢٣٧) مسألة: أسنان الإبل في دية الخطأ
٣١٣.....	١٢٣٨) مسألة: أسنان الإبل في دية شبه العمد
٣١٤.....	باب فيما يلزم المأثلة ومقدار ما يجب عليهم
٣١٤.....	١٢٣٩) مسألة: عقل العمد والخطأ والجراحات
٣١٤.....	١٢٤٠) مسألة: هل يلزم على قاتل الخطأ من الدية شيء؟
٣١٤.....	١٢٤١) مسألة: جناية الصبي، والمجنون
٣١٥.....	١٢٤٢) مسألة: فيمن قتل ابنه أو أباه، أو أمه أو ذا عرم خطأ
٣١٦.....	باب القسامة
٣١٦.....	١٢٤٣) مسألة: في القسامة كيف هي؟ وكيف يُتَحلفون؟
٣١٦.....	١٢٤٤) مسألة: فيمن أخرج من حده شيئاً إلى الطريق، أو حفر فيه بئراً فُتِّتَ به

فهرس الموضوعات فقه الإمام القاسم عليه السلام

- ٣١٧ مسألة: فيمن أوقف دابة في الطريق، أو أركبها فُعِت بها ١٢٤٥)
 ٣١٨ مسألة: في الدابة تنفع الرجل برجلها ١٢٤٦)
 ٣١٨ مسألة: هل يضمن صاحب الكلب جنايته؟ ١٢٤٧)
 ٣١٩ مسألة: من أشعل ناراً في زرع له فتعدت إلى زرع غيره ١٢٤٨)
 ٣١٩ مسألة: إذا اصطدم فارسان فقتل كل واحد منهما الآخر ١٢٤٩)
 ٣١٩ مسألة: هل يضمن المتطبيب، والحافن والمداوي؟ ١٢٥٠)
 ٣٢٠ مسألة: في الحائط المائل إذا سقط فعنت به عانت ١٢٥١)
 ٣٢٠ مسألة: فيمن استعان صبياً فعنت ١٢٥٢)

باب القصاص ٣٢١

- ٣٢٢ مسألة: ما يقاد من الجراحات ١٢٥٣)
 ٣٢٢ مسألة: فيمن قطع رأس ميت ١٢٥٤)
 ٣٢٢ مسألة: هل عمد الصبي، والمجنون خطأ؟ ١٢٥٥)
 ٣٢٣ مسألة: في الأعور بفقاً عين الصحيح عمداً ١٢٥٦)
 ٣٢٣ مسألة: القصاص بين الرجل والمرأة والحر والعبد ١٢٥٧)
 ٣٢٤ مسألة: قوله تعالى: ﴿فمن عني له من أخيه شيء﴾ ١٢٥٨)
 ٣٢٥ مسألة: إذا اجتمع جماعة على قتل رجل عمداً، أو خطأ ١٢٥٩)
 ٣٢٥ مسألة: إذا عفا الولي عن الدم استحق الدية ١٢٦٠)
 ٣٢٦ مسألة: إذا عفا المقتول قبل أن يموت من القاتل، هل يسقط عنه الدم؟ ١٢٦١)
 ٣٢٦ مسألة: إذا قتل رجل رجلاً، فعفا عنه بعض الأولياء ١٢٦٢)
 ٣٢٧ مسألة: إذا قُتل رجل وله أولاد صغار، هل يُتَنَظَرُ بالقاتل بلوغهم؟ ١٢٦٣)
 ٣٢٧ مسألة: قتل العمد ١٢٦٤)
 ٣٢٧ مسألة: إذا اشترك رجل وصبي في قتل أو جراحة ١٢٦٥)
 ٣٢٨ مسألة: إذا اشترك الأب والأجنبي في القتل ١٢٦٦)
 ٣٢٨ مسألة: إذا أقص من رجل فمات في القصاص ١٢٦٧)
 ٣٢٨ مسألة: هل للقاتل توبة؟ ١٢٦٨)
 ٣٢٩ مسألة: في الرجل يراود المرأة عن نفسها فتقتله ١٢٦٩)
 ٣٢٩ مسألة: هل يقتل مسلم بلمي أو بكافر؟ ١٢٧٠)
 ٣٢٩ مسألة: فيما يقتص للدمي من المسلم ١٢٧١)

كتاب الفرائض	٣٣١
باب الفرائض	٣٣٣
(١٢٧٢) مسألة: استحقاق الميراث	٣٣٣
باب الأولاد	٣٣٤
باب الأبوين	٣٣٤
باب الزوجين	٣٣٥
باب المصبات	٣٣٥
باب ميراث الصلب	٣٣٥
باب الإخوة والأخوات	٣٣٦
باب المشتركة	٣٣٦
باب العوايل	٣٣٦
باب الجد	٣٣٧
باب الجدات	٣٣٧
باب الرد	٣٣٨
باب ميراث ذوي الأرحام	٣٣٨
باب ميراث الحنث	٣٣٩
باب الملاحة	٣٤٠
باب فمّن مات وترك حلاً	٣٤٠
باب المناسخة	٣٤٠
باب ميراث الغريق والمفقود	٣٤١
باب ميراث الجوس	٣٤٢
باب ميراث أهل الكتاب	٣٤٢

باب المرد	٣٤٣
باب ميراث الأحرار من المالك	٣٤٣
باب حساب الفرائض	٣٤٣
باب العصباء	٣٤٤
باب المطلقة في العدة	٣٤٥

باب ميراث القاتل	٣٤٥
١٢٧٣) مسألة: بنات الابن مع البنات	٣٤٦
١٢٧٤) مسألة: الأخوان والأختان هل يحجبان الأم عن الثلث إلى السلس	٣٤٦
١٢٧٥) مسألة: زوج وأبوان، وامرأة وأبوان	٣٤٦
١٢٧٦) مسألة: الرد على ذوي السهام	٣٤٧
١٢٧٧) مسألة: فرائض الجلد مع الإخوة	٣٤٧
١٢٧٨) مسألة: في الجلدات	٣٤٧
١٢٧٩) مسألة: من يرث من ذوي الأرحام؟	٣٤٨
١٢٨٠) مسألة: في المرأة من أحق بميراثها؟	٣٤٨
١٢٨١) مسألة: في معنى قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾	٣٤٩
١٢٨٢) مسألة: فيمن له أولاد يخالفونه في الرأي في الدين؟ هل يجوز أن يحرمهم من ميراثه .	٣٤٩

كتاب الوصايا ٣٥١

حد الوصية في المال	٣٥٣
١٢٨٣) مسألة: فيمن أوصى بأكثر من الثلث وأجازته الورثة بغير علمهم أنه أكثر	٣٥٣
١٢٨٤) مسألة: الوصية لأم الولد	٣٥٣
١٢٨٥) مسألة: في إقرار المريض للوارث بدين	٣٥٣
باب القول في الوصي وما يجوز له فعله	٣٥٤
١٢٨٦) مسألة: هل للوصي أن يزوج؟	٣٥٤
١٢٨٧) مسألة: متى يجوز للوصي أن يأكل من مال اليتيم؟	٣٥٤
١٢٨٨) مسألة: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ .	٣٥٥
١٢٨٩) مسألة: فيمن أوصى بوصية موقوفة على مسكنة أهل بيته، فاستغنوا	٣٥٥

باب الدعاوى والبيئات..... ٣٥٨

- ٣٥٨..... مسألة: هل يحلف المدعي مع بيته؟
 ٣٥٨..... مسألة: في الشهود إذا استروا
 ٣٥٨..... مسألة: إذا كان في يدي رجل دابة فادعاه رجلان وأقاما البيعة جميعاً
 ٣٥٨..... مسألة: في رجلين ادعيا دابة أو أرضاً أو داراً وأقام كل واحد منهما البيعة أنها له
 ٣٥٩..... مسألة: تنازع الرجل والمرأة أو ورثتهما في آلة البيت

باب الإقرار..... ٣٦٠

- ٣٦٠..... مسألة: الإقرار بشيء من حقوق الناس
 ٣٦٠..... مسألة: الإقرار بالسرقة وشرب الخمر
 ٣٦٠..... مسألة: الإقرار بالزنا
 ٣٦٠..... مسألة: رجوع السارق عن إقراره بالسرقة
 ٣٦١..... مسألة: الإقرار بالدين في المرض

باب الشهادات..... ٣٦٢

- ٣٦٢..... مسألة: معنى الشهادة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ﴾
 ٣٦٣..... مسألة: في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾
 ٣٦٣..... مسألة: الشهادة في البيع الفاسدة
 ٣٦٣..... مسألة: في شهادة القاذف
 ٣٦٣..... مسألة: شهادة الأعمى

- ٣٦٣..... مسألة: في الصبي يشهد بعد بلوغه، واللممي بعد إسلامه، على شيء عرفاه قبل

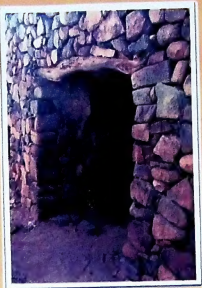
جواز شهادتهما..... ٣٦٤

- ٣٦٤..... مسألة: شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال
 ٣٦٤..... مسألة: شهادة النساء مع الرجال في الحدود
 ٣٦٤..... مسألة: في اليمين مع الشاهد
 ٣٦٥..... مسألة: في الشهادة على الشهادة
 ٣٦٥..... مسألة: في شهادة أهل الخلاف

باب الصلح..... ٣٦٦

فهرس الموضوعات فقه الإمام القاسم عليه السلام

.....	مسألة: إذا ادعى رجل على رجل مالاً، فصالحه من دعواه على عبد أبيّ	٣٦٦
.....	أو على سمك في الماء	٣٦٦
.....	مسألة: من ادعى ذراً في يد غيره فصالحه على طعام بيته مجازة أو درهمين بخير وزن	٣٦٦
.....	مسألة: الصلح في السلم	٣٦٦
.....	مسألة: الصلح في الحدود	٣٦٧
.....	باب التخليص	٣٦٨
.....	مسألة: في رجل عليه ديون للناس ومهر امرأته	٣٦٨
.....	مسألة: في الرجل يموت وعنده دبة وعليه دين وعنده مضاربة	٣٦٨
.....	باب الحجر	٣٦٩
.....	مسألة: في بيع الصبي وعقده	٣٦٩
.....	مسألة: في وصي اليتيم وولي المحجور عليه إذا دفعا إليهما مالهما قبل أن ينس الرشد	٣٦٩
.....	مسألة: في نكاح وطلاق وإقرار وجنابات المحجور عليه للفساد	٣٦٩
.....	مسألة: ما يجوز من أحكام الظلمة وما يبطل	٣٧٠
.....	باب الضالة	٣٧١
.....	مسألة: في نفقة الضالة	٣٧١
.....	فهرس الموضوعات	٣٧٢



بوابة مسجد الإمام القاسم بن إبراهيم بالرس
(المدينة المنورة)

<p>ترجمة النص :</p> <p>وكتب بسم الله حماد الرحمن الرحيم الحمد لله الحي الذي لا يموت ذي العزة والقدرة والملكوت هذه مقبرة بني القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ويعرفون ببني طباطبا رحم الله من فيها من موتاهم ورضي عنهم وجمع بينهم وبين جدهم محمد صلى الله عليه وسلم</p>	